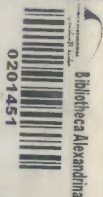


الدكتور
عاطف السيد

القبات والعالم الثالث

دراسة تقويمية للقبات
واستراتيجية المواجهة



الدكتور
عاطف السيد

الجات والعالم الثالث

دراسة تقويمية للجات
واستراتيجية المواجهة

اسم الكتاب : **الجات والعالم الثالث**

المؤلف : **الدكتور عاطف السيد**

رقم الإيداع : **٩٩ / ٧٤٠٧**

الترقيم الدولي : **٩٧٧ - ١٩ - ٨٧٨٦ - ٠**

طباعة : **مطبعة رمضان وأولاده**

خلف شارع صفية زغلول

الاسكندرية

تليفون : ٤٨٤٢٥٢٨

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة :
١١	الفصل الأول : الجات وتحرير التجارة الدولية
١٢	نشأة الجات
١٤	الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأهدافها
١٥	مبادئ الجات
١٨	جولة أوروجواى
٢٠	أهداف جولة أوروجواى
٢٢	نتائج جولة أوروجواى
٢٧	الفصل الثانى : منظمة التجارة العالمية
٣١	الإجراءات التى تتخذها المنظمة
٣٢	التعديلات
٣٣	العضوية الأصلية والإنضمام
٣٤	القبول وبدء النفاذ والإيداع
٣٥	جهاز تسوية المنازعات
٣٩	الفصل الثالث : دخول السوق
٣٩	إتفاقية التجارة فى السلع الزراعية
٤٣	اتفاقية التجارة فى السلع المصنعة
٤٥	اتفاقية الملابس والمنسوجات
٤٩	الفصل الرابع : إتفاقية التجارة فى الخدمات
٥٠	الإلتزامات العامة
٥٥	الإلتزامات المحددة

٥٦	ملاحق خاصة ببعض قطاعات الخدمات الرئيسية
٥٩	الفصل الخامس : إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة
٦٥	الفصل السادس : اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة
٦٦	المبادئ والإلتزامات العامة
٦٧	حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها
٦٧	حقوق الطبع والمصنفات الفنية والأدبية
٦٨	حقوق الملكية الصناعية
٧٢	إنفاذ حقوق الملكية الفكرية
٧٣	إكتساب الحقوق الخاصة بالملكية الفكرية
٧٣	تسوية المنازعات
٧٣	الترتيبات الإنتقالية
٧٧	الفصل السابع : قواعد تنظيم التجارة الدولية
٩١	الفصل الثامن : آثار الجات على الاقتصاد العالمي
٩١	إنعكاسات الجات على الإقتصاد العالمي
٩٦	نتائج اتفاقية الجات ١٩٩٤
١٠٢	التوقعات
١٠٧	الفصل التاسع : آثار الجات على اقتصادات الدول النامية
١١٣	أهم الآثار فى المجالات المختلفة
١٢٢	دراسة صندوق النقد الدولي
١٢٧	دراسة بنك مصر

١٣٥	الفصل العاشر: الأوضاع الاقتصادية والتجارة الخارجية للدول العربية
١٣٨	الصادرات العربية
١٤٢	الواردات العربية
١٤٧	الفصل الحادي عشر: آثار الجات على اقتصادات الدول العربية
١٤٩	صناعة النفط والغاز
١٥٠	صناعة البتروكيماويات
١٥١	صناعة المنسوجات والملابس
١٥١	الصناعات الدوائية
١٥٢	السلع الغذائية
١٥٥	تجارة وإنتاج الخدمات
١٥٩	حماية حقوق الملكية الفكرية
١٦١	الآثار السلبية للجات فى دراسة جامعة الدول العربية
١٦٢	دراسة أثر جولة أوروجواى على قطاعات معينة
١٧٠	آثار الجات على قطاع الزراعة
١٧٤	آثار الجات على قطاع الصناعة
١٨٠	آثار الجات على الخدمات المالية فى الدول العربية
١٨٩	آثار جولة أوروجواى على قطاع التأمين
١٩٥	الفصل الثاني عشر: آثار الجات على الإقتصاد المصرى

الصفحة

الموضوع

٢٠٠	آثار اتفاقية الملابس والمنسوجات
٢٠٠	آثار اتفاقية السلع الزراعية
٢٠٣	آثار اتفاقية الخدمات
٢٠٥	آثار اتفاقية الملكية الفكرية
٢٠٦	دراسة بنك مصر
٢١٨	متابعة مصر لنتائج جولة أوروغواي
٢٢٣	الفصل الثالث عشر: آثار الجات على اقتصادات بعض الدول العربية
٢٣٩	الفصل الرابع عشر: الاستراتيجية المقترحة لمواجهة الآثار السلبية للجات
٢٤١	تحرير التجارة العربية والتكامل الإقتصادي العربي.
٢٤٧	سياسة التعامل مع السوق العالمية وسياسة المنافسة التجارية
٢٥٠	المواجهة العربية لآثار الجات والتكتلات الاقتصادية العالمية
٢٥٣	كيف يمكن للدول العربية أن تواجه الآثار السلبية للجات؟
٢٥٧	خاتمة
٢٥٩	المراجع

مقدمة

لعبت التجارة على مر العصور دوراً كبيراً في حياة البشر، كما برزت أهميتها الفائقة في مجال التنمية الاقتصادية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية ومنع تكرار الكساد الإقتصادي الذي حاق بالعالم في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، فتم إنشاء الجات في سنة ١٩٤٧ لتقود العالم إلى الإلتعاش الإقتصادي والرخاء، وتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للإقتصاد العالمي.

وقد رؤى - آنذاك - أن تحرير التجارة هو الإنجاه الصحيح الوحيد للتنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر في الإنتاج والإستهلاك والعمالة والاستثمار. وقد شهدت الجات ثمانى جولات من المفاوضات. وتعتبر الجولة الثامنة المعروفة بإسم «جولة أوروجواي» أهم الجولات جميعاً حيث دارت المفاوضات فيها بين عدد كبير غير مسبق من الدول حول معظم جوانب التجارة الدولية مثل التجارة الدولية في السلع وفي قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين الإستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية، والقواعد العامة للتجارة الدولية، ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية. والجات ليست منظمة تجارية دولية، ولكنها مثلت إتفاقاً بين الأطراف المتعاقدة، وخطوة نحو إنشاء منظمة التجارة العالمية التي ورثت الجات وجميع نتائج جولة أوروجواي منذ أول عام ١٩٩٥.

ويعتقد أن نجاح جولة أوروجواي سوف يسهم بفاعلية في تنشيط الإقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية الكبرى. وهناك كثرة من الدراسات التي أفصححت عن توقع إسهام جولة أوروجواي في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. فإذا ما صحت التوقعات وخرج الإقتصاد العالمي من دائرة الركود التي يعانيها وسلك طريق الإلتعاش في الدول الصناعية الرئيسية فإن ذلك الإلتعاش - كما يعتقد - سوف يتعكس إيجابياً على الدول النامية.

ولا ينبغي عنا أن جولة أوروجواي هدفت أساساً إلى تخفيف وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحد من الأساليب الحمائية. بيد أن الدول النامية أبدت خيبة أملها في نتائج جولة أوروجواي حيث كانت تأمل في أن تكون الجولة أكثر حسماً في إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق الدول

الصناعية المتقدمة. كما أن الدول النامية ساورها القلق بسبب تناول جولة أوروجواى بعض القضايا التي لم تشملها مفاوضات الجات من قبل، ومن أهمها قضية تحرير التجارة فى الخدمات، وموضوع التجارة فى السلع الزراعية وإجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة.

وقد تميزت جولة أوروجواى بسمات متفردة من أبرزها ظهور الروابط الواضحة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى وأهمية النظر إليها كوحدة واحدة كذا التصدى لمناقشة قطاعات مهحلة فى التجارة الدولية. وبوجه عام تعتبر النتائج التى تم التوصل إليها فى جولة أوروجواى أهم ما توصلت إليه الجات منذ إنشائها فى سنة ١٩٤٧، حيث يتوقع أن تحدد تلك النتائج مستقبل التجارة الدولية، وأن تؤثر بدرجات متفاوتة فى اقتصادات الدول المختلفة. فهناك الدول المتقدمة التى ستحقق اقتصاداتها مكاسب كبرى، فى حين ستحقق اقتصادات معظم الدول النامية والأقل نمواً خسائر ضخمة. وبالتالي فإن الجات لن ترسى قواعد التجارة العادلة ولن تتيح تنمية الإقتصاد العالمى بدرجة متكافئة.

واعتباراً من أول عام ١٩٩٥ أصبحت منظمة التجارة العالمية هى المسئولة عن الإشراف على النظام التجارى العالمى، وتيسير تنفيذ وإدارة اتفاقيات جولة أوروجواى، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

ولا ريب أن تحرير التجارة من خلال تخفيف وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية سوف يسفر عن تعرض قطاعات الإنتاج الوطنية لقدر من المنافسة العالمية، مما يتطلب إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التى تتمتع بها بعض القطاعات الاقتصادية، وبما يواكب اعتبارات التخصيص الأمثل للموارد.

إن تأثير الجات على الدول الأعضاء كان ولا يزال مشأراً للجدل بين الباحثين والإقتصاديين. فمنهم من يرى أن إتفاقية الجات سوف تستفيد منها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، بينما يرى البعض الآخر أن الجات سوف تؤدي إلى انتصار مصالح الدول المتقدمة وتحقيقها أكبر مكاسب ممكنة على حساب الدول النامية، حيث تسعى الجات إلى ضرب تكتلاتها الاقتصادية ونفوذها وإبطال مفعولها. وأياً كانت النتائج فإن القضية العاجلة هى كيفية التعامل مع إتفاقيات ومقررات الجات التى أسست نظاماً تجارياً

عالمياً مستنداً إلى مفهوم الميزة النسبية، حيث إن التغيرات التي يتوقع أن تؤثر في مجالات التجارة العالمية سوف تكون لها انعكاساتها المباشرة على التجارة الخارجية للدول العربية.

يتناول الكتاب تحرير التجارة الدولية ونشأة الجات، وتطورها مركزاً على جولة أوروجواي وأهدافها ونتائجها التي سوف تحدث تأثيرات كبيرة على الإقتصاد العالمي. ولما كانت منظمة التجارة العالمية قد حلت محل الجات منذ أول عام ١٩٩٥. فقد أفردت فصلاً لبيان دورها البارز في إدارة نظام التجارة الدولية. ثم استعرضت في الفصل التالي دخول السوق متضمناً اتفاقية التجارة في السلع الزراعية، واتفاقية التجارة في السلع المصنعة واتفاقية الملابس والمنسوجات. واستكمالاً لعرض نتائج جولة أوروجواي فقد خصصت أربعة فصول لدراسة اتفاقية التجارة في الخدمات، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، واتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة، وقواعد تنظيم التجارة الدولية.

وقد عرضت في فصل مستقل آثار الجات على الإقتصاد العالمي بوجه عام مع التركيز على النتائج الإيجابية والسلبية لاتفاقيات عام ١٩٩٤ وانعكاساتها على الدول المتقدمة والدول النامية. على السواء، وبيان توقعات الدوائر الإقتصادية العالمية فيما يتعلق بالمكاسب والخسائر والتنمية ومعدلات النمو الإقتصادى.

ولما كان هذا الكتاب يهدف أساساً إلى تقويم آثار الجات على اقتصادات العالم الثالث فقد أفردت فصلاً لبيان الآثار الإيجابية والآثار السلبية على اقتصادات الدول النامية في شتى المجالات وأسبابها وكيفية مواجهتها.

ثم أعقبته بفصل تناولت فيه بالدراسة والتحليل الأوضاع الإقتصادية والتجارة الخارجية للدول العربية مركزاً على تطور صادراتها و وارداتها. وقد مهد هذا الفصل لتقويم آثار الجات على اقتصادات الدول العربية في فصل مستقل. وقد شمل هذا التقويم - مدعماً ببعض الدراسات الجادة - مختلف القطاعات الإقتصادية العربية.

كما استعرضت الدراسة في فصلين متتاليين آثار الجات على الإقتصاد المصرى، وعلى اقتصادات بعض الدول العربية في مجالاتها المختلفة.

ولما كانت الدول العربية - التي تقع جميعاً ضمن العالم الثالث - سوف تجنى القليل من المكاسب وتتحمل الكثير من الخسائر خاصة في المدى القصير فقد أفردت

الفصل الأخير لبيان الاستراتيجية العربية المقترحة لمواجهة الآثار السلبية للجات.
آمل أن يسهم هذا الكتاب في إلقاء مزيد من الضوء على الجات ومنظمة التجارة
العالمية.

وعلي الله قصد السبيل

صالح السيد

يونيه ١٩٩٩

الفصل الأول الجات وتعيرير التجارة الدولية

تهيد:

اتفق علماء الاقتصاد على المفهوم الشامل للتجارة الخارجية الذى يتضمن الصادرات والواردات السلعية والخدمية، كذا الاستثمارات فى صورها المختلفة، فى حين اختلفوا حول أسس التجارة الدولية إلى أن انتهوا إلى مدرستين كبيرتين إحداهما تعتمد المذهب التجارى والأخرى تعتنق النظرية الكلاسيكية.

تخضع التجارة الخارجية - طبقاً للمذهب التجارى - للكثير من القيود الحمائية، حيث يعتقد رواد هذا المذهب أن ثروة الأمم تكمن أساساً فى الذهب والفضة، بينما غضوا الطرف عن مواردها وثرواتها الطبيعية الأخرى، التى تستخدمها الأمم فقط لزيادة ما لديها من ذهب وفضة. وعلى أساس هذا الفكر التجارى دعمت الدول الصادرات على حساب الواردات، وقرضت العديد من القيود أمام تدفق السلع إلى أسواقها، كما قدمت مختلف صور الدعم لتشجيع الصادرات.

تبنت النظرية الكلاسيكية مذهب حرية التبادل التجارى . فقد رفض آدم سميث فى كتابه «ثروة الأمم» تدخل الدولة فى التجارة الخارجية، ودافع بقوة عن مذهب الحرية الاقتصادية الذى يقوم على قانون العرض والطلب وعلاقته بالأسعار ونوعية السلع المنتجة وتنوعها. وبينما اتخذ آدم سميث مبدأ الميزة المطلقة أساساً للتجارة الخارجية اتخذ ريكاردو نظرية «الميزة النسبية» أساساً لها. ثم انتهى الاقتصاديان السويديان هكشر وأولين إلى التفسير الإقتصادى التطبيقى لاختلاف النفقات النسبية من خلال مبدأ «توافر نسب عناصر الإنتاج»، الذى وفر لمفهوم النفقات النسبية مضموناً أكثر شمولاً وأوفى تفصيلاً فى عالم يجرى الإنتاج والتبادل فيه وفقاً لاختلاف النفقات والأثمان. ويعرف مبدأ «توافر نسب عناصر الإنتاج» بالتحليل التقليدى الحديث.

وفى مجال إدارتها لسياساتها التجارية الخارجية تلجأ معظم دول العالم إلى التدخل المباشر أو غير المباشر الذى يتمثل فى ثلاث أدوات أساسية هى : السياسة

الجمركية ، والرقابة المباشرة على التجارة، وإجراءات التجارة الحكومية. وتشمل السياسة الجمركية الرسوم والتعريفات التي تفرضها الدولة على السلع والبضائع الداخلة إليها أو الخارجة منها.

وتأخذ الرقابة المباشرة على التجارة - ممثلة في السلع المستوردة والمطروحة للتداول في السوق المحلي - صوراً مختلفة مثل القيود الكمية والرقابة على الصرف حيث تفرض القيود على حجم العملات الأجنبية التي تخصص للاستيراد مما يؤدي إلى تقييد حجم الواردات، كذلك أسعار صرف العملات التي تستخدمها الدولة كقيود على التجارة عندما تسيطر على حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، ثم إعانات التجارة التي تشمل إعانات الاستيراد وإعانات التصدير. أما الأداة الثالثة فهي التجارة الحكومية التي تعنى احتكار الدولة للتجارة الخارجية، هادفة إلى المحافظة على استقرار مستويات الأسعار التي تحددها الدولة، وتوفير احتياجات الأمن الغذائي، وتلبية مطالب القوات المسلحة .

يتضح مما سبق أن التطبيق العملي للتجارة الدولية يحوى فكر المذهب التجارى ومبادئ النظرية الكلاسيكية معا، حيث يخضع تحرير التجارة وتقييدها للمصلحة الاقتصادية للدولة. فقد تستخدم الدولة أحدهما أو كليهما وفقا لمصلحتها. ومع ذلك تظل حرية الدولة في استخدام أى من الأدوات سالفة الذكر محكومة بالترتيبات الدولية متعددة الأطراف المنظمة للتبادل التجارى الدولى. وتعتبر الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT أهم هذه الترتيبات جميعاً، بل تعد أهم أحداث القرن العشرين لما سوف تحدثه من آثار اقتصادية وقانونية شاملة وعميقة على دول العالم .

نشأة الجات (GATT) General Agreement on Tariffs and Trade

شهدت السنوات الأولى من ثلاثينيات القرن العشرين تفاقم المصاعب والمشكلات الاقتصادية بسبب الكساد الاقتصادى العالمى. وما كاد العالم يفيق من أهوال تلك المشكلات حتى داهمته الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩. وقد أدت الحاجة إلى التعاون الاقتصادى الدولى إلى انعقاد مؤتمر «بريتون وودز» فى عام ١٩٤٤ فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم اتفاق الدول المجتمعة وعددها ٤٤ دولة على

إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإتشاء والتعمير بهدف خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي المستمر، وإدارة السياسات النقدية والمالية العالمية .

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فكر الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فى التوسع فى التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول. ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجارى دولى متعدد الأطراف. وبناء على الاقتراح الأمريكى انعقد مؤتمر دولى للتجارة والتوظيف فى لندن فى عام ١٩٤٦، واستكمل أعماله فى جنيف فى عام ١٩٤٧ ثم اختتمها فى «هافانا» عاصمة كوبا فى ٢٤ مارس ١٩٤٨، وقد أسفر هذا المؤتمر عن وثيقة عرفت باسم «ميثاق هافانا» أو «ميثاق التجارة الدولية» . اشتمل الميثاق على مجموعة من القواعد والأسس للتوصل لاتفاقية للتجارة الدولية تنظم سلوك الدول فى المبادلات التجارية بما يحقق العدالة فيما بينها، بالإضافة إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية.

رأت الإدارة الأمريكية أن ميثاق «هافانا» لا يلبى كافة مصالحها، لذا سحبت موافقتها المبدئية عليه وجمدت عرضه على الكونجرس الأمريكى للتصديق. ثم اتضح الموقف الأمريكى تجاه الميثاق فى سنة ١٩٥٠ حين رفضت الإدارة الأمريكية رسمياً التصديق عليه، ومن ثم فقد تم وأد الميثاق فى مهده .

وفى نفس الوقت الذى كانت تدور فيه المفاوضات لإتشاء منظمة التجارة الدولية وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى فى جنيف فى سنة ١٩٤٧. وقد شارك فيه ممثلو ٢٣ دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات التى كانت تعترض التجارة الدولية. وكللت المفاوضات بتوقيع الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧، وأصبحت سارية المفعول منذ أول يناير سنة ١٩٤٨ م .

تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن كان الغرض من إتفاقية الجات هو أن تكون مجرد تنظيم دولى مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا إلى النور، فإنه بعد تعثر إجراءات

المصادقة على هذا الميثاق ورفض الإدارة الأمريكية التصديق عليه لاسيما الجزء الخاص بإنشاء منظمة التجارة الدولية في ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، فقد أصبحت الجات إتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية ، ثم تطورت لتأخذ مقومات المنظمة الدولية .

الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأهدافها :

تعتبر الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة النظام الوحيد المتعدد الأطراف والملزِم قانوناً ، حيث إنه ينشئ حقوقاً والتزامات على الأعضاء فيها ، والتي تسمى «الأطراف المتعاقدة» . يضع هذا النظام مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية ، كما يضع الإطار القانوني لهيئة دولية لإنهاء وتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة . ويتكون نظام الجات من الإتفاقية العامة التي تكملها بعض الأدوات القانونية المستقلة مثل اتفاقيات الحواجز غير الجمركية ، بالإضافة إلى بعض الترتيبات الخاصة بقطاعات معينة والتي يتم التفاوض بشأنها في إطار الجات .

وتتولى الأطراف المتعاقدة الإشراف على تنفيذ هذه الترتيبات . ويمكن إجمال أهداف الجات فيما يلي :

- ١- إقامة نظام تجارة دولية حرة يفضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة ، والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها .
- ٢- السعى إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي .
- ٣- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها .
- ٤- تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات .
- ٥- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية .
- ٦- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية .
- ٧- تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها .
- ٨- انتهاز المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية ، وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة .

مبادئ الجات

١. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛

يعد هذا المبدأ الدعامه الأساسية والعمود الفقري لفلسفه تحرير التجارة الدولية فى إطار الجات. وتنص القاعدة الخاصة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والواردة بالمادة الأولى من الإتفاقية على «... أن أى ميزة أو رعاية أو امتياز أو حصانة يقوم أى طرف متعاقد بمنحها لأى منتج يكون منشأه فى أو وجهته إلى أى دولة أخرى يتعين أن تسرى على الفور وبدون أى شرط على المنتج المماثل الذى يكون منشأه فى أو وجهته إلى كافة الأطراف المتعاقدة الأخرى». - وطبقاً لهذا النص يجب منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أى طرف آخر فى سوق الدولة دون قيد أو شرط أو تمييز. وعلى الرغم من ذلك فقد تضمنت الإتفاقية العامة عدداً من الإستثناءات يحق للدول الأعضاء بموجبها التمتع بإعفاء من الالتزام بشرط الدولة الأولى بالرعاية بناء على اعتبارات موضوعية توافق عليها الأطراف الأخرى وتشمل ما يلى :

(١) الترتيبات التجارية الإقليمية؛

تسمح إتفاقية الجات بقيام التكتلات الاقتصادية أو التجارية بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافى واحد كاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وفى ظل هذا الإستثناء تشجع الجات تبادل المزيد من الإعفاءات والتنازلات الجمركية بين دول الإقليم الواحد وفقاً لترتيبات محددة. وتضع الجات الجوار الجغرافى كشرط أساسى لاعتبار الترتيبات الإقليمية. كما تشترط الإتفاقية ألا تقل الإمتيازات الممنوحة للدول الأعضاء فى الترتيب الإقليمى عن تلك التى التزمت بها الأعضاء فى اتفاقية الجات .

(٢) التجارة البينية للدول النامية؛

مع إعفائها من شرط الجوار الجغرافى، تتمتع الدول النامية بهذا الإستثناء بهدف تشجيع التبادل التجارى فيما بينها. كذلك يحق لها عقد اتفاقيات متبادلة للتجارة التفضيلية والمناطق الحرة للتجارة والإتحادات الجمركية، دون التزامها بمنح هذه المعاملة لدول أخرى غير نامية .

(٢) تدابير الحماية في الدول النامية:

للدول النامية الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها الوليدة، حيث يتم إعفاؤها من شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى أن تصل صناعاتها الوليدة إلى القدرة على التنافس في الأسواق العالمية .

(٤) المزايا الممنوحة للدول النامية:

ونعني بها المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها تجارة الدول النامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة. وتحصل الدول النامية - بموجب النظام المعمم للأفضليات التجارية GSP - على مزايا تتمثل في شروط تجارية ميسرة لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير المتكافئة التي تمارسها المؤسسات القوية في الدول الصناعية. وذلك بالإضافة إلى المزايا الممنوحة من دول الإتحاد الأوروبي لدول أفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، حيث تحصل صادرات هذه الدول على معاملة تفضيلية خاصة في شكل إعفاءات جمركية في أسواق دول الإتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومى الرابعة .

٢. مبدأ الشفافية (الحماية من خلال الرسوم الجمركية فقط):

تعد الرسوم الجمركية شكل الحماية الوحيد الذي تسمح به الجهات لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، في حين تمنع الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص. وتنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريفات الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز زيادته .

٣. سريان مبدأ المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة:

طبقاً لهذا المبدأ تمنح المنتجات والسلع المستوردة في السوق المحلي - بمجرد عبورها حواجز الحدود - نفس المعاملة التي يعامل بها أي منتج محلي مماثل فيما يختص بالتداول والتوزيع التسعير والضرائب ... إلخ

وبالإضافة إلى ما سبق يجب أن تلجأ الدول الأعضاء في الجهات إلى التشاور المستمر من أجل حل الخلافات فيما بينها. كما يجب الإشارة إلى أهمية حظر القيود

الكمية ومنع استخدامها إلى أقصى حد ممكن، حيث إن ذلك يشكل جانباً مهماً من جوانب مدخل الجات إلى تحرير التجارة. فالقيود الكمية تؤدي إلى خلق اختلالات كبيرة في الأسواق، فضلاً عن أنها تعوق جهاز الأسعار. وطبقاً للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية العامة، يحظر استخدام القيود الكمية ويستثنى من هذه القاعدة :
« أ » المنتجات الزراعية والسمكية .

« ب » الحالات التي تمثل صعوبات في ميزان المدفوعات بالنسبة لأحد الأطراف المتعاقدة .

« ج » الحالات التي تقتضى تشجيع إنشاء صناعة وليدة في دولة نامية .

وتخضع هذه الاستثناءات لشروط معينة .

تتضمن اتفاقية الجات التي عقدت سنة ١٩٤٧ ثلاثة أبواب تحوى ٣٥ مادة تناول الأحكام المتفق عليها في إطار المبادئ العامة لتحرير التبادل التجاري السلعي. ونتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الدول النامية تم التوصل في سنة ١٩٦٥ إلى بروتوكول تكميلي لتعديل هيكل الاتفاقية، نتج عنه إضافة باب رابع للاتفاقية الأصلية، تضمن ثلاث مواد جديدة أرقام ٣٦، ٣٧، ٣٨. وطبقاً لهذه المواد تتمتع الدول النامية بمعاملة خاصة (١) .

وقد تم عقد ثمانى جولات خلال الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٩٣ وهى كما يلى :
جولة جنيف «سويسرا» (١٩٤٧) ، جولة أنسى «فرنسا» (١٩٤٩) ، جولة توركي «المجلىترا» (١٩٥١) ، جولة جنيف «سويسرا» (١٩٥٦) ، جولة جنيف (١٩٦٠) .
١٩٦١) ، جولة كيندى (١٩٦٤ - ١٩٦٧) ، جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ، جولة أوروغواى (١٩٨٦ - ١٩٩٣) .

ركزت الجولات الست السابقة على دورة طوكيو على خفض التعريفات الجمركية فقط من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الأعضاء المتعاقدين، بينما ناقشت جولة طوكيو العوائق التجارية الأخرى بالإضافة إلى التعريفات الجمركية .

(١) أسامة المجدوب : الجات : مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص ٤١ ، ٤٢ .

جولة أوروجواي (١٩٨٦-١٩٩٣)

الظروف الاقتصادية السائدة في العالم قبل بدء جولة أوروجواي :

في أعقاب جولة طوكيو شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة لاسيما خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي . وقد لجأت بعض الدول - مثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - إلى اتباع سياسات إنكماشية نجم عنها انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت ٣٪ في سنة ١٩٨١، ٣٪ في سنة ١٩٨٢ ، بينما بلغ المتوسط السنوي لنفس المعدل خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩) نحو ٣٫٢٪. وقد أثبتت بعض الدراسات النظرية والتطبيقية أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة معدل نمو التجارة الدولية والعكس صحيح .

ومما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية ظهور أزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية في سنة ١٩٨٢ . وقد دفعت المشكلات الاقتصادية الناشئة بعض الدول وبخاصة الدول المتقدمة إلى المناذاة بالحماية التجارية. وفي هذا الاتجاه تبنت كثر من الدول الصناعية سياسات الحماية التجارية من خلال الحواجز غير الجمركية. ومنذ سنة ١٩٨١ اتخذ كثير من الدول بعض إجراءات الحماية التجارية مع التركيز على قطاعي الصناعة والزراعة. وهكذا شهدت الفترة السابقة على بدء جولة أوروجواي إنخفاضا كبيرا في معدلات الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم واتباع سياسات الحماية التجارية، ثم الاختلاف بين الدول حول هذه السياسات .

ويمكننا القول إن نظام التجارة قهيل بدء جولة أوروجواي كان يسوده التوتر وضعف الأداء والخلافات والإحباط من جانب كل من الدول النامية والمتقدمة. فالدول المتقدمة لم تكن على مستوى تعهداتها تجاه الدول النامية؛ كما أن تعهداتها تجاه النظام نفسه أصبحت في دائرة الشك بسبب التراجع المستمر في المزايا التي كانت تتمتع بها الدول النامية في مجال تجارة المنسوجات والزراعة. هذا بالإضافة إلى تراكم المسائل المعلقة منذ جولة طوكيو في بعض المجالات مثل المسائل الخاصة بنظام الوقاية، أو فيما يتعلق بصداراتها الصناعية للدول المتقدمة التي كانت تفرض كثيراً من الحواجز

على هذه الصادرات. والدول المتقدمة - أيضاً - أصابها الإحباط من جراء عدم قيام الدول النامية بتقديم تعهدات لها. كما كان للزيادة المطردة لأهمية التقنية كمحدد لمستوى القدرة التنافسية للدول المصدرة تأثير قوى على المناخ العالمى قبيل بدء جولة أوروغواى، وفى ظل هذا المناخ ظهر توافق دولى عام على البدء فى عقد جولة جديدة من المفاوضات. لذلك عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة على المستوى الوزارى فى مدينة بونتاديل استا بأوروغواى فى الفترة من (١٥ - ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦)، وشاركت فى أعماله ٩٢ دولة. وصدر عن الاجتماع إعلان وزارى ببدء جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف «دورة أوروغواى» فى إطار مبادئ محددة .

تعتبر جولة أوروغواى أهم جولات الجات جميعاً لأن نتائج هذه الجولة سوف تؤثر جذرياً على مستقبل التجارة الدولية، ومن ثم على اقتصاديات الدول الأعضاء. وقد تم تعديل كثير من مواد اتفاقية الجات وتناول موضوعات جديدة فى تلك الجولة من أهمها إدخال مجال الخدمات فى التجارة الدولية، كما تم الإتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة .

بدأت جولة أوروغواى فى سنة ١٩٨٦ وكان من المقرر أن تنتهى فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٩٠ فى بروكسل، إلا أن الخلاف فى موضوع الزراعة وبرز الحاجة إلى استكمال العديد من النقاط الفنية فى بعض الموضوعات الأخرى حالتا دون انتهاء الجولة فى هذا التاريخ. ومن ثم فقد استغرقت المفاوضات سبع سنوات متصلة انتهت بالتوصل لصيغة متفق عليها للوثيقة الختامية للجولة، والتى تضمنت جميع الإتفاقيات والوثائق القانونية الملزمة المنبثقة عنها، وموافقة مندوبى الدول لدى الأمم المتحدة فى جنيف على هذه الوثيقة الختامية فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ .

اشتملت الوثيقة الختامية على ٢٨ نصاً قانونياً ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض مواد إتفاقية الجات الأصلية لتغطى جميع مجالات التفاوض التى أقرها الإعلان الوزارى الصادر فى مدينة بونتاديل إستا فى أوروغواى سنة ١٩٨٦. وفى ١٥ أبريل ١٩٩٤ وفى مدينة مراكش بالمغرب وقعت ١١٧ دولة الوثيقة الختامية. وأعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة قيام «منظمة التجارة العالمية» التى حلت محل

«اتفاقية الجات»، وقد بدأت هذه المنظمة عملها مع بداية عام ١٩٩٥. وقد خول القانون هذه المنظمة صلاحيات التفتيش على الدول الصغرى والكبرى ضمانا لحرية التجارة ومحااربة أية سياسات حمائية، حيث أصبحت «المنافسة» القانون الحاكم فى الأسواق الداخلية والخارجية على السواء .

وجدير بالذكر أن تطبيق إصلاحات نظام الجات يستغرق نحو عشر سنوات بدءاً من تاريخ عمل منظمة التجارة العالمية. وتستمر المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتشمل الموضوعات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات فى قطاعات النشاط المصرفى والتأمين والإتصالات ، والشحن البحرى، وحركة انتقال العمالة المتخصصة للإقامة المؤقتة فى الدول الأجنبية. وتتولى منظمة التجارة العالمية مفاوضات متعددة الأطراف بشأن علاقة التجارة بالبيئة، وقوانين العمالة، وأسعار الصرف وسياسات المنافسة.

أهدافادورةأوروجواى:

١- تحقيق مزيد من التحرير والتوسع والتنمية فى مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لاسيما الدول النامية والأقل نمواً بما فى ذلك تحسين فرص دخول الأسواق عن طريق تخفيض وإزالة التعريفات الجمركية والقيود الكمية والإجراءات والعوائق الأخرى غير التعريفية .

٢- دعم دور الجات وتحسين النظام التجارى متعدد الأطراف، وتوسيع نطاق التجارة الحاضعة لأحكام اتفاقية الجات، وتطوير نظام تسوية المنازعات الخاص بها بما يتلام مع البيئة الاقتصادية العالمية المتطورة .

٣- زيادة فاعلية الجات وقدرتها على مواكبة المناخ الاقتصادى الدولى المتطور والمتغير من خلال خطط الإصلاح الهيكلى .

٤- التعاون والعمل الدائب على تقوية العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية التى تؤثر فى النمو والتنمية، بالإضافة إلى العمل على تحسين أداء النظام النقدى الدولى وضمان استمرار التدفقات المالية والاستثمارات الحقيقية للدول النامية .

٥. مجابهة المشكلات التى ترتبت على الأساليب الحمائية الجديدة .

٦. التوسع فى مفهوم التجارة الدولية ليشمل التجارة الدولية الخدمية إلى جانب التجارة الدولية السلبية مع استكشاف مجالات جديدة للتفاوض من أهمها الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية، وضوابط مكافحة الدعم والإغراق وضوابط إجراءات الوقاية .

٧. توجيه الاهتمام إلى قطاعات مهمة من قطاعات التجارة الدولية، وفى الطليعة منها التجارة الدولية الزراعية، وإلى تلك التى تحكمها ترتيبات استثنائية كالـتجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة .

٨. زيادة فعالية الأمانة العامة للجات فى الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات التجارية للدول الأعضاء، وقيامها بمهمة مركز المعلومات عن هذه السياسات والإجراءات وإتاحتها للنشر على الأعضاء بشتى الوسائل .

وتحقيقاً لتلك الأهداف تم مناقشة موضوعات محددة فى جولة أوروغواى كان أهمها دخول السوق، والمجالات الجديدة مثل مجال التجارة الخارجية فى الخدمات التى تم إخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف، والقواعد التى تنظم التجارة الدولية بين الأعضاء، ثم موضوع المؤسسات ممثلة فى منظمة التجارة العالمية .

كانت جولة أوروغواى أهم الجولات كلها وأكبرها من حيث مشاركة الدول، إذ شاركت فيها ١٢٢ دولة منها ٨٧ دولة نامية. وقد أعادت هذه الجولة النظر فى مواد الجات من أجل تعديلها أو تفسيرها مع مراجعة عدد من اتفاقيات جولة طوكيو، كما تناولت موضوعات جديدة وهى التجارة فى الخدمات والملكية الفكرية والإستثمار. كذلك نصت الإتفاقية العامة على أن نتائج الجولة صفقة متكاملة إما أن تقبل ككل أو ترفض ككل. وتشمل بنود الإتفاقية العامة عدداً من الإتفاقيات الفرعية لتغطية جميع المجالات السلبية والخدمية .

نتائج جولة أوروجواي:

١. إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق إتفاقية الجات لعام ١٩٩٤، ووضع أسس للتعاون بينها وبين البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تنسيق السياسات التجارية والمالية للدول الأعضاء .
٢. إقامة نظام متكامل أكثر إنصافاً لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال إصدار قرارات تحكيم ملزمة، وإنشاء آلية مراجعة السياسات التجارية لتحقيق شفافية الأنظمة التجارية الدولية. كما يسهم هذا النظام المتكامل لتسوية المنازعات في حماية الدول الأصغر والأضعف من مخاطر التعرض لإجراءات انتقامية منفردة من جانب الدول الكبرى .
٣. دعم النظام القانوني للجات لاسيما إجراءات الوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق، فضلاً عن إصلاح قواعد الجات المتعلقة بالإعانات الرسمية .
٤. استكمال أوجه النقص والقصور في الضوابط والقواعد المستولة عن تحرير التجارة الدولية التي اتضحت في ضعف التأثير على توجهات السياسة التجارية للدول الأعضاء. كذلك التوصل لنظام أكثر انضباطاً وفعالية للرقابة على تنفيذ الإتفاقيات والقواعد والمبادئ المنظمة للتجارة الدولية بوجه عام .
٥. تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفردية والاستثمار .
٦. الاتفاق على الاستمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية بعامه والدول الأقل نمواً بخاصة فيما يتصل بنطاق الإلتزامات أو الفترات الزمنية الإلتزامية الممنوحة لها لاستكمال التزاماتها، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية المتعلقة بتنمية التبادل التجاري بين الدول النامية من خلال الترتيبات التفضيلية.
٧. التسليم المبدئي بحق الدول النامية والدول الأقل نمواً المستوردة الصافية للغذاء في

التعويضات لمواجهة الآثار السلبية الناشئة عن تحرير التجارة وبرنامج الإصلاح الزراعى للجات من خلال المنع أو القروض الميسرة .

٨ تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية فى النظام التجارى الدولى الجديد من خلال تمتع جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بحقوق متساوية فى التصويت، حيث خصص صوت واحد لكل دولة دون النظر إلى حجم تجارتها الخارجية أو قوة اقتصادها .

ومع أن الوثيقة الختامية المنبثقة عن مفاوضات جولة أوروجواى كانت تتميز بالشمول فقد سعت الدول المتقدمة - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - إلى إضافة موضوعين مستحدثين لم تشملهما المفاوضات، إذ رأت الولايات المتحدة أن هذين الموضوعين يؤثران بدرجة كبيرة على مصالحها التجارية الدولية وهما:

العلاقة بين التجارة والبيئة ومعايير العمل أو الإغراق الاجتماعى

بالنسبة للعلاقة بين التجارة والبيئة فقد اقترحت الولايات المتحدة فى المراحل الأخيرة لمفاوضات جولة أوروجواى إنشاء لجنة دائمة للتجارة والبيئة فى إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تم التوصل فى مؤتمر مراكش إلى قرار وزارى ينص على إنشاء هذه اللجنة وتحديد نطاق ولايتها، وبذلك يدخل موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة رسمياً لأول مرة فى إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية. وتحوى المعايير البيئية النشاط الصناعى لضمان وجود أساليب إنتاج ومنتجات غير ملوثة للبيئة، كذا السلع الزراعية وما تتطلبه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات الآفات والأسمدة ومواصفات التعبئة والتغليف .

أما الموضوع الثانى وهو الإغراق الاجتماعى فيقصد به انخفاض تكلفة العمالة فى الدول النامية بدرجة كبيرة عنها فى الدول المتقدمة بالإضافة إلى عدم التزام بعض الدول النامية بالمعايير الدولية المنظمة للعمل، مما ينجم عنه إنتاج سلع فى الدول النامية بتكلفة تقل كثيراً عن نظائرها فى الدول المتقدمة. وقد اقترحت الولايات المتحدة وكندا إدراج هذا الموضوع ضمن المهام المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية لضمان التزام جميع

الدول بمعايير العمل الدولية. وقد عارضت الدول النامية بشدة هذا التوجه ونجحت فى عدم إقحام موضوعات العمالة ضمن نشاطات منظمة التجارة العالمية .

بعد هذا العرض الذى تناولنا فيه نظام «الجات» نجد أنه من المفيد أن نبين مدى مساهمة الدول النامية فى هذا النظام. تقول إن مشاركة الدول النامية فى نظام «الجات» كان محكوماً بالنصوص الخاصة «بالمعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للدول النامية» ، التى توفر لهذه الدول بعض المزايا وأهمها المرونة التى تسمح للدول النامية بفرض قيود عند مواجهتها لصعوبات فى ميزان المدفوعات، وعدم إلزام الدول النامية بمعاملة الدول المتقدمة بالمثل فيما يتعلق بالتيسيرات التى تحصل عليها فى المفاوضات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى. وقد أفضت هذه المزايا إلى تواضع مستوى مساهمة الدول النامية فى مفاوضات الجولات السبع السابقة على جولة أوروغواى . فقد كان منح تيسيرات جمركية على نطاق واسع من جانب الدول النامية لا يتفق مع فلسفة الإحلال محل الواردات التى كانت تتبعها هذه الدول فى الستينيات والسبعينيات. ونجم عن ذلك عجز الدول النامية عن التأثير فى عملية تحرير التجارة لتغطى المجالات المتعلقة بالتجارة فى المنسوجات والزراعة والمنتجات الإستوائية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لها .

كان هذا هو الوضع السائد فى الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات، الذى نجم عن عدم قبول معظم الدول النامية فلسفة الجات الأساسية التى ترى أن تحرير التجارة يعزز النمو والتنمية، فضلاً عن أن سياسات التنمية فى الدول النامية لم تسند إلى قطاع التصدير دوراً أساسياً فى تنمية اقتصاداتها. غير أن الأمور بدأت تتغير فى الثمانينيات مما جعل نظام التجارة متعدد الأطراف يأخذ مفهوماً جديداً ويحظى بأهمية أكبر من جانب هذه الدول. وكان أهم تطور طرأ فى هذا المجال هو قيام كثير من الدول النامية بإعادة التفكير فى دور السياسة التجارية فى عملية التنمية، كذا زيادة تقديرها للمنافع التى يمكن أن تعود على اقتصادات الدول النامية من وجود قطاع تصديرى نشط يستهدف الأسواق الخارجية .

وفى خلال ثمانينيات القرن العشرين ازداد عدد الدول النامية التى أخذت بنظام

اقتصاد السوق الحر، فازدادت حاجة هذه الدول إلى وجود نظام للتجارة متعدد الأطراف يتميز بالإنفتاح والاستقرار، ويشتمل على القواعد والمبادئ اللازمة لحماية حقوق والتزامات الدول الأعضاء فيه. وقد دفعت الحاجة إلى مثل هذا النظام إلى قيام الدول النامية بدور أكثر فاعلية في جولة أوروجواي. وفي أثناء تلك الفترة واجهت الدول النامية مشاكل خدمة الديون التي أسفرت عن ظهور عاملين هما: تزايد حاجة هذه الدول إلى تحسين أدائها التصديري حتى تستطيع مواجهة أعبائها المالية، مما يستدعى إجراء مفاوضات من أجل الحصول على أسواق تصدير مفتوحة، ثم ظهور موجة التحرير من جانب واحد في هذه الدول .

وقد حفز هذا العاملان الدول النامية إلى القيام بدور أكثر فاعلية لتحقيق مصالحها سواء من خلال التفاوض مع الدول المتقدمة لتقديم تعهدات وثيقة لتحرير التجارة أو من خلال الاشتراك في مفاوضات وضع القواعد. وقد جعل هذا النشاط الدائب الدول النامية أكثر ارتباطا بالنظام بدرجة غير مسبقة .

بعد أن استعرضنا مسيرة تحرير التجارة الدولية من خلال الجات يمكننا القول إن أساس النظام العالمى الجديد هو التجارة الدولية الحرة في جميع مناطق وبلدان العالم، التي تتاح كأسواق لا تحدها أو تعترضها قيود أو عقبات تقف أمام تدفق السلع من شتى أنحاء العالم، كما تتاح الحرية الكاملة لكل منتج في العالم في أن يبيع منتجاته في أى مكان في العالم، أى أن يكون العالم بأسره سوقاً واحدة لا تفصلها حدود .

وهذا النظام هو ثمرة الإتفاق بين الدول الصناعية الكبرى وفقاً لمصالحها .

ويقوم هذا النظام على مبدأ الميزة النسبية أى على القدرة التنافسية للدولة في قطاع إنتاجى معين. ويقال إن الفرض من ذلك هو تقسيم العمل بحيث يتخصص الأكفاء المتميزون في إنتاج سلعة معينة. وإذا توافرت لدولة ما مقومات الكفاءة والقدرة الفاتحة على إنتاج سلعة ما وتوسعت في ذلك سيطرت على السوق وطردت الآخرين وأصبحت هي المنتج الوحيد، ويقضى النظام الجديد بإعادة توزيع الأدوار بحيث يتخصص كل منتج قوى في إنتاج سلعة معينة، أما المنتج الضعيف فلا مكان له ولا

نصيب له من إنتاج هذه السلعة . ومرد ذلك إلى أن التخصيص على أساس الكفاءة سيعود بالفائدة على العالم كله، حيث سيزداد حجم الإنتاج مما يتيح أسوأاً طائلة للإتفاق على أبحاث التطوير. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض التكلفة لصالح المستهلك. إن هذا التصور الذي طرحته الدول الكبرى قائم على أساس التخصيص وتقسيم العمل على مستوى السوق العالمية. هذا التصور يتفق مع مصالحها بينما لا يلبي مصالح الدول النامية لعدة أسباب منها : أن الدول الكبرى تتوافر لها قدرات أكبر على تمييز وتطوير منتجاتها. إن تفرد وتميز المنتج يتوقف على عاملين : الأول هو حالة السوق الداخلية، إذ أن كبر حجم السوق الداخلية في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية يمكن مجموعات من المنتجين من أن تكتسب قوة لم تتح لمنتجين آخرين في الدول النامية. أما العامل الثاني فهو القدرة المالية وتراكم الأرباح اللذان يعبران عن القوة التي تلائم كبر حجم السوق. وقد أدى كلاهما إلى تجهد الطاقات وتحديثها والإتفاق على أبحاث التطوير، فالمال يبني المشروعات والعلم يزيد الإنتاجية .

وتزخر الدول المتقدمة بقواعد الإنتاج المتطورة التي تدعمها مجموعات من المراكز العلمية المتفوقة التي تضم مجموعات متميزة من العلماء تسعى إلى الإبتكار والتجديد والإبداع والتحديث، وهو ما لا يتاح للدول النامية، كما أن الدول المتقدمة التي تنعم بالديمقراطية يسودها الاستقرار الداخلي حيث تنخفض حدة التوتر الاجتماعي مما يوفر مناخاً صحياً للمفكرين والمبدعين، وذلك ما تفتقده الدول النامية. وما يزيد الوضع سوءاً في الدول النامية هو أنها دخلت في صراعات فيما بينها، استنزفت قدراً لا يستهان به من مواردها وحدثت من قدرتها على المنافسة .

كل هذه العوامل والظروف سائلة الذكر تجعل الدول النامية في موقف الطرف الضعيف، الذي لا يستطيع الوقوف على قدم المساواة في السوق العالمية مع الدول الكبرى التي تمثل الطرف القوي. ومن ثم لا تستطيع الدول النامية الحصول على حقتها أو أن تتخصص مثل الأقوياء في إنتاج سلعة معينة. وخلق بالأقوياء الذين يسيطرون على النظام العالمي الجديد أن يتيحوا للدول النامية مكاناً مناسباً في السوق العالمية وفرصة تمكنها من الحصول على نصيب عادل منها. إن النظام العالمي الجديد حتى الآن لا يضع في حسابه المصالح المشروعة العادلة للدول النامية .

الفصل الثانى

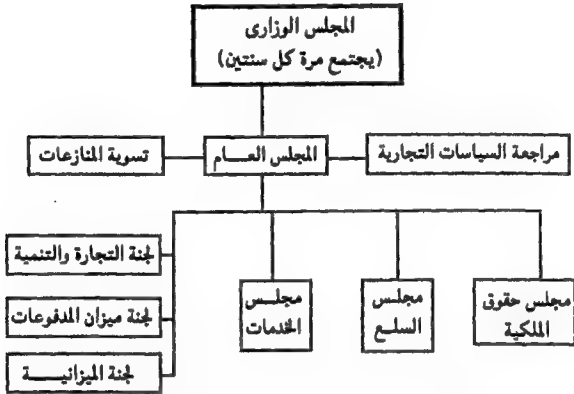
منظمة التجارة العالمية

نشأ عن الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عدد من الإتفاقيات الفرعية، وقد تشكلت الإتفاقية الأولى فى «تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف» وهذا إيجاب إطار مؤسسى واحد يشمل اتفاقية «الجات». وفى ١٥ أبريل ١٩٩٤ أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة فى مراكش قيام «منظمة التجارة العالمية» وبقيام هذه المنظمة فى أول يناير ١٩٩٥ اختفت «اتفاقية الجات»، حيث حلت محلها هذه المنظمة الجديدة. واكتسبت منظمة التجارة العالمية صلاحيات التفتيش على كافة الدول ضماناً لحرية التجارة ومحاربة أية سياسات حمائية، كذا الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بدرجة أكثر شمولاً من الجات، مثل مسائل الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار، كما تمارس المنظمة صلاحية أقوى فى تسوية المنازعات.

وتعمل منظمة التجارة العالمية على تنفيذ وإدارة الجات وجميع نتائج جولة أوروجواى، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، كذا التعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتحقيق تماسك أكثر قوة فى مجال السياسة الاقتصادية. وتقوم المنظمة على تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، وإلغاء المعاملة التمييزية فى العلاقات التجارية الدولية.

يشتمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزارى والمجلس العام، وتفرع عنهما مجالس نوعية ولجان متخصصة. يتألف المجلس الوزارى من ممثلين جميع الأعضاء، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين ويقوم بمهام المنظمة وله صلاحية إتخاذ القرارات فى جميع المسائل التى تنص عليها الإتفاقيات التجارية المختلفة. ويتكون المجلس العام من ممثلين جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسباً، ويحل محل المجلس الوزارى فى الفترات التى تفصل بين اجتماعاته. ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسة التجارية التى يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

هيكـل منظمة التجارة العالمية



المصدر : GAAT. "ROCUS" GATT Newsletter. No.107, May 1994.

كما يشرف المجلس العام على المجالس النوعية الفرعية التابعة له وهي مجلس تجارة السلع ، ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية ، ويشرف كل مجلس على الإتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام، الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك .

وحول أهداف منظمة التجارة العالمية يقول مدير صندوق النقد الدولي إنه يأمل أن تؤدي هذه الإتفاقية إلى إنعاش الآمال في نمو الاقتصاد العالمي من خلال أسواق أكثر انفتاحاً للإسهام في جهود الصندوق نفسه بشأن التعديلات الهيكلية في اقتصاديات البلدان التي تطلب خبرة الصندوق ومعونته .

وجدير بالذكر أن جمهورية مصر العربية شاركت فى مفاوضات اتفاقية الجات منذ سنة ١٩٧٠ كما شاركت فى التوقيع على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية فى مفاوضات مراكش بالمغرب. وقد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى منظمة التجارة العالمية والإتفاقات التى شملتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجداول تعهدات جمهورية مصر العربية فى مجالى تجارة السلع والخدمات والموقعة فى مراكش بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤، ونشر فى الجريدة الرسمية العدد ٢٤ تابع فى ١٥ يونيه ١٩٩٥، وقد وافق مجلس الشعب على هذا القرار فى ١٦/٤/١٩٩٥. وأعلن وزير الاقتصاد المصرى أن جمهورية مصر العربية قد أصبحت عضواً كاملاً وأصلياً فى منظمة التجارة العالمية اعتباراً من ٣٠/٦/١٩٩٥ وذلك بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداع وثائق تصديق جمهورية مصر على اتفاقية إنشاء المنظمة والوثيقة الختامية الشاملة للإتفاقات التى تمخضت عنها جولة أوروغواى. وقد جاء فى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ما يلى:

١. تكون المنظمة الإطار المؤسسى المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها فى المسائل المتعلقة بالإتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها. كما تعد الإتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بالإتفاقية الواردة فى الملاحق (١، ٢، ٣، ٤) جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وهى ملزمة لجميع الأعضاء الذين قبلوها فقط .

٢. تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال هذه الإتفاقية والإتفاقات التجارية وتعمل على دفع أهدافها .

٣. توفر المنظمة منتدى للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف فى المسائل التى تتناولها الإتفاقات الواردة فى ملحقات هذه الإتفاقية، وإطاراً لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذى يقرره المجلس الوزارى .

٤- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات .

٥- تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية الواردة في الملحق (٣) من الإتفاقية.

٦- تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة له من أجل تحقيق أكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية .

٧- ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسباً للإضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات. ولجهاز تسوية المنازعات أن يعين لنفسه رئيساً وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضى الضرورة للقيام بالمسؤوليات المذكورة آنفاً .

٨- ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسباً للإضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسة التجارية. ولجهاز مراجعة السياسة التجارية أن يعين لنفسه رئيساً وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضى الضرورة للقيام بالمسؤوليات المذكورة .

٩- ينشأ مجلس لشئون التجارة في السلع ومجلس لشئون التجارة في الخدمات ومجلس لشئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية، وتعمل تلك المجالس تحت الإشراف العام للمجلس العام . ويشرف مجلس شئون التجارة في السلع ومجلس شئون التجارة في الخدمات ومجلس شئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف، والإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على التوالي. وتقوم المجالس المذكورة آنفاً بالمهام المنوطة بها طبقاً للإتفاقات الخاصة بكل منها والمجلس العام. وتضع كل من هذه المجالس قواعد إجراءاتها وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام. والعضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء وتجتمع هذه المجالس عند الضرورة للقيام بمهامها .

١٠. ينشئ المجلس الوزارى لجنة للتجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والإدارة، تضطلع بالمهام الموكلة إليها بمتقضى هذه الإتفاقية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف، وبأية مهام إضافية بكلها بها المجلس العام. وله أن يشكل أية لجان إضافية لأداء ما يراه مناسباً من مهام . وتستعرض لجنة التجارة والتنمية دورياً الأحكام المؤقتة الواردة فى اتفاقات التجارة متعددة الأطراف لصالح الدول الأقل نمواً ، وترفع تقريراً للمدير العام لإتخاذ الإجراءات المناسبة .

١١. وفيما يختص بعلاقات منظمة التجارة العالمية مع المنظمات الأخرى يمكن للمجلس العام إتخاذ الترتيبات المناسبة لإقامة تعاون فعال مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى التى لها مسئوليات تتصل بمسئوليات المنظمة. وللمجلس العام . أيضاً . أن يتخذ الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية بمسائل تتصل بتلك التى تعنى بها المنظمة .

١٢. تنشأ أمانة للمنظمة يرأسها مدير عام يعينه المجلس الوزارى الذى يعتمد الأنظمة التى تحدد سلطات المدير العام وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب. ويعين المدير العام أعضاء وموظفى الأمانة ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للقواعد التى يعتمدها المجلس الوزارى .

١٣. يكون للمنظمة شخصية قانونية، وعلى كل عضو من أعضائها أن يمنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها. وتمنح كل دولة عضو ما تلزم المنظمة من امتيازات وحصانات لمباشرة مهامها. كما تمنح كل دولة عضو لموظفى المنظمة ويمثل الأعضاء الإمتيازات والحصانات التى تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة .

الإجراءات التى تتخذها المنظمة،

نصت المادة التاسعة من الإتفاقية على الإجراءات التى تتخذها المنظمة على النحو التالى :

١- تستمر المنظمة فى إتخاذ القرارات بتوافق الآراء حسب الممارسة المتبعة بمقتضى اتفاقية جات ١٩٤٧. وإذا تعذر التوصل إلى قرار بتوافق الآراء يتخذ القرار فى المسألة المعروضة بالتصويت ما لم يرد خلاف ذلك . ولكل عضو فى اجتماعات المجلس الوزارى والمجلس العام صوت واحد، وتتخذ قرارات المجلس الوزارى والمجلس العام بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم يرد خلاف ذلك فى هذه الاتفاقية أو فى اتفاق التجارة متعدد الأطراف .

٢- للمجلس الوزارى وللمجلس العام دون غيرهما سلطة اعتماد تفسيرات هذه الاتفاقية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف. ويتخذ القرار باعتماد التفسير بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .

٣- يجوز للمجلس الوزارى فى ظروف استثنائية أن يقرر الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب هذا الإتفاق أو أى من اتفاقات التجارة متعددة الأطراف شريطة أن يكون مثل هذا القرار قد اتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ما لم يرد خلاف ذلك فى هذه الفقرة .

٤- يوضح القرار الصادر من المجلس الوزارى بمنح الأعضاء إعفاء تلك الظروف الاستثنائية التى تبرر هذا القرار، والحدود والشروط التى تحكم تطبيق الإعفاء، وتاريخ انتهاء الإعفاء. ويعيد المجلس الوزارى النظر فى أى إعفاء ممنوح لأكثر من سنة بعد فترة لا تتجاوز سنة من منحه، كما يعاد النظر فيه بعد ذلك سنوياً إلى أن ينتهى الإعفاء .

التعديلات:

١- تناولت المادة العاشرة التعديلات حيث نصت على أن لكل عضو فى المنظمة أن يعرض على المجلس الوزارى اقتراحاً لتعديل أحكام هذه الاتفاقية أو الاتفاقية أو الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحق^[١] . وللمجالس شئون التجارة فى السلع، وشئون التجارة فى الخدمات، وشئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية أن ترفع - كذلك - إلى المجلس الوزارى اقتراحات لتعديل أحكام الاتفاقية التجارية

متعددة الأطراف الماثلة فى الملحق « ١ » التى تشرف هذه المجالس على تسييرها . وما لم يقرر المجلس الوزارى منح فترة أطول من تسعين يوما بعد تقديم الاقتراح رسمياً إلى المجلس الوزارى فإن أى قرار يتخذه المجلس الوزارى بتقديم الاقتراح بالتعديل إلى الأعضاء للموافقة عليه سوف يتخذ بتوافق الآراء . وإذا لم يتحقق توافق الآراء فى اجتماع المجلس الوزارى خلال المدة المحددة يقرر المجلس الوزارى بأغلبية ثلثى الأعضاء ما إذا كان التعديل المقترح سيعرض على الأعضاء لقبوله .

٢. لا يعمل بالتعديلات على أحكام هذه المادة وأحكام المواد التالية إلا لدى قبولها من جميع الأعضاء :

المادة التاسعة من هذه الإتفاقية

المادة الأولى والمادة الثانية من اتفاقية جات ١٩٩٤

المادة الثانية : ١ من اتفاقية التجارة فى الخدمات .

المادة ٤ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية .

٣. بغض النظر عن الأحكام الأخرى لهذه المادة، يجوز للمجلس الوزارى أن يعتمد التعديلات على اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية دون إجراءات قبول رسمي متى كانت تستوفى الشروط الواردة فى الفقرة ٢ من المادة ٧١ من الإتفاق المذكور .

٤. أى عضو يقبل تعديلاً على هذه الإتفاقية أو على اتفاق تجارى متعدد الأطراف فى الملحق ١ عليه إيداع أداة القبول لدى المدير العام للمنظمة خلال فترة القبول التى يحددها المجلس الوزارى .

العضوية الأصلية والانضمام:

١. وفقاً للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية يكون الأعضاء الأصليون فى منظمة التجارة العالمية هم الأطراف المتعاقدين فى اتفاقية جات ١٩٤٧ وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الإتفاقية الحالية، والمجموعة الأوربية، وذلك بقبولها الإتفاقية الحالية . والإتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتى أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية جات ١٩٩٤ والتى أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة فى الخدمات .

٢- لا يطلب من الدول الأقل نمواً المعترف بها من الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي يتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية أو إمكاناتها الإدارية والمؤسسية .

٣- لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالاً ذاتياً كاملاً في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الإتفاق وفي الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف أن ينضم إلى هذا الإتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة. ويسرى هذا الانضمام على هذا الإتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقه به .

٤- يتخذ المجلس الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة .

القبول وبدء النفاذ والإيداع؛

١- تصبح هذه الإتفاقية القبول بالترقيع أو بغيره من الوسائل، من جانب الأطراف المتعاقدين في اتفاقية جات ١٩٤٧ والمجموعة الأوروبية، متى توافرت فيها الشروط اللازمة لكي تصبح دولها أعضاء أصليين في المنظمة، وفقاً للمادة الحادية عشرة من هذه الإتفاقية. وتسرى هذه الشروط على هذه الإتفاقية وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقه بها. وتدخل هذه الإتفاقية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف الملحقه حيز النفاذ في التاريخ الذي يحدده الوزراء وفقاً للفقرة ٣ من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتظل مفتوحة للقبول مدة سنتين بعد ذلك التاريخ ما لم يقرر الوزراء خلاف ذلك، والقبول التالي لنفاذ هذه الإتفاقية يصبح نافذاً في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ هذا القبول .

٢- على العضو الذي يقبل الإتفاقية الحالية بعد دخولها حيز التنفيذ أن ينفذ التنازلات والالتزامات الواردة في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتي تنفذ على فترة زمنية تبدأ بدخول الإتفاقية الحالية حيز النفاذ كما لو كان قد قبل الإتفاقية الحالية في تاريخ دخولها حيز النفاذ .

٣. إلى أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يودع نص هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف لدى المدير العام لمنظمة الأطراف المتعاقدين في إتفاقيةجات ١٩٤٧. ويرسل المدير العام في أسرع وقت ممكن نسخة معتمدة من هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وإخطاراً بكل قبول لها إلى كل حكومة وإلى المجموعة الأوروبية التي قبلت هذه الاتفاقية. ويودع لدى المدير العام للمنظمة هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وأية تعديلات تطرأ عليها بمجرد دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ .

جهاز تسوية المنازعات؛

أصبحت منظمة التجارة العالمية - التي حلت محل الجات بعد توقيع نتائج جولة أوروجواي - مسئولة عن تسوية النزاعات الثنائية بين الأطراف المعنية على أن تكون قرارات جهاز تسوية المنازعات ملزمة لجميع الأطراف وأن تنفذ على وجه السرعة. وقد نص اتفاق أوروجواي على إجراءات تسوية المنازعات من خلال مراحل محددة يمكن إجمالها فيما يلي :

١. مرحلة المشاورات والمصالحة : تقدم الدولة المتضررة طلباً لعقد مشاورات ثنائية مع الطرف المدعى عليه، الذي يتحتم عليه أن يرد على ذلك الطلب في خلال عشرة أيام. تبدأ إجراءات المشاورة والمصالحة في خلال شهر من تقديم الطلب. وإذا لم يرد الطرف المدعى عليه في غضون الفترة المحددة وحاول عرقلة المشاورات يحق للدولة المتضررة طلب إنشاء هيئة لحل النزاع تعمل تحت إدارة منظمة التجارة العالمية . وتشكل الهيئة من ثلاثة إلى خمسة أفراد من غير مواطني الدولتين طرفي النزاع. وتصدر الهيئة قراراتها وفقاً لقوانين الجات، ويجب على الطرف الخاسر إتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ تلك القرارات. ويجوز أن تستأنف الدولة الخاسرة قرارات الهيئة. ويناقش طلب الاستئناف في مجال منظمة التجارة العالمية .

إذا لم تلتزم الدولة الخاسرة بقرار هيئة تسوية المنازعات أو قرار مجلس المنظمة في حالة الاستئناف يجوز للدولة المحكوم لصالحها أن تعود إلى مجلس المنظمة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة أو الحصول على تفويض المجلس لإتخاذ إجراءات انتقامية ضد تلك الدولة .

القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات،

١. تطبق قواعد وإجراءات هذا التفاهم على المنازعات التي تتم وفق أحكام التشاور وتسوية المنازعات الواردة في الإتفاقات المدرجة في الملحق « ١ » من هذا التفاهم وتسمى «الإتفاقات المشمولة». وتطبق قواعد وإجراءات هذا التفاهم - أيضاً - على المشاورات وتسوية المنازعات بين الأعضاء المتعلقة بحقوقها والتزاماتها بمقتضى أحكام اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية وأحكام هذا التفاهم منفرداً أو بالاشتراك مع أي اتفاق آخر يقع في نطاقه .

٢. ينشأ جهاز تسوية المنازعات بموجب هذا التفاهم ليدبر القواعد والإجراءات، كذا المشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الإتفاقات المشمولة، ما لم يكن هناك نص آخر في اتفاق مشمول، ولجهاز تسوية المنازعات سلطة إنشاء فرق التحكيم واعتماد تقارير جهاز الاستئناف، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، والترخيص بتعليق النزاعات وغيرها من الالتزامات التي تهرم بموجب الإتفاقات المشمولة .

٣. يقوم جهاز تسوية المنازعات بإخطار المجالس واللجان المختصة في منظمة التجارة العالمية بتطوير أي منازعات تتصل بأحكام الإتفاقات المشمولة المعنية. ويتخذ الجهاز قراراته بخلاف الآراء، في الحالات التي تقتضى أحكام وإجراءات هذا التفاهم إتخاذ قرار فيها .

٤. تهدف توصيات وقرارات الجهاز إلى تحقيق تسوية مرضية لأي أمر يعرض عليه عملاً بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذا التفاهم وفي الإتفاقات المشمولة .

٥. لا يطبق هذا التفاهم إلا فيما يخص الطلبات الجديدة لإجراء مشاورات بموجب الأحكام الخاصة بالمشاورات في الإتفاقات المشمولة التي تقدم عند نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية أو بعده فقط .

٦. يجب على العضو الطالب للمشاورات أن يخطر الجهاز والمجالس واللجان ذات الصلة بطلبه المشاورات. وتقدم طلبات المشاورات كتابة وتدرج فيها الأسباب الداعية للطلب بما فيها تحديد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانوني للشكوى .

٧. إذا أخفقت المشاورات فى تسوية نزاع ما فى خلال ستين يوماً بعد تاريخ تسلم طلب إجراء المشاورات جاز للطرف الشاكى طلب إنشاء فريق تحكيم فى غضون فترة الـ ٦٠ يوماً المذكورة سلفاً. وفى الحالات المستعجلة، بما فيها تلك المتعلقة بالسلع سريعة التلف، يجب على طرفى النزاع وفرق التحكيم وجهاز الاستئناف أن تبذل كل ما فى وسعها للتعجيل بالإجراءات إلى أقصى حد ممكن .

٨. إذا وافق طرفا النزاع يمكن بهذا المساعى الحميدة، والقيام بإجراءات التوفيق والوساطة. ويجوز لأى طرف فى نزاع أن يطلب المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة فى أى وقت. ويجوز بذوها وإنهاؤها فى أى وقت. وعند انتهاء إجراءات المساعى الحميدة والتوفيق أو الوساطة، يجوز للطرف الشاكى أن ينتقل إلى طلب إنشاء فريق تحكيم .

٩. يشكل فريق التحكيم فى موعد لا يتجاوز اجتماع الجهاز الذى يلى الاجتماع الذى يظهر فيه الطلب لأول مرة كبند من بنود جدول أعمال الجهاز ، إلا إذا رأى الجهاز فى ذلك الاجتماع بتوافق الآراء عدم تشكيل فريق .

١٠. يكون لفريق التحكيم الاختصاصات التالية ما لم يتفق طرفا النزاع على خلاف ذلك فى غضون عشرين يوماً من تشكيله : « أن يفحص فى ضوء الأحكام ذات الصلة فى (اسم الاتفاق المشمول أو الاتفاقات المشمولة التى يستشهد بها طرفا النزاع) ، الموضوع الذى قدمه إلى جهاز تسوية المنازعات (اسم الطرف) فى الوثيقة.. وأن يتوصل إلى نتائج من شأنها مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها فى ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات». وعند إنشاء فريق تحكيم، يجوز للجهاز أن يفوض إلى رئيسه وضع اختصاصات الفريق بالتشاور مع طرفى النزاع، وتعمم الاختصاصات التى توضع بهذه الطريقة على جميع الأعضاء. ويتكون فريق التحكيم من ثلاثة أفراد ما لم يتفق طرفا النزاع، خلال عشرة أيام من إنشاء فريق التحكيم، على أن يتكون من خمسة أفراد. ويجب إخطار الأعضاء بتكوين الفريق دون إبطاء .

١١- تكون وظيفة فرق التحكيم هي مساعدة جهاز تسوية المنازعات على القيام بمسؤولياته بمقتضى هذا التفاهم والاتفاقات المشمولة، لذلك ينبغي أن يضع فريق التحكيم تقريراً موضوعياً للأمر المطروح عليه، متضمناً التقييم الموضوعي لواقعات القضية ومدى انطباق الإتفاقات المشمولة ذات الصلة عليها وتوافقها معها، وأن يتوصل إلى أية نتائج أخرى من شأنها أن تساعد الجهاز على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة .

١٢- يقوم جهاز تسوية المنازعات بإنشاء جهاز دائم للاستئناف، الذى ينظر فى القضايا المستأنفة من فرق التحكيم. ويتكون الجهاز من سبعة أفراد يخصص ثلاثة منهم لكل قضية. ويعمل أعضاء الاستئناف بالتناوب وتحدد إجراءات عمل جهاز الاستئناف هذا التناوب .

١٣- لا يجوز إلا لأطراف النزاع، وليس للأطراف الثالثة ، استئناف تقارير فرق التحكيم. ويجوز للأطراف الثالثة من أخطروا جهاز تسوية المنازعات بمصلحتهم الجوهرية فى الموضوع أن يقدموا مذكرات كتابية إلى جهاز الاستئناف أو يعطوا فرصة للتحدث أمامه، ولا يجوز إجراء أية اتصالات من طرف واحد مع جهاز الاستئناف بشأن الأمور التى يبحثها الفريق أو جهاز الاستئناف .

١٤- حددت المادة ٢٤ من الاتفاقية الإجراءات الخاصة بالأعضاء من الدول الأقل نمواً، فقد نصت على أنه فى جميع مراحل تحديد أسباب وإجراءات تسوية نزاع يشمل عضواً من البلدان الأقل نمواً، يجب أن تولى رعاية خاصة للوضع الخاص لذلك العضو . وفى هذا الشأن، يمارس الأعضاء ضبط النفس عند إثارة أمور بموجب هذه الإجراءات تشمل عضواً من أقل البلدان نمواً. وعندما يتبين حدوث إلغاء أو تعطيل نتيجة لتدبير اتخذته عضو من البلدان الأقل نمواً، يتعين على الطرف الشاكي ضبط النفس عند طلب التعويض أو التماس الترخيص بتعليق تطبيق التنازلات أو غيرها من الالتزامات عملاً بهذه الإجراءات. وفى الحالات التى لا يمكن التوصل فيها إلى حل خلال المشاورات يعرض المدير العام أو رئيس جهاز تسوية المنازعات ، بناء على طلب عضو من البلدان الأقل نمواً، مساعيه الحميدة أو التحكيم أو الوساطة لمساعدة الأطراف على تسوية النزاع قبل طلب تشكيل فريق تحكيم .

الفصل الثالث

دخول السوق

تمهيد:

المقصود بدخول السوق هو أن تتفاوض الدول الأعضاء فيما يختص بتسهيل عملية التبادل التجارى فيما بينها بشأن بعض السلع من خلال إلغاء أو تخفيف القيود التجارية . وقد استغرقت المفاوضات الخاصة بتسهيل التبادل التجارى فى المحاصيل والمنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات وقتاً طويلاً واكتفتها الصعاب والمشقات ، بينما اتسمت المفاوضات المتعلقة بالسلع المصنعة ومنتجات الموارد الطبيعية بالسهولة وسرعة الاتفاق .

أولاً: اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية:

حث البيان الوزارى الدول الأعضاء على إزالة العوائق التى تعترض التجارة الدولية فى هذه السلع . وكانت المنتجات الزراعية موضوع الخلاف الرئيسى بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والمجموعة الأوروبية خاصة فرنسا من جهة أخرى. ويكمن سبب الخلاف فى الدعم الذى تقدمه مجموعة الدول الأوروبية لمزارعيها مما يزيد القدرة التنافسية لدول هذه المجموعة ، وهذا من شأنه أن يؤثر على الصادرات الأمريكية من تلك السلع الزراعية . طالبت الولايات المتحدة بدعمها دول مجموعة الكيرنز بخفض الدعم الذى تقدمه مجموعة الدول الأوروبية - وبخاصة فرنسا - لصادراتها الزراعية بنسبة ٩٠٪ على مراحل تنتهى سنة ٢٠٠٠ ، وبأن يكون خفض دعم الصادرات مقترناً بخفض دعم الأسعار داخلياً ، مع الحد من الحواجز التى تعترض واردات تلك الدول من المنتجات الزراعية . بينما تركزت وجهة نظر دول المجموعة الأوروبية على تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٠٪ عن مستواها فى سنة ١٩٨٦ خلال فترة عشر سنوات مما يسفر عن خفض الفجوة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية . غير أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً من الولايات المتحدة ودول مجموعة الكيرنز ، ثم توصل الطرفان إلى حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق بليمر هاوس فى نوفمبر ١٩٩٣^(١).

(١) نبيل حشاد ، الحيات ومنظمة للتجارة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٧-٢٨.

وجدير بالذكر أن موضوع تحرير الجوانب المختلفة للتجارة في المنتجات والحاصلات الزراعية لم يسبق تناوله على هذا النطاق قبل مفاوضات جولة أوروغواي التي تمخضت عن الاتفاقية الزراعية الأساسية في بلير هاوس بواشنطن. وتنص الاتفاقية على عدد من الالتزامات التي يجب أن يلتزم بها الأعضاء فيما يختص بكيفية الوصول إلى الأسواق عن طريق خفض التعريفات الجمركية ، وإزالة جانب من تشوهات السياسات من خلال خفض الدعم المحلي ، وتحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية ، بالإضافة إلى موضوع التوصل إلى اتفاق بشأن الأمور الصحية والنائية ، وأخيراً القرار الوزاري لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نمواً عن الآثار السلبية التي قد تنجم عن إصلاح وتحرير قطاع الزراعة . وتهدف هذه الالتزامات إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والمنتجات الزراعية تدريجياً خلال ٦ سنوات بالنسبة للدولة المتقدمة و ١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية.

١-الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق؛

أ- إلغاء العوائق التجارية المختلفة من خلال تحويل القيود غير الجمركية (مثل الحصص والرسوم المتغيرة وأسعار الاستيراد الدنيا والتراخيص التقديرية) المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى رسوم جمركية يتم الاتفاق عليها وربطها عند حد أقصى .

ب- تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات والمحاصيل الزراعية بمتوسط ٣٦٪ بالنسبة للدول المتقدمة خلال ست سنوات و ٢٤٪ للدول النامية على مدى عشر سنوات من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية ، أما الدول الأقل نمواً والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً فقد أعفيت من تخفيض تعريفاتها الجمركية.

ج - وحتى يتاح تطبيق تعريفات جمركية كبديل للقيود غير الجمركية فقد حوت اتفاقية الزراعة بند « التعامل الخاص » . ويسمح هذا البند للدولة العضو بالاحتفاظ بقيود على الواردات حتى نهاية فترة التنفيذ ، إذا كانت الواردات الزراعية الأولية ومنتجاتها تقل عن ٣٪ من الاستهلاك

المحلى خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، وإذا لم تقدم أية إعانات تصديرية لهذه السلع منذ عام ١٩٨٦ ، وإذا خضعت تلك السلع لإجراءات فعالة للحد من انتاجها ، ثم إذا ما توافر الحد الأدنى من فرص الوصول إلى السوق الذى يمثل ٤٪ من الاستهلاك المحلى للمنتجات المحددة فى السنة الأولى من فترة التنفيذ ، وتزداد هذه النسبة تدريجياً كل عام لتصل إلى ٨٪ فى السنة السادسة .

٢- الدعم المحلى :

أ- تخفيض الدعم الذى تمنحه الحكومات للمزارعين ومنتجى السلع الزراعية سواء كان فى صورة مبالغ مخصصة فى الميزانية أو مبالغ تتنازل عنها الحكومة لصالحهم ، وذلك بنسبة ٢٠٪ خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ١٣,٣٪ للدول النامية خلال عشر سنوات مع إعفاء الدول الأقل نمواً . وفى حالة ما إذا كان الدعم المحلى أقل من ٥٪ فإن الدولة لا تلتزم بتطبيق أية تخفيضات .

ب- تستثنى من التزامات تخفيض الدعم المحلى بعض الخدمات التى تقدمها الحكومات مثل الخدمات فى مجال البحوث ومقاومة الآفات والبنية الأساسية والإرشاد الزراعى ومخزون الأمن الغذائى ، بالإضافة إلى الدعم النقدى للمزارعين فى بعض الحالات كتعويضهم فى حالات الكوارث والإصلاح الهيكلى ، والمدفوعات المباشرة المرتبطة ببرامج البيئة وبرامج المساعدات الإقليمية ، كذلك المساعدات الموجهة إلى تشجيع التنمية الزراعية والريفية فى البلدان النامية . كما يسرى استثناء الحكومات من تخفيض الدعم المحلى - الذى يصل حده الأقصى ٥٪ فى الدول المتقدمة ، و ١٠٪ فى الدول النامية - فى حالة انتاج سلع فردية أو فى حالة دعم القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى .

٣- دعم الصادرات :

أ- تخفيض الدعم المباشر الذى يقدم إلى الصادرات الزراعية فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ من القيمة ، وتخفيض حجم الصادرات التى

تستفيد من دعم التصدير (الدعم الجزئي) بنسبة ٢١٪ على أساس متوسط ما كان يتم من دعم خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠ خلال ست سنوات . وبالنسبة للدول النامية فيتم تخفيض الدعم المباشر بنسبة ٢٤٪ والدعم الجزئي للتصدير بنسبة ١٤٪ خلال عشر سنوات منذ بدء تنفيذ الاتفاقية .

ب- تمنح الدول النامية معاملة تفصيلية من حيث حق دعم الاستثمارات الزراعية ، ودعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات من المنتجات الزراعية، وتكاليف النقل الداخلي وتكاليف النقل الدولي ، مع إعفاء الدول الأقل نمواً من تطبيق قواعد تخفيض دعم التصدير .

ج - نصت الاتفاقية على تنفيذ تخفيضات دعم التصدير لمنتجات معينة ، وعلى أحكام لمنع محاولات المراوغة للتهرب من التعهدات الخاصة بالدعم المقدم لعملية التصدير . كما وضعت معايير للإعانات الغذائية واستخدام ائتمان الصادرات . وتستثنى المساعدات الغذائية من اتفاقية دعم الصادرات شريطة أن تكون غير مقدمة بغرض دعم الصادرات ، وأن تكون في إطار الأسس العامة للفاو .

د- نظراً لحدثة تحرير قطاع الزراعة في التجارة الدولية ، وارتباط هذا القطاع مباشرة بالأمن الغذائي وبخاصة في الدول النامية ، فقد نصت الاتفاقية في مادتها العاشرة على أن تلتزم الدول الأعضاء المانحة للمعونات الغذائية الدولية بتنفيذ برامج المعونة الغذائية وفقاً لمبادئ تصريف الفوائض الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، وألا تكون مشروطة ، وأن يتم تقديمها في صورة منحة كاملة بقدر الإمكان .

٤- الإجراءات الصحية؛

نجحت الدول الأعضاء في التوصل لإطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم والإجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات مع التنسيق الدولي في هذا الشأن مع المنظمات الدولية المعنية . ينظم اتفاق التدابير الصحية تقويم المخاطر على أساس الاستناد إلى الأدلة العلمية المتاحة والأوضاع البيئية المناسبة، وتقويم

الأضرار المرتقبة من منظور اقتصادي من حيث خسارة الانتاج والمبيعات ، فى حالة ثبوت ظهور آفة وتكاليف المكافحة والإبادة فى البلد المستورد . وللاارتفاع بمستوى الحماية الصحية وافقت الدول الأعضاء على تسهيل سبل تقديم المساعدة الفنية للدول المختلفة لا سيما الدول النامية . كذلك تم الاتفاق على إنشاء لجنة تدابير حماية صحة الإنسان والنبات . وقد استطاعت الدول النامية الحصول على معاملة تفضيلية تتيح لها فترة سماح لمدة سنتين من تاريخ إنشاء المنظمة قبل الالتزام بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية تمتد إلى خمس سنوات للدول الأقل نمواً .

5- المعاملة التفضيلية للدول النامية الأكثر معاناة من مشاكل النمو والمستوردة للغذاء:

تضمنت الاتفاقية مبدأ تعويض الدول النامية والأقل نمواً عن الآثار السلبية المحتملة والناشئة عن تخفيض مستويات الدعم التى كانت تمنحها الدول المصدرة لمنتجاتها الزراعية ، تحسباً من أن يؤدي تحرير التجارة فى السلع الزراعية إلى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية وانخفاض حجم المعونة الغذائية . فقد تمكنت الدول النامية من استصدار قرار وزارى يقر مبدأ تقديم التعويضات للدول المضارة من تحرير قطاع الزراعة . ويشمل هذا القرار تقديم المعونة الغذائية والمعونة الفنية لتلك الدول لتنمية وتنوع القواعد التصديرية والانتاجية حتى تستطيع جنى فوائد أكثر من تحرير الأسواق التجارية ، وتقديم القروض قصيرة الأجل للمساعدة فى تمويل واردات الغذاء ، ومراجعة مستوى هذه المساعدات الغذائية بصورة دورية فى منظمة الأغذية والزراعة . وفى هذا السبيل يتم تكوين لجنة للزراعة مهمتها رصد ومتابعة تنفيذ هذا القرار ومراجعة ومتابعة استمرار عملية تنفيذ التعهدات التى يتم التفاوض بشأنها فى جولة أوروغواى حول برنامج الإصلاح ، كما يوفر الفرصة للدول الأعضاء لإثارة أية مشكلات تتعلق بتنفيذ تعهداتهم .

ثانياً: اتفاقية التجارة فى السلع المصنعة:

وضعت اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ ضوابط تحرير التجارة فى السلع المصنعة باستثناء المنسوجات والملابس . وفى جولة أوروغواى تم التوصل لبروتوكول لتأمين وصول السلع إلى أسواق الدول الأعضاء ، يشمل مجموعة من الأحكام التكميلية لتنظيم تحرير التجارة فى السلع المصنعة . وكان أهم ما تمخضت عنه

جولة أورو جواي في مجال التجارة في السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة ، والتي قد تأخذ شكل التحرير الكامل للتجارة في قطاع سلعى معين ، أى إعفاء هذا القطاع كلية من الرسوم الجمركية ، أو تخفيض قيمة الرسم الجمركي بالنسبة التي تحددها الدولة في جداولها ويتم الاتفاق عليها ، أو ربط هذه الرسوم عند حد أقصى . كما يمكن تحقيق التخفيض والربط معاً في وقت واحد لنفس التعريفات الجمركية ، كذلك تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية .

وفيما يلي محصلة التنازلات التي تقدمت بها الدول المشتركة في المفاوضات:

- ١- خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط ٦,٣٪ إلى متوسط ٣,٨٪ ، كذا مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها معفيًا من الرسوم الجمركية والذي ارتفع من نسبة ٢٠٪ إلى نسبة ٤٠٪ من إجمالي وارداتها من السلع المصنعة .
- ٢- تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول المتقدمة بتعريفات ١٥٪ فأكثر من ٧٪ إلى ٥٪ من إجمالي الواردات ، في حين تخفض من ٩٪ إلى ٥٪ بالنسبة للدول النامية .
- ٣- رفع نسبة الربط لخطوط التعريفات من السلع المصنعة من ٧٨٪ إلى ٩٩٪ في الدول المتقدمة ، ومن ٢١٪ إلى ٧٣٪ في الدول النامية ، ومن ٨٣٪ إلى ٩٨٪ للاقتصادات المتحولة .
- ٤- خفض التعريفات الجمركية على ٦٤٪ من إجمالي واردات الدول المتقدمة ، و ٤٦٪ من إجمالي خطوط التعريفات في الدول النامية .
- ٥- التزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها بنسبة ٤٠٪ على الأسماك والمنسوجات والملابس والجلود والمطاط والأحذية ومعدات النقل وبنسبة ٦٠٪ على الأخشاب والورق وعجائن الورق والماكينات اليدوية .
- ٦- التزام الدول الصناعية بتوزيع التعريفات على السلع الصناعية بشرط ألا تتجاوز الواردات الخاضعة لرسوم تزيد على ١٥٪ نسبة ٢٧٪ فيما

يختص بالمنسوجات ، ١١٪ بالنسبة لواردات الجلود والمطاط والأحذية ومعدات السفر .

ثالثاً ، اتفاقية الملابس والمنسوجات ،

أثار موضوع التجارة الدولية فى الملابس والمنسوجات جدلاً محتدمًا وخلافًا كبيراً بين الدول المتقدمة والدول النامية . ومرد ذلك إلى خضوع التجارة الدولية فى الملابس والمنسوجات إلى نظام الحصص الثنائية التى يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية وفقاً لاتفاقية الألياف المتعددة ، التى يخضع لها حوالى ٥٠٪ من التجارة الدولية فى الملابس والمنسوجات . ولما كانت تجارة الملابس والمنسوجات تمثل نحو ٤٠٪ من الصادرات الصناعية للدول النامية ، فقد اقترحت الإلغاء التدريجى لاتفاقية الألياف المتعددة .

تهدف اتفاقية الملابس والمنسوجات إلى التحرير التدريجى فى هذا القطاع السلمى خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات من خلال أسلوبيين .

١- إدماج قطاع الملابس والمنسوجات فى اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ من خلال الإلغاء التدريجى لنظام الحصص الثنائية خلال أربعة مراحل على مدى عشر سنوات تبدأ فى أول يناير ١٩٩٥ وتنتهى فى أول يناير ٢٠٠٥ . يتم الإلغاء على أساس حجم واردات عام ١٩٩٠ . تلغى فى المرحلة الأولى نسبة ١٦٪ ، وفى الثانية نسبة ١٧٪ ، وفى الثالثة نسبة ١٨٪ وفى الرابعة نسبة ٤٩٪ . وبذلك يخضع قطاع الملابس والمنسوجات الكامل لأحكام الجات ، بعد أن تطبق على الألياف القواعد التى تطبق على السلع والمنتجات التى تتضمنها الجات . وهذا من شأنه أن يخفف القيود المفروضة بموجب اتفاقية الألياف المتعددة .

٢- تحقيق زيادة فى الحصص الكمية القائمة فى الاتفاقيات الثنائية والمفروضة على بعض منتجات الملابس والمنسوجات لنفس المراحل المتفق عليها لعملية الإدماج طبقاً لما يلى :

١٦٪ خلال السنوات الثلاث الأولى .

٢٥٪ خلال السنوات الثلاث التالية .

٢٧٪ خلال السنوات الأربع التالية .

وقد رؤى أن هذا الإجراء يؤدى فى النهاية إلى إزالة القيود المفروضة على الحصص .

تقوم بعض الدول بأعداد قوائم السلع المحظور استيرادها كلية ، أو تحديد حد أقصى لحجم استيراد سلعة معينة ، أو إقرار حد أدنى للأسعار . ولما كانت الاتفاقية تركز على إنهاء قيود اتفاقية الألياف المتعددة فإن إدماج القيود فى نظام الجات سوف يؤدى إلى إلغاء قوائم الحظر والحصص الكمية وتحرير الأسعار تدريجياً ، وقصر الحماية المتاحة لقطاع الملابس والمنسوجات على الرسوم الجمركية فقط .

وقد شملت الاتفاقية أحكاماً خاصة بمكافحة التحايل على الحصص من خلال التصدير عن طريق دولة ثالثة ، أو من خلال التزوير فى شهادات المنشأ ، حيث تم تحديد التزامات كل من الدول المستوردة والمصدرة فى هذا المجال بالإضافة إلى طريقة عقاب الدولة المصدرة أو الدولة الثالثة . كما تتميز الاتفاقية بوجود آلية مرحلية للحماية تطبق على المنتجات التى تدمج فى الجات فى أية مرحلة . وتوفر هذه الآلية إمكانية اتخاذ إجراء ضد أية دولة مصدرة إذا ما أثبتت الدول المستوردة أن مجمل الواردات من سلعة ما تدخل إليها بكميات متزايدة تؤدى إلى الإضرار الجسيم بالصناعة ذات الصلة أو التهديد بوقوع أضرار لها . ويمكن الإبقاء على قيود الحماية لمدة أقصاها ثلاث سنوات ، أو حتى يتم دمج السلعة ضمن جات ١٩٩٤ أيهما أسبق .

وتلزم الإتفاقية جميع الدول الموقعة على اتفاقية المنسوجات بفتح أسواقها أمام تجارة هذا القطاع من خلال إزالة القيود الكمية وخفض الرسوم الجمركية وعدم التحيز ضد تجارة المنسوجات فى سياستها التجارية .

ولضمان الإشراف الجيد على تنفيذ الأعضاء لأحكام هذه الاتفاقية ينشأ جهاز استشارى لتجارة المنسوجات يسمى جهاز الإرشاد والمتابعة ، ويتكون من رئيس وعشرة أعضاء . وبالإضافة إلى إشرافه على تجارة الملابس والمنسوجات ، يقوم

الجهاز بدراسة وفحص كل المعايير التى تتضمنها شروط الاتفاقية وموافاة الأعضاء بالنتائج . ويلتزم الأعضاء بقبول التوصيات التى يصدرها جهاز الإرشاد والمتابعة . كما يجرى الجهاز مراجعة شاملة لمراحل تنفيذ الاتفاقية قبل نهاية كل مرحلة من مراحل الدمج ، حيث يقوم بتسليم تقرير لمجلس التجارة عن تنفيذ كل مرحلة من مراحل الاتفاقية بفترة لا تقل عن خمسة أشهر قبل نهاية كل مرحلة . وعلى أساس هذا التقرير يتخذ مجلس التجارة القرارات المناسبة لضمان عدم الإخلال بالتوازن بين حقوق وواجبات الأعضاء فى الاتفاقية .

تشمل الاتفاقية - أيضاً - بنوداً توفر معاملة خاصة لفئات معينة من الدول، مثل الدول الداخلة حديثاً فى الاتفاقية وصغار الموردين والدول الأقل نمواً .

بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة فى السلع الزراعية وفى السلع المصنعة وفى الملابس والمنسوجات ، فقد جرت مفاوضات فى جولة أوروغواى بشأن تسهيل التبادل التجارى فى المنتجات الاستوائية ومنتجات الموارد من خلال إزالة الحواجز التجارية وبخاصة التعريفات الجمركية . وقد تضمن الاتفاق النهائى لجولة الجات تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات سائلة الذكر بنسبة ٣٣٪ خلال خمس سنوات . كما تم الاتفاق على منح بعض الدول النامية والدول الأقل نمواً مزايا تفضيلية فى هذا المجال .

الفصل الرابع

اتفاقية التجارة فى الخدمات

تعد التجارة فى الخدمات أحد الموضوعات الجديدة المهمة التى تطرقت إليها جولة أوروغواى . فقد دارت المناقشات حول تحرير التجارة الخارجية فى قطاع الخدمات وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف ، لما لهذا القطاع من دور كبير فى الاقتصاد العالمى ، حيث إنه أسرع القطاع الاقتصادية نمواً وأكثرها استيعاباً للعنصر البشرى . وطبقاً للإحصاءات فلإن إنتاج هذا القطاع يمثل من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من إجمالى الإنتاج فى الدول المتقدمة وحوالى ٥٠٪ فى الدول النامية . أما نسبته فى التجارة العالمية فتبلغ نحو ٢٠٪ .

وقد حفل موضوع تحرير الخدمات بالحلقات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول النامية من جهة أخرى ، حيث رأت الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوف يحدث آثاراً سلبية على قطاع الخدمات فيها . كما اشتد الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن تحديد مفهوم الخدمات ، إلى أن تم التوصل إلى حل وسط فى صورة اتفاقية . ويعتبر مشروع اتفاقية التجارة فى الخدمات الذى تم التوصل إليه فى جولة أوروغواى أول اتفاق متعدد الأطراف للتجارة فى الخدمات . وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجارى والتى لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها : الخدمات المالية (البنوك - التأمين - سوق المال) وخدمات النقل (برى - بحرى - جوى) ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والخدمات الاستشارية والمقاولات ، والإنشاء والتعمير ، والسياحة بكافة أشكالها ، والخدمات المهنية (تعليم - طب - استشارات - محاسبة) .

جاء فى المادة الأولى من الاتفاقية أن هذا الاتفاق ينطبق على الإجراءات التى يتخذها الأعضاء والتى تؤثر فى التجارة فى الخدمات . وتعرف التجارة فى الخدمات - فى هذا الاتفاق - على أنها توريد الخدمة :

(أ) من أراضى عضو ما إلى أراضى أى عضو آخر ؛

(ب) من أراضى عضو ما إلى مستهلك الخدمة فى أراضى عضو آخر ؛
(ج) من خلال التواجد التجارى لمورد الخدمة من عضو ما فى أراضى أى
عضو آخر ؛

(د) من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما فى
أراضى أى عضو آخر .

وفسرت المادة الأولى تعبير « الإجراءات التى يتخذها الأعضاء » بأنها
الإجراءات التى تتخذها :

(أ) الحكومات والسلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية ؛
(ب) الأجهزة غير الحكومية عند ممارستها سلطات فوضتها إليها الحكومات،
أو السلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية .

أما تعبير « خدمات » فيشمل كافة الخدمات فى كل القطاعات باستثناء
الخدمات التى تورء فى إطار ممارسة السلطة الحكومية ؛

(ج) يُقصد بالخدمة المورءة فى إطار ممارسة السلطة الحكومية أية خدمة تورء
على أساس غير تجارى أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من مورءى
الخدمات.

تحتوى الاتفاقية ثلاثة أقسام رئيسية هى : الالتزامات العامة ، والالتزامات
المحددة ، وملاحق تتعلق ببعض قطاعات الخدمات الرئيسية ، بالإضافة إلى الملحق
الخاص بالإعفاءات ، وهى كما يلى :

١-الالتزامات العامة،

وهى الالتزامات التى تضمنتها أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التى
حددتها ، ويلتزم بها كافة الدول الأعضاء بدون استثناء ، وتخضع للمبادئ
التالية:

أ- شرط الدولة الأولى بالرعاية،

ويُقصد به عدم التمييز بين مورءى الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى

الأسواق وشروط التشغيل . فبموجب هذا الشرط يجب على كل عضو أن يمنح الخدمات وموردي الخدمات من أى عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى يمنحها لما يعاثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أى بلد آخر . ومن ثم فإن أى ميزة تتصل بتجارة الخدمات تعطى لطرف تمتد تلقائياً إلى الطرف الآخر . يستثنى من هذا الشرط الدولة العضو إذا كانت تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية أو إقليمية شريطة ألا يتجاوز سريانها عشر سنوات من تاريخ بدء سريان اتفاقية الخدمات فى ١/١/١٩٩٥ ، ثم يطبق شرط الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات الممنوحة . وتجربى مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات على بدء سريان اتفاقية الخدمات .

ب- الشفافية :

(١) يجب التزام كل عضو بنشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية أو بالتأثير على تنفيذها . كذلك نشر جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة فى الخدمات أو المؤثرة فيها والتى يكون العضو قد وقع عليها . وفى حالة تعذر النشر ينبغي أن تكون المعلومات متاحة بأية طريقة أخرى .

(٢) على كل عضو أن يخطر مجلس التجارة فى الخدمات سنوياً على الأقل بأية قوانين أو أنظمة أو مبادئ توجيهية إدارية جديدة أو بأية تعديلات على الموجود منها تؤثر تأثيراً كبيراً على التجارة فى الخدمات . وبذلك تتاح الفرصة للإحاطة بجميع التدابير والتشريعات التى يطبقها العضو وتكون ذات تأثير على أحكام هذه الاتفاقية .

(٣) يلتزم كل عضو بالاستجابة دون إبطاء لأى طلب من أى عضو آخر لمعلومات محددة بشأن الإجراءات ذات التطبيق العام التى اتخذها أو الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة فى الخدمات أو المؤثرة فيها والتى يكون العضو قد وقع عليها . وعلى كل عضو أيضاً إنشاء مراكز استعلام أو استفسار لتزويد الأعضاء الآخرين بالمعلومات المحددة بناء على طلبها ، وذلك فى غضون سنتين منذ بدء سريان اتفاقية منظمة

التجارة العالمية ، مع توحى مرونة مناسبة تجاه الدول النامية بالنسبة للفترة المحددة لإنشاء هذه المراكز .

ج- زيادة مشاركة البلدان النامية؛

(١) يكمن تسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية فى التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التى يتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقاً للجزئين الثالث والرابع من هذا الاتفاق والتى تتعلق بما يلى :

(أ) تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها التنافسية ، فى جملة أمور أخرى ، من خلال إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا على أسس تجارية.

(ب) تحسين إمكانات وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

(ج) تحرير الوصول إلى الأسواق فى القطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها .

(٢) ينشئ الأعضاء من الدول المتقدمة ، وأكبر عدد ممكن من غيرها من الأعضاء ، فى خلال سنتين من بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمى، نقاط اتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات فى البلاد النامية إلى المعلومات المتصلة بأسواقها ، والمتعلقة بالجوانب التجارية والفنية فى توريد الخدمات ، وبشروط تسجيل المؤهلات العلمية والاعتراف بها والحصول عليها ، كذا توافر تكنولوجيا الخدمات .

(٣) تعطى أولوية خاصة فى تنفيذ الفقرتين ١ ، ٢ إلى الأعضاء من البلاد الأقل نمواً . ويولى اعتبار خاص للصعوبة الشديدة التى تواجهها البلاد الأقل نمواً فى قبول الالتزامات المحددة التى يتم التوصل إليها نظراً لوضعها الاقتصادى الخاص ولاحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية .

د- التكامل الاقتصادى؛

تسمح الاتفاقية للدول الأعضاء بأن تكون أو تصبح أطرافاً فى اتفاق لتحرير

التجارة فى الخدمات بينها شريطة أن يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة ، وأن تنص على إزالة جميع أنواع التمييز بين الأطراف المتعاقدة ، وذلك من خلال إزالة الإجراءات التمييزية ، و/ أو حظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة أو إضافية . ويجب على هذه الأطراف إخطار مجلس التجارة فى الخدمات بهذا الاتفاق وبأى توسيع أو تعديل مهم له ، كذا تقديم تقارير دورية عن التنفيذ إلى مجلس التجارة فى الخدمات . وعند الضرورة ينشئ المجلس مجموعة عمل لدراسة هذه التقارير . وللمجلس أن يقدم توصيات للأطراف حسبما يراه مناسباً .

هـ- القواعد والإجراءات المحلية؛

ويُقصد بها الأحكام التى تنظم التجارة الدولية للخدمات على المستوى الوطنى، ففى القطاعات التى يتعهد فيها الأعضاء بتقديم التزامات محددة يجب على كل عضو أن يضمن إدارة الإجراءات ذات التطبيقات العامة والمؤثرة فى الخدمات بطريقة مناسبة وحيادية ، وذلك عند إعداد القواعد المنظمة لقطاع الخدمات الواردة فى جداول الالتزامات ، ومن هذه القواعد أسلوب استصدار التراخيص اللازمة لتوريد الأجناب للخدمات فى أراضى عضو آخر بحيث لا تقثل هذه القواعد عقبات وعوائق تجارية . كما ينبغى على كل عضو أن ينشئ فى أقرب وقت ممكن هيئات أو إجراءات قضائية أو تحكيمية أو إدارية تنص على إجراء مراجعة فورية بناء على طلب مورد خدمات متضرر من القرارات الإدارية التى تؤثر على التجارة فى الخدمات ولتوفير سبل العلاج إذا استدعى الأمر ذلك، شريطة ألا يتعارض إنشاء هذه الهيئات والإجراءات مع الهيكل الدستورى للعضو أو مع طبيعة نظامه القانونى .

و- اتفاقات تكامل أسواق العمل؛

تجيز بنود اتفاقية التجارة فى الخدمات دخول أعضائها فى اتفاق لإقامة تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه ، بشرط استثناء مواطنى أطراف الاتفاق من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل ، بالإضافة إلى إخطار مجلس التجارة فى الخدمات به .

ز- الاعتراف:

يجوز للعضو تحقيقاً لهدف التطبيق الكلى أو الجزئى لمعاييره الخاصة بمنح التراخيص والإجازات والشهادات لموردى الخدمات الأجانب، أن يعترف بالتعليم أو الخبرة المكتسبة أو متطلبات التأهيل المستوفاة ، أو بالإجازات التى يمنحها بلد آخر . غير أنه لا يجوز لأى عضو أن يمنح الاعتراف بطريقة تجعل منه وسيلة للتمييز بين البلدان عند تطبيق العضو لمعاييره لمنح التراخيص والإجازات والشهادات لموردى الخدمات ، أو قيداً مقنعاً على التجارة فى الخدمات . ويتعين على العضو أن يخطر مجلس التجارة فى الخدمات خلال ١٢ شهراً ، بدءاً من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة له ، بإجراءات الاعتراف القائمة لديه ، وهى الإجراءات والمعايير التى تطبقها الدول الأعضاء بشأن الترخيص للأجانب المصرح لهم بممارسة النشاطات المهنية فى تلك الدول . كما ينبغي إخطار مجلس التجارة فى الخدمات بأية إجراءات اعتراف جديدة يعتمدها أو تعديلات جوهرية يدخلها على الإجراءات القائمة ، بالإضافة إلى أية رغبات متعلقة بالاعتراف المتبادل للمؤهلات العلمية والخبرات العملية بين الأعضاء .

ح- المدفوعات والتحويلات:

لا يجوز لأى عضو فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية المسددة مقابل عمليات جارية تتصل بالتزاماته المحددة ، إلا فى الظروف المذكورة فى البند (ط) التالى .

ط- القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات:

تجيز المادة الثانية عشرة من اتفاقية الخدمات للعضو أن يعتمد أو يبقى قيوداً على التجارة فى الخدمات التى قام بتقديم التزامات محددة بشأنها بما فيها القيود على المدفوعات والتحويلات مقابل عمليات تتعلق بهذه الالتزامات ، وذلك فى حالة إذا ما واجه العضو صعوبات خطيرة فى ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية ، أو تهديداً بوقوع هذه الصعوبات ، بيد أن الإجراءات التى يتخذها العضو فى هذا الشأن ذات طبيعة مؤقتة تنتهى بانتهاء الغرض الذى فرضت من أجله وأن يتم تصفيتها على مراحل مع تحسن الوضع الاقتصادى والمالى للعضو .

كما يشترط فى القيود سالفه الذكر ألا تميز بين الأعضاء ، وأن تتوافق مع النظام الأساسى لصندوق النقد الدولى ، وأن تتجنب إلحاق الضرر غير الضرورى بالمصالح التجارية والاقتصادية والمالية لأى عضو آخر .

٢- الالتزامات المحددة،

الالتزامات المحددة عبارة عن جداول التزامات مرفقة ببرتوكول انضمام الدولة العضو ، تلتزم الدولة بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة . يحدد فى هذه الجداول القطاعات التى ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية فيها ، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبى إلى السوق الوطنية بشتى الطرق، سواء كانت عن طريق وجود مورد الخدمة الأجنبى فى أراضى الدولة ، من خلال الشركات أو الوكالات أو مكاتب التمثيل ، أو السماح له بتقديم خدماته عبر الحدود . وهذا يعنى تقديم الخدمة من أراضى عضو إلى أراضى عضو آخر ، أو توريد الخدمة عن طريق إيفاد الأشخاص من دولة العضو المورد إلى أراضى عضو آخر للتوريد عن طريق الوجود المؤقت .

وتشمل الجداول أيضاً ضوابط المعاملة الوطنية حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة الوطنيين ، مع حفظ حق كل دولة فى وضع الشروط والضوابط التى تحقق حماية مصالحها وفقاً لقوانينها وتشريعاتها . كما تحوى الجداول المرفقة التزامات إضافية ، وهى التى لا تخضع للجدولة تحت خانتي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية .

وحيث كانت الالتزامات المحددة غير كافية فى عدد من القطاعات المهمة ، فقد استكملت المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف حول هذه القطاعات ، وتم التوصل فى الاجتماع الوزارى براكش ١٩٩٤ إلى عدد من القرارات أهمها :

أ- القرار الخاص بالترتيبات الهيكلية ، الذى يلزم أجهزة تقديم الدعم التى ينشئها مجلس التجارة فى الخدمات بتقديم تقريرها سنوياً . وعلى كل جهاز أن يضع قواعده الإجرائية وأن يشكل أجهزته الفرعية .

ب- القرار الخاص بالتشاور وتسوية المنازعات :

ركزت الاتفاقية على التشاور فيما بين الأعضاء كسبيل إلى الشروع فى

تسوية الخلافات والنزاعات التجارية . والغرض من التشاور هو التوصل إلى حل مقبول يعالج الأضرار الناشئة عن النزاعات ويحفظ مصالح الأطراف المتنازعة . أما إذا أخفق الطرفان فى التوصل إلى حل للنزاع فيصير اتباع القواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين ، حيث تشكل لجان تسوية المنازعات من أفراد مؤهلين لديهم خبرة فى المسائل التنظيمية المرتبطة بالاتفاقية .

ج - القرار الخاص بجماعة العمل المختصة بالتجارة فى الخدمات وشئون البيئة ويتم بموجبه تشكيل جماعة عمل للدراسة وإعداد التوصيات بشأن العلاقة بين تجارة الخدمات والبيئة .

د - القرار بشأن المفاوضات الخاصة بوسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية ، ويقضى بتشكيل مجموعة تفاوض لتقديم التزامات محددة فى هذا الشأن .

هـ - قرار بإجراء مفاوضات مستقبلية حول التزامات الدول فى قطاع الخدمات المالية .

و - قرار خاص بالخدمات المهنية ، ويقر بتكوين مجموعة عمل لوضع نظم تتفق عليها الدول لضمان تطبيق الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالخدمات المهنية دون عوائق ، وذلك فى حالة تقديم الدول التزامات بتحرير الخدمات المهنية .

ز - قرار بتشكيل مجموعة عمل لإجراء مفاوضات على أساس تطوعى للدول التى ترغب فى تقديم التزامات محددة فى قطاع تحرير النقل البحرى .

ح - قرار خاص بحركة الأشخاص الطبيعيين ، ويقضى بتكوين مجموعة تفاوض لتحقيق مزيد من التحرير فى إطار انتقال الأفراد اللازمين لتوريد الخدمات .

٣-٤ ملاحق خاصة ببعض قطاعات الخدمات الرئيسية؛

هذه الملاحق جزء مكمل للاتفاقية العامة ، وهى ملزمة لجميع الأعضاء ،

وتشمل الخدمات المالية والنقل الجوي والاتصالات وحركة العمالة بالإضافة إلى الإعفاءات الخاصة بمنح صفة الدولة الأولى بالرعاية .

أ- ملحق الخدمات المالية:

يصنف هذا الملحق نشاطات الخدمات المالية مثل خدمات البنوك والتأمين وإعادة التأمين . ويبين حق الأعضاء في اتخاذ الإجراءات التي يرونها ضرورية لحماية المستثمرين وأصحاب الودائع وحاملي وثائق التأمين ، وضمان وحدة وسلامة النظام المالي . كما أنه يشرح ويفسر أحكام الاتفاق الأصلي فيما يتصل بالخدمات التي يتم توريدها في إطار ممارسة السلطة الحكومية واستبعدت من عملية التحرير .

ب- ملحق خدمات النقل الجوي:

الغرض من هذا الملحق هو تحديد النشاطات والمجالات التي يشملها التحرير في قطاع النقل الجوي . وتتضمن إصلاح الطائرات وصيانتها ، وبيع خدمات النقل الجوي وتسويقها دون التدخل في الأسعار ، بالإضافة إلى خدمات نظام الحجز بالحاسب الآلي وإصدار بطاقات السفر . وينص الملحق على عدم تطبيق الالتزامات العامة في الاتفاق على حقوق النقل الجوي وهي حقوق نقل الركاب والبضائع والبريد . كذلك لا يجوز أن ينجم عن اتفاق الخدمات الإخلال بالالتزامات المترتبة على العضو بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تكون سارية وقت نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية . يخضع هذا الملحق للمراجعة بعد انقضاء خمس سنوات على بدء تنفيذه .

ج- ملحق خدمات الاتصالات:

يشتمل الملحق على الملاحظات والشروح التفسيرية ، ومجموعة من الأحكام التكميلية للاتفاق الأصلي . ويستبعد الملحق التدابير المتعلقة بتوزيع البرامج الإذاعية والتلفازية بواسطة الكابلات أو البث من أحكام اتفاقية الخدمات الخاصة بالاتصالات . كما ينص على الإجراءات التي تؤثر على استخدام موردى الخدمات الأجانب لشبكات وخدمات الاتصالات العامة ، وضرورة أن تخضع لشروط مناسبة

وغير تمييزية ، وألا تكون هذه الشروط أكثر مما يلزم لحماية موردي الخدمات المحليين وحماية التكامل الفني للشبكة العامة للاتصالات .

ويلزم الملحق الأعضاء بتوفير جميع المعلومات المتاحة عن ظروف الوصول للشبكات وخدمات النقل للجسمهر بما فيها بيان الأسعار . كذلك يقر الملحق معاملة تفضيلية للدول النامية تبعاً لمستويات التنمية فيها ، حيث يجيز لها فرض شروط معقولة على الوصول للشبكات وخدمات الاتصالات العمومية فيها واستخدامها إذا كانت هذه الشروط تدعم البنية الأساسية المحلية وترفع طاقة الخدمة ، على أن تدرج هذه الشروط في تعهدات الدولة العضو .

د- ملحق الانتقال العمالة؛

يسرى هذا الملحق على الأشخاص الطبيعيين ، وهم الأشخاص الذين ينتقلون للإقامة مؤقتاً في أراضي دولة أخرى من أجل توريد الخدمات لهذه الدولة العضو، في حين لا ينطبق على توظيف وتشغيل الأفراد بصفة دائمة أو الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية . ولا يسقط حق الأشخاص الطبيعيين في الانتقال حق العضو في اتخاذ أو تطبيق أية تدابير تتعلق بتنظيم دخول الأشخاص إلى أراضيهم أو للإقامة المؤقتة . كما ينص الملحق على أن تتفاوض الدول لتقديم التزامات بتحرير أسواق العمالة لا سيما في الدول النامية ، باعتبارها من الخدمات المنافسة التي تصدرها ، مع إعطائها الحق في اتخاذ إجراءات تنظيمية موضوعية لدخول الأشخاص.

هـ- ملحق الإعفاءات الخاصة بمنح صفة الدولة الأولى بالرعاية؛

يحدد هذا الملحق الظروف التي من أجلها يعفى العضو من التزاماته عند سريان شرط الدولة الأولى بالرعاية ، كما ينص على قيام مجلس تجارة الخدمات بمراجعة الإعفاءات الممنوحة بعد مضي خمس سنوات من سريانها .

الفصل الخامس

إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة

تعاظم دور الاستثمار الأجنبي فى اقتصاد العالم المعاصر بوجه عام وفى الدول النامية بوجه خاص . وهناك رأيان متعارضان بالنسبة لدور الاستثمار الأجنبي فى الدول النامية . فبينما يعتبر الرأي الأول الاستثمار الأجنبي مضرًا باقتصادات الدول النامية يعتبره الرأي الثانى عنصراً داعماً لعمليات التنمية الاقتصادية وزيادة حجم الناتج المحلى الإجمالى . ولما كانت معظم الدول النامية تمحيد الرأي الثانى فقد منحت الكثير من المزايا للمستثمرين الأجانب تشجيعاً لهم على الاستثمار فى أراضيها . وقد أصبحت تلك المزايا أو الإجراءات المرتبطة بالاستثمار محل مفاوضات فى جولة أوروجواى .

تقدمت الدول الصناعية فى جولة أوروجواى بمقتراح « سى إجراءات حماية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة » (TRIMS) من أجل توقيع اتفاقية عالمية فى إطار الجات هدفها إزالة معوقات انسياب الاستثمار الأجنبي ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية . غير أن الدول النامية تحفظت على هذا المقترح حيث رأت أن تحرير الاستثمار يخدم مصالح الدول المتقدمة الغنية على حساب الدول النامية الفقيرة لوجود الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المتقدمة . وقد بات من الواضح أن الدول الصناعية تسعى بدأب إلى عولمة المجالات التى اكتسبت فيها ميزات تنافسية كبيرة حتى تستطيع شركاتها التى تمتلك قدرات مالية وتنظيمية فائقة من إيجاد أسواق جديدة لها فى العالم لتحقيق أرباحاً طائلة على حساب الدول النامية .

تضمن ذلك المقترح مبدئين أساسيين من مبادئ الجات هما المعاملة الوطنية والشفافية . ومن ثم يمنح المستثمرون الأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطنى وفقاً لأحكام المادتين الثالثة والحادية عشرة من اتفاقية الجات ١٩٩٤ . كما يحظر تطبيق أية إجراءات للاستثمار مرتبطة بالتجارة فى البضائع تتعارض مع أحكام اتفاقية الجات ١٩٩٤ فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية أو القيود الكمية . وفى حالة تطبيق أى عضو إجراءات استثمار مرتبطة بالتجارة لا تتفق مع أحكام

اتفاقية الجات فينبغى عليه إخطار مجلس التجارة فى البضائع بها فى خلال تسعين يوماً . وينص المقترح - أيضاً - على إلغاء جميع الإجراءات الاستثمارية والقيود الكمية الأخرى المرتبطة بالتجارة فى البضائع خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نمواً . ويجوز لمجلس التجارة فى البضائع مد الفترة الانتقالية المحددة لإلغاء الإجراءات الاستثمارية فى الدول النامية والمتخلفة فى حالة مواجهتها لعقبات ومصاعب خاصة مع مراعاة موقف التنمية والاحتياجات المادية والتجارية للدولة العضو التى تقدم طلب المد .

وعلى الرغم من تحفظ الدول النامية على إجراءات حماية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة ، فقد تم الاتفاق فى جولة أوروغواى على تقييد هذه الإجراءات كما يلى :

١- شرط المكون المحلى؛

وهو شرط استخدام المستثمر الأجنبى لنسبة محددة من المكون المحلى فى المنتج النهائى . فالدول المضيفة للاستثمار الأجنبى تشترط أحياناً أن يستخدم المستثمر الأجنبى مواد أو سلعاً وطنية لا تقل عن نسبة معينة من قيمة الانتاج وأحياناً يتم تحديدها بقيمة مطلقة فى إنتاج سلعته .

٢- شرط التوازن التجارى؛

ويقصد بهذا الشرط إقامة توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبى ، حيث تشترط الدول المضيفة على المستثمر الأجنبى أن يستورد المواد التى يستخدمها فى الانتاج بنسبة معينة من قيمة صادراته ، وأحياناً تشترط بعض الدول ألا يستورد المستثمر الأجنبى أكثر مما يصدر .

٣- شرط حدود التصدير؛

وفقاً لهذا الشرط تفرض الدول المضيفة على المستثمر الأجنبى أن يصدر كمية من انتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلى .

٤- شرط توازن العملات الأجنبية:

ويربط هذا الشرط بين النقد الأجنبي المتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من التصدير ، أى تحديد نسبة معينة مما يدفعه المستثمر الأجنبي لشراء واردات من الخارج تتناسب مع ما يحصل عليه من عملات أجنبية نظير صادراته من منتجاته. ولتفادي اعتراضات الدول النامية تقدمت الدول الصناعية الغنية فى ديسمبر عام ١٩٩٦ بمقترح لمنظمة التجارة العالمية فى صورة دراسة توضح كيفية ربط التجارة والاستثمار فى اتفاقية عالمية . ونجحت الدول الغنية فى اجتذاب بعض الدول النامية إلى صفها . وبالتوازي تقدمت الدول الصناعية إلى « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » OECD والتي تضم ٢٨ دولة بمقترح الاتفاقية المشتركة لحماية الاستثمار (MAI) والتي تم التوقيع عليها فى مايو ١٩٩٨ .

ومن الواضح أن تلك الاتفاقية التى تبنتها الدول الصناعية وتسعى بغطى حثيثة إلى إقرارها فى إطار منظمة التجارة العالمية لتكسيها قوة إلزامية إنما ترمى إلى تحقيق هدفين كبيرين أولهما : جعل هذه الاتفاقية عالمية ومن خلالها يتاح تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الدول النامية دون حواجز وعقبات مع إعطائها ضمانات وحقوق قانونية فى إطار تنظيم عالمي ، وثانيهما : الحد من حق حكومات الدول فى تنظيم دخول الاستثمارات الأجنبية أو تحديد نشاطات الشركات والاستثمارات الأجنبية .

وبعد أن حظيت صيغة الاتفاقية بموافقة الدول الغنية فقد أصبح من المقرر أن تدعو الدول النامية للانضمام إليها أو إجبارها على التوقيع عليها على الرغم من عدم مشاركتها فى المفاوضات الخاصة بصياغة بنود الاتفاقية . والجديد فى تلك الاتفاقية اشتغالها على كل صور الاستثمار وليس مجال الاستثمارات العينية فقط كما كان مقرراً فى مقترح جولة أوروغواي . والاتفاقية المشتركة للاستثمارات MAI تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المختلفة بما فى ذلك إنشاء الاستثمارات الجديدة ومعاملة الاستثمارات والمستثمرين الأجانب بنفس معاملة المستثمرين الوطنيين ، كذا حرية انتقال رأس المال من وإلى الدول وحق التضرر .

فإذا اعتقدت الشركات الأجنبية أنها لم تعامل معاملة سليمة فلها الحق فى أن تشكو حكومة الدولة المعنية - بسبب عدم معاملتها طبقاً للاتفاقية - أمام محكمة عالمية وتطالب بالتعويض .

ان الهدف الحقيقى للدول الصناعية من محاولة إكساب الاتفاقية صفة العالمية هو ضمان حرية الحركة لشركاتها فى الدول النامية لضمان الوصول إلى موارد وأسواق تلك الدول دون عوائق أو عقبات من جانب حكومات تلك الدولة ، مما يمكنها من السيطرة على اقتصادات الدول النامية من خلال اتفاقية يوافق عليها جميع الأطراف . ومن البدهى أنه إذا لم يكن للحكومات سلطة تنظيم نشاط الشركات الأجنبية أو دعم المشروعات الوطنية فإن الشركات الأجنبية العلاقة سوف تتمكن - غالباً - من إزاحة الشركات والمشروعات الوطنية ومن ثم ضمان وجود متزايد فى الأسواق الوطنية والعالمية .

تضمنت الاتفاقية بعض الاستثناءات لجذب الدول للتوقيع عليها . فعلى الرغم من أن الاتفاقية حوت كل أنواع الاستثمارات فلأنها سمحت بحق كل دولة فى وضع استثناءات أو بعض الوسائل المرتبطة بسياسات الاحتياطات القومية مثل استثناء بعض المجالات عند توقيع الاتفاقية . غير أن واقع الأمر يقول إن حرية الحكومات فى تحديد تلك الاستثناءات تعتبر مقيدة إلى حد كبير ، حيث إن الاتفاقية تتضمن تحديداً واضحاً للضرائب أو الأعباء التى سيتم السماح بها فى المستقبل على الاستثمارات الأجنبية مما يشكل منذ البداية قيوداً على حق الدول فى المساومة . وهذا يتعارض مع الواقع منذ فترة طويلة ، فجميع الدول - تقريباً - قد حملت الاستثمارات الأجنبية أعباء بصورة أو بأخرى ، حيث إن الاستثمارات الأجنبية فى كثير من الدول لا يحق لها الدخول فى مجالات الثقافة أو البنوك . وفى بعض الدول يفرض على الاستثمارات الأجنبية حجم العمالة الوطنية الذى يجب أن توظفه ، كما تحدد بعض الدول حجم الاستثمار فى بعض المجالات حرصاً على الأمن الوطنى .

إذا تمكنت الدول الصناعية من إقرار هذه الاتفاقية عالمياً من خلال منظمة

التجارة العالمية فسوف يكون لها تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والتنمية فى الدول النامية وبخاصة أوضاع العمالة والنمو وميزان المدفوعات وانتقال الموارد والثروة للخارج . كما أنها سوف تلقى أعباء إضافية على تلك الدول من أجل تعديل سياساتها وتشريعاتها الوطنية لتتفق مع أحكامها ، بالإضافة إلى المنافسة الاحتكارية من جانب الشركات العملاقة غير الوطنية التى سوف تلحق أضراراً بالغة باقتصادات الدول النامية .

الفصل السادس

اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة

حدث فى النصف الثانى من القرن العشرين تطور تقنى هائل أفضى إلى إنتاج سلع مبتكرة وتقديم خدمات جديدة متميزة . وهذا التطور التقنى ما هو إلا نتاج الإبداع الفكرى ومحصلة البحوث والدراسات التى تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الانتاج لا سيما فى الدول المتقدمة .

أدى التباين والاختلاف الكبير فى المعايير التى تستخدمها الدول فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، وتضرر بعض الدول من انتهاك تلك الحقوق إلى مناقشة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة فى جولة أوروغواى . وقد تركزت المناقشات على تحقيق توازن بين حماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية والأهداف الوطنية للدول النامية ، ومن أهمها نقل التقنية وتجنب دفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع وبخاصة ذات الحساسية الاجتماعية مثل الأدوية .

يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التى تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يماثلها من إبداعات ، وحقوق الملكية الصناعية بما تتضمنه من براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية ، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع فى شتى صورته بجميع الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع . وتعد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من الاتفاقيات المهمة التى تمحضت عنها جولة أوروغواى حيث تحوى ٧٣ مادة عاملة تضم فى جانب منها مجموعة من الأحكام العامة والمبادئ الأساسية .

كان الهدف الأساسى الذى تم الاتفاق عليه فى جولة أوروغواى فيما يختص بالحقوق الفكرية المرتبطة بالتجارة هو التوصل إلى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية من خلال وضع وتطوير القواعد والمعايير اللازمة لهذه الحماية ، وسن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتفق مع هذه المعايير ، وتوفير وسائل ناجعة للحفاظ على هذه الحقوق ، مع ضمان عدم إساءة استخدامها بشكل يؤدى

إلى إعاقة التجارة ، بالإضافة إلى توفير إجراءات سريعة وفعالة لمنع وتسوية المنازعات حول المسائل الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .

المبادئ والالتزامات العامة:

ونقدم فيما يلي أهم المبادئ والالتزامات العامة التي تحكم هذه الاتفاقية والتي ينبغي أن يلتزم بها الأعضاء :

١- الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية ، حيث يمنح مواطنو الدول الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها الدولة لمواطنيها في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في الاتفاقيات الرئيسية السابقة . كما تلتزم البلدان الأعضاء بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، مع استثناء أية ميزة أو حصانة جرى منحها بواسطة العضو في الحالات التالية :

أ- عندما تكون مستمدة من الاتفاقيات الدولية للمعانة القضائية وتطبيق القانون بصفة عامة وليست مقصورة على الملكية الفكرية بصفة خاصة .

ب- عند منحها وفقاً لنصوص معاهدة برن ١٩٧١ أو معاهدة روما .

ج - عندما تكون الميزة خاصة بحقوق المبدعين ومنتجى التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية التي لم ينص عليها في هذه الاتفاقية .

د- عندما تكون الميزة مستمدة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتي جرى عقدها قبل سريان هذه الاتفاقية .

٢- تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ نصوص هذه الاتفاقية مع ترك الحرية لها في تحديد الأسلوب المناسب لتنفيذ بنودها في إطار أنظمتها القانونية ، وفي أن تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية أوسع من التي تتطلبها هذه الاتفاقية بشرط اتفاقها مع أحكام هذه الاتفاقية .

٣- تلتزم الدول الأعضاء بما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية من أحكام والتزامات ، وهي اتفاقيات برن لحماية الأعمال الفنية والأدبية ، وباريس لحماية الملكية الصناعية ، وروما لحماية المبدعين ومنتجى المسجلات الصوتية وواشنطن لحماية الدوائر المتكاملة .

٤- تفترض الاتفاقية أن حماية حقوق الملكية الفكرية سوف تسهم فى تشجيع روح الابتكار التقنى وتنمية القدرات الوطنية التقنية ونقل نتائجها عالمياً لتحقيق أكبر فوائد مشتركة للمنتجين والمستخدمين للمعرفة التقنية .

٥- للأعضاء الحق فى اتخاذ إجراءات ضرورية لحماية الصحة العامة والتغذية والإرتقاء بالقطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية شريطة اتفاقها مع أحكام هذه الاتفاقية ، وتطبيق إجراءات محددة لمنع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية من جانب حائزى تلك الحقوق ، أو اللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة أو تؤثر سلبياً على النقل الدولى للتقنية .

حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها:

ترتبط حقوق المؤلف أساساً بالجانب الإبداعي والعمل المبتكر الخلاق . وقد سبقت اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة « تريبس » عدة اتفاقيات لحماية حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها . ونعرض فيما يلى الضوابط العامة لحماية حقوق المؤلف والقواعد والمعايير التى ينبغى مراعاتها من جانب الأعضاء تجاه حقوق الطباعة والمصنفات الفنية والأدبية ، بالإضافة إلى حقوق الملكية الصناعية التى تتضمن براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية المسجلة والإشارات الجغرافية .

تسرى حماية حقوق المؤلف على التعبير والنساج وليس على الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية . أى أن الحماية تسرى فقط فى حالة إذا ما استخدم الآخرون نفس الألفاظ والتعبيرات والتراكيب اللغوية التى استخدمها المؤلف للتعبير عن الفكرة ، وهو ما يعتبر اقتباساً حرفياً غير مسموح به .

أولاً: حقوق الطباعة والمصنفات الفنية والأدبية:

١- تتمتع برامج الحاسب الآلى بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية طبقاً لمعاهدة برن عام ١٩٧١ . وتقتصر الحماية على النساج وليس على الفكرة فى حد ذاتها .

٢- تتمتع بالحماية البيانات المجمعة أو المواد الأخرى إذا كانت تمثل خلقاً وإبداعاً فكرياً - نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها . وهذه الحماية لا تشمل مجرد البيانات أو المواد .

٣- فيما يختص ببرامج الحاسب الآلى والأعمال السينمائية ، تلتزم الدول الأعضاء بمنح المؤلفين وخلفائهم حق إجازة أو حظر تأجير أعمالهم تجارياً للجمهور . وتمتد فترة حمايتهم على الأقل فترة خمسين سنة من نهاية سنة النشر المصرح بها.

٤- تنص اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على حماية حق الفنانين فى منع تسجيل أعمالهم المسجلة أو البث على الهواء لتسجيلاتهم دون الحصول على إذن منهم . كما يحق لهيئات الإذاعة منع تسجيل البرامج الإذاعية وعمل نسخ من هذه التسجيلات ، وإعادة البث عبر وسائل البث اللاسلكى ونقل هذه المواد للجمهور بالتلفاز عندما تتم هذه الأفعال دون ترخيص منها .

٥- تدوم مدة الحماية - بموجب الاتفاقية الحالية - للمؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية ما لا يقل عن خمسين سنة تحسب من نهاية السنة التقويمية التى تم فيها التسجيل الأسمى أو حدث فيها الأداء . أما مدة الحماية التى تمنح لهيئات الإذاعة للرقابة على تسجيل البرامج الإذاعية وإعادة البث عبر وسائل البث اللاسلكى ونقل هذه المواد للجمهور بالتلفاز فتدوم ما لا يقل عن عشرين سنة بدءاً من نهاية السنة التقويمية التى حدث فيها بث المادة المعنية .

ثانياً، حقوق الملكية الصناعية؛

١- براءات الاختراع؛

أ- تكفل حقوق براءات الاختراع لأية مخترعات سواء كانت فى صورة منتجات أو تجهيزات فى جميع مجالات التقنية شريطة أن تكون جديدة وتتضمن خطوة إبداعية بالإضافة إلى قابليتها للتطبيق باستثناء ما يلى :

(١) المخترعات المحظور استعمالها تجارياً لأسباب تتعلق بالأخلاق أو بالنظام العام .

(٢) الأساليب الجراحية أو العلاجية أو التشخيصية لعلاج الإنسان أو الحيوان .

(٣) العمليات البيولوجية الضرورية لإنتاج النباتات والحيوانات بخلاف العمليات الدقيقة .

ب- يحق للمالك حقوق البراءة منحها أو نقلها بالتعاقد وإبرام عقود منع التراخيص. وله الحق - أيضاً - فى منع أى طرف لم يحصل على موافقته من الاستفادة بأحد أو كل هذه الحقوق التى تشمل الصناعة والاستخدام والبيع والاستيراد للمنتجات والتجهيزات محل براءة الاختراع . وينص الاتفاق على ألا تقل فترة الحماية الممنوحة لبراءات الاختراع عن عشرين سنة منذ تاريخ التقدم للحصول على البراءة . وفى ظروف معينة يمنع الترخيص الإجبارى أو الاستخدام الإجبارى لبراءات الاختراع دون تفويض من أصحابها وفقاً لشروط معينة مثل الاستخدام بناء على الاختصاص الذى تتمتع به الحكومة ، ومثل حالات الضرورة القصوى أو فى حالة الطوارئ القومية .

٢- العلامات التجارية:

جاء فى المادة ١٥ من الاتفاقية أن أية علامة أو مجموعة علامات تسمح بتمييز السلع والخدمات التى تنتجها منشأة ما عن تلك التى تنتجها المنشآت الأخرى تصلح بأن تكون علامة تجارية . وتكون هذه العلامات مؤهلة للتسجيل كعلامات تجارية . وعندما لا يكون فى هذه العلامات ما يسمح بتمييز السلع والخدمات ذات الصلة فيجوز للدول الأعضاء أن تجعل الصلاحية للتسجيل مشروطة بالتمييز المكتسب من خلال الاستخدام . ومن ثم تصبح العلامات التجارية السمة المميزة لمنتج دون آخر ، وكثيراً ما تعتبر شهادة الجودة والسمعة الحسنة للمنتجات التى تحملها . ووفقاً لذلك فإن تقليد العلامات التجارية يعود بالضرر على كل من الشركة صاحبة العلامة المسجلة والمستهلك .

تلتزم الدولة الأعضاء بنشر كل علامة تجارية إما قبل تسجيلها أو بعده فوراً، ويأعطاء فرصة معقولة لتقديم الالتماسات بإلغاء التسجيل ، كما يجوز للدول الأعضاء إتاحة فرصة الاعتراض على تسجيل علامة تجارية . وإذا كان

استخدام العلامة التجارية شرطاً لاستمرار تسجيلها لا يجوز إلغاء التسجيل إلا بعد مضي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة من عدم استخدامها ، ما لم يثبت صاحب العلامة التجارية وجود أسباب وجيهة تستند إلى وجود عقبات تحول دون هذا الاستخدام.

لمالك العلامة التجارية المسجلة الحق فى منع أى طرف ثالث لا يحصل على موافقته من استخدامها ، وذلك فى أثناء وجود علامات مماثلة أو مشابهة بالنسبة للبضائع أو الخدمات المماثلة أو المشابهة . كذلك يجوز لصاحب العلامة الجديدة التنازل عنها للغير بدون نقل المنشأة إلى مقر صاحب العلامة الجديدة ، فى حين لا يجوز استخدام الترخيص الجبرى للعلامات التجارية تحت أى ظرف . ويتم التسجيل الابتدائى للملكية العلامة التجارية والتجديد له لمدة لا تقل عن سبع سنوات ، ويمكن التجديد لفترة غير محددة .

٣- المؤشرات الجغرافية؛

أ- وفقاً لهذه الاتفاقية تعتبر المؤشرات الجغرافية هى المؤشرات التى تحدد منشأ سلعة ما فى أراضى بلد عضو ، أو فى منطقة أو موقع فى تلك الأراضى ، عندما تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشئها الجغرافى .

وعلى الدول الأعضاء الالتزام بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع: (١) استخدام أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بأن السلعة المعنية نشأت فى منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقى بأسلوب يضلّل الجمهور بشأن المنشأ الجغرافى للسلعة ؛

(٢) أى استخدام يشكل عملاً من أعمال المنافسة غير المنصفة حسبما يتحدد معناها فى المادة ١٠ مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧) .

ب- تلتزم الدول الأعضاء برفض أو إلغاء تسجيل علامة تجارية تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافى فيما يتعلق بسلع لم تنشأ فى الأراضى المشار إليها ، إذا رأت أن من شأنها تضليل المستهلك فيما يتصل بمنشأ البضاعة .

ويتضح مما سبق أن المؤشرات الجغرافية تختلف عن العلامات التجارية المسجلة، فبينما تحقق المؤشرات الجغرافية التمييز بين السلع نسبة إلى المنشأ سواء كان في بلد معين أو إقليم محدد في هذا البلد ، تعمل العلامة التجارية على تمييز السلعة نسبة إلى المنشأة المنتجة .

٤- التصميمات الصناعية والتخطيطية؛

أ- التصميمات الصناعية هي تلك التصميمات التي يتم بواسطتها تحديد الشكل النهائي للمنتج ذاته أو للغلاف . ويشترط لإضفاء الحماية على التصميمات الصناعية أن تكون أصلية أو جديدة وتختلف عن التصميمات المعروفة أو عن الخصائص المعروفة للتصميم . وتلتزم الدول الأعضاء بتوفير حماية لا تقل عن عشر سنوات للتصميمات الصناعية لا سيما تلك التي تنصف بالحدثة والابتكار . وبالتالي يكون من حق مالك التصميم الصناعي المشمول بالحماية منع أطراف أخرى لم تحصل على موافقته من تصنيع أو بيع أو استيراد أصناف تحمل أو تجسد تصميمًا يمثل نسخة مطابقة من تصميمه المتوافر له الحماية .

ب- أما فيما يختص بالتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة فتخضع للحماية وفقًا لأحكام معاهدة الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة علاوة على مجموعة من الأحكام الجديدة التي تنص عليها الاتفاقية . توفر الدول الأعضاء حماية للتصميمات الموضوعة للدوائر المتكاملة لمدة لا تقل عن عشر سنوات . وتنتفي الصفة القانونية لأعمال الاستيراد ، البيع ، التوزيع لأغراض تجارية ، فضلاً عن أية دائرة متكاملة تشمل تصميمًا تخطيطيًا متمتعًا بالحماية إذا جرى تنفيذها دون الحصول على إذن المالك الأصلي للتصميم . وتكمن أهمية الدوائر المتكاملة في دورها الأساسي في صناعة الأجهزة الالكترونية .

٥- الأسرار التجارية غير المعلن عنها؛

تعتبر المعلومات والمعارف سرية من حيث إنها ليست معروفة عادة أو سهلة الحصول عليها من قبل أشخاص من أوساط المتعاملين عادة في النوع المعنى من المعلومات ، وأنها ذات قيمة تجارية نظرًا لكونها سرية ، وأخضعت لإجراءات معقولة بغية الحفاظ على سريتها .

تلتزم الاتفاقية الدول الأعضاء بحماية المعارف التقنية والأسرار ذات القيمة التجارية من عمليات الإخلال بالثقة ومن الممارسات التجارية غير الشريفة ، وألا يتم الإفصاح عنها إلا عند الضرورة وبأذن من الجهة التي وفرتها ، كما يجب حماية بيانات الفحص أو الاختبار التي تقدم للحكومات للحصول على موافقتها لتسويق الأدوية أو المنتجات الكيماوية الزراعية التي تستخدم مواد كيماوية جديدة.

ثالثاً، إنفاذ حقوق الملكية الفكرية،

١- تلتزم الدول الأعضاء بضمان اشتغال قوانينها على إجراءات الإنفاذ لتسهيل اتخاذ تدابير فعالة ضد أى تعدٍ على حقوق الملكية الفكرية التي تغطيها هذه الاتفاقية بما فى ذلك الجزاءات السريعة لمنع التعديات والجزاءات التي تشكل رادعاً لأية تحديات أخرى .

٢- يجب أن تكون إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية منصفة وعادلة ، كما ينبغي ألا تكون معقدة أو باهظة التكاليف بصورة غير ضرورية ، وألا تتضمن حدوداً زمنية غير معقولة أو تأخيراً لا داعى له .

٣- يجب إتاحة الفرصة للأطراف محل دعوى فى قضية ما لأن تعرض على سلطة قضائية القرارات الإدارية النهائية .

٤- تتيح الدولة الأعضاء لأصحاب الحقوق إجراءات قضائية مدنية فيما يتصل بإنفاذ أى من حقوق الملكية الفكرية التي تغطيها هذه الاتفاقية .

٥- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر أى طرف معين بالامتناع عن التعدي على حق من حقوق الملكية الفكرية ، لمنع دخول سلع مستوردة تنطوى على هذا التعدي .

٦- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر المتعدى بأن يدفع لصاحب الحق تعويضات مناسبة عن الضرر الذى لحق به بسبب الاعتداء على حق الملكية الفكرية الخاص به .

٧- لسلطات الجمارك الحق فى اتخاذ إجراءات تكفل لها منع الإفراج عن السلع المقلدة أو المغشوشة للتداول فى الأسواق المحلية .

٨- على الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات جنائية وفرض عقوبات رادعة بالسجن والغرامة في حالة تزيف العلامات التجارية ، أو تزوير حق النشر على نطاق تجارى واسع .

رابعاً: اكتساب الحقوق الخاصة بالملكية الفكرية:

١- تسمح الاتفاقية للدول الأعضاء بأن تشترط بعض الإجراءات السليمة والطرق الرسمية لاكتساب واستمرار حقوق الملكية الفكرية والمحافظة عليها مع مراعاة اتفاقها مع أحكام الاتفاقية .

٢- يلزم خضوع إجراءات منح أو تسجيل أى حق من حقوق الملكية الفكرية للشروط الموضوعية ، كما يتعين أن يلتزم الأعضاء بضمان إتمام إجراءات المنح والتسجيل خلال فترة زمنية معقولة .

٣- تخضع القرارات الإدارية المتعلقة بالحصول على حقوق الملكية الفكرية أو الاحتفاظ بها للمراجعة من جانب السلطة القضائية .

خامساً: تسوية المنازعات:

١- درءاً لنشوب المنازعات ، ثم العمل على تسويتها في حالة نشوبها تلتزم الدول الأعضاء بنشر القوانين واللوائح والقرارات والأحكام القضائية النهائية المتعلقة بهذه الاتفاقية فيما يختص بحماية حقوق الملكية الفكرية أو منع إساءة استغلال تلك الحقوق ، وذلك بالطريقة التي تمكن الحكومات وأصحاب الحقوق من الاطلاع عليها والإلمام بمضمونها .

٢- يتم إبلاغ القوانين واللوائح المشار إليها أعلاه إلى مجلس حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ، كذا كافة الاتفاقيات ذات الصلة التي تكون سارية قبل هذه الاتفاقية لمراجعتها .

٣- تطبيق الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لأية منازعات تتصل بتطبيق حقوق الملكية الفكرية .

سادساً: الترتيبات الانتقالية:

١- تمنح الاتفاقية الدول المتقدمة فترة انتقالية مدتها سنة واحدة من تاريخ

سريان الاتفاقية لتعديل قوانينها وتشريعاتها بما يتفق مع أحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية .

٢- تمتع الدول النامية معاملة خاصة ومتميزة من خلال :

أ- إتاحة فترة انتقالية مدتها خمس سنوات لتطبيق أحكام الاتفاقية بخلاف التزامات الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية .

ب- توفير فترة انتقالية مدتها عشر سنوات لحماية براءات الاختراعات الكيماوية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية، إذ أن كثيراً من الدول النامية لم تكن تتيج الحماية لهذه المنتجات ، وإنما اقتصرت الحماية على طريقة صنعها فقط . فاتسع نطاق الحماية ليلغى المنتجات ذاتها علاوة على طرق التصنيع . تهدف المهلة إلى إتاحة الوقت المناسب للدول النامية لوضع التشريعات التي توفر الحماية المطلوبة .

ج - استخدام حق الترخيص الإجبارى فى حالة تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق الممنوحة له .

د- حث الدول المتقدمة خلال الفترة الانتقالية على تشجيع مؤسسات الأعمال فى أراضيها للعمل على نقل التقنية إلى أقل البلاد نمواً من أجل تمكينها من إقامة قاعدة تقنية سليمة .

هـ - الحصول على مساعدات مالية وفنية من الدول المتقدمة فى مجال إعداد وتطبيق التشريعات الوطنية اللازمة لحماية وتنفيذ حقوق الملكية الفكرية .

٣- منح الدول الأقل نمواً مرونة كبيرة ، حيث أتاحت لها الاتفاقية مهلة إحدى عشرة سنة لتطبيق أحكامها بخلاف الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية ، مع إلزام البلاد المتقدمة بتطوير سبل التعاون الفنى والمالى مع الدول الأقل نمواً عن طريق المساعدة فى إعداد القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومنع إساءة استخدامها .

سابعاً: الترتيبات الخاصة بالمنشآت والأحكام النهائية،

١- ينص القسم الأخير من الاتفاقية على قيام مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بمراقبة وتنفيذ نصوص وأحكام هذه الاتفاقية ، وإتاحة الفرصة للأعضاء للتشاور حول المسائل المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ، وتقديم أية معونة مطلوبة لتسوية المنازعات ، وينبغي أن يتشاور المجلس مع الهيئة الدولية للحقوق الفكرية واتخاذ الترتيبات المناسبة خلال عام واحد من أول اجتماع يعقده المجلس لإرساء قواعد التعاون مع الجهات التابعة لتلك الهيئة .

٢- يقوم المجلس المذكور آنفاً بمراجعة تنفيذ وسريان هذه الاتفاقية بعد مضي سنتين على تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية ، ويلتزم بالقيام بأعمال المراجعات على ضوء أية تطورات جديدة تقتضى إحداث تعديلات أو إدخال إضافات على هذه الاتفاقية.

٣- من أجل العمل على توثيق وترسيخ التعاون بين الأعضاء تحت الاتفاقية على العمل الجماعى بغية إزالة التعديات على حقوق الملكية الفكرية من خلال تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات الجمركية فيما يتعلق بالبضاعة التى تحمل علامات مزيفة والبضاعة الخاصة بحقوق الطبع التى تنسب زوراً لغير صاحبها .

الفصل السابع

قواعد تنظيم التجارة الدولية

من الأهمية بمكان وضع قواعد تنظم عمليات التجارة الدولية بين الدول الأعضاء. وفى جولة أوروغواى ناقش الأعضاء تحديث بعض القواعد التى صيغت عند توقيع اتفاقية الجات فى سنة ١٩٤٧ كى تواكب التطورات الاقتصادية المعاصرة. وقد توصل الأعضاء إلى اتفاق حوى القواعد المتعلقة بالموضوعات الآتية :

- ١- مكافحة الإغراق . ٢- الوقاية . ٣- الدعم والرسوم التعويضية .
- ٤- قواعد المنشأ . ٥- العوائق الفنية للتجارة . ٦- المعايير الصحية .
- ٧- التقييم الجمركى . ٨- الفحص قبل الشحن . ٩- رخص الاستيراد .

وستتناول فى دراسة موجزة الإطار العام والنقاط الأساسية لكل موضوع على حدة حتى يتسنى لنا معرفة الأساس الذى تعتمد عليه الجات فى إدارة عملها .

مكافحة الإغراق:

يُقصد بالإغراق قيام دولة بتصدير سلعة معينة بسعر يقل عن سعر بيعها فى سوق الدولة المصدرة أو فى سوق دولة أخرى ، أو يقل عن السعر المقابل لسلعة مماثلة تباع فى دولة التصدير ، أو بسعر يقل عن سعر تكلفة الإنتاج ، سواء تم الاستيراد من المنتج مباشرة أو من خلال طرف وسيط .

١- إجراءات مكافحة الإغراق:

للدولة المستوردة الحق فى مكافحة الإغراق عن طريق فرض رسم معين شريطة ألا يزيد هذا الرسم عن الفرق بين سعر السلعة المصدرة وسعر السلعة المماثلة فى سوق المصدر . وقد أعطت المادة ٦ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ الحق للأطراف المتعاقدة فى تطبيق الإجراءات المضادة للإغراق فى الحالات التى تسبب فيها الواردات ضرراً مادياً لصناعة محلية ، مثل حدوث خفض كبير فى أسعار السلع

المماثلة أو إعاقة هذه الأسعار عن زيادات مرتقبة أو تأخير إقامة صناعة كان من الممكن أن تقوم لولا وجود السلعة المغرقة .

ينبغي إثبات أن الأضرار سائلة الذكر قد نشأت عن واردات الإغراق أساساً وليست نتيجة لأسباب اقتصادية أخرى وذلك على النحو التالي :

أ- عند تحديد الضرر المادى الذى حل بالصناعة يجب الاعتماد على دليل إيجابى ناشئ عن فحص كل من حجم الواردات التى تسببت فى الإغراق وأثارها على السلع المماثلة بالسوق المحلية ، والأثر الناجم عن تلك الواردات على المنتجين المحليين لهذه السلع .

وبدراسة معدل الزيادة فى الواردات وأسعارها بالإضافة إلى المخزون من المنتج محل الإغراق يمكننا التوصل إلى نتيجة مؤداها أن المزيد من الواردات التى تسبب الإغراق يحدث ضرراً مادياً فى حالة عدم اتخاذ إجراء وقائى .

ب- فى حالة ثبوت واقعة الإغراق يمكن للسلطات الوطنية البدء فى إجراء تحقيق لا يستغرق أكثر من سنة فى الحالات العادية ، ولا يتجاوز ثمانية عشر شهراً عند الضرورة .

ج- يحق للسلطات الوطنية اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع الضرر الناجم عن الإغراق قبل استكمال إجراءات التحقيق ، كأن تكون هذه التدابير فى صورة رسم مؤقت . ولا يجوز تطبيق التدابير المؤقتة قبل مضى ستين يوماً منذ تاريخ بدء التحقيق على ألا تتجاوز ستة أشهر .

د- لمكافحة الإغراق يتم فرض رسوم جمركية إضافية على السلع المغرقة تتناسب مع حجم الانخفاض فى سعرها عن السعر السائد فى السوق آنذاك. وينبغي أن يظل الرسم المضاد للإغراق سارياً طالما اقتضت الضرورة ذلك . غير أنه يجب إنهاء أى رسم إغراق بعد مضى خمس سنوات من تاريخ فرضه، إلا إذا تأكد للسلطات أن إنهاء الرسم سوف يودى إلى أضرار مباشرة لاقتصاد الدولة المستوردة .

هـ - من نتائج جولة أوروغواى وضع حدود دنيا متعلقة بالإغراق الحدى وهذا

الحد هو أقل من ٢٪ وتحديد حجم إغراق الواردات بنسبة تقل عن ٣٪ .

و- قد يتم إنهااء التحقيق المتعلق بالإغراق دون فرض تدابير مؤقتة أو رسوم إضافية بمعرفة السلطات المعنية إذا ما تلقت تعهدات اختيارية مقبولة من المصدر بمراجعة أسعاره أو لإيقاف الصادرات بأسعار الإغراق .

ز- يجب أن يكون لدى أى عضو يتضمن تشريعه المحلى إجراءات مضادة للإغراق محاكم إدارية أو إجراءات خاصة بالمراجعة الفورية للإجراءات الإدارية المتعلقة بالقرارات النهائية .

ح- تشكل لجنة خاصة بممارسات مكافحة الإغراق من ممثلين من كل الدول الأعضاء . وتنتخب اللجنة رئيسها وتجتمع مرتين على الأقل سنوياً . وتنفذ اللجنة مهامها طبقاً لقواعد مكافحة الإغراق .

اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية؛

تمت فى جولة طوكيو مناقشة ووضع ضوابط وأسس استخدام الدعم والرسوم التعويضية . ثم جاءت جولة أوروغواى لتضع ضوابط وأسس أشمل بهدف تقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعومة وكيفية إثبات الضرر الذى يلحق بالصناعة المحلية حتى يتسنى اتخاذ إجراءات مضادة للدعم فى حالة إضراره بتجارة الدول الأخرى . وتتضمن اتفاقية الدعم أنواع الدعم الذى تمنحه الدول لمنتجاتها من السلع المصنعة لتمكينها من المنافسة فى الأسواق الخارجية . وتعرف الاتفاقية الدعم بأنه « أية مساهمة مالية من حكومة أو هيئة عامة تمنح لمنشأة أو منشآت اقتصادية ، سواء فى صورة تحويل الأموال مباشرة كالقروض أو ضمانات القروض ، أو بشكل غير مباشر مثل تنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة على المنشأة أو حصيلة واجبة كالضرائب وغيرها » . كما يعتبر الدعم موجوداً - أيضاً - عندما تقدم الحكومة سلعاً أو خدمات غير البنية الأساسية العامة أو شراء السلع .

ومن ثم تحظر الاتفاقية كل صور الدعم التى توجه مباشرة للمصادر أو التى تمنح من أجل التوسع فى استخدام السلع المحلية بدلاً من المستوردة . وقد استحدثت الاتفاقية مفهوم الدعم المحدد وعرفت أنه الدعم الذى يوجه لسلعة

معينة أو مشروع معين في حالة غياب نظام تمويل حكومي تطبيقه الدولة بشكل عام لعدد كبير من المشروعات .

أنواع الدعم :

تضمنت الاتفاقية ثلاثة أنواع لدعم السلع الصناعية على النحو التالي :

١- الدعم المحظور :

ويُقصد به الدعم الذي يقدم لتفضيل استخدام السلع المحلية على السلع المستوردة ، أو الدعم المستخدم لزيادة صادرات منتج معين . إذا اعتقد عضو بأن دعماً محظوراً يجرى منحه أو استبقاؤه من جانب عضو آخر ، يجوز لذلك العضو طلب مشاورات مع العضو الآخر . يشمل طلب المشاورات بياناً بالأدلة المتوافرة على وجود الدعم وطبيعته . وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل مقبول في خلال ثلاثين يوماً من طلب المشاورات يحيل أى عضو طرف في المشاورات المسألة إلى جهاز تسوية المنازعات لإنشاء فريق تحكيم فوراً ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الآراء عدم إنشاء هذا الفريق . وفي حالة حدوث الدعم المحظور يوصى الفريق بأن يسحب العضو الدعم الذي يقدمه دون تأخير . ويحدد الفترة الزمنية التي ينبغي فيها سحبه . ويجوز أن يخطر أحد أطراف النزاع رسمياً جهاز تسوية المنازعات بقراره بالاستئناف . وعند استئناف تقرير فريق التحكيم يصدر جهاز الاستئناف قراره في خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي أخطر فيه الطرف في النزاع رسمياً بقراره بالاستئناف . وإذا تعذر ذلك فينبغى ألا يتأخر صدور القرار عن ستين يوماً .

وفي حالة عدم اتباع توصية جهاز تسوية المنازعات خلال الفترة الزمنية التي حددها الفريق بمنح جهاز تسوية المنازعات ترخيصاً للعضو الشاكي باتخاذ إجراءات مضادة مناسبة .

٢- الدعم الصريح (الدعم القابل لاتخاذ إجراء) :

الدعم الصريح هو ذلك الدعم الذي يؤدي إلى الإضرار بالصناعة المحلية لعضو آخر ، أو إبطال أثر المزايا المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها الأعضاء الآخرون من اتفاقية الجات ، أو الإضرار الخطير بمصالح عضو آخر .

يفترض وجود الضرر الخطير فى الحالات التالية :

- أ- إذا كان إجمالى قيمة الدعم لمنتج ما يتجاوز ٥٪ من قيمته .
- ب-الدعم الذى يغطى خسائر التشغيل التى تتحملها صناعة ما .
- ج - الدعم لتغطية خسائر التشغيل التى تتحملها مؤسسة .
- د- الإعفاء المباشر من الديون ، أى الإعفاء من الديون التى تستحق للحكومة ، والمنح لتغطية تسديد الديون .

-يحدث الإضرار الخطير فى أى حالة ينطبق فيها واحد أو أكثر مما يلى:

- أ- عندما يكون أثر الدعم هو إزاحة أو إعانة واردات لمنتج مثيل من عضو آخر إلى سوق العضو الذى يقدم على الدعم .
- ب- عندما يكون أثر الدعم هو إزاحة أو إعاقة تصدير لمنتج مثيل لعضو آخر من سوق بلد ثالث .
- ج - عندما يكون أثر الدعم كبيراً فى خفض أسعار المنتج المدعوم بالمقارنة بأسعار منتج شبيه عند عضو آخر فى نفس السوق أو كبح الأسعار بصورة كبيرة أو خفضها أو خسارة المبيعات فى نفس السوق .
- د- عندما يكون أثر الدعم هو زيادة نصيب العضو الذى يقدم الدعم فى السوق العالمية وبخاصة سوق المنتجات الأولية المدعومة أو السلع الأساسية المدعومة بالمقارنة بمتوسط نصيبه خلال فترة الثلاث سنوات السابقة ، وكانت هذه الزيادة مستمرة أثناء منح الدعم .

للعضو الشاكى الحق فى طلب التشاور مع العضو الذى ألحق به الضرر . وإذا لم تسفر المشاورات عن حل مقبول للطرفين خلال ستين يوماً ، يجوز لأى عضو طرف فى هذه المشاورات أن يحيل المسألة إلى جهاز تسوية المنازعات للفصل فيها . وإذا ثبت وجود دعم قد تنتج عنه آثار سلبية على مصالح عضو آخر يجب على العضو الذى يمنح أو يستبقى الدعم اتخاذ الخطوات المناسبة لإزالة الآثار السلبية أو سحب الدعم . وفى حالة عدم اتخاذ العضو الخطوات المناسبة فى هذا

الشأن خلال ستة أشهر من التاريخ الذى يعتمد فيه جهاز تسوية المنازعات تقرير الفريق ، وعند عدم وجود اتفاق على التعويض ، يمنح جهاز تسوية المنازعات ترخيصاً للعضو الشاكي باتخاذ إجراءات مضادة تتناسب مع درجة وطابع الآثار السلبية التى ثبت وجودها .

٢- الدعم غير القابل لاتخاذ إجراء؛

تعتبر أنواع الدعم التالية غير قابلة لاتخاذ إجراء :

أ- المساعدة التى تقدم لنشاطات البحوث التى تنفذها الشركات أو مؤسسات التعليم العالى أو البحوث على أساس عقود مع شركات إذا كانت المساعدة لا تغطي أكثر من ٧٥٪ من تكاليف البحوث الصناعية أو ٥٠٪ من تكاليف نشاط إنمائي يسبق مرحلة التنافس .

ب- المساعدة المقدمة للمناطق التى لا تتمتع بمزايا داخل أراضي عضو بمقتضى إطار عمل عام للتنمية الإقليمية والتى تكون غير تخصيصية ، شريطة أن تكون المنطقة قليلة المزايا هى منطقة جغرافية محددة الحدود ، ولها كيان اقتصادى وإدارى يمكن تحديده ، وذلك على أساس من المقاييس المحايدة والموضوعية التى تدل على أن صعوبات المنطقة تنشأ من أكثر من مجرد ظروف مؤقتة .

ج - المساعدة المقدمة لتنمية التكيف مع التسهيلات القائمة لمتطلبات البيئة الجديدة التى تفرضها القوانين و/ أو النظم والتى تؤدي إلى قيود أكبر وأعباء مالية على الشركات ، على شرط أن تكون المساعدة لمدة واحدة ولا تتكرر ، ومقتصورة على ٢٠ فى المائة من تكاليف التكيف ، ولا تشمل تكاليف استبدال الاستثمارات المدعومة أو تشغيلها ، التى ينبغى أن تتحملها الشركات بالكامل .

لا يقتضى هذا النوع من الدعم اتخاذ إجراءات تعويضية . وقد حددت الاتفاقية عدة معايير لتحديد هذا النوع من الدعم منعاً للتحايل الذى يؤدي إلى الإضرار بتجارة الدول الأخرى . وفى حالة إضرار هذا النوع من الدعم بالصناعة المحلية لعضو ما فعليه طلب إجراء مشاورات مع الطرف مانح الدعم ، وإذا لم يتم التوصل إلى حل مرضٍ يحال الأمر إلى هيئة تسوية المنازعات .

الإجراءات التعويضية وبحث النزاع،

تتمثل الإجراءات التعويضية فى التدابير التى يتخذها العضو لتلاقي وقوع الضرر الناشئ عن الواردات المدعومة . وعلى العضو أن يقدم الأدلة الكافية لإثبات الضرر ، وأن يقدم طلباً مستوفياً للشروط التى يحددها الاتفاق ، الذى ينص على أن يتم حساب مقدار الدعم على أساس الفائدة التى يحققها الطرف المانح لهذا الدعم . وقد تم وضع القواعد التالية لتيسير إجراءات التعويض :

١- تحديد ضوابط عديدة تلتزم بها الدول التى يسمح لها بفرض الرسوم التعويضية على السلع المستوردة المدعومة حتى لا يستخدم هذا السلاح كأداة تعويق للتجارة الدولية .

٢- تحديد الإجراءات التى يجب اتخاذها قبل فرض وتحديد قيمة الرسوم التعويضية ، وتتضمن أسس قضايا التعويض وقواعد الإثبات والمبادئ التى تحكم حساب قيمة الدعم .

٣- الالتزام بأنها تحقيقات التعويضات فوراً إذا كان مبلغ الدعم أقل من ١٪ أو أن يكون حجم الواردات المعانة والضرر الناشئ عنها ضئيلاً .

٤- تعيين الانتهاء من التحقيقات خلال سنة واحدة على ألا تتجاوز مدة التحقيقات ١٨ شهراً باستثناء بعض الحالات ، كما ينبغى إنهاء كافة الرسوم التعويضية خلال خمس سنوات من تاريخ فرضها .

٥- تشكيل لجنة للدعم وإجراءات التعويض من ممثلين لكافة الدول الأعضاء . وتنتخب اللجنة رئيسها وتجتمع مرتين فى السنة أو بناء على طلب أى عضو . وتمارس اللجنة مسئوليتها بموجب هذه الاتفاقية أو بواسطة الأعضاء . وتعمل أمانة منظمة التجارة العالمية كأمانة لهذه اللجنة . وللجنة الحق فى إنشاء أية هيئات فرعية تساعد فى عملها عند الضرورة . وتقوم اللجنة - أيضاً - بتشكيل فريق دائم للخبراء يتكون من خمسة أفراد مستقلين وعلى مستوى عال من التأهيل فى مجال الدعم والعلاقات التجارية . وتراجع اللجنة سنوياً تنفيذ الاتفاقية وتبلغ مجلس تجارة البضائع سنوياً بالتطورات التى تسفر عنها المراجعة .

المعاملة الخاصة للدول النامية والأقل نمواً،

١- توفر الاتفاقية ميزة إعفاء الدول النامية والدول الأقل نمواً التي يقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي عن ١٠٠٠ دولار سنوياً من الأحكام الخاصة بضوابط دعم التصدير ودعم مكونات الانتاج المحلية . أما بالنسبة للدول النامية الأخرى التي يزيد نصيب الفرد فيها على ١٠٠٠ دولار من الناتج القومي الإجمالي فيسمح لها بدعم الصادرات لفترة ١٠ سنوات منذ تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، على أن يستفاد من هذه المهلة في إنهاء دعم الصادرات بصورة تدريجية . أما بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة التحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق فتعطى مهلة لمدة سبع سنوات منذ بدء سريان نفاذ الاتفاقية سالفة الذكر .

٢- تقوم اللجنة المشرفة على الاتفاقية بمراجعة أية إجراءات لفرض الرسوم التعريضية على صادرات الدول النامية للتأكد من عدم إساءة استخدامها ضد صادرات هذه الدول .

٣- تمنح الدول النامية إعفاء من الحظر المفروض على تفضيل استخدام السلع المحلية على السلع المستوردة في النشاط الانتاجي المخصص للتصدير لمدة خمس سنوات ، تزداد إلى ثماني سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً .

٤- ينبغي أن تقوم الدول النامية التي تحقق قدرة تنافسية في تصدير منتج معين بإلغاء دعم الصادرات الممنوح لهذا المنتج خلال سنتين ، بغض النظر عن المهلة الممنوحة لمنتجات أخرى والتي تصل إلى ثماني سنوات . أما بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل فيتعين عليها تنفيذ ذلك في خلال ثماني سنوات منذ تاريخ اكتساب سلعة معينة للقدرة التنافسية .

٥- يجب عدم فرض رسوم تعريضية على صادرات الدول ذات القدرة التصديرية الصغيرة ، كما يجب إنهاء التحقيق الخاص بها فوراً عندما لا يزيد مقدار الدعم فيها على ٢٪ من قيمة السلع المصدرة ، وعلى ٤٪ بالنسبة لبعض الدول النامية الأخرى ، أو أن تكون صادرات هذه الدول ٤٪ من إجمالي واردات الدول المستوردة .

الوقائية:

يُقصد بالوقاية حماية الصناعة الوطنية من الواردات عمومًا ، حيث تتعلق إجراءات الوقاية بكمية الواردات المتدفقة إلى السوق المحلية بصرف النظر عن أسعارها. وقد تم فى جولة أورو جواى الاتفاق على مناقشة الإجراءات الوقائية ، كذا الاتفاق على إجراءات يتم بموجبها حظر استخدام التقييد الطوعى على الصادرات أو إجراءات التسويق المنتظمة أو أية إجراءات أخرى مشابهة تتصل بالتصدير أو الاستيراد .

يقضى الاتفاق بوجود إلغاء كافة إجراءات التقييد الطوعى وغيرها من الإجراءات التقييدية على مراحل وفى خلال أربع سنوات اعتبارًا من بدء العمل بنظام منظمة التجارة العالمية . وتعتمد الإجراءات الوقائية لفترة لا تزيد على أربع سنوات تزداد إلى ثماني سنوات عند الضرورة الملحة اعتبارًا من بدء العمل بنظام منظمة التجارة العالمية .

أما فيما يختص بالإجراءات الخاصة بالحماية من الانتقام ، فقد أجاز اتفاق أورو جواى للدول الأعضاء اتخاذ إجراء وقائى لمدة ثلاث سنوات ، يسمح بعدها باتخاذ إجراءات انتقامية .

ينص الاتفاق على أن لأية دولة عضو فى الجات أن تتخذ الإجراءات الوقائية فى حالة واحدة فقط هى حالة إحداث الواردات من سلعة معينة ضررًا كبيرًا بالسلعة الوطنية المعنية . ويجب أن يحدد الضرر على أسس عملية وحقائق ثابتة. كذلك يمكن اتخاذ إجراء وقائى سريع ومؤقت فى ضوء الظروف المرحجة بناءً على قرار مبدئى بوقوع ضرر جسيم على الصناعة المحلية ولمدة لا تزيد على ٢٠٠ يوم. ويتخذ الإجراء الوقائى إما فى صورة زيادة فى الرسوم الجمركية أو فى شكل تحديد كمى للواردات . ولا يطبق أى إجراء وقائى مرة ثانية على منتج خضع له من قبل إلا بعد مضى مدة تعادل مدة المرة الأولى ، وبشرط مرور سنتين على الأقل .

وقضت الاتفاقية بإلغاء الإجراءات الوقائية التى تم اتخاذها بموجب المادة

١٩ من الجات فى مدة أقصاها ثمانى سنوات منذ تاريخ بدء تطبيقها أول مرة ، أو فى مدة أقصاها خمس سنوات بدءاً من سريان الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية أيهما أسبق . كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة للإجراءات الحمائية تحت رعاية مجلس تجارة البضائع لمراقبة تطبيق بنودها ، ولتولى مسئولية الإشراف على تعهدها .

اختصت الإتفاقية الدول النامية بمعاملة خاصة ، فقد تم الاتفاق على أنه لا يجوز تطبيق إجراءات وقائية على منتج من الدول النامية الأعضاء فى الجات إذا لم تتجاوز نسبة واردات الدولة المعنية - وهى إحدى الدول المتقدمة - من الدولة النامية ٣٪ ، وإذا لم تزد نسبة واردات الدولة المتقدمة على ٩٪ من إجمالى الواردات من الدول النامية مجتمعة . كما أعطت الاتفاقية الدول النامية الحق فى زيادة فترة تطبيق الإجراءات الوقائية لمدة سنتين بعد انتهاء فترة الثمانى سنوات ، أى أنها سمحت للدول النامية بأن تطبق الإجراءات الوقائية لمدة عشر سنوات . كذلك فأن للدول النامية الحق فى إعادة استخدام الإجراءات الوقائية على نفس السلعة المستوردة بعد مضى فترة تعادل نصف مدة التطبيق السابقة فقط ، شريطة ألا تقل فترة عدم التطبيق عن سنتين .

قواعد المنشأ

يشهد العالم المعاصر طفرة تقنية مطردة مصحوبة بزيادة كبيرة فى التبادل التجارى بين الدول . وقد نجم عن ذلك أن بعض السلع التى تصنع بصورة نهائية تستخدم فى صناعتها مواد بسيطة من دول مختلفة مما يودى إلى بعض المشكلات عند فرض التعريفات الجمركية حسب دولة المنشأ . وقد لجأت الحكومات إلى استخدام أنظمة مختلفة خاصة بمنشأ السلعة من أجل التفرقة بين السلع المصنعة محلياً والسلع المصنعة فى دول أخرى حتى يمكنها فرض التعريفات الجمركية المناسبة ، وقد يودى استخدام هذه الأنظمة المختلفة إلى تقييد التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى . ولترشيد هذا الاستخدام فقد جرت مناقشة مشروع بلد المنشأ فى جولة أوروغواى من أجل وضع الإطار العام والأسس التى يجب إتباعها بهذا

الشأن . وقد تم التوصل إلى أسس محددة أهمها مبدأ عدم التفرقة بين السلع الوطنية والسلع المنتجة في الدول الأخرى عند تطبيق الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ . كما يجب أن تطبق هذه الأنظمة بطريقة سهلة وعادلة ، وأن تنشر الدولة خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات التعديلات التي ترى إدخالها على أنظمة بلد المنشأ قبل شهرين من تنفيذها ، بشرط ألا تكون مقيدة للتجارة الدولية ، كذلك يجب اليت في طلبات المستوردين والمصدرين فيما يختص ببلد المنشأ خلال ١٥٠ يوماً من تقديم الطلبات وتظل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات .

العوائق الفنية للتجارة،

تلجأ بعض الدول إلى استخدام ما يسمى بالعوائق الفنية للتجارة مثل معايير حماية البيئة أو المعايير الأمنية . ولا ريب أن التعسف والتشدد في استخدام تلك المعايير يؤدي إلى إعاقة التجارة الدولية ، وينعكس سلباً على حجم واردات الدولة التي تتعسف في وضع تلك المعايير .

وفي جولة أوروغواي تم الاتفاق على توحيد المعايير الفنية بين الدول الأعضاء في الجات مع مراعاة حق أية دولة في وضع معايير واقعية تهدف إلى تحسين جودة صادراتها أو المحافظة على صحة الأفراد والحيوانات والنباتات والبيئة .

المعايير الصحية،

لما كانت بعض الدول تستخدم المعايير الصحية والصحية النباتية كوسيلة لخفض أو منع الاستيراد من سلع أو منتجات زراعية فقد تناولت جولة أوروغواي تحديد المعايير الصحية والصحية النباتية على مستوى الدول الأعضاء في الجات . وللد من مبالغة بعض الدول في فرض معاييرها الصحية مما يؤدي إلى الإضرار بالدول المصدرة ، فقد توصلت الدول الأعضاء في جولة أوروغواي إلى اتفاق بهذا الشأن يرسى القواعد الخاصة بالمعايير الصحية والصحية النباتية بين الدول الأعضاء للتأكد من عدم استخدامها في إعاقة التجارة الدولية .

التقييم الجمركي،

بينما لا يمثل التقييم الجمركي مشكلة في الدول المتقدمة فإنه يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه العاملين في إدارة الجمارك في الدول النامية . لذلك تمت مناقشة التقييم الجمركي في جولة أوروغواي وتم الاتفاق على أن يقوم المستورد بإثبات القيمة المعلنة بدلاً من الإدارة الجمركية في الدولة المستوردة ، حيث يطالب المستورد بتوفير الأدلة اللازمة لإثبات أن القيمة المعلنة تمثل مجموع القيمة المدفوعة للسلعة المستوردة. كما توصل الأعضاء إلى اتفاق يوفر الضمانات اللازمة لحماية رجال الأعمال الذين يمارسون نشاطات مشروعة من تعسف مسئولى الجمارك . فإذا ما طلبت جهة جمركية مزيداً من المعلومات من المستورد وجب عليها توضيح الأسباب الداعية إلى ذلك كتابة . كما يتعين على إدارة الجمارك إتاحة الوقت الكافي للمستورد للرد على استفساراتها . وعلى هذه الإدارة توضيح الأسباب التي استندت إليها في اتخاذها القرار النهائي فيما يختص بالجمارك المفروضة على السلعة المستوردة .

الفحص قبل الشحن،

تلجأ الدول إلى فحص وارداتها من السلع قبل شحنها لا سيما الدول النامية، التي يستخدم كثير منها شركات أجنبية للقيام بهذه المهمة لنقص الكفاءات الوطنية التي تعمل في قطاع الجمارك في تلك الدول ، حيث إن الفحص يشمل التأكد من نوعية السلعة ودرجة جودتها والتمن التعاقدى والشروط المالية لعقود الاستيراد ، وذلك يتطلب خبرة متميزة قد لا تتاح في كثير من الدول النامية . وقد تم اتفاق الأعضاء في جولة أوروغواي على ما يلي :

١- وضع قواعد محددة لما هو مسموح أن تفعله شركات الفحص قبل الشحن، كذا تحديد إجراءات التحكيم التي يلجأ إليها المصدرون في حالة شعورهم بأن معاملتهم كانت غير عادلة .

٢- يمنع الاتفاق شركات الفحص قبل الشحن من إفشاء المعلومات السرية

الخاصة بالمصدر إلى طرف ثالث يستفيد من هذه المعلومات ويفسد الصفقة على المصدر الرئيسى .

- ٣- لا يجوز أن ترفض شركة الفحص قبل المعاينة ثمنًا تعاقديًا ثم الاتفاق عليه بين المصدر والمستورد إلا فى حالة اختلاف السلعة محل التصدير اختلافًا كبيراً عن مثيلاتها من السلع المنتجة فى دولة المصدر .
- ٤- ينبغى على شركات الفحص قبل الشحن أن تقد المصدرين بقائمة تتضمن جميع الخطوات اللازمة للوفاء بشرط المعاينة .

رخص الاستيراد :

تم مناقشة موضوع رخص الاستيراد فى جولة طوكيو . وفى جولة أوروغواى تم الاتفاق على اتخاذ مزيد من تخفيف إجراءات ترخيص الاستيراد ، وعدم اتباع إجراءات استيراد تمييزية تساعد على تقييد الواردات . وكذلك تم الاتفاق على وضع نظام جديد يتم من خلاله التأكد من أن الدولة العضو فى الجات لا تستخدم الإجراءات التمييزية . كما تم الاتفاق على وضع معايير دولية لتراخيص الاستيراد وتعيين مكان للتحكيم فى حالة حدوث منازعات .

وينص الاتفاق - أيضاً - على أن تلتزم الدول الأعضاء فى الجات بنشر التعديلات التى تجرىها على رخص الاستيراد قبل تنفيذ تلك التعديلات بواحد وعشرين يوماً ، بالإضافة إلى إلزام الدول الأعضاء فى الجات بتبسيط الإجراءات الخاصة بطلب رخص استيراد أو تجديدها .

الفصل الثامن

آثار الجات على الاقتصاد العالمى

انعكاسات الجات على الاقتصاد العالمى ،

تتجه السياسات الاقتصادية المعاصرة إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية ، حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها انتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها من الدول. وتسمح الجات بانسياب السلع دون عوائق مما يؤدي إلى النمو والرخاء الاقتصادى للدولة المصدرة وللدول الأخرى ، وهذا من شأنه أن يفضى إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية . ان تخفيف الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العراقيل التى تحد من نمو التبادل التجارى والخدمات يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادى بين الدول كما يطرح تحديات كبيرة أمام بعض الدول النامية .

لا ريب أن نتائج جولة أوروجواى سوف يكون لها آثار إيجابية على التجارة الدولية عموماً وعلى كثير من الاقتصادات العالمية ، وإن كانت الدول المتقدمة سوف تحظى بالنصيب الأوفر من المزايا ، ثم قليل من الدول النامية. كما سوف يكون لها انعكاسات سلبية على معظم الدول النامية وبخاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء والدول النامية المستفيدة من اتفاقية لومى ونظام التفضيلات العام. لقد كانت الدول المتقدمة فى مفاوضات جولة أوروجواى فى مقام الفاعل ، فى حين كانت الدول النامية على اختلاف درجات تطورها فى مقام المتلقى الذى ينبغى له أن يكيف أوضاعه الاقتصادية المحلية مع الواقع الاقتصادى العالمى الجديد . ان تحرير التجارة على المستوى العالمى سوف ينجم عنه زيادة الدخل العالمى وهى مؤكدة بالنسبة للدول المتقدمة بينما تقع فى دائرة عدم اليقين بالنسبة للدول النامية ذات النمو الاقتصادى المنخفض . وهذا يتنافى مع هدف الجات الذى يتوخى زيادة ثروة العالم عن طريق تحسين فرص الدول فى المبادلات التجارية وإقرار سياسة تقوم على المساواة بين جميع الدول . ان ما حدث هو أن الدول المتقدمة قد توصلت إلى حلول وسط لبعض المشكلات القائمة بينها ، فى حين سوف تعاني الدول النامية آثار الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع الغذائية بالإضافة

إلى عجزها عن المنافسة أمام سلع تتفوق عليها وتمتاز بالجودة العالية مع إعفائها من التعريفات الجمركية .

إن المكاسب التي يمكن أن تجنيها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء سوف تتحقق في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية للدول بحيث تسفر إعادة التوزيع عن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية . أما المكاسب الناتجة عن زيادة المنافسة والانتشار التقني والأثر الإيجابي للانتاجية على معدلات الإيداع والاستثمار فسوف تكون بالدرجة الأولى من نصيب الدول المتقدمة ، وصفوة القول إن درجة استفادة الدول من جولة أوروجواي سوف تتحدد في ضوء إمكاناتها الاقتصادية ودرجة مرونة سياستها الاقتصادية وتعديل هيكلها الانتاجي ليوافق الأوضاع والظروف الاقتصادية الدولية الجديدة التي سوف تتغير بعد نفاذ الاتفاقية .

وعلى الرغم من النواحي الإيجابية في تطبيق الجات فيما يختص بإجبار الدول النامية على توفيق أوضاعها قدر استطاعتها لمواجهة الموقف فإن الجوانب السلبية للاتفاقية في مجملها تغذي احتكارات الدول المتقدمة للحصول على أكبر عائد على حساب الدول النامية . فاتفاقية الجات تفتح أسواق الدول النامية أمام صادرات الدول الغنية بما يسمح لها بالقضاء على القاعدة الصناعية لهذه الدول من خلال المنافسة غير العادلة ، حيث إن الدول المتقدمة الغنية تعتمد على الإمكانيات المادية الهائلة والتقدم التقني الكبير في إنتاجها الضخم .

لقد كان شعار الدول النامية في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو تحسين شروط تجارتها ، غير أن القرارات الأساسية للجات جاءت مخيبة لآمالها ، حيث مازالت المساعدات تحكم علاقات الدول المتقدمة بالدول النامية ذات الاستيراد الصافي من الغذاء من خلال تقديم إعانات تعويضية . ويمقتضى اتفاقية الجات ١٩٩٤ فقد تم تدويل السياسات الجمركية للدول وأدواتها بحيث لم يعد هناك خيار سوى استخدام التعريفات الجمركية في ضوء الحدود الواردة بالاتفاق .

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة التجارة العالمية زادت حوالي ثلاث مرات خلال

الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦ نتيجة التطور في الصادرات من السلع الصناعية بينما قيمة الصادرات من المواد الأولية الزراعية والمعدنية لم تتغير تقريباً خلال تلك الفترة . وهذا يدل على أن التطور التقني هو الذي يقود عملية التطور في الصادرات العالمية وبالتالي يؤدي إلى توسعها عالمياً ، لذلك شملت الصادرات العالمية سلعاً صناعية جديدة . وبسبب هذه التطورات التي حلت بالتجارة العالمية كانت جولة أوروجواي ، التي ركزت على إدماج تجارة الخدمات وقضايا الملكية الفكرية والمنافسة ضمن اختصاصات منظمة التجارة العالمية ، وهذا يتوخى مصلحة الدول المتقدمة في المقام الأول ، حيث إن تجارة الخدمات على المستوى العالمي تصل إلى قرابة ١٣٠ مليار دولار نصيب الدول الصناعية منها ٨٠٪ .

إن الدول المتقدمة تتباهى بأنها أتاحت الفرصة للدول النامية والأقل نمواً لتصدير سلعها إلى أسواقها ، بينما تعاني الأخيرة وطأة مدفوعات خدمة الدين (١٥٠ بليون دولار سنوياً) بالإضافة إلى ديون إجمالية زادت بنسبة ١٥٪ ، وفي وقت تعلم فيه الدول المتقدمة أن السلع التي تصدرها الدول الفقيرة لا تعدو المواد الخام التي تنخفض أسعارها عموماً ، في حين ترتفع أسعار السلع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الخام التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة . وأصبحت تلك المعاملة المجائرة مثار استياء وشكوى الدول النامية . ويعترف تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الدول النامية لم تحصل إلا على قدر يسير من حصاد جولة أوروجواي . بل الأدهى أن الدول الأفريقية سوف تفقد ميزة اتفاق لومبي الذي كان يسمح لها بتصدير سلعها المصنعة إلى أوروبا وفقاً لنظام الحصص .

وجدير بالذكر أن الجبات أخرجت العمالة من دائرة الاتفاقية ، وهذا يعني تقييد تصدير العمالة الأجنبية ، التي يعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي . كما تنص الاتفاقية على إلغاء أو تخفيض الإعانات والدعم المالي الذي تقدمه الحكومات كما تفعل الدول الأوروبية لدعم منتجاتها الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية . وقد وافقت تلك الدول على خفض دعمها للصادرات من السلع الغذائية على مدى ست

سنوات ، وهو ما يثير القلق للدول النامية التي تستورد المواد الغذائية من الدول الأوروبية . وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول النامية لضغوط مالية لمواجهة ارتفاع الأسعار بعد مضي الفترة الإنتقالية التي قدرت بعشر سنوات للدول النامية ، على الرغم من أن الاتفاقية نصت على أن تستمر الدول المتقدمة فى تقديم المعونات والمنح الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والأقل نمواً لمدة ست سنوات .

وبما لا شك فيه أن الجات مصدر خير للمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى) ، حيث تعنى فتح مزيد من الأسواق للمنتجات الصناعية والزراعية فى أرجاء العالم لا سيما فى آسيا وأمريكا اللاتينية . وبذلك تكون أوروبا حققت كل أهدافها وبخاصة إنشاء منظمة التجارة العالمية التى تقوم بدور محكمة دولية لحسم الخلافات التجارية ، وتصنيف المنتجات الزراعية حسب الفئات الكبرى وليس حسب كل منتج على حدة ، وهو ما يتيح للمجموعة الأوروبية إيقاف دخول أصناف مهمة من المنتجات الأمريكية والآسيوية إلى الأسواق الأوروبية .

تناولت بعض الدراسات انعكاسات الجات على الاقتصاد العالمى وهى فى مجملها تبين أن منافع جولة أوروغواى تتوقف إلى حد بعيد على مدى الجهود التى تبذلها كل دولة لتحرير تجارتها ويقتضى ذلك أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات إيجابية نحو تخطيط سياساتها الاقتصادية من أجل تسهيل زيادة العرض .

وفى مجال التجارة الدولية ستؤدى جولة أوروغواى إلى زيادة معدل نمو التجارة بدرجة تفوق معدلات نمو الدخل العالمى الحقيقى ، حيث تتحقق مكاسب فى التجارة تفوق بكثير المكاسب فى الدخل ، إذ أن عملية التحرير تؤثر على التجارة مباشرة بينما توازن آثار الدخل بين المكاسب والخسائر بالنسبة إلى مختلف الفئات مثال ذلك البلدان وعوامل الانتاج وقطاعات النشاط الاقتصادى .

وطبقاً لأمانة سر الجات فإن تجارة البضائع قد تزداد بنسبة ١٢٪ على معدلات النمو الحالية بعد تمام تنفيذ اتفاق جولة أوروغواى . أما الصادرات العالمية متضمنة الخدمات والبضائع فمن المتوقع أن تنمو بنسبة ١٠٪ من حيث القيمة .

وعلى الرغم من أن اتفاقية الجات تقضى بخفض الحواجز التجارية فى أكثر من اثنتى عشر مجالا تشمل الزراعة والسلع المصنعة والخدمات المالية ، فلم تمنح الاتفاقية الاتحاد الأوروبي من حماية نفسه من البضائع المستوردة الرخيصة ، وأصبحت الدول المتقدمة تعزز وسائل الحماية التجارية تحت مظلة تحرير التجارة العالمية . كما أن الولايات المتحدة أدخلت تعديلات لصالحها على نظام مكافحة إغراق السوق بالبضائع تمنحها الحرية الكاملة فى تفسير القواعد الجديدة والاتفاقية المضادة لإغراق السوق . وربما تكون أهم النتائج التى أسفرت عنها اتفاقية جولة أوروجواى - طبقاً لدراسات صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٤ - هى التى أفصحت عن أن تلك الاتفاقية ستساعد على إعادة الانضباط إلى نظام التجارة متعدد الأطراف والتنبؤ به كذلك الحد من تدهور البيئة التجارية الذى كان سائداً فيما مضى ، وهذا من شأنه أن يساعد على تحسين الثقة فى قطاع الأعمال.

وفى معرض الحديث عن آثار الجات على الاقتصاد العالمى يقول د. حمدى عبد العظيم عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا إن تحرير التجارة يمكن أن يسفر عن منع المزايا التى يتفرد بها المنافسون الأوروبيون فى أسواق السلع الزراعية، حيث يحصلون على دعم من حكوماتهم ، وبعد الإلغاء التدريجى لهذا الدعم تتاح الفرصة للدول النامية فى منافسة الدول الأوروبية فى تجارة السلع الغذائية بشكل أفضل . وبالإضافة إلى ذلك تشجع الاتفاقية التجار والمنتجين للسلع والخدمات فى الدول النامية على الاهتمام بالجودة والمواصفات الفنية القياسية مما يؤدي إلى تطوير المنتجات التى تستهدف صالح المستهلكين . ويرى أن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن تستفيد منه بعض الدول النامية التى تتوافر لها مزايا نسبية فى بعض الخدمات الدولية كالسياحة والملاحة ، فضلاً عن أن نقل التقنية المتقدمة يساعد الدول النامية على تطوير منتجاتها وتطبيق أهم منجزات العلم الحديث (١) .

(١) جريدة الوفد ، ٢٠ يناير ١٩٩٤ .

ويرى الخبير الاقتصادي د. سعيد النجار أن دورة أورو جوى أدت إلى تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تشكل عقبة أمام صادرات البلاد النامية إلى أسواق الدول الصناعية ، كما أنها تقلص أساليب الحماية فى البلاد الصناعية ، التى كانت تهدد بأحباط جهود الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية . ويترتب على ذلك فتح أسواق البلاد الصناعية مستقبلاً أمام البلاد النامية . وإلى جانب ذلك تفرض دورة أورو جوى على الدول الصناعية قدراً كبيراً من الانضباط وقواعد السلوك، حيث كانت الدول الصناعية المستوردة تقيم الحواجز التعريفية وغير التعريفية كلما اشتدت المنافسة بين منتجاتها وصادرات الدول النامية . ويؤكد د. سعيد النجار أنه طبقاً لقواعد الجات لا تفرض الاتفاقية على الدول النامية إلغاء الحماية لصناعاتها الوطنية ، إلا أن المطلوب هو التحول من الحماية بالوسائل الكمية مثل حصص الاستيراد إلى الحماية عن طريق التعريف الجمركية والتحول من الحماية السعرية المرتفعة إلى الحماية السعرية المقبولة ، حيث يؤدى الإسراف الشديد فى الحماية إلى الإضرار بالاقتصاد القومى (١) .

نتائج اتفاقية الجات ١٩٩٤ :

لا شك أن الاتفاقية حققت نتائج ملموسة ومحددة فى مجال تأمين الوصول للأسواق من خلال أشكال التنازلات الجمركية بالإضافة إلى تعهدات وعروض الخدمات على النحو التالى :

١- السلع المصنعة :

تعهدت الدول المتقدمة بأن تلتزم بإجراء خمسة تخفيضات جمركية على السلع المصنعة بنسب متساوية . ويبدأ أول تخفيض اعتباراً من بدء تنفيذ الاتفاقية . ويبدأ تنفيذ التخفيضات الأربعة الأخرى فى أوائل يناير من كل عام . وقد احتسبت أمانة الجات معدلات الرسوم الجمركية المخفضة بالنسبة للسلع المصنعة بناءً على قوائم التخفيضات الجمركية المتفاوض عليها والتى استلمتها أمانة الجات فى ١٥ مارس ١٩٩٤ . وتبين هذه البيانات أن معدل الرسوم

(١) سعيد النجار : اتفاقية الجات والبلاد النامية : الأهرام ، ٢١ يناير ١٩٩٤ .

الجمركية على واردات الدول المتقدمة للسلع المصنعة (عدا المنتجات النفطية) سيخفض من ٦,٣٪ إلى ٣,٨٪ أى بمتوسط ٤٠٪ تقريباً . وحيث إن نسبة الواردات الصناعية التى كانت تدخل أسواق الدول المتقدمة معفاة من الرسوم الجمركية كانت فى حدود ٢٠٪ من إجمالى وارداتها من هذه السلع ، فإنه بموجب الالتزامات الجديدة ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٤٤٪ . وهذا المؤشر يسهم فى إتاحة فرصة أكبر لانسحاب وتدفق مزيد من الصادرات الصناعية للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة .

وتجدر الإشارة إلى أن المنسوجات والملابس ستحصل على مزيد من التحرير وعلى فرص الوصول إلى الأسواق ، وذلك عندما يتم إلغاء قيود اتفاقية الألياف المتعددة خلال فترة عشر سنوات ابتداء من أول يناير ١٩٩٥ ، حيث تنص اتفاقية الملابس والمنسوجات لجولة أوروغواى على إلغاء جميع القيود الكمية سواء الحصص أو قوائم الحظر على واردات الدول فى هذا المجال تدريجياً ونسب محددة وعلى فترات زمنية متفق عليها .

أما الواردات التى كانت تخضع لرسوم بنسبة ١٥٪ أو أكثر فقد انخفضت إلى ٥٪ فقط . كما ارتفع عدد الشرائح الجمركية التى تم ربطها للواردات الصناعية فى الدول المتقدمة من ٧٨٪ إلى ٩٩٪ ، وفى الدول النامية ارتفعت من ٢١٪ إلى ٨٣٪ ، فى حين زادت النسبة من ٧٣٪ إلى ٩٨٪ فى دول شرق ووسط أوروبا المتحولة من الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق . ويتوقع أن تحقق زيادة عدد الشرائح الجمركية التى تم ربطها فى الواردات الصناعية درجة عالية من الاستقرار وزيادة القدرة على التعرف على توجهات الأسواق ووضع سياسات تصديرية طويلة المدى ، حيث تلتزم الدول بحد أقصى للتعريفات الجمركية لا يمكن زيادته .

ونسوق فى هذا العرض معدلات الرسوم الجمركية المنخفضة لبعض الأصناف من السلع المصنعة فى الدول المتقدمة . تبلغ نسب التعريفات الجمركية المنخفضة على المنسوجات والملابس ٢٢٪ والمصنوعات الجلدية ١٨٪ والمصنوعات الحديدية والمعادن غير الحديدية ٥٢٪ ، والآلات والأجهزة عدا الكهربائية ٥٨٪ والمواد

الكيميائية وأجهزة ومعدات التصوير الفوتوغرافي ولوازمها ٤٢٪ ، والمصنوعات الخشبية والورق ومنتجاتها ٦٩٪ ، والأسماك ومنتجاتها ٢٥٪ .

ونشير إلى أن إجمالي واردات الدول المتقدمة من السلع الصناعية فيما عدا النفط بلغ قيمته ٧٣٦,٩ بليون دولار ، يخص الولايات المتحدة الأمريكية منها نحو ٢٩٧,٢ بليون دولار ، وكان متوسط التعريفية الذي تطبقه حوالي ٥,٤٪ وخفض إلى ٣,٥٪ بنسبة خفض ٣٥٪ ، بينما بلغ إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من هذه السلع حوالي ١٩٦,٨ بليون دولار بمتوسط تعريفية جمركية ٥,٧٪ خفضت إلى ٣,٦٪ بنسبة خفض ٣٧٪ . أما اليابان فقد حققت أكبر نسبة خفض للتعريفية الجمركية على الواردات الصناعية بلغت ٥٦٪ ، وفي الوقت نفسه تطبق أقل تعريفية جمركية على السلع الصناعية متوسطها ٣,٩٪ ثم خفضت إلى ١,٧٪ بعد اتفاقية جولة أوروجواي .

ويجدر بنا أن نعلم أن العبرة ليست بمقدار نسبة الخفض في التعريفية إنما هي في معدل التعريفية ذاتها قبل الخفض وأثر ذلك على السعر النهائي للمنتج فنجد أن خفض التعريفات الجمركية المرتفعة ينسب صغيرة يؤدي إلى خفض السعر النهائي بدرجة أكبر من خفض التعريفات المنخفضة أصلاً بنسب كبيرة . فمثلاً نجد أن خفض التعريفية على الورق ومنتجاته من ٣,٥٪ إلى ١,١٪ أي بنسبة خفض ٦٩٪ يؤدي إلى خفض سعرها النهائي بنسبة ٢,٣٪ فقط ، في حين أن خفض تعريفية الملابس والمنسوجات من ١٥,٥٪ إلى ١٢,١٪ أي بنسبة ٢٢٪ فقط يؤدي إلى خفض السعر النهائي لهذه السلع بنسبة ٢,٩٪ .

وفيما يختص بالمواد الأولية كان متوسط التعريفية المطبقة عليها قبل جولة أوروجواي ٢,١٪ تزيد إلى ٥,٤٪ بالنسبة للسلع نصف المصنعة ، ثم إلى ٩,١٪ بالنسبة للسلع تامة الصنع . أما بعد جولة أوروجواي فقد انخفضت تعريفات المواد الأولية إلى ٠,٨٪ ، بينما ترتفع إلى ٢,٨٪ للسلع نصف المصنعة ، ثم إلى ٦,٢٪ للسلع تامة الصنع.

يبين العرض السابق التزامات الدول بالنسبة لتأمين الوصول إلى الأسواق من خلال خفض التعريفات الجمركية ، أما بالنسبة لإزالة القيود غير التعريفية فقد

أحرزت الإزالة التدريجية للقيود التي شملتها اتفاقيات الألياف المتعددة قصب السبق . وبالإضافة إلى إلغاء قيود اتفاقية الألياف المتعددة ، فقد تم إلغاء أحكام المادة ١٩ من اتفاقية الجات الخاصة بإجراءات الطوارئ ، على أن ينفذ ذلك فى غضون ثماني سنوات منذ تاريخ البدء فى تطبيق هذه الإجراءات ، أو خمس سنوات منذ تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية أيهما أقرب .

٢- السلع الزراعية،

بعد إخضاع الإجراءات التى من شأنها أن تؤثر على وصول الواردات إلى الأسواق لقواعد وضوابط واضحة وفعالة يتوقع أن تغطي تجارة السلع الزراعية فى الدول المتقدمة بنصيب أوفر من التحرير . وفى هذا الإطار فإن الدول المتقدمة - التى تستورد ثلثي الواردات العالمية من السلع الزراعية - التزمت بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وتحويل الإجراءات التقييدية إلى رسوم جمركية . ولما كانت الدول المتقدمة تستورد نحو ٤٠٪ من احتياجاتها من السلع الزراعية من الدولة النامية، فإن ذلك يتيح فرصة أكبر أمام الدول النامية لزيادة صادراتها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية لا سيما إلى الاتحاد الأوروبى .

نشأت عن اتفاقية السلع الزراعية ثلاثة أشكال مختلفة لالتزامات الأعضاء كما يلى :

أ- تحويل كافة القيود غير التعريفية المفروضة على التجارة فى السلع الزراعية إلى قيود تعريفية ، حيث حولت هذه القيود إلى رسوم جمركية بمستوى يحقق نفس القدر من الحماية التى حققتها القيود غير التعريفية . وتجنباً للإضرار بمصالح الأعضاء ، يكون للدول المضارة من تطبيق الاتفاقية الحق فى تطبيق أحكام الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة من خلال فرض رسوم إضافية تكفى لدفع الضرر الواقع عليها . وعلى الدول الأعضاء أن تلتزم بالحد الأدنى من التزامات الوصول إلى الأسواق ، وذلك بهدف المحافظة على مستويات الوصول إلى الأسواق التى كانت قائمة قبل التحرير . ويتأتى ذلك بأن تسمح الدول بحد أدنى من الوصول

إلى أسواقها عن طريق الواردات بنسبة لا تقل عن ٣٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي من هذه السلعة خلال فترة التطبيق ، ترتفع إلى ٥٪ بنهاية هذه الفترة في سنة ٢٠٠٠ للدول المتقدمة ، وفي عام ٢٠٠٤ للدول النامية .

ب- خفض جميع التعريفات الجمركية الناجمة عن عملية التعريفات أو الرسوم الأخرى : -

وتلتزم الدول المتقدمة بخفض كافة الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات ، ويحدد أدنى لا يقل عن ١٥٪ على كل خط من خطوط التعريفات ، في حين تلتزم الدول النامية بتخفيض هذه الرسوم بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات ويحد لا يقل عن ١٠٪ على كل خط من خطوط التعريفات .

ج - خفض دعم الصادرات والدعم الداخلي :-

تميزت اتفاقية السلع الزراعية بالمرونة في الالتزامات ، حيث تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض قيمة دعم تصدير السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ ، وتخفيض كمية الصادرات التي تستفيد من دعم التصدير بنسبة ٢١٪ على أساس متوسط ما كان يقدم من دعم خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠ ، وذلك في غضون ست سنوات . وبالنسبة للدول النامية فيتم تخفيض ثلثي هاتين النسبتين ، أي ٢٤٪ ، ١٤٪ على التوالي في خلال عشر سنوات منذ تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . كما يتم خفض متوسط إجراءات الدعم الداخلي بنسبة ٢٠٪ من الدعم المقدم في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بالنسبة للدول المتقدمة ، و ١٣,٣٪ بالنسبة للدول النامية . وتشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة الدعم المخصص للمقمح على مستوى العالم في فترة الأساس ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بلغت حوالي ٣,٤ بليون دولار في حين يبلغ هذا الدعم بعد تطبيق الخفض المقرر إلى ٢,٢ بليون دولار . أما اللحوم فيخفض الدعم الممنوح لها من ٢,٨ بليون دولار إلى ١,٧ بليون دولار ، والحبوب من ٢,٢ بليون دولار إلى ١,٤

بليون دولار ، وزيوت الطعام من ١,٩ بليون دولار إلى ١,٢ بليون دولار،
ومنتجات الألبان من ١,٨ بليون دولار إلى ١,٢ بليون دولار .

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مانع لدعم الصادرات من السلع الزراعية ،
والذى بلغ فى فترة الأساس نحو ١٣,٢ بليون دولار تصل بعد التخفيض إلى
٨,٤٩ بليون دولار ، توزع بنسبة ١٩٪ للحوم ، ١٧٪ للقمح ، ١٣٪ للزيوت ،
١٠٪ لمنتجات الألبان .

يتضح من هذا العرض أن التحرير الذى يجرى تطبيقه فى مجال السياسات
الزراعية هو فى الواقع تحرير جزئى نظراً لمحدودية الخفض المقرر للتعريفات
الجمركية بالإضافة إلى الحجم المتبقى فى الدعم المقدم للسلع الزراعية .

٣- التجارة فى الخدمات،

شهد العقد الأخير من القرن العشرين الزيادة المطردة فى حجم تجارة الخدمات
، وأقرن ذلك بتصاعد القيود المفروضة على تلك التجارة ، بما دفع الدول المتقدمة
وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع قواعد لتحرير تجارة الخدمات . وقد
اهتمت نتائج جولة أوروجواى فيما يختص بتحرير تجارة الخدمات بعنصرين
أساسيين هما : إبرام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، وتقديم الأطراف الموقعة
على الاتفاقية التزامات محددة تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات فى قطاعات
معينة .

تصنف الاتفاقية الخدمات التجارية التى يوردها الأجانب عبر الحدود إلى
أراضى الدولة العضو كما يلى :

أ- الخدمات الواردة عبر الحدود الوطنية ، والتى يمكن تقديمها بدون ضرورة
توفر القرب المكانى بين المورد والمستفيد مثل الاتصالات والتحويلات
الجابية.

ب- الخدمات التى تتطلب انتقال مستهلكيها إلى خارج الحدود الوطنية مثل
السياحة .

ج- الخدمات التى يقتضى توريدها ضرورة الوجود التجارى داخل حدود

الدولة المستفيدة مثل النشاطات المصرفية والتأمين .

د- الخدمات التي يستدعى توريدها القرب المكاني بين المستفيدين من داخل حدود دولة ما والموردين من دولة أخرى مثل خدمات البناء والخدمات الاستثمارية .

سلمت الدول الأعضاء قوائم تحصى التزامات محددة بتحرير مجالات الخدمات. وتعتبر هذه القوائم الملزمة أول ما برز من مفاوضات جولة أوروغواي في مجال تحرير الخدمات . ويجوز للدول الأعضاء فرض القيود على مدى ممارسة الأجانب للنشاط الخدمي داخل أراضيها . وتنقسم هذه القيود إلى نوعين : أفقية وقطاعية . تشمل القيود الأفقية اشتراطات محددة يتم الالتزام بها لمنح الأجانب الحق في توريد الخدمة في القطاعات المختلفة التي تضمنها جدول عروض الدولة العضو ، وهي شروط عامة .

أما القيود القطاعية فهي قيود يلتزم بها مورد الخدمة الأجنبي في قطاعات محددة ولا يشترط الالتزام بها في قطاعات أخرى . وتعمل هذه القيود كمنظم تستخدمه الدولة لضمان المحافظة على مصالحها وتحقيق التوافق بين هذه المصالح وتطلعات مورد الخدمات الأجانب بعروض في القطاعات المختلفة مثل قطاع الاتصالات ، وقطاع الخدمات المالية ، وفي قطاع النقل الجوي وفي قطاع النقل البحري . ويعتبر قطاع السياحة والسفر أكبر قطاع تقدمت فيه الدول بعروض . ولعل مرد ذلك إلى اهتمام الدول النامية بالاستفادة من هذا القطاع الحيوي في إيجاد المزيد من فرص العمل الجديدة وجذب الاستثمارات والعوائد .

وجدير بالذكر أن أهم الحواجز التي تعرقل تجارة الخدمات هي النظم والمواصفات المقيدة والترخيص وقواعد التوظيف وشروط الإقامة والقواعد الخاصة بالاستثمار . وكل ذلك يجعل عملية تحرير تجارة الخدمات أكثر تعقيداً من تحرير تجارة السلع .

التوقعات:

طبقاً لدراسات الدوائر الاقتصادية العالمية فإنه من المتوقع أن يرتفع الدخل العالمى الحقيقى نتيجة التنفيذ التام لمجولة أوروغواي بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٧٥

بليون دولار بأسعار ١٩٩٢ ، وهذا يعادل نحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي فى سنة ١٩٩٢ . ويبقى الاتحاد الأوروبى الرابع الأكبر من اتفاقية الجات حيث إن المكاسب التى ستحققها دوله سنوياً ستتراوح بين ٦١ و ٩٠ بليون دولار . ووفقاً لأقل تقدير فأن أرباح الزراعة الأوروبية ستبلغ ٣٠ بليون دولار ، والنسيج ١٧ بليون دولار والخدمات ٧ بليون دولار والصناعة ٧ بليون دولار ، أما الصين فستريح ٣٧ بليون دولار سنوياً ، واليابان بين ٢٧ و ٣٢ بليون دولار .

أما أرباح الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية فتقدر بمتوسط يبلغ نحو ٣٦,٤ بليون دولار سنوياً من بينها ٢٢ بليون دولار لصناعة التقنية العالية والزراعة . ومن المقدر أيضاً أن يزيد دخل دول الكتلة السوفيتية السابقة بنحو ٣٧ بليون دولار سنوياً ، والعالم الثالث بحوالى ١٦ بليون دولار سنوياً .

يؤكد التقرير الاقتصادى الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن دول العالم الثالث سوف تلحق بها فى السنوات الأولى لتنفيذ الاتفاقية خسائر تقدر بأكثر من ٥٥ بليون دولار . والخسائر التى أصبحت محققة لدول العالم الثالث بعد تنفيذ اتفاقية الجات تأتى من المصادر التالية :

١- إسقاط أى شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة فى تلك الدول، مما يؤدى إلى فتح الأسواق تماماً أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة فى دول الشمال الغنى ، مما قد يسفر عن محاصرة أو ربما تدمير المشروع الصناعى المحلى والوطنى .

٢- زيادة أسعار الحاصلات الزراعية وبخاصة القمح ، بعد إلغاء الدعم والتنافس الأوروبى الأمريكى على كسب الأسواق . وتقدر الزيادة المتوقعة بما يتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ . وتتحمل دول العالم الثالث هذه الزيادة بصفة أساسية ، حيث إنها تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ٥٠٪ إلى ٨٠٪ .

٣- انخفاض أسعار المواد الأولية وهى السلعة التصديرية الأساسية التى تمتلكها معظم دول العالم الثالث .

٤- إخراج العمالة من دائرة الاتفاقية ، وهذا يعنى تقييد تصدير العمالة

الأجنبية التى يعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر المهمة لزيادة الدخل القومى .

ويقدر المسئولون عن الجات معدل نمو الاقتصاد العالمى ككل بنسبة ٨٪ حتى عام ٢٠٠٥ . وبالنسبة للتجارة فمن المتوقع أن يزداد حجم التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين ٩٪ و ٢٤٪ باستكمال عملية التحرير ، أى بقيمة تتراوح بين ٢٢٤ بليون دولار و ٦٦٨ بليون دولار سنوياً . كذلك فمن المتوقع أن تتوسع الدول النامية فى صادرات الصناعات كثيفة العمالة كالمنسوجات والملابس ، بينما تتوسع الدول المتقدمة فى صادرات السلع الصناعية كثيفة التقنية ورأس المال كالصناعات الإلكترونية والحاسبات .

ويتوقع الخبراء أن تنخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الاستوائية فى المتوسط بنسبة تصل إلى حوالى ٤٠٪ . كما يتوقعون أن يسهل انخفاض دعم الانتاج - وفقاً للاتفاقية الزراعية - على المصدرين الزراعيين بالدول النامية إمكانية التنافس فى الأسواق العالمية فضلاً عن تشجيعه الانتاج الزراعى المحلى . ولكن على الجانب الآخر قد تؤدي زيادة أسعار التصدير إلى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء والدول النامية الفقيرة . لذلك نصت الاتفاقية على أن تستمر الدول المتقدمة فى تقديم المعونات والمنح الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والدول الفقيرة خلال الفترة الانتقالية .

وحيث إن منظمة التجارة العالمية تتعرض لأحكام القوانين الداخلية فقد أصبح من المتوقع أن تشارك المنظمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين فى تحديد برامج التكيف الهيكلى فى الدول النامية بعد أن كانت مثل هذه البرامج تركز بصفة أساسية على السياسات المالية والنقدية . فإلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين سيكون لمنظمة التجارة العالمية دور أساسى فى بقاء أسواق الدول النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من السلع الصناعية من جهة ، ومن جهة أخرى لضمان استمرار الدول النامية فى تبعتها لتوجهات وتوجهات الدول الصناعية . وسوف تشهد الساحة العالمية - نتيجة قيام منظمة التجارة العالمية - متغيرات دولية اقتصادية وسياسية ، وبخاصة فى ظل الاحتمال القائم باقتحام الأسواق الاستثمارية والسلعية والخدمات ، ثم الفكرية فى القريب العاجل ، وتأمين

المتطلبات الضرورية للاقتصادات المتقدمة ،حتى على حساب المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاقتصاديات « الهامشية » فى الدول النامية .

من المتوقع أن تقل فرص وحجم التجارة الدولية للدول النامية باحتكار الدول الصناعية الكبرى لها ، ومن ورائها الدول نصف الصناعية . ويؤكد هذا أن ثلث التجارة الدولية تتحكم فيها الشركات متعددة الجنسيات . ولا تتحكم الشركات العملاقة فى السلع الصناعية ذات التقنية المتقدمة فحسب ، بل تحتكر أيضاً مجالات تخص الدول النامية كالمواد الخام مثلاً . يتضح من ذلك أن الدول الصناعية المتقدمة قلقت فى الواقع حق القيتو على أسعار المواد الخام والسلع الأولية التى تكاد تتخصص فى انتاجها الدول النامية . ان التحدى المستمر فى أسعار النفط الخام يكشف الأبعاد الحقيقية للعبة الدول الصناعية لتحرير التجارة الدولية .

وتدل المؤشرات المتاحة على أن مهمة منظمة التجارة العالمية سوف تتجاوز مهمة التوسع فى قضايا تدويل التجارة إلى التدخل التشريعى فى أسس تدويل علاقات العمل ، حيث سيكون من المهام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية سن أسس علاقات العمل ووضعها موضع التنفيذ . انها الأسس التى تهدف إلى مواجهة ما يمكن أن نطلق عليه « الإغراق الاجتماعى » . ويُقصد بالإغراق الاجتماعى غمر أسواق العالم المتقدم بسلع مستوردة من دول نامية تحققت لها الميزة التنافسية بسبب خضوع عمليات الانتاج بها لممارسات استغلالية للعمالة الرخيصة ولخرقها قواعد الأمن الصناعى ولعدم احترامها ضمانات الحفاظ على البيئة .

ان تشدد الدول الغربية فى مواجهة قضية الإغراق الاجتماعى سببه التخوف من خطورة التأثير السلبى لهذا الإغراق على قضيتين رئيسيتين تواجههما الدول الصناعية المتقدمة . تتعلق القضية الأولى بالتأثير السلبى للإغراق الاجتماعى على تزايد معدلات البطالة وخاصة فى صفوف الشباب الأوروبى والأمريكى . وتختص القضية الثانية بالتأثير السلبى للإغراق الاجتماعى على تدنى مستوى الأجر الحقيقى للعمال غير المهرة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى تقلص فرص العمل المتاحة لهم فى أوروبا .

الفصل التاسع

آثار الجات على إقتصادات الدول النامية

إن العالم بوجه عام سوف يحقق — إلى حد بعيد — مكاسب من الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي، إلا أن المكاسب على المدى القصير ستتركز في الدول المتقدمة وبخاصة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، بينما سيتحمل كثير من الدول النامية خسائر كبيرة.

اشتملت أحكام اتفاقيات جولة أوروغواي على تصنيف خاص للدول النامية دون تحديد للدول التي تستحق هذه الصفة، وتفرق هذه الاتفاقيات بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الأقل نمواً. وقد فرضت اتفاقيات الجات على الدول النامية التزامات أقل من تلك الواقعة على الدول المتقدمة، كما أن الفترات الانتقالية الممنوحة لها لتنفيذ التزاماتها أطول من تلك الفترات الممنوحة للدول المتقدمة. واستهدفت جميع الامتيازات التي حصلت عليها الدول النامية — بصفة أساسية — إلزام تلك الدول بأحكام الاتفاقيات بما لا يخل بحقوق الدول الأخرى الأعضاء، وهي حوافز مؤقتة تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية لتتفق مع فلسفة تحرير التجارة الدولية واتفاقيات الجات. ومن أمثلة ذلك المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية في اتفاقية الزراعة، حيث ترتبط المعاملة التفضيلية بالقدر الضروري الذي يفى بمتطلبات التنمية، غير أن الامتيازات الممنوحة للدول النامية تصبح ذات قيمة محدودة إذا ما قورنت بالفوارق الكبيرة في القدرات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية. إن حجم الإلتزامات الفعلية الملقة على عاتق الدول النامية يفوق الإعفاءات المؤقتة والخفض المحدود في الإلتزامات الممنوحة لها.

وقد بات من المؤكد أن بعض الدول النامية سوف تحقق خسارة صافية من جولة أوروغواي على المدى القصير لسببين: الأول هو أن خفض الدعم الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة سيؤدي إلى خسارة لبعض الدول النامية. والسبب الثاني هو أن تحرير الاتفاق الخاص بالألياف المتعددة سبب خسارة لبعض الدول النامية لأن إلغاء حصص هذا الاتفاق سوف يخفض الأسعار التي يتلقاها كل المصدرين إلى بلدان منظمة

والتنمية فى الميدان الاقتصادى، بالإضافة إلى أن المصدرين الأقل كفاءة فى الدول النامية سوف يفقدون حصصهم فى السوق.

وتحقق إتفاقية الزراعة تحريراً جزئياً لهذا القطاع الحيوى لارتباطه المباشر بالاحتياجات الأساسية من الغذاء. ووفقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يبلغ عدد الدول النامية التى تعتبر مستوردة صافية للغذاء ١٠٤ دول من إجمالى ١٣٢ دولة نامية. ولعل أنصح دليل على ذلك هو الفارق الكبير بين قيمة الصادرات الغذائية التى بلغت حوالى ١٣,٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٩ وقيمة وارداتها الغذائية التى بلغت نحو ٤٩ بليون دولار فى نفس العام. ونتيجة للمعجز فى الميزان التجارى للمواد الغذائية، الذى بلغ ٣٥,٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٩ بالإضافة الى الارتفاع المتوقع فى أسعار السلع الغذائية بسبب خفض الدعم فقد طالبت الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بتعويضها عن الخسائر والأعباء الإضافية التى ستحملها من أجل إستيراد احتياجاتها من الغذاء. وقد صدر القرار الوزارى الخاص بهذه التعويضات إستجابة لطلبها. ويرس هذا القرار من حيث المبدأ فقط حق الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء فى التعويض وضمان عدم تأثر المعونات الغذائية بسبب سياسة الإصلاح الزراعى، إلا أنه لا يحدد صراحة قيمة هذه التعويضات أو نسبها أو الأسلوب المتبع لتقديرها ومنحها. كما أنه لا ينشئ التزاماً محدداً على الأعضاء لاسيما الدول المتقدمة، يحدد فيه نسبة التعويضات المخصصة للمنع والنسبة الأخرى المخصصة للقروض الميسرة، إنما يشجع الأعضاء على زيادة الجزء المقدم فى صورة منح، ويقرن ذلك بخطوط إرشادية غير ملزمة.

وعلى الرغم من انصاف قرار التعويض بالعمومية الشديدة، فإن مجرد صدوره يعد مكسباً للدول النامية، حيث إنه يعترف بحقها المبدئى فى التعويض، فضلاً عن أنه يؤكد دور الدول المانحة للمعونات الغذائية فى التخفيف من آثار تطبيق سياسات الإصلاح الزراعى على اقتصادات الدول المعنية بالقرار.

ونشير الى أن اتفاقيات الوقاية والدعم والاغراق تفيد كلاً من الدول النامية والمتقدمة، وإن كانت الدول النامية تحقق فائدة أكبر لكونها أكثر عرضة للإغراق من جانب الدول المتقدمة أو الواردات المدعمة، كذلك تصبح اقتصادات الدول النامية أكثر تأثراً بتدفق الواردات حتى وإن كانت واردات مشروعة غير مدعمة. وبالتالي فهى تحتاج الى إجراءات

وقائية أكثر حتى توفر لصناعاتها الوليدة الفرص المواتية والبيئة المناسبة للنمو والازدهار. وعلى الرغم من أن اتفاقيات الوقاية والدعم والإغراق تحوى أحكاماً توفر معاملة تفضيلية للدول النامية تهدف إلى تأمين صناعاتها الوطنية ودعم قواعدها الإنتاجية الداخلية وتنمية تجارتها الخارجية، فإن تلك الدول بحاجة إلى معاملة أكثر مرونة وبخاصة فيما يتعلق بصناديراتها حتى يمكنها الإسهام الفعال فى التبادل التجارى.

وقد منحت اتفاقية الملكية الفكرية الدول النامية بعض المزايا، إذ حصلت تلك الدول على فترة انتقالية خمس سنوات قبل تنفيذ أحكامها، تزيد الى عشر سنوات قبل الالتزام بمنح الحماية لبراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الدوائية والكيمائيات الزراعية. وتوفر فترة الخمس سنوات فرصة كافية — اذا أحسن استغلالها — تمكن الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها وتوفيق أوضاعها وتعديل تشريعاتها بما يتفق وأحكام الاتفاقية، إلا أن المهلة الخاصة بالمنتجات الدوائية والكيمائيات الزراعية بحاجة الى تعديل مرن، فالدول النامية تسعى إلى إنتاج دواء رخيص لمواطنيها، وإحدى وسائلها لتحقيق هذا الهدف هي ابتكار طريقة جديدة لصنع نفس الدواء، فنسقط عنه الحماية التي كانت تمنع فقط لطريقة الصنع، فى حين تلزم الاتفاقية الأعضاء بمنح الحماية للمنتج ذاته. وهذا يعنى تجارياً لالتزام الدول بأداء المقابل المادى لصاحب براءة المنتج، مما ينجم عنه رفع أسعار الدواء وإخفاق سياسات الحكومة فى توفير الدواء للمواطن بسعر رخيص، ويسرى ذلك على الكيمائيات الزراعية بما فيها من أسمدة ومحسنات للتربة ومبيدات للآفات وغيرها مما يستخدم فى الزراعة التى تنتج غذاء الإنسان، حيث يؤدى ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع مائثل فى أسعار السلع الغذائية، وهذا كله من شأنه أن يدفع الدول النامية إلى تطوير قاعدتها الانتاجية خلال الفترة الانتقالية — عشر سنوات — لمواجهة التحديات بالإضافة إلى توفير الأموال اللازمة للحصول فى المستقبل على براءات اختراع هذه المنتجات.

الامتيازات التى حصلت عليها الدول النامية :

حصلت الدول النامية على امتيازات مناسبة فى الإتفاقيات المختلفة الناشئة عن اتفاقية الجات مثل اتفاقية الزراعة، واتفاقية المنسوجات والملابس واتفاقية الخدمات.

وقد تميزت اتفاقية الزراعة بنسب تخفيض أقل وتطبيق زمنى لفترة أطول للدول النامية فى مجالات النفاذ إلى الاسواق والدعم الداخلى ودعم التصدير. وقد أعفيت الدول النامية

من الالتزام بتخفيض الدعم الداخلى إذا لم يتجاوز 210 من إجمالى قيمة السلع، وهى ضعف النسبة المسموح بها للدول المتقدمة. كما سمحت الاتفاقية للدول النامية بتقديم دعم داخلى للإنتاج الزراعى فى مجالات الاستثمار ومدخلات الإنتاج، كذا تقديم دعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى. وقد صدر قرار وزارى فى اجتماع مراكش يعطى الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء الحق فى التعويض عن الآثار السلبية التى قد تسفر عنها تطبيق اتفاقية الزراعة، وأن يكون التعويض فى صورة معونات غذائية ومشتريات ميسرة وقروض.

وتمنح اتفاقية المنسوجات والملابس معاملة تفضيلية للدول ذات الصادرات صغيرة الحجم فيما يتعلق بزيادة معدل النمو خلال الفترة الإنتقالية (عشر سنوات)، وذلك بالنسبة لرصيد الحصص المتبقية بعد الإلغاء التدريجى له على أربع مراحل خلال فترة العشر سنوات.

أما اتفاقية الدعم فتعطى الدول النامية منخفضة الدخل — التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً — الحق فى منح دعم للصادرات دون التعرض لرسوم تعويضية تفرضها الدول الأخرى.

وينص اتفاق الوقاية على منح الدول النامية فترة إضافية قدرها ستتان زيادة على فترة الثمانى سنوات الممنوحة للدول الأخرى لتطبيق إجراءات الوقاية. كما أتاح اتفاق الاستثمار للدول النامية فترة انتقالية خمس سنوات قبل تنفيذ أحكامه مقابل سنتين للدول المتقدمة.

وقد خص اتفاق الملكية الفكرية الدول النامية بفترة انتقالية خمس سنوات قبل تنفيذ أحكامه، تزداد الى عشر سنوات لبراءات الاختراع الكيماوية الخاصة بالأغذية والمقايير الطبية والمركبات الصيدلية.

ويتسم اتفاق الخدمات بالمرونة حيث يتيح مراجعة مشكلات ميزان المدفوعات التى تواجهها الدول النامية، إذ يسمح لها بالتحلل من بعض الالتزامات، كما يعطيها الحق فى تكوين تجمعات اقتصادية فى مجال الخدمات وغيرها من الاستثناءات المقررة فى نطاق السلع من حماية الآداب والنظام العام وحماية حياة الانسان والحيوان والنبات. ونشير إلى أهمية إقرار الاتفاق مبدأ القائمة الإيجابية للقطاعات والقطاعات الفرعية للخدمات التى تناح

للموردين الأجانب وتحدد شروط دخول السوق الوطنية والحق في وضع تفرقة بين الموردين الوطنيين والأجانب.

العوامل والاعتبارات التي تحكم آثار اتفاقيات الجات على الدول النامية:

تشكل العوامل والاعتبارات التالية الأساس النظري الذي يقوم عليه تقويم آثار الاتفاقيات الواردة بالوثيقة الختامية لجولة أوروجواي: —

- ١- موقف الدولة من عضوية منظمة التجارة العالمية.
- ٢- مدى اعتماد الاقتصاد الوطنى لكل دولة على قطاع معين أو أكثر لاسيما بالنسبة للقطاعات الأساسية التي تناولتها الاتفاقيات، وأهمها قطاع الزراعة، وقطاع المنسوجات والملابس وقطاع الخدمات.
- ٣- مستوى التنمية في الدولة وعناصر ومقومات هذه التنمية، حيث توجد دول نامية ودول أقل نمواً.

ان كون الدولة عضواً في منظمة التجارة العالمية من عدمه ذو أهمية فائقة في تقويم الآثار. ولإيضاح ذلك نورد بعض نتائج جولة أوروجواي التي تهم الدول النامية ونبحث آثارها من زوايا العضوية.

من الآثار الإيجابية لجولة أوروجواي تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، حيث تم التوصل إلى نتائج مهمة من بينها مايلي :-

- ١- تخفيض الرسوم الجمركية في الدول الصناعية الكبرى التي تمثل أسواقاً تصديرية لكثير من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.
- ٢- إلغاء القيود غير التعريفية على مجموعات السلع خاصة في قطاعي الزراعة والمنسوجات، ويتمثل ذلك في الإلغاء التدريجي للقيود الكمية.
- ٣- فتح مجالات لتجارة الخدمات في أسواق الدول المتقدمة والنامية، يمكن أن تستفيد منها قطاعات كالسياحة والخدمات المصرفية.
- ٤- تعديل نظام الدعم والإغراق بما يسمح بتطبيق قواعد تحقق منافسة عادلة تجاه الممارسات غير المشروعة في التجارة الدولية التي قد تسبب أضراراً للإنتاج الوطنى.

٥- إنشاء جهاز فعال للتحكيم التجارى الدولى يضمن تطبيق القواعد المتفق عليها بما يؤدى إلى إيقاف الانتهاكات المجحفة بحقوق الدول النامية بوجه خاص والممارسات ضد صادرات الدول الصغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن التمتع بتأجيل جولة أوروغواى يتوقف على عضوية الدولة فى منظمة التجارة العالمية ومشاركتها فى المفاوضات وقبولها الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أوروغواى. وعلى سبيل المثال الإعلان الوزارى المتعلق بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء فى حالة تضررها من تطبيق اتفاقية الزراعة الجديدة، علماً بأن التعويض لا يتاح للدول غير الأعضاء.

أما بالنسبة للآثار السلبية للإنفاقيات الجديدة فإننا نرى أنها — عموماً — تشكل تحدياً للدول النامية مما يفرض على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الوطنية الارتقاء بأدائها إلى مستوى المنافسة العالمية من حيث الجودة والأسعار فى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. وجدير بالذكر أن هذه الآثار السلبية لاتفرق بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء. ونقدم فيما يلى أمثلة محددة فى مجالات تهم غالبية الدول النامية: —

١- قد ينجم عن تخفيض الدعم الذى تقدمه الدول الزراعية الكبرى لمنتجاتها ومصدرها زيادة الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية. وفى حالة حدوثها فلن تفرق بين دولة عضو بالمنظمة ودولة غير عضو بها.

٢- التزمت كافة الدول فى منظمة التجارة العالمية بتطبيق إجراءات الحماية وزيادة عددها فى مجال الملكية الفكرية. إن الآثار السلبية الناتجة عن ذلك — وبخاصة فى مجال الصناعة متضمنة صناعات الكيماويات والأدوية التى تهم الدول النامية — لن تفرق بين الدول تبعاً لعضويتها.

٣- تلتزم الدول الأعضاء بأحكام وضوابط الإنفاقيات الجديدة لمكافحة الدعم والإغراق والوقاية وغيرها لتقوية نظام الجات. وقد يظن البعض أن ذلك يشكل عبئاً إضافياً على الدول النامية، ولكن يجب أن ينظر إلى تلك الإلتزامات على أنها تمثل حقوقاً لدى الأطراف الأخرى، وهى تمثل حماية لتلك الدول من الممارسات غير العادلة التى تقوم بها الأطراف الأخرى خاصة الشركات غير الوطنية.

أما بالنسبة للعامل الثانى وهو مدى اعتماد الاقتصاد الوطنى لكل دولة على قطاع

معين من التصدير فنشير إلى أن الدول النامية تمثل نوعيات مختلفة من الدول من حيث اعتمادها على قطاع أو أكثر من قطاعات التصدير. فهناك مجموعة من الدول مصدرة للنفط وأخرى مصدرة للسلع الغذائية وثالثة مستوردة للغذاء، وهناك دول أخرى ترى أن قطاع الملابس والمنسوجات ذو أهمية خاصة لصادراتها الحالية والمستقبلية، ويسرى ذلك على تجارة الخدمات. وبالتالي تختلف التقديرات باختلاف هذه المجموعات.

أهم الآثار في المجالات المختلفة :-

في ضوء الالتزامات والحقوق في الاتفاقيات المختلفة يمكننا بيان أهم الآثار المترتبة على تطبيقها كما يلي :

١- في مجال تجارة السلع :

التزمت الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتقديم التزاماتها المحددة في قطاعات السلع الزراعية، والمنسوجات والملابس، والسلع الأخرى. وترتب على هذه الالتزامات حق السلع الوطنية في النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء والتمتع بتخفيض جمركي متوسطة ٢٣٪ في أسواق الدول الصناعية الكبرى، مع إزالة القيود غير الجمركية التي كانت تشكل حاجزاً تجارياً، لاسيما في مجالي الزراعة والمنسوجات والسلع كثيفة العمالة كصناعة الأثاث والمصنوعات الجلدية. وتؤدي التخفيضات الجمركية التي يستفيد منها جميع الأعضاء إلى تقليل المزايا التفضيلية الخاصة التي كانت تتمتع بها الصادرات من الدول النامية إلى الدول الصناعية الكبرى في ظل النظام المعمم للمزايا، أو في إطار اتفاقيات ثنائية. ومن الدول النامية البالغ عددها ١٣٢ دولة، تنتمي ٦٩ دولة إلى التجمع المعروف باسم ACP — أفريقيا، كاريبي، باسيفيكي — وهو التجمع الذي أبرم مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٧٥ إتفاقية لومي. وبمقتضى هذه الاتفاقية يحصل هذا التجمع على معاملة تفضيلية لصادراته إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، التي تستقبل أكثر من ٥٨٪ من إجمالي صادرات هذا التجمع. وتفق تلك الدول المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها في أسواق الاتحاد الأوروبي — بسبب خفض التعريفات الجمركية — سواء بموجب اتفاقية لومي أو وفقاً للنظام المعمم للمزايا والأفضليات.

ويرى البنك الدولي أن خفض القيود المفروضة على التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان سوف يسفر عن زيادة صادرات الدول النامية ككل

بنحو ٥٠ بليون دولار سنوياً، مع العلم بأن حجم المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول بلغت ٥٤ بليون دولار سنوياً. وقد أشارت دراسة مشتركة للبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الدول النامية ككل ستحقق من تحرير التجارة الدولية مكاسب تبلغ ٧٠ بليون دولار، إلا أن هذه المكاسب لن تكون من نصيب كافة الدول النامية، إذ أن توزيع هذه المكاسب - طبقاً للتقسيم الجغرافي - يوضح أن أفريقيا سوف تحقق خسارة قدرها ٢,٦ بليون دولار سنوياً، في حين سوف تحقق دول آسيا منخفضة الدخل مكاسب سنوية تبلغ حوالي ١,٨ بليون دولار. أما الهند فسوف تحقق مكاسب تصل إلى ٤,٦ بليون دولار سنوياً والصين ٣٧ بليون دولار سنوياً، ودول آسيا مرتفعة الدخل حوالي ٢,٦ بليون دولار سنوياً. ومن المتوقع أن تصل مكاسب دول الخليج النفطية إلى ٣,١ بليون دولار سنوياً، وأمريكا اللاتينية ٨ بلايين دولار سنوياً. ومع أن هذه الأرقام تقديرية واحتمالية فإنها تمثل مؤشراً عاماً للتجارة الخارجية للمجموعات الجغرافية المختلفة.

ويقرر أحد الباحثين الاقتصاديين^(١) أن الدول النامية (باستثناء الدول النامية حديثة التصنيع وباستثناء بعض الدول في أمريكا اللاتينية) وبخاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء ستكون أكثر الدول تضرراً من اتفاقيات الجات، لأن تحرير تجارة المنتجات الزراعية لا سيما الأرز والحبوب الزيتية والقمح وإلغاء الدعم عنها من جانب الدول المتقدمة سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها بما لا يقل عن ٢١٠٪.

وقد بينت دراسة البنك الدولي أن قارة أفريقيا — خاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء — سوف تكون الخاسر الأكبر، حيث سوف تتراجع قيمة صادراتها وترتفع تكلفتها وادراتها مما يزيد مديونيتها الخارجية، وتمثل الزراعة النشاط الأكبر لاقتصاديات كثير من الدول النامية حيث تستوعب أكثر من نصف القوى العاملة في تلك الدول، وتسهم بنصيب كبير في الدخل القومي ورصيد العملات الحرة. وقد تتيح الزراعة مكاسب ناشئة عن ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية للمنطقة معتدلة المناخ. ومن المحتمل أن تستفيد من الزيادة في الأسعار بعض الدول النامية المنتجة لهذه المحاصيل. كما أن تنفيذ الخفض المقرر على التعريفات الجمركية وربط خطوط التعريفات للسلع الزراعية بنسبة ٢١٠٪ يوفر لتلك الدول قدرة وظروفاً أفضل للوصول صادراتها إلى الأسواق. وجزء بالذکر أن الآثار الإيجابية والآثار السلبية تختلف في المدى القريب عنها في المدى المتوسط وال المدى البعيد. ففي المدى

(١) عمر عبد الله كامل: «اتفاق غات: رسالة خطر إلى العالم العربي»، جريدة الحياة الاقتصادية، العدد ١٣، ١٨٠٠، يونيو ١٩٩٥ ص ١١

القريب — على سبيل المثال — يؤدي لإغراق الأسواق بالسلع المدعومة إلى آثار سلبية تظهر في ارتفاع أسعار السلع الغذائية. غير أنه في المدى المتوسط وفي المدى البعيد ومع خفض الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة للمصادر وارتفاع أسعار السلع الغذائية سوف ينشأ وضع جديد يسهم في إنعاش الإنتاج المحلي للغذاء في الدول النامية وزيادة القدرة الذاتية على سد الفجوة الغذائية، ويتقلص الاستيراد الذي كان أقل تكلفة من الإنتاج المحلي، إلى جانب استفادة الزراع المحليين من الزيادات الجديدة في الأسعار مما يشجعهم على المزيد من الإنتاج.

ويأتي القمح في مركز الصدارة بالنسبة للسلع الزراعية المدعومة، كما أنه في مقدمة السلع الغذائية من حيث حجم الخفض المقرر في هذا الدعم. والقمح من أكثر سلع المنطقة معتدلة المناخ تأثراً بانخفاض الدعم الممنوح للمصادر. فمثلاً إلتزمت الولايات المتحدة بخفض الدعم المقدم للقمح بنسبة ٦١٪، وكندا بنسبة ٤٧٪، والاتحاد الأوروبي بنسبة ١٧٪. وتأسيساً على نسب الخفض تتراوح التقديرات للزيادة المتوقعة في الأسعار العالمية للقمح بين ٥٪ و ٢٧,٥٪ على السعر السائد. ولاشك في أن هذه الزيادة تؤثر بدرجة كبيرة على القدرة المالية للدول المستوردة للقمح حيث يلزمها تدير الموارد المالية اللازمة لمواجهة هذه الزيادة.

وتشير التقديرات إلى أن إلغاء القيود المفروضة على الاتجار في المنسوجات والملابس سوف يؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية مع انتهاء الفترة الانتقالية (عشر سنوات) بنسبة ١٣٥٪ للمنسوجات وبنسبة ٢٧٨٪ للملابس. وهذه الزيادة من شأنها أن تسهم في تحقيق عائدات مناسبة للدول النامية، غير أن إلغاء الحصص في الأسواق الرئيسية التي تستورد الملابس سوف يفضي إلى منافسة شديدة بين الدول النامية المصدرة. وغنى عن القول إن السعر والجودة سوف يحددان أنصبة هذه الدول من المكاسب النهائية على المستوى التنافسي الذي تبلغه كل دولة نامية بنهاية الفترة الانتقالية.

ولعل من أهم الآثار السلبية الخطيرة للاتفاقيات المنبثقة من اتفاقية جات ١٩٩٤ تآكل الهوامش التفضيلية التي كانت تحصل عليها الدول النامية بمقتضى النظام المعمم للمزايا. وتشير التقديرات المتاحة إلى أن الخسارة الشاملة المحققة من الهوامش التفضيلية بالنسبة لكافة السلع التي يغطيها النظام المعمم للمزايا تبلغ نسبة ٨٢٪ في كندا، و ٢٦١٪

فى اليابان، و ٢٥٠ ٪ فى الولايات المتحدة، و ٢٣٢ ٪ فى الاتحاد الأوروبى.

أما إذا صنفنا السلع قطاعياً لوجدنا أن أعلى نسبة خسارة فى هوامش المنتجات الزراعية الاستوائية تتحقق فى سوق الاتحاد الأوروبى بنسبة ٢٧٤ ٪، ثم المنتجات الإستوائية غير الزراعية بنسبة ٢٩٥,٦ ٪ فى كندا، و ٢٧٢,٩ ٪ فى اليابان، و ٢٧٠,٥ ٪ فى الولايات المتحدة. وبالنسبة للمنسوجات تنخفض الهوامش بنسبة ٢٧١,٤ ٪ فى كندا، و ٢٥٥ ٪ فى اليابان، و ٢٣٣,٧ ٪ فى الولايات المتحدة، و ٢١٥ ٪ فى الاتحاد الأوروبى. ويحدث هذا الانخفاض الكبير فى هوامش المعاملة التفضيلية بسبب التخفيضات الجمركية الناجمة عن الاتفاقيات والتى تجعل الرسوم الجمركية لجميع الأعضاء تقترب من أو تتطابق مع الرسوم التفضيلية التى كانت تتمتع بها الدول النامية فقط على صادراتها الى أسواق الدول المذكورة سلفاً^(١).

(١) أسامة المجذوب، الجنات: مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق، ص ص ٢٤٠-٢٤٣.

جدول رقم (١)

حصة الدول النامية من الصادرات العالمية (باستثناء الوقود)

في سنتي ١٩٨٥، ١٩٩٢

القيمة	١٩٨٥	القيمة	١٩٩٢
(بليون دولار)	النسبة %	(بليون دولار)	النسبة %
- المنتجات الزراعية	٢٦٠,٤	٢٩,٨	٤٥٦,٨
- المعادن	٧٠,٦	٢٧,٣	١١٤,٧
- السلع المصنعة	١١٨٨,٧	١٣,٦	٢٧٠٧,٥
- اجمالي الصادرات			
السلعية (باستثناء الوقود)	١٥١٩,٧	١٦,٨	٣٢٧٩,٠
الصادرات من			
الخدمات	٣٨٦,٥	٢٠,٨٠	٩٦٢,٠
المصدر : اليونكتاد.			

٢- في مجال تجارة الخدمات :

تقضى أحكام اتفاقية الخدمات بأن تقدم الدولة العضو التزاماتها المحددة في جداول تحدد فيها القطاعات والقطاعات الفرعية التي قبلت فتحها لموردي الخدمات الأجانب، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والتنموية لكل دولة.

فالانفاقية توفر مرونة كافية - خاصة للدول النامية - في تضمين قطاعات الخدمات في الالتزامات المحددة شريطة أن تكون مقبولة من باقى الأطراف أعضاء الاتفاقية. ويقابل هذا الالتزام حق الخدمات الوطنية للدولة عضو الاتفاقية فى وصول خدماتها الى أسواق الدول الاخرى، وتنوع الخدمات الوطنية للدول النامية فى بعض الأسواق الدولية، حيث

تشمل نشاطات في قطاعات الخدمات المصرفية والسياحية والنقل الجوي والخدمات المهنية، وفتح الاتفاقية آفاقاً جديدة لخدمات أخرى. ويتيح اتفاق الخدمات للدول النامية الوصول إلى مراكز المعلومات المتعلقة بنشاطات وتجارة وقنوات الاتصال التي يوفرها الاتفاق الجديد من خلال مراكز الاتصال التي سوف تقيمها الدول الأعضاء للحصول على كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول الأخرى في مجال تجارة الخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق التجارة في الخدمات أقر مبدأ التحرير التدريجي لهذه التجارة في العالم. وترى الدول النامية أن إخضاع تجارة الخدمات لقواعد الجات التي تحكم التجارة الدولية في السلع سوف يعرضها لمنافسة الشركات الدولية العملاقة التي لا تقوى على مواجهتها، كما تعتقد أن هذا الموضوع يتطرق لأمر تدخل في صميم السيادة الوطنية، ولما كانت الخدمات المصرفية والتأمين وإعادة التأمين تخضع لسيطرة شركات عالمية احتكارية في أوروبا وأمريكا، فإن الدول النامية لن تستفيد من تحرير العمل المصرفي أو التأمين نظراً لارتفاع معدلات الخطر في هذه البنوك والمؤسسات المالية وفقاً لمعايير لجنة «بازل» بسويسرا التي اعتبرت جميع الدول النامية مناطق خطر مصرفي فيما عدا المملكة العربية السعودية^(١).

٣- في مجال الملكية الفكرية:

تتيح اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مستوى أعلى من الالتزامات الموجودة في التشريعات الوطنية لمعظم الدول النامية، كما توفر الاتفاقية مرونة ومزايا إضافية لقدرات الدول النامية من أهمها مايلي: —

١- رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسائل التي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتجها الدول النامية، ومن بينها الأعمال الأدبية، والمؤلفات الفنية المسموعة والمرئية بما يحقق ميزة لهذه الأعمال شريطة وضع الأساليب والنظم التي تكفل الحصول على حقوقها في ضوء الاتفاقية.

٢- تنص الاتفاقية على استمرار الاستفادة من المزايا المدرجة في ملحق اتفاقية «برن» لحماية المصنفات الأدبية والفنية فيما يتعلق بالأحكام الخاصة المقررة للدول

(١) حمدي عبد العظيم، جريدة الوفد، ٢ يناير، ١٩٩٤.

التامية. كذلك منحت الاتفاقية الدول التامية الحق فى فرض نظام لضبط الاسعار فى الدواء فى ضوء حقها فى حماية الصحة العامة. كما أعطتها الحق فى تطبيق نظام التراخيص الإجبارى اذا ماتعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المقررة له واتخذ إجراءات غير تنافسية. وإلى جانب ذلك أعطت الاتفاقية الدول التامية سلطات جديدة تمكنها من الحصول على حقها بعيداً عن هيمنة وتسلط الدول الكبرى. كما سعت الاتفاقية الى توفير الشروط الأساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية بما يسهم فى جذب الإستثمار الأجنبى ونقل التقنية الحديثة المصاحبة لها. كذلك حفزت الاتفاقية الدول التامية على وضع نظام رقابى محكم لوارداتها وتحديد أسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلي^(١).

٣- حفز أجهزة البحث العلمى والجامعات ومراكز الإنتاج فى الدول التامية — بعد دعمها — على لإرساء قاعدة تقنية وطنية تبنى جزئياً عن الاستيراد من الخارج، كذا إجبار الدول التامية على البدء الفورى فى إعداد الفنيين الوطنيين من القانونيين القادرين على متابعة الخصومات القضائية أمام درجات التحكيم المنصوص عليها ضمن أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن الاتفاقية توفر فترة انتقالية مابين ٥-١٠ سنوات، منذ بدء سريانها.

٤- لعل من أبرز سلبات الاتفاقية احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات مما يقيد حرية استيراد المنتج موضوع الحماية من أى مصدر خارجى، كذلك توسيع نطاق الحقوق التى تتوافر لصاحب براءة الاختراع من خلال منح حقوق الحماية لأصحاب براءات الاختراع دون تمييز مكان الاختراع أو موضوع التقنية، وما إذا كانت مستوردة أو منتجة محلياً.

ولا يخفى عنا خطورة إطلاق يد صاحب براءة الاختراع من خلال توسيع مفهوم الحماية ليشمل طريقة الإنتاج والمنتج النهائى، ومن ثم منحه قوة احتكارية مطلقة على كل وجوه التصنيع والإستغلال التجارى تمكنه من التحكم فى العرض للبيع وإنجاز البيع كذلك. ولاشك فى أن ذلك يقوى مراكز الإنتاج والشركات متعددة الجنسيات والدول المتقدمة على حساب مراكز الاستهلاك فى الدول التامية مما يجبرها على التعامل مع صاحب براءة الاختراع والشركات المحتكرة مباشرة، التى

(١) حمدى عبد العزيز، رئيس أكاديمية البحث العلمى فى حديث أدلى به الى الاهرام المسالى، ١٣ يناير ١٩٩٧.

تحدد سعر هذه الصناعات التقنية وتفرض شروطها الظالمة لمنح حقوق استغلالها، الأمر الذى يجعل سيطرتها كاملة على السوق العالمية، لم تحتكر حق المعرفة للحد من تدفق التقنية المتطورة إلى الدول النامية، كذلك حصر مصادر إنتاج أو تصنيع وتوريد السلع المصنعة فى دول معينة خاصة إن الدول الصناعية المتقدمة تمتلك نحو 7٩٠ من براءات الاختراع فى العالم، وتمتلك الولايات المتحدة 2٧٥ منها.

مما سبق يتضح أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS سوف تسهم فى حرمان الدول النامية من حقها فى الحصول على التقنية المتطورة أو على الأقل سوف ترفع تكلفة الحصول عليها وهذا من شأنه أن يسهم فى تعميق الفجوة التقنية أو على الأقل التطوير التقنى فى المدى القريب.

٥- وفرت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS الحماية للمنتج النهائى ولطريقة الإنتاج طوال عشرين عاماً، وقد يؤدى ذلك إلى تخلف الصناعة طيلة عشرين عاماً على الأقل، وتراجع عملية التطوير فى الدول النامية بالنسبة للسلع التى سجلت براءات اختراعها بدءاً من يناير ١٩٩٥ إلا بعد شراء حق استغلال براءات الاختراع الخاصة بها بما يسمح لها بإنتاجها وتطويرها، وبما يجبر الدول النامية على استيراد هذه المنتجات مستقبلاً. ولا يخفى عنا أن من مصلحة الشركات العالمية عدم نقل التقنية المتقدمة إلى الدول الأخرى، بل بيعها لها فى صورة سلع وخدمات. وهذا يؤدى إلى انتقال أموال العالم النامى الفقير إلى العالم المتقدم الغنى بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتراجع حجم إنتاجها نظراً لهذه القيود، بالإضافة إلى تحمل العالم الفقير أعباء مالية إضافية.

وعلى الرغم من كل تلك النواحي السلبية يمكن الاستفادة من الفترة الإنتقالية الممنوحة للدول النامية لمواءمة أوضاعها المحلية مع أحكام الاتفاقية، وبالتالي يتسع المجال لها للدخول فى حوار مع الدول التى تمتلك التقنية المتطورة لإيجاد آليات ملائمة لإزالة القيود التى يمكن أن تعترض تدفق التقنية إليها. كذلك يمكن للدول النامية أن تستفيد من الامكانيات المتاحة بمنظمة التجارة العالمية من حيث توفير فرص التدريب وتدفق المعلومات عن التقنية العالمية وبراءات الاختراع.

ويحذر بعض الكتاب من استخدام تقنية المعرفة المتطورة ضد الدول النامية بغية استكمال دائرة الهيمنة الثقافية. وقد أثارت الدول الغربية أثناء الجولة الأخيرة للجات قضايا إعلامية وثقافية ترمي الى السيطرة على الدول النامية، مثل الإدعاء بان الدخول إلى نادى الجات يستوجب الحفاظ على حقوق الانسان وممارسة الديمقراطية بما يشبه التدخل فى شؤون الدول النامية.

ولما كان الغرب يمتلك التقنية المتقدمة التى يستخدمها فى تحقيق الانجازات العلمية والاختراعات المتطورة فإنه يتبادر إلى الذهن أن إنفاكية حقوق الملكية الفكرية أبرمت أساساً لحماية المنجزات التقنية للغرب، بينما لا تمتلك معظم الدول النامية التقنية أو القوة أو كليهما. وهذا يجعل معظم الدول النامية فى دائرة التبعية الثقافية للغرب، الذى يسيطر عليها أيضاً بوسائله السياسية والتجارية.

ويرى أحد الباحثين أن الجات تشدد على اتخاذ إجراءات عنيفة ضد كل من تسول له نفسه ترجمة كل ما يخطر له برغم حاجة الدول النامية الملحة إلى الترجمة. ويعتبر الباحث تلك الاجراءات حصاراً للترجمة تحت ستار المحافظة على الملكية الفكرية، ويعتقد أن ذلك يعنى زيادة تخلف الدول النامية، ويؤدى الى تدهور الحركة العلمية تدهوراً كبيراً. كما أنه يرى أن الإلتزام بموافقة الناشر الأجنبى سوف يصيب الحركة العلمية فى مقتل^(١).

وأرى أن الحفاظ على حقوق المؤلف والناشر من الاهمية بمكان لأنه إذا تركت الامور دون ضوابط وترجمت الكتب دون مساءلة ضاعت الحقوق. فوجود تشريع لحماية الحقوق أصبح أمراً حتمياً، كما أنه لا بد من وجود نظام ميسر وإجراءات تتسم بالمرونة تسمح بالاستفادة من الكتب فى أسرع وقت وبأقل التكاليف. ان ترك الملكية الفكرية بدون حماية يفرى للصوص بالسطو عليها وانتحالها.

أولت الولايات المتحدة الأمريكية عناية خاصة بحماية المعلومات والتقنية السرية. لذلك أصدر الرئيس الأمريكى قراراً فى فبراير ١٩٩٤ يربط رفع الحظر على بيع التقنية أو تصديرها بضرورة بقاء أسرارها فى المصدر الأول لها. ثم ركزت الولايات المتحدة على الجانب المادى بعد أن اتضح لها أنها تخسر أكثر مما تكسب من بيع التقنية المسموح بها.

(١) مصطفى عبد الغنى، الجات والتبعية الثقافية، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ١٩٩٧، ص ٤٣-٤٤

ولحماية حقوق الملكية الفكرية نصت المادة ٤١ من الاتفاقية على أن « تلتزم البلدان الأعضاء بضمان اشتغال قوانينها على إجراءات الإنفاذ المنصوص عليها.. لتسهيل إتخاذ تدابير فعالة ضد أى تعديل على حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها هذه الاتفاقية » وبذلك تضمن الولايات المتحدة الحماية لتقنياتها المتطورة مع حصولها على الثمن الذى تريده من بيع هذه التقنية أو تيسير الحصول عليها أو أستخدمها. ويشير ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، فى حين تحقق الدول النامية خسائر تجارية فى نفس المجال لأنها لا تستطيع شراء التقنية المتطورة أو التحكم فى الحظر السياسى لها، مما يجعلها تحت رحمة الدول المصدرة لها. كذلك لا يستطيع الدول النامية تقليد المنتجات التقنية حتى يمكنها بيعها بسعر أرخص مما يزيد من التبعية التقنية للدول الكبرى. كما أن تحكم الدول الكبرى فى التقنية يؤدى إلى إبطاء نقل التقنية إلى الدول النامية مما يعترض طريق تطورها، ومن ثم تزداد تخلفاً. وبذلك تحتكر الدول الكبرى روافد التقنية المتطورة، فتعطى مائتد من الدول النامية بمقدار وتمنعها عما لا تريد من هذه الدول.

نخلص مما سبق إلى أن الدول النامية لا يمكنها الإستفادة من النتائج الغربى إلا بالقدر الذى تحدده الدول الكبرى. وعلى الرغم من النواحي الإيجابية للإتفاقية فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية للكاتب أو المخترع، فإن اهتمام الإتفاقية ينصب بالدرجة الأولى على حماية منتجات الدول الصناعية الكبرى وترسيخ احتكارها لأدواتها التقنية.

هناك بعض الدراسات التى قامت بها بعض المؤسسات الاقتصادية لبيان تأثير الجات على اقتصادات الدول النامية، نختار منها دراستين أعدهما خبراء صندوق النقد الدولى وبنك مصر.

أولاً: دراسة صندوق النقد الدولى :

انتهت دراسة أجريت بمعرفة خبراء صندوق النقد الدولى إلى أن الجات سوف تزيد من إمكانات النمو فى البلدان النامية، وبخاصة تلك التى تنتهج سياسات تجارية انفتاحية نتيجة لإتمام جولة أوروجواى بنجاح. وقد هبطت الشكوك بمستقبل نظام التجارة الدولية، ووسعت جولة أوروجواى نطاق هذا النظام ليشمل الزراعة والمنسوجات والخدمات مع توضيح القواعد الخاصة بحقوق الملكية الفكرية. وتشمل المنافع التى تتحقق للدول النامية

تزايد كفاءة استخدام الموارد المحلية بعد هبوط التعريفات الجمركية والحوافز غير الجمركية أو إلغائها وتحقيق وفورات الحجم في الانتاج، وتحويل التكنولوجيا المصاحب للافتتاح الأقتصادي والتعاون العالمي المتزايد. وفضلاً عن ذلك فإن ارتفاع معدلات نمو الأقتصاد العالمي وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف تحسن البيئة الخارجية التي تواجه البلدان النامية. ومن حيث المبدأ فإن هذه المنافع سوف يحسن أداء بلدان النمو المنخفض، وإن كان ذلك سوف يتوقف — إلى حد كبير — على نجاح التصحيح المحلي الذي يجعل هذه الإقتصادات أكثر قدره على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة المقترحة أمامها.

وقد تضمنت الإنفاقية عنصرين مهمين هما التخفيض المقرر للإعانات الزراعية وإخضاع التدابير غير الجمركية للتعريفات، ومنها بوجه خاص حماية القطاعات الزراعية، وقد أعطيت الدول النامية حرية في تدريج التغييرات اللازمة، كما أن أفقر البلدان مستثناء عموماً. وعلى الرغم من أن المنتجات الزراعية لا تشكل سوى ١٣٪ من الصادرات السلعية غير النفطية لجميع البلدان النامية، فإن الصادرات الزراعية لعدد من البلدان المنفردة تشكل نسبة كبيرة من صادراتها. كما أن حصيلة الصادرات من المنتجات الاستوائية الزراعية تشكل أكثر من ٥٠٪ من حصيلة الصادرات لنصف عدد البلدان النامية. وسوف يكون أثر جولة أوروجواي على اسعار هذه السلع كبيراً بالنسبة لبلدان نامية عديدة.

وباستثناء بعض الدول الكبيرة المصدرة للغذاء خاصة في أمريكا اللاتينية، لا توجد حماية تذكر للزراعة في الدول النامية، بل نجد أن معظم البلاد الصناعية قيدت دخول الدول النامية إلى أسواقها. كما أن دعم الأسعار المحلية في البلاد الصناعية شجع على وجود فائض في الانتاج وخفض أسعار السوق العالمية، وقلص حصة البلدان النامية من الانتاج الزراعي العالمي والتجارة العالمية في الزراعة. وكذلك أدى انخفاض الانتاج الزراعي داخل البلدان النامية إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن، فازداد الطلب على الخدمات الإجتماعية الأساسية بشكل أدى إلى تفاقم الإختلالات الإقتصادية. ومن المحتمل أن يقضى تقليص أو إنهاء الحماية ونظم دعم الأسعار في البلدان الصناعية إلى تشجيع إنتاج الغذاء في البلدان النامية التي يتمتع عدد منها بميزة نسبية في الانتاج الزراعي. لذلك من المحتمل أن تستفيد البلدان النامية عموماً من تحرير التجارة الزراعية،

وإن كانت البلدان التي تحصل على أغذية مدعومة نتيجة وجود فائض إنتاجي في البلدان الصناعية قد تخسر في المدى القصير. وسوف تستفيد بلدان عديدة أيضاً من إنهاء نظم حصص الاستيراد والممارسات التمييزية في تجارة المنسوجات والملبوسات التي تشكل صادراتها الصناعية الرئيسية.

إن المنافع الصافية التي سوف تعود على البلدان النامية تتوقف على الفرص المتاحة لدخول أسواق البلدان الصناعية، وإنهاء التفضيلات التجارية، وعلى مدى تأثير جوانب الكفاءة والتوزيع في اقتصاداتها بالتغيرات في الأسعار النسبية، خاصة في قطاع الزراعة، بعد الانخفاض التدريجي لأنواع الدعم وغيره من أشكال التدخل في الأسواق على مدار فترة تتراوح بين ٥ - ٢٠ سنة.

ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار العالمية لمنتجات غذائية مثل القمح، والزيوت والسكر والزيوت النباتية ومنتجات الألبان — وهي منتجات محمية حالياً بشدة في البلدان الصناعية — لأن التحرير المتعدد القطاعات المنصوص عليه في الاتفاقية قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في البلدان الصناعية. لذلك فإن أثر جولة أوروجواي المتوقع على البلدان النامية المصدرة الصافية للمنتجات الغذائية سوف يكون إيجابياً، وربما تأثرت بعض البلدان النامية سلباً بانتهاء بعض التفضيلات التجارية وهبوط معدلات التبادل التجاري وتزايد حقوق الملكية الفكرية، ولكن من المحتمل أن تكون المنافع الناجمة عن فتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجاتها وعن مكاسب الكفاءة أكبر من النتائج المترتبة على هذه الآثار السلبية على المدى المتوسط والطويل. وسوف يتأثر أيضاً الدخل النسبي في الريف والمدن، وسوف يتوقف أثر ذلك على البطالة في المدن وعلى درجة الحماية السابقة للصناعة التحولية، وعلى مدى استجابة الأجور للتغيرات في الأسعار الزراعية.

إن الأثر النهائي لجولة أوروجواي سوف يتوقف على مكاسب الانتاجية في قطاعات عديدة، وهي المكاسب التي تنجم عن تحقيق وفورات الحجم وتحويل التقنية نتيجة لتزايد التشابك العالمي، وأثر تزايد التجارة على الاستثمار بعد توسع الأسواق.

ومن المحتمل أيضاً أن تقوى الثقة فيزداد تبعاً لذلك الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية التي شاركت في الاتفاقية. ومن الصعب تقدير الآثار العامة الناجمة عن جميع هذه العوامل. وكما ورد في المرفق الأول، فإن الدراسات التي أجريت لقياس أثر الجولة ركزت

عموماً على المكاسب الثابتة للإنتاجية، ولذلك فإنها قد تقلل من حجم أثرها الكامل وتفيد الدراسة الوحيدة التي توفر تقديرات منفصلة للبلدان النامية بأن التطبيق الكامل للفصل الأخير من الاتفاقية يمكن أن يزيد دخل البلدان النامية بأكثر من ٧٠ بليون دولار بقيمة الدولار في عام ١٩٩٢، وذلك في عام ٢٠٠٢ .

وتركز هذه الدراسة على مدى تأثير جوانب التوزيع بتغيرات الاسعار فيما بين المناطق المختلفة، التي ينتظر أن ينتج عنها معظم المنافع المتحققة لبلدان الدخل المتوسط وسوف تكون المكاسب قليلة نسبياً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث قد تواجه بعض البلدان المستوردة الصافية للغذاء خسائر في معدلات تبادلها التجاري. وقد تستفيد البلدان النامية في آسيا، وبخاصة بلدان النمو المرتفع ذات التوجه التصديري استفادة كبيرة من ارتفاع معدلات النمو في أماكن أخرى من العالم.

ويتضح جلياً من نتائج الدراسات السابقة أن معظم الفوائد سوف تعود على الدول المتقدمة بينما أقلها سوف يعود على الدول النامية.

أما فيما يتعلق بأثر نتائج جولة أوروجواي على اقتصادات الدول النامية، فقد اختلفت الآراء في ذلك، حيث يرى البعض ان اتفاقية أوروجواي سوف يكون لها انعكاسات سلبية على اقتصادات الدول النامية، بينما يرى البعض الآخر أن للإنتاجية انعكاسات إيجابية ونناقش فيما يلي كل من وجهتي النظر السابقتين.

بالنسبة لوجهة النظر التي ترى أن للإنتاجية انعكاسات سلبية على اقتصادات الدول النامية فإن ذلك يرجع إلى الأسباب الآتية :

١- يستورد كثير من الدول النامية المنتجات الزراعية والغذائية بصفة عامة، وحيث لا الاتفاقية تضمنت الاتفاق على خفض التدريجي للدعم الذي تقدمه الدول لإنتاجها من المحاصيل الزراعية، فإن تكلفة واردات الدول النامية من تلك السلع سوف ترتفع، ومن ثم سوف يتأثر الميزان التجاري لتلك الدول سلبياً وسوف يؤدي ذلك إلى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية سبق أن عانتها بعض الدول عند تطبيق لبرامج التكيف والتثبيت التي طبقها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

٢- سبق أن أعطت الجات — لاسيما في جولة طوكيو — تفضيلات أو مزايا أكبر

للدول النامية وبخاصة للدول منخفضة الدخل، باعتبارها دولا تسعى الى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومازالت في مرحلة النمو الاقتصادي؛ ان نتائج جولة أوروجواى سوف تقلص هذه التفضيلات، ومن ثم سوف تكون الدول النامية في موقف تنافسى ضعيف في مجال التجارة الدولية وسوف يؤثر ذلك فى اقتصادياتها تأثيراً سلبياً.

تمثلت المزايا التى أعطتها الجات للدول النامية فى نظام التفضيلات العام (GSP)، الذى يمنح الدول النامية مزايا أفضل فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية بصورة أساسية. كذلك حظيت نسبة كبيرة من الدول النامية — وهى حوالى ٦٦ دولة نامية تتركز فى أفريقيا والكاريبى والأطلسى — على العديد من المزايا طبقاً لاتفاقية لومى، التى وقعت فى عام ١٩٧٥ وجددت فى عامى ١٩٧٩، ١٩٨٤. وتتيح هذه الاتفاقية للدول النامية المشار إليها أنفا الدخول إلى أسواق المجموعة الأوروبية، وتشتمل على مزايا أكثر من المزايا التى يمنحها نظام التفضيلات العام، حيث تشمل اتفاقية لومى تخفيف بعض الحواجز غير الجمركية، وبموجب اتفاقية جولة أوروجواى سوف تقلص هذه المزايا.

وتم الاتفاق فى جولة أوروجواى على حماية الحقوق الفكرية، وهذا أمر تستفيد منه الدول المتقدمة فقط، وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن حماية حقوق الملكية الفكرية سوف تستفيد منه الدول النامية من حيث تحويل التقنية إليها، غير أن أصحاب الرأى المعارض أو الذين يرون أن الاتفاقية لها أثر سلبى على اقتصاديات الدول النامية يشككون فى تحويل التقنية إلى الدول النامية، وبالتالى فإن الاستفادة فى هذا المجال سوف تنصب على الدول المتقدمة فقط.

هناك آراء معضد أهمية الجات بالنسبة للدول النامية، وترى أن نتائج جولة أوروجواى ستفيد الدول النامية وخصوصاً فى المدى الطويل. إن الدراسة التى أعدتها سكرتارية الجات توصلت إلى نتائج مفادها أن الحجة التى ينادى بها البعض — وهى أن الدول النامية سوف تتضرر من إلغاء نظام التفضيلات العام واتفاقية لومى — مردود عليها حيث إن المزايا التفضيلية التى تتمتع بها الدول النامية منخفضة الدخل من اتفاقية لومى كانت محدودة للغاية، وأن نظام التفضيلات العام واتفاقية لومى لا يتسمان بالاستقرار بالإضافة إلى كثرة الشروط. هذا بالإضافة إلى أن الدراسة استنتجت أيضاً أن التخفيضات الجمركية التى اتبعتها

الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية لامتختلف عنها بالنسبة للدول الأخرى. وأوضحت الدراسة أن جميع الدول التي اشتركت في جولة أوروجواى سوف تستفيد من الجات لاسيما من خلال القواعد الخاصة بالخدمات ومراجعة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتبادل التجارى وحل المنازعات. كل تلك النتائج وغيرها التي تم التوصل اليها فى جولة أوروجواى من شأنها إصلاح نظام التجارة الدولية بما يعود بالفائدة على الجميع.

وأوضحت الدراسة أن نتائج جولة أوروجواى سوف تؤدى إلى إستفادة جميع الدول المشاركة فى الاتفاقية استفادة مباشرة واستفادة غير مباشرة، ويجب أن يؤخذ فى الحسبان الآثار أو الإستفادة غير المباشرة التي سوف تجنيها الدول النامية من تحرير التجارة الدولية. وتتمثل أهم جوانب الاستفادة غير المباشرة فى أن اتفاقية أوروجواى سوف تزيد من درجة المنافسة فى التجارة الدولية، ومن ثم سوف تعمل الدول النامية على تحسين مستوى إنتاجها واستغلال الموارد المتاحة لديها أفضل إستغلال ممكن. وبالتالي سوف يؤدى ذلك الى رفع الكفاءة الانتاجية، وينعكس ذلك إيجابياً على الناتج القومى الاجمالى، ومن ثم على مستوى معيشة الافراد.

ثانياً: دراسة بنك مصر :-

سوف تؤثر الجات إيجابياً وسلبياً على اقتصاديات الدول النامية وتعرض فيما يلى لبعض الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة لاتفاقية أوروجواى على الدول النامية. تعرضت اتفاقية الجات الأخيرة للكثير من المناقشات، إذ ذهب البعض الى القول بان الاتفاقية الجديدة هى فى الأساس لصالح الدول الصناعية المتقدمة التي يتوقع أن ترتفع مكاسبها الى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً، فى حين أن الدول النامية سوف تحقق خسائر تتفاوت من منطقة إلى أخرى. ويرى البعض الآخر أن اتفاق الجات الأخير يمكن أن يحقق مكاسب صافية للدول النامية والدول المتقدمة فى آن واحد نظراً لما سوف تحدثه الاتفاقية من آثار توسيعه فى التجارة العالمية ومن ثم انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة وإخراجها من حالة الركود الحالية ومن ثم زيادة طلبها على صادرات الدول النامية. هذا بالإضافة إلى أن تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي كانت تعوق صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة سوف يؤدى الى زيادة صادرات الأولى إلى الثانية خاصة تلك السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بمزايا واضحة مثل الصادرات الزراعية وصادرات الغزل

والمنسوجات.

وبإيجاز يمكن رصد بعض الآثار الايجابية والسلبية لاتفاق الجات الأخير على الدول النامية بصفة عامة فيما يلي :

١- الآثار الإيجابية :

١- انعكاس اثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية :

يمكن القول بصفة عامة إن تخفيف الحواجز الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الانتاج القومى فى معظم بلدان العالم ولاسيما فى الدول الصناعية المتقدمة التى تعانى فى الوقت الراهن ركوداً حاداً . فالتقديرات الأولية تشير إلى زيادة الناتج القومى العالمى بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية التى سوف تنشأ عن تنفيذ الاتفاقية. فإذا ما صحت هذه التقديرات فإن هذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمى وخروج الدول الصناعية من حالة الركود التى تعانيها منذ بداية التسعينيات مما يعود بالخير على الدول النامية. ذلك أنه من المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادى فى البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية فكلما زادت معدلات النمو فى الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.

ب - زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة :

انطوت الاتفاقية الأخيرة على عدد من الإجراءات سوف تتيح إمكانية أكبر لصادرات الدول النامية من السلع التى تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة فى النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجياً، مثل الإلغاء التدريجى للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجاتها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجى لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة. وحتى تفهم الأمر علينا أن نتذكر الحواجز غير التعريفية التى كانت تفرضها الدول الصناعية على وارداتها خلال الفترة الأخيرة. فالدراست بشير يوضح إلى أنه على الرغم من قيام الدول المتقدمة الصناعية بتخفيض القيود الجمركية على وارداتها طبقاً لالتزاماتها فى الجات من ٤٠٪ فى منتصف الثمانينيات إلى حوالى ٨٪ بعد جولة ملوكيو ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ثم إلى ٥٪ بعد ذلك فإنها زادت من استخدامها للحواجز غير التعريفية.

خلاصة ماسبق أن صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة خلال الثمانينيات خضعت للعديد من القيود غير التعريفية ، التي كان أهمها التقييد الاختياري للصادرات وإجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة، الأمر الذى كان له آثار سلبية مباشرة على نمو صادرات الدول النامية ومن ثم على قطاعاتها المنتجة لتلك السلع التصديرية.

ويثير هذا السؤال : هل تؤدي الاتفاقيات الأخيرة إلى الحد من القيود غير التعريفية التى اعتادت الدول المتقدمة على استخدامها فى الحد من صادرات الدول النامية وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لمنتجات الأخيرة للنفاذ إلى الأسواق العالمية؟

الواقع أن ماتتهت إليه المفاوضات والاتفاقيات فى الجولة الأخيرة سوف يتيح وضماً أفضل نسبياً للدول النامية فى النفاذ إلى الأسواق العالمية، وهذا يعنى أن آمال الدول النامية لم تتحقق بالكامل، ولكنها خطوة فى الاتجاه الصحيح يبنى استغلالها. فالاتفاقية المنسوجات ستتيح للدول المتقدمة إمكانية استخدام التقييد الاختياري التطوعي للصادرات^(١) حتى عام ٢٠٠٥، مع التزامها بالإلغاء التدريجي للحصص التصدير حتى يتم إلغائها بالكامل حتى عام ٢٠٠٥ مع زيادة تدريجية فى الحصص خلال تلك الفترة.

كذلك أسفرت اتفاقية المواد الغذائية على التزام الدول المتقدمة بالإلغاء التدريجي للدعم المقدم منها لمزارعيها المحليين مع إلغاء الحصص المفروضة على وارداتها من اللحوم ومنتجات الألبان وتحويلها إلى تعريفات جمركية خلال ست سنوات ثم إلغائها بعد ذلك، بالإضافة إلى فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان تدريجياً خلال ست سنوات مع استخدام اليابان التعريفات الجمركية بدلاً من الحظر الإداري. ومما لاشك فيه أن هذه خطوة إلى الأمام فى سبيل فتح الباب كلياً أمام صادرات الدول النامية.

غير أن الموضوع المهم الذى يثير قلق الدول النامية بشكل حقيقى هو عدم توصل الإنفاقيات الأخيرة لآلية الحد من الإجراءات الرمادية التى استخدمتها الدول المتقدمة الصناعية خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات لحماية إنتاجها المحلى والحد من صادرات الدول النامية. فالاتفاقية أتاححت للدول إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة، التى كانت تستخدم من جانب الدول المتقدمة فى الفترة الأخيرة، ومن المتوقع أن يزداد استخدامها لها فى حماية إنتاجها المحلى والحد من وارداتها من الدول النامية،

(١) التقييد الاختياري للصادرات ترتيب بين دولة مستوردة وأخرى مصدره بموجب تلتزم الدولة المصدرة بالا تزيد كمية صادراتها من سلعة أو سلع معينة عن مستوى معين وتقوم بتنفيذه الجهات الحكومية فى كل من الدولتين

وهو الأمر الذى يشير قلق الدول النامية بشكل واضح ويحدث هذا فى الوقت الذى أزيلت فيه معظم الدول النامية معظم الحواجز غير الجمركية على وارداتها وبالتالى أصبحت أكثر تحملاً فى سياساتها التجارية الخارجية بالمقارنة بالدول المتقدمة من خلال برامج التكيف التى اتبعت خلال السبعينيات والثمانينيات.

خلاصة القول إنه على الرغم من أن آمال الدول النامية فى تجارة عالمية أكثر تحملاً تتحقق بالكامل فى الاتفاقية الأخيرة فقد حصلت على التزام من الدول الصناعية المتقدمة بالسعى نحو التحرر التدريجى بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين ست سنوات وعشر سنوات، الأمر الذى يتيح لها إمكانية أكبر فى النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ومن ثم زيادة صادراتها، ولكن سوف يقلل من ذلك عدم وجود آلية تحد من إمكانية الدول الصناعية المتقدمة فى استخدام الإجراءات الرمادية.

جـ. انتعاش بعض قطاعات الإنتاج فى الدول النامية :

انطوت الاتفاقية الأخيرة على بعض البنود التى ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلى ومنها :

(١) تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلى الذى يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلى وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج فى تلك الدول.

(٢) قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية أثر إيجابى على إنتاج بعض المنتجات الزراعية فى الدول النامية التى تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وبخاصة الحبوب واللحم ومنتجات الألبان، حيث إن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجياً قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محلياً، وبالتالى تحفيز المنتجين الزراعيين فى الدول النامية على إنتاجها.

(٣) كما أن تحرير التجارة فى الخدمات سيخلق للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة فى مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية، ذلك أن انخفاض تكلفة العمالة فى الدول النامية سيشجع المكاتب الاستشارية

العالمية على الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب.

د - زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية :

لاشك أن إتفاقيات الجات الأخيرة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية. فعادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، وهي على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يقرّب عليه بالضرورة اضطراب الدول النامية إلى تكييف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقاً لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما زال أمام السلطات الاقتصادية بالدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدره على التنافس، الأمر الذي يعنى أن عليها أن تستعد منذ الآن لهذا الموضوع.

٢- الآثار السلبية للإتفاقيات بالنسبة للدول النامية :

توجد بعض الآثار السلبية لاتفاقيات الجات على الدول النامية فيما يلي :

أ- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية.

ب - صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذي قد يسهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة.

ج - تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار سلبية عليها خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة

عالمية أكثر تنافسية.

د- تفرض الاتفاقية قيوداً على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية .

هـ- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو إزدياد عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.

و- الصعوبة الشديدة أمام الدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المعنى مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية، إلا أنه يحد من تلك الآثار السلبية على الدول النامية ما أوجدته الاتفاقية من تدابير لحماية الدول النامية وعلى الأخص الدول الصغيرة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنوياً ومن أهم تلك التدابير:

(١) إمكانية الحصول على تعويض عن الآثار الناتجة عن الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين الذي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة في شكل منح غذائية أو قروض ميسرة.

(٢) استمرار وجود الحصص الكمية على صادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى الدول المتقدمة سيقبح للدول الصغيرة إمكانية أكبر في نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول النامية الأخرى مثل كوريا والبرازيل أو بالدول الأقل نمواً مثل الفلبين.

(٣) تعطى الاتفاقية الأخيرة للدول الصغيرة فترة أكبر لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية وبالتالي إمكانية أكبر في

التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الانتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى. فهي تعطي للدول الصغيرة فترة تزيد على خمس سنوات وتصل إلى عشر سنوات في سبيل تنفيذ التزاماتها، وبالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية وعدم فرض إجراءات منع الإغراق في وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الإلزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر (١) .

(١) بنك مصر، النشرة الإقتصادية، السنة السادسة والثلاثون، المجلد الثاني، ١٩٩٣ .

الفصل العاشر

الأوضاع الاقتصادية والتجارة الخارجية للدول العربية

من البديهي أن تختلف درجة الانفتاح الاقتصادي للدول العربية على العالم الخارجى من دولة إلى أخرى. وإجمالاً تعتبر اقتصادات معظم الدول العربية من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم الخارجى. ويتمثل العنصر الرئيسى لانفتاح الاقتصادات العربية فى التجارة الخارجية التى تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلى الاجمالى. فمثلاً كانت نسبة صادرات الدول العربية إلى الناتج المحلى الاجمالى ٢٥٣,٦ فى عام ١٩٨٠ ونسبة الواردات ٢٥٠,٥ فى نفس العام، ومن ثم بلغت نسبة إجمالى التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى ٢٧٩,١. وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٦٦,٧ فى عام ١٩٩٠ وإلى ٢٥٦,٨ فى عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من انخفاض نسبة إجمالى التجارة الخارجية إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية فى عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٠ فإن هذه النسب تعكس درجة انفتاح اقتصادى عالية على العالم الخارجى.

وتشكل المواد الأولية الجانب الأكبر من صادرات الدول العربية، بينما تستورد أنواعاً عديدة من السلع الغذائية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية والوسيطة، وهذا يعبر عن الاختلال الكبير فى الهيكل السلى للتجارة الخارجية العربية، بالإضافة إلى الارتباط الوثيق بأسواق الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بالصادرات والواردات. وعلى سبيل المثال بلغت صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الصناعية حوالى ٢٦٤ من إجمالى الصادرات العربية فى سنة ١٩٩٠، فى حين بلغت الواردات العربية من تلك الاسواق نحو ٢٧١ من إجمالى الواردات العربية فى نفس العام.

وجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبى هو الشريك التجارى الأساسى للدول العربية حيث اتجهت إليه ٢٣٦ من الصادرات العربية فى سنة ١٩٨٦. وفى نفس العام شكلت الواردات العربية من الاتحاد الأوروبى حوالى ٢٤٦ من الإجمالى العام لواردها، إلا أن هذا الاتجاه أخذ فى التناقص فى الأعوام الأخيرة.

ومن المبحزن حقاً أن تمثل التجارة العربية البيئية فى المتوسط نسبة ٢٨ سنوياً للصادرات العربية البيئية و ٢٩ سنوياً للواردات العربية البيئية، فى حين تشكل واردات

الأغذية والسلع الغذائية حجماً كبيراً من التجارة الزراعية العربية الخارجية. وعلى العكس تماماً تمثل الصادرات الزراعية العربية الخارجية حجماً صغيراً من إجمالي الصادرات العربية، حيث بلغت ٢٣,٤ في عام ١٩٩٠، أما في مجال الصناعة فتعتمد الدول العربية في صادراتها على النفط ومشتقاته وعلى البتروكيماويات وصناعة المنسوجات والملابس، بينما تستورد السلع الإستهلاكية والسلع الرأسمالية والوسيطة.

ولاريد أن اقتصاديات العالم العربي تتأثر بشدة بالظروف الاقتصادية العالمية والتغيرات المستمرة المطارة عليه بسبب انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة. وتنعكس قيم الصادرات العربية مدى تأثر اقتصادات الدول العربية بالمتغيرات الاقتصادية الدولية. فمثلاً انخفضت قيم الصادرات من ٢٣٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٧٩ مليار دولار في عام ١٩٨٦، وارتفعت إلى ١٣٤,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٢. وترجع هذه التقلبات الحادة في قيم الصادرات أساساً إلى عوامل خارجية تمثلت في تقلبات أسعار الصادرات الأساسية للدول العربية مثل أسعار النفط في السوق الدولية، إلى جانب تأثرها بالسياسات التجارية للشركاء الرئيسيين. وقد تبنت تلك السياسات منهج الحماية التجارية في أواخر السبعينيات وعقد الثمانينيات. كما تأثرت التجارة الخارجية للدول العربية بتغير أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

وغنى عن القول إن اقتصادات الدول العربية وتجارتها الخارجية التي تأثرت سلفاً بالتطورات الاقتصادية الدولية سوف يصاحبها هذا التأثير أيضاً في المستقبل، الذي يحمل في جمعيته تغيرات أساسية في إطار التجارة الدولية بعد اتفاق الدول الأعضاء في الجات على نتائج جولة أوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية فقيرة في إنتاجها الزراعي والصناعي. وتختلف السياسات الاقتصادية في الدول العربية من دولة إلى دولة مما أدى إلى اختلاف السياسات القطرية الصناعية والزراعية، ودرجة الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي في كل دولة عربية. فبينما اعتنقت بعض الدول العربية مبدأ التنمية مع التركيز على قطاع معين كالنفط مثلاً، تبنت دول عربية أخرى مبدأ التنمية الشاملة والمتوازنة لجميع القطاعات.

تعانى معظم الدول العربية مشكلات ومعوقات تتعلق بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه تؤثر على تنمية القطاعين الزراعي والصناعي. وفي مقدمة هذه

المشكلات تأتي البطالة، وتدني كفاءة التشغيل والانتاج، ومحددة السوق، وهروب الأموال إلى الخارج، وانخفاض معدلات الادخار، وعلى الرغم من وجود اتفاقيات ثنائية كثيرة وتكتلات إقليمية تهدف إلى دعم وتنمية التجارة العربية البيئية فإنها لاتزال ذات تأثير ضعيف على التجارة فيما بين الدول العربية.

تنظم التكتلات الإقليمية العربية في ثلاثة تكتلات إقليمية هي مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٨)، ومجلس التعاون العربي (١٩٨٩). ويعتبر البعض أن إنشاء تلك الاتحادات العربية الإقليمية يمثل مرحلة تمهيدية على طريق التكامل الاقتصادي العربي.

تختلف السياسات التجارية الخارجية للدول العربية باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة. فبينما تتميز التجارة الخارجية لبعض الدول العربية بدرجة كبيرة من التحرر من القيود تنتهج بعض الدول سياسة تجارية تعتمد على وضع القيود التجارية خاصة في وجه وارداتها من الدول الأخرى. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول العربية التي لاتفرض قيوداً ملحوظة على تجارتها الخارجية. وتعتبر سياسة هذه الدول فيما يتعلق بتجاريتها الخارجية متسقة تماماً مع أنظمتها الاقتصادية المبنية على أساس النظام الاقتصادي الحر. وتلعب الموارد الاقتصادية المتوافرة لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً أساسياً في تحديد هيكل تجارتها الخارجية، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير النفط، وتمثل الواردات من السلع المصنعة والمواد الغذائية نسبة كبيرة من وارداتها. وعلى العكس من ذلك انتهجت بعض الدول العربية سياسة تجارية متشددة وبخاصة تجاه وارداتها من العالم الخارجي، وتلك الدول هي التي اتبعت سياسة إحلال الواردات، وكانت تهدف إلى حماية صناعاتها الوليدة من المنافسة الدولية. وبمرور الزمن طرأت تغييرات على الأوضاع الاقتصادية لكثير من تلك الدول تمثلت في عجز الموازنات العامة وزيادة المديونيات الخارجية وزيادة العجز في موازين مدفوعاتها.

حفزت تلك التغيرات بعض الدول على تغيير سياساتها الاقتصادية لإصلاح مسارها الاقتصادي من خلال برامج اقتصادية هدفها تحرير الاقتصاد وإخضاعه لآليات السوق. ويعتبر تحرير التجارة الخارجية وخفض القيود المفروضة عليه أهم محتويات تلك البرامج. وقد قطعت بعض الدول العربية مثل الجزائر وتونس والمغرب ومصر شوطاً مناسباً على طريق

إصلاح سياساتها التجارية من خلال خفض الرسوم الجمركية وإزالة بعض القيود الكمية على الواردات وإجراء بعض التعديلات على أنظمة أسعار الصرف الخاصة بعملاتها.

وقد أدى ضعف القدرة التصديرية لكثير من الدول العربية مع حاجتها الملحة إلى استيراد الضروريات إلى حدوث عجز كبير في موازين تجارتها. فقد تجاهلت تلك الدول اعتبارات الكفاءة والاتاجية مما أضعف القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الدولية وحتى في الأسواق المحلية بعد تحرير التجارة. كما أن تلك الدول لا تملك هامشاً واسعاً لتقليص الواردات دون إخلال بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن معظم الواردات سلع ضرورية أو سلع وسيطة أو مستلزمات إنتاج.

ولا يتسنى للدول العربية في المستقبل القريب إعادة هيكلة إقتصاداتها وبلوغ مستويات الاتاجية العالمية. أما في المستقبل البعيد فإن إصلاح الاختلال المزمن في موازين التجارة في بعض الدول العربية وبالمجزة تذهب تلك الموازين في البلاد العربية التي تعتمد على صادرات النفط رهن بقدرة تلك الدول على بناء أسس مشاركة مع الدول المتقدمة بشكل متكافئ. كما تؤكد المؤشرات أن إقتصادات الدول العربية تعاني خللاً كبيراً في موازين تجارة السلع الزراعية مقترنا بفجوة كبيرة ومتزايدة في مجال الإكتفاء الذاتي في السلع الزراعية. ونخلص من ذلك إلى أنه في المدى القصير سوف يؤدي عجز الموازين التجارية العربية وعجز موازين تجارة السلع الغذائية، والاتجاهات المتوقعة لخفض مستويات المعونة الغذائية إلى ضغوط تضخمية قد تعرقل برامج الإصلاح الإقتصادي التي ينفذها كثير من البلاد العربية.

ونرصد فيما يلي تطور الصادرات والواردات العربية.

الصادرات العربية :

يمين الجدول رقم (٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور الصادرات والواردات للدول العربية، في حين يشرح جدول رقم (٣) إلى نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٢)

النتائج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية للدول العربية

(١٩٨٠ - ١٩٩٢)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	النتائج المحلي الاجمالي	التجارة الخارجية		
		صادرات	واردات	إجمالي
١٩٨٠	٤٢٩٥٥٧,٩	٢٢٥٨٠٠,٠	١١٢١٠٠,٠	٢٤٧٩٠٠,٠
١٩٨١	٥٢٦٤٢٨,٠	٢٢٤٥٠٠,٠	١٢٥١٠٠,٠	٢٥٩٦٠٠,٠
١٩٨٢	٥١١٥٠,٠	١٦٢٩٧٥,٩	١٤٠٠٥٧,٩	٢٠٢٠٢٢,٨
١٩٨٣	٤٨٥٦٣٢,٠	١٢٤١٢٣,٤	١٢٣٤٥٨,٤	٢٥٧٥٨١,٨
١٩٨٤	٤٩٥١٦٨,٠	١٢٨١٢٧,٨	١١٤٦٨٨,٧	٢٤٢٨١٦,٥
١٩٨٥	٢٧٣٨٠٢,٨	١٠٢٢٠٦,٩	٩٣٥٥٤,٢	١٩٦٧٦١,١
١٩٨٦	٢٥٠٢٥٢,٥	٧٩٠٢٦,٥	٨٥٢٢١,٤	١٦٤٢٤٧,٩
١٩٨٧	٢٨٣١٢٨,٩	٩٢٠٩٨,٨	٨٢٢٣٣,١	١٧٤٢٣١,٩
١٩٨٨	٢٨٢٩٨٤,٩	٩٢٢٥٢,٨	٩٢٩٠١,٨	١٨٥١٥٤,٦
١٩٨٩	٤٠٢٢٧٢,٨	١١٢٦٨٨,٦	٩٤٨٦٠,٨	٢٠٧٥٤٩,٤
١٩٩٠	٤٥٨٩٣٣,٠	١٢٩٦٦٧,٦	١٠٢٩٠٣,٠	٢٤٢٥٧٠,٦
١٩٩١	٤٤٠٧٦٦,٥	١٢٣٩٧٧,٣	١٠٩٤١٩,٩	٢٣٣٩٧,٢
١٩٩٢	٤٦٧١٦٣,٠	١٢٤٤٩٦,١	١٢٠٩٥٧,٤	٢٦٥٤٥٣,٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - اعداد مختلفة.

جدول (٢)
نسب التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي
للدول العربية

(%)

السنة	المصادر	الواردات	إجمالي التجارة
١٩٨٠	٥٣,٦	٢٥,٥	٧٩,١
١٩٨١	٤١,٩	٢٥,٢	٦٧,١
١٩٨٢	٣١,٩	٢٧,٤	٥٩,٣
١٩٨٣	٢٧,٦	٢٥,٤	٥٣,٠
١٩٨٤	٢٥,٩	٢٣,٢	٤٩,١
١٩٨٥	٢٧,٦	٢٥,٠	٥٢,٦
١٩٨٦	٢٢,٦	٢٤,٣	٤٦,٩
١٩٨٧	٢٤,٠	٢١,٥	٤٥,٥
١٩٨٨	٢٤,١	٢٤,٣	٤٨,٤
١٩٨٩	٢٨,٠	٢٣,٦	٥١,٦
١٩٩٠	٣٠,٤	٢٢,٦	٥٣,٠٠
١٩٩١	٢٨,١	٢٤,٨	٥٢,٩
١٩٩٢	٢٨,٨	٢٨,٠	٥٦,٨

المصدر: تم حسابه من بيانات الجدول رقم (٧)

يشير الجدول رقم ٢ الى ان قيمة الصادرات العربية قد انخفضت قيمتها من ٢٣٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٣٤,٤٩٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢، أي بنسبة خفض حوالي ٤٣ ٪ . وقد أدى انخفاض القيمة المطلقة في الصادرات الى انخفاض نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣,٦ ٪ في عام ١٩٨٠ الى ٢٨,٨ ٪ في عام ١٩٩٢ . وشكلت للتقلبات في الأسواق العالمية لاسيما في أسواق النفط السبب الرئيسي في تقلبات قيمة للصادرات العربية. كما أدى انخفاض قيمة الصادرات العربية الى انخفاض نسبة الصادرات الى الناتج المحلي للدول العربية من ٥٣,٦ ٪ في سنة ١٩٨٠ الى ٢٢,٦ ٪ في سنة ١٩٨٦ ثم أخذت في الارتفاع حتى بلغت أقصى ارتفاع لها في سنة ١٩٩٠ بنسبة ٣٠,٤ ٪ ثم انخفضت ثانية حتى بلغت ٢٨,٨ ٪ في سنة ١٩٩٢ . (انظر الجدول رقم ٣) .

أما فيما يختص بنسبة الصادرات العربية الى إجمالي الصادرات العالمية فيبين الجدول رقم ٤ أنها أخذت في الانخفاض من ١٢,٤ ٪ في سنة ١٩٨٠ الى ٣,٧ ٪ في سنة ١٩٩٢ . وهذا يؤكد أن معدلات نمو الصادرات العالمية كانت أكبر من معدلات نمو الصادرات العربية.

وتوضح بيانات الجدول رقم ٥ للتركيب السلعي للصادرات العربية، حيث تشكل صادرات الوقود المعدني الجزء الأكبر من للصادرات العربية اذ بلغت نسبتها الى إجمالي الصادرات حوالي ٩٠ ٪ في سنة ١٩٨٥ وانخفضت الى نحو ٧٩ ٪ في عام ١٩٩١ . وقد احتلت الصادرات من السلع للمصنعة المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية في الصادرات الإجمالية حيث بلغت ٢,٥ ٪ في سنة ١٩٨٥ وارتفعت الى ٧,٤ ٪ في سنة ١٩٩١ ، في حين احتلت الصادرات من للمواد الكيماوية المرتبة الثالثة بنسبة ١,٦ ٪ في سنة ١٩٨٥ وارتفعت الى ٤,٦ ٪ في سنة ١٩٩١ . وقد جاءت صادرات المواد الغذائية والمشروبات في المرتبة الرابعة بنسبة ١,٦ ٪ في سنة ١٩٨٥ وارتفعت الى ٣,١ ٪ في عام ١٩٩١ .

وتمثل الدول الصناعية الشريك الأكبر للصادرات العربية حيث بلغت نسبة الصادرات لتلك الدول ٦٣,٦ ٪ من إجمالي الصادرات في سنة ١٩٨٥ وارتفعت الى ٦٤,٣ ٪ في سنة ١٩٩٠ . أما بالنسبة لصادرات الدول العربية التامية فقد بلغت

٢٢,٦٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٨٥ وارتفعت إلى ٢٤,٨٪ في عام ١٩٩٠ .
وقد كانت نسبة الصادرات البينية للدول العربية إلى إجمالي الصادرات العربية ٦,٦٪
في عام ١٩٨٥ وارتفعت إلى ٧,٣٪ في عام ١٩٩٠ ، علماً بأن نسبة الصادرات البينية
للدول العربية داخلة في نسبة الصادرات إلى الدول للنامية . وقد بلغت نسبة الصادرات
العربية إلى باقي دول العالم ١٣,٨٪ في عام ١٩٨٥ وانخفضت إلى ١٠,٩٪ في عام
١٩٩٠ . الجدول رقم ٦ يوضح اتجاهات الصادرات العربية غير النفطية في عامي
١٩٩٠، ١٩٩٢ .

الواردات العربية :

يختلف اتجاه واردات الدول العربية اختلافاً واضحاً عن اتجاه الصادرات، إذ
زادت قيمة الواردات من ١١٢,١ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٣١ مليار
دولار في عام ١٩٩٢ ، بزيادة بلغت نسبتها حوالي ١٦,٩٪ . وتجدر الإشارة إلى أن
أكبر قيمة للواردات العربية بلغت ١٤٠,١ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . وقد أدت
الزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ إلى ارتفاع نسبتها إلى الناتج
المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٢٥,٥٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢٨٪ في
عام ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بنسبة واردات الدول العربية إلى إجمالي الواردات العالمية توضح
بيانات الجدول رقم ٤ أن نسبتها انخفضت من ٥,٨٪ في عام ١٩٨١ إلى ٣,٥٪ في
عام ١٩٩٢ . وجدير بالذكر أن معدل الانخفاض في نسبة الواردات للعربية إلى
إجمالي

جدول (٤)

نسب التجارة العربية الى التجارة العالمية

(%)

السنة	المصادر	الواردات
١٩٨٠	١٢,٤	٥,٨
١٩٨١	١٢,١	٧,٠
١٩٨٢	٩,٤	٧,٨
١٩٨٣	٨,٠	٧,١
١٩٨٤	٧,٢	٦,٢
١٩٨٥	٥,٧	٤,٩
١٩٨٦	٣,٩	٤,١
١٩٨٧	٣,٩	٣,٤
١٩٨٨	٣,٤	٣,٤
١٩٨٩	٤,٢	٣,٢
١٩٩٠	٤,٢	٣,٠
١٩٩١	٣,٦	٣,١
١٩٩٢	٣,٧	٣,٥

المصدر: نبيل حشاد، البعث ومنظمة التجارة العالمية، ص ٢٠٩

جدول (٥)

التركيب السلمي للتجارة الخارجية العربية

(%)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
١- الصادرات :							
المواد الغذائية والمشروبات	١,٦	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٤,١	٣,٤	٣,١
المواد الخام	١,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٣,٤	٢,٤	٢,٠
الوقود المعني	٩٠,٢	٨٤,٦	٨٢,٢	٧٩,٢	٧٢,٧	٧٦,٨	٧٩,٣
المواد الكيماوية	١,٦	٢,٩	٣,٤	٥,٠	٥,٩	٥,٠	٤,٦
الالات ومعدات النقل	١,٣	١,٧	١,٣	١,٦	١,٩	١,٨	٢,٧
المصنوعات	٢,٥	٤,٢	٥,٩	٦,٣	٨,٨	٨,١	٧,٤
سلع غير مصنفة	١,٣	١,٧	٢,٢	٢,٦	٣,٢	٢,٥	,٩
ب - الواردات							
المواد الغذائية والمشروبات	١٦,٥	١٦,٢	١٧,٨	١٨,٢	١٨,٦	١٥,٤	١٣,٦
المواد الخام	٤,٥	٤,٧	٤,٤	٤,٩	٥,٤	٤,٨	٥,٠
الوقود المعني	٦,٧	٥,١	٧,١	٥,١	٦,٠	٧,٩	٦,١
المواد الكيماوية	٥,٩	٦,٧	٨,٠	٨,٠	٧,٣	٩,٠	٨,٧
الالات ومعدات النقل	٣٠,٥	٣١,٧	٢٨,٣	٢٨,٦	٢٨,٠	٢٩,٠	٢٣,٩
المصنوعات	٢٢,٧	٣٢,٤	٣١,٠	٣١,٧	٣٠,٨	٢٩,٠	٣٠,٣
سلع غير مصنفة	٣,٢	٣,٢	٢,٤	٢,٥	٣,٩	٤,٩	٢,٤

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٩٢ -

الواردات العالمية كان أقل من نفس النسبة للصادرات العربية.

وبالنسبة للتركيب السلمي للواردات العربية تبين بيانات الجدول رقم ٥ أن الواردات من السلع المصنعة احتلت المرتبة الأولى خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات ٣٢,٧٪ في عام ١٩٨٥ و ٣٠,٨٪ في عام ١٩٨٩، واحتلت بعد ذلك المرتبة الثانية حيث بلغت ٣٠,٣٪ في عام ١٩٩١. أما بالنسبة للواردات من الآلات ومعدات للنقل فقد احتلت المرتبة الأولى في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بنسبة ٢٩٪، ٣٣,٩٪ على التوالي، بينما كانت تحتل المرتبة الثانية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩. واحتلت الواردات من المواد الغذائية والمشروبات المرتبة الثالثة إذ بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات ١٦,٥٪ في عام ١٩٨٥ و ١٣,٦٪ في عام ١٩٩١.

وفيما يختص باتجاهات الواردات العربية فقد احتلت الدول الصناعية المرتبة الأولى كمصدر للدول العربية، حيث بلغت نسبة الواردات العربية إلى إجمالي الواردات من تلك الدول ٧٠,٩٪ في عام ١٩٨٥ و ٧١,٤٪ في عام ١٩٩٠.

أما بالنسبة للواردات العربية من الدول النامية (متضمنة البلاد العربية) فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات ١٩,٩٪ في عام ١٩٨٥ وارتفعت إلى ٢٠,٤٪ في عام ١٩٩٠. أما بالنسبة للواردات العربية البينية فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات العربية ٨,٧٪ في عام ١٩٨٥ وارتفعت إلى ٩٪ في عام ١٩٩٠. أما فيما يتعلق بالواردات العربية من باقي دول العالم فقد بلغت ٩,٢٪ في عام ١٩٨٥ وانخفضت إلى ٨,٢٪ في عام ١٩٩٠.

جدول (٦)

اتجاهات الصادرات العربية غير النفطية في

عامي ١٩٩٠، ١٩٩٢

الصادرات	١٩٩٠	١٩٩٢
(نسب مئوية لاجمالي الصادرات العربية)		
أ) التجمعات الإقليمية في الدول الصناعية	٤٥,٣	٤٥,٣
١- الجماعة الاقتصادية الأوروبية (ECC)	٢٩,٤	٣١,٨
٢- منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا	١٣,٩	١١,١
٣- الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)	١,٢	١,٤
٤- منطقة التجارة الحرة بين نيوزيلندا وأستراليا	٠,٨	١,٠
ب) التجمعات الإقليمية في الدول النامية	١٧,١	١٥,٣
١- الدول العربية	٨,٣	٧,٣
٢- رابطة الدول الإسلامية (١)	٤,٣	٤,٣
٣- رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) (٢)	٢,٤	١,٥
(LAIA) (٣)		
ج) التجمعات الإقليمية في الدول الصناعية والنامية	٦٢,٤	٦٠,٦
د) بقية العالم منه	٣٨,٢	٣٩,٢
اليابان	١٥,٨	١٧,٩
كوريا الجنوبية	٢,٦	٣,٩
الدول المتحولة	٢,٩	٢,٢
١) عدا الدول العربية ودول رابطة (الاسيان)		
٢) تضم أندونيسيا، وبنما، وتايلاند، سنغافورة، والفلبين، وماليزيا.		
٣) تضم الأرجنتين، ولكواندور، وأوروغواي، وبوليفيا، والبرازيل، وبيرو، وباراجواي، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك.		
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣		

الفصل الحادي عشر

آثار اللجات علي اقتصادات الدول العربية

سوف يكون للجات آثار إيجابية وآثار أخرى سلبية علي اقتصادات الدول العربية وبخاصة تلك المستوردة للمواد الغذائية. وتعتمد درجة استفادة الدول العربية أو ضررها من اللجات علي النظام والهيكل الإقتصادي الذي يختلف من دولة لأخرى. وبالتالي فإن آثار اللجات الإيجابية أو السلبية علي الإقتصادات العربية سوف يختلف بين الدول العربية تبعاً للنظام والهيكل الإقتصادي لكل دولة عربية بالإضافة إلى مدى تكيفها مع الأوضاع والظروف الإقتصادية الوطنية والدولية المستقبلية.

قدمت الدول العربية التي اشتركت في مفاوضات جولة أوروجواي إلتزامات بشأن تأمين الوصول إلى أسواقها تشمل ربط الرسوم الجمركية علي السلع الزراعية والمصنعة وتحويل كافة الحواجز والقيود غير الجمركية إلى قيود جمركية، وخفض الدعم المحلي للزراعة بنسبة ١٣,٣٪ علي مدى عشر سنوات بالإضافة إلى إلتزامات خفض التعريفات الجمركية التي أقرتها إتفاقية الزراعة. أما فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية علي السلع المصنعة فلم تلتزم الدول العربية - بوجه عام - بخفضها، إنما إلتزمت بتثبيت. هذه التعريفات عند حد أقصى. فعلى سبيل المثال إلتزمت كل من مصر والكويت والمغرب والإمارات بتثبيت الرسوم الجمركية علي السلع المصنعة علي عدد من خطوات التعريفات ما بين ٦٠٪ و ٩٨٪ من إجمالي الخطوط، وتثبيت الحد الأقصى للرسوم علي السلع المنافسة لمنتجاتها في الملابس والمنسوجات بنسب تبلغ ٤٠٪ للمغرب، و ٦٠٪ لمصر، و ٩٠٪ لتونس. كما إلتزمت الدول العربية بأن تقتصر الحماية علي الرسوم الجمركية دون اللجوء إلى الإجراءات الحمائية الأخرى كالحصص الكمية وقوائم الحظر، وتعهدت أيضاً بإلغاء الإجراءات القائمة وتحيلها إلى رسوم جمركية.

وتجدر الإشارة إلى أن إتفاقيات «الجات» الملحقه بإتفاق جولة أوروجواي قد اشتملت علي عدة بنود تهدف إلى تحرير تجارة السلع والخدمات أهمها «البنود الإلزامية» وتقضي تلك البنود بفتح أسواق الدول الموقعة عليها في مراكش في ١٥ إبريل ١٩٩٤ . ووفقاً لبنود الإلزام ستكون تجارة السلع الزراعية متاحة تماماً أمام الجميع، حيث يستبعد حظر استيرادها تحت الظروف التجارية العادية. أما بشأن المنتجات الصناعية فستكون سوقها

فى الدول الصناعية المستوردة لمنتجات صناعية مثل المنسوجات والإلكترونيات شبه محررة. وهذا معنى السماح بفرض قيود حمائية كمية أو ضريبية عليها طبقاً لمواصفات محددة.

كما ينص الإتفاق على تخفيض نسب الرسوم الجمركية على السلع المصنعة للدول النامية من ٦٣٪ إلى ٣٩٪ ومن المحتمل أن يساعد ذلك على زيادة القدرة التنافسية لهذه السلع فى أسواق الدول الصناعية فى حالة إلتزامها الحرفى ببنود الإتفاق. وهذا من شأنه أيضاً أن يرفع مستويات الإستثمارات المباشرة من جانب الشركات الغربية فى الدول النامية للإستفادة من رخص الأجور وموارد الطاقة والسلع الأولية فيها. وبالنسبة للسلع المصنعة فى دول الشرق الأوسط فتتضمن الإتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المعدنية المصنعة فى البحرين والإمارات من جانب دول شمال أمريكا بنسبة ٦٣٪ ومن جانب أوروبا الغربية بنسبة ٣٥٪ ومن الدول الصناعية الأخرى بنسبة ٥٩٪. وتبلغ نسب التخفيض على صادرات الكويت وقطر والإمارات من المنتجات المنجمية غير النفطية ٣١ ، ٢٢ ، ٥٢ فى المائة على التوالى.

تعتبر الصناعة الإستخراجية فى العالم العربى القاعدة الأساسية للصناعات فيه، كما أن القيمة المضافة المتتالية من الصناعات الإستخراجية عالية، كذلك نسبة إسهامها فى الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالصناعات التحويلية. فقد حققت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية فى الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ بنسبة نمو ٤٦٪، بينما حققت القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى نفس الفترة بنسبة نمو ١٧,٢٪. وتشكل الصناعة الإستخراجية المواد الأولية للصناعة التحويلية فى الكثير من البلاد العربية. وبالتالى فإن معظم مصادر القيمة المضافة ناتجة من صناعة البتروكيماويات والنشاطات المتفرعة عن النفط. وطبقاً لإحصاءات التقرير الإقتصادى العربى عن عام ١٩٨٩ فقد شكلت الصناعات الكيماوية فى المملكة العربية السعودية ٦٠٪ من إجمالى القيمة المضافة للصناعات التحويلية، ١٨٪ فى دولة الكويت، ٢٠٪ فى دولة الإمارات العربية المتحدة.

لا شك فى أن الجات تتيح فرصة توسيع الأسواق أمام السلع الصناعية من خلال إزالة القيود غير الجمركية ومنع التخفيضات فى الرسوم الجمركية وتبسيطها، إلا أن أداء الصادرات الصناعية العربية هو الذى سيحدد الإستفادة من هذه الميزة. ويتحقق ذلك بزيادة القدرات

الإنتاجية للدول العربية وتحسين جودة منتجاتها. وبالإضافة إلى ذلك تتيح الإنفاقية للدول الأعضاء ممارسة حقها في إتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حماية إنتاجها المحلي من ممارسات الإغراق والدعم. وهذا يتطلب تطوير النظم الموجودة الآن في الدول العربية بهدف وضع نظام فعال لتحديد الحالات الفعلية للإغراق طبقاً للمفهوم الدولي للاتفاقيات وإتخاذ الإجراءات التعويضية التي تكفل الحماية المشروعة للمنتجات المحلية. ومن المتوقع أن يفضي تطوير هذه النظم إلى استفادة الصناعات القائمة في كثير من الدول العربية من قواعد ونظام الجات بشأن مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية من الواردات لاسيما من الدول الأسوية.

وعموماً فإن الإجراءات والتشريعات الجديدة التي يجب أن تتبناها الدول العربية هي التي سوف تحدد مدى استفادتها من إتفاقية الجات. وفيما يلي نورد تأثير الجات على صناعة النفط والغاز والصناعات الأساسية الأخرى.

صناعة النفط والغاز

يشكل النفط والغاز نحو ٢٩٠ من حجم صادرات الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي. وقد استبعدت اتفاقية جولة أوروجواي صناعة النفط والغاز من سريان أحكامها، وبالتالي استبعادها من دائرة السلع والمنتجات التي يشملها خفض التعريفات الجمركية، بحيث تتاح للدول الصناعية حرية فرض ضرائب أو إصدار قرارات حماية لمنع تدفق هذه السلعة المهمة، مما تتأثر معه إيرادات الدول النفعلية. وقد تزامن ذلك مع إصرار الدول الصناعية المتقدمة على أن تتضمن إتفاقيات الجات نصوصاً تتيح لشركاتها أن تعامل نفس معاملة الشركات الوطنية بالنسبة لإستثماراتها في الدول النامية. وبالتالي تضمنت إتفاقية إجراءات الإستثمار نصاً يلزم عضو منظمة التجارة العالمية بعدم إتخاذ أى إجراء استثمار متصل بالتجارة لا يتفق مع أحكام المادة ٣ من إتفاقية الجات، وهي الخاصة بالمعاملة الوطنية وعدم التمييز، والمادة ١١ من نفس الإتفاقية وهي الخاصة بعدم فرض قيود كمية على الواردات. ومن ثم أصبحت الشركات متعددة الجنسيات لا تتقيد بالشروط التي تشملها في العادة إتفاقيات البحث عن النفط مثل استخدام المنتجات المحلية أو نسبة معينة منها.

ويعتبر استبعاد النفط ومشتقاته من إتفاقية الجات مثلاً واضحاً للقواعد الإقتصادية التي

تحكم المصالح المتشابهة بين الدول الصناعية وبعضها البعض. ومع ذلك فإن آثاراً إيجابية سوف تظهر على الوضع التجارى الدولى لصناعة النفط ومشتقاته حيث إن الصادرات النفطية العربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبى كانت تتمتع بإعفاء جمركى تام بموجب النظام المعمم للمزايا الذى تطبيقه دول الاتحاد الأوروبى على وارداتها من الدول النامية التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٦٠٠٠ دولار سنوياً. غير أن هذا الوضع لن يستمر طويلاً إذ قرر الاتحاد الأوروبى فى ابريل ١٩٩٥ استبعاد صادرات الدول النامية من شريحة الدول المتففعة بالنظام المعمم للمزايا إذا تجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٦٠٠٠ دولار سنوياً، وكانت المملكة العربية السعودية أول دولة عربية طبق عليها هذا النظام. وعلى الرغم من ذلك يرى بعض الإقتصاديين أن زيادة النمو الإقتصادى العالمى المتوقع نتيجة تحرير التجارة العالمية سوف يزيد الطلب العالمى على النفط ومشتقاته مما يفيد الدول المصدرة للنفط.

ولتحقيق استفادة أكبر من النفط تستدعى الحاجة العمل على إقامة الصناعات التى تعتمد على الاستخدام المكثف للغاز مثل صناعة البتروكيماويات وغيرها لتحقيق ميزة تنافسية فى الأسواق العالمية مع اتباع السبل الرشيدة لضغط الإنفاق وتكاليف الإنتاج.

٢ - صناعة البتروكيماويات :

تستفيد صناعة البتروكيماويات لأقصى درجة من المواد الأولية الأساسية المتوفرة فى الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربى التى لديها أيضاً رأس المال الوفير الذى يمكنها من استخدام التقنية المتطورة. ومن ثم يمكنها تحقيق قيمة تنافسية عالية فى الأسواق العالمية. وهذا يتيح لها إمكانية توجيه هذه الصناعة إلى التصدير بشكل أساسى. وقد فعلت ذلك مؤخراً دول مجلس التعاون الخليجى حيث بلغ حجم البتروكيماويات المصدرة إلى الخارج ٢٨٠ من حجم الإنتاج.

وفيما مضى عانت صناعة البتروكيماويات مشكلات وعقبات كثيرة بسبب السياسات الحمائية الكمية والجمركية التى وضعتها الدول الصناعية المستوردة لها. غير أن الانضمام إلى إتفاقية الجات سيفضى إلى إزالة الحواجز التى تواجه صادرات البتروكيماويات العربية إلى الأسواق العالمية حيث إنها تتمتع بميزة نسبية أفرزتها الميزة الطبيعية للمدخلات التى توفر فرصة أفضل للتوسع فى هذه الصناعة. وخلق بالدول العربية أن تفتتح الفترة الإنتقالية

المتاحة لدعم قدرتها التنافسية محلياً وعالمياً وتوسيع مساحة الطلب العربي على المنتجات البتروكيميائية مع العمل على تخفيض التكلفة من خلال استكمال مراحل إنتاج البتروكيميائيات وتحسين جودة المنتجات العربية منها.

٣ - صناعة المنسوجات والملابس :

هناك مجموعة من الدول العربية تصدر الملابس والمنسوجات ومجموعة أخرى تستورد هذه السلع. تشمل الدول المصدرة مصر وسوريا وتونس والمغرب، وتبلغ نسبة صادراتها من المنسوجات والملابس إلى إجمالي صادراتها السلعية ما بين ٢٠٪ إلى ٢٤٠٪. وقد قضت إتفاقية المنسوجات والملابس بإلغاء الترتيبات التجارية للألياف المتعددة تدريجياً مقابل دمج تجارة المنسوجات والملابس في إتفاقية الجات ١٩٩٤ خلال عشر سنوات ابتداء من أول يناير ١٩٩٥. كما نصت على تخفيض التعريفة المفروضة على المنسوجات والملابس بنسبة يبلغ متوسطها ١٢٪ في الولايات المتحدة الأمريكية. ونشير إلى أن إلغاء نظام الحصص له جانب إيجابي وآخر سلبي. ويتمثل الجانب الإيجابي في إطلاق حرية الإنتاج في هذا القطاع من السلع وفقاً لمعايير الجودة واحتياجات السوق. أما الجانب السلبي فينحصر في تعرض الصادرات العربية في هذه الحالة لمنافسة شديدة في السوق الدولية لا سيما من دول الشرق الأقصى. ولكي تزيد الدول العربية قدرتها التنافسية يتعين عليها الاستفادة من الفترة الانتقالية التي أناحتها الإتفاقية.

وغني عن القول إن صناعة المنسوجات والملابس ذات أهمية تصديرية بالنسبة لبعض الدول العربية. وتتأني أهميتها من كونها إحدى الصناعات التي تعتمد بكثافة على الأيدي العاملة وعلى التقنية البسيطة، ومن توليدها القسم الأكبر من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى كونها إحدى الصناعات الأساسية الموجهة للتصدير في تلك الدول.

٤ - الصناعات الدوائية :

للصناعات الدوائية العربية دور استراتيجي في الأسواق العربية، ومنتج الدواء في عدد كبير من الشركات العربية الوطنية المشتركة. وتواجه صناعة الدواء العربية مشكلة تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية التي نصت عليها إتفاقية الجات. وبأن خطر تطبيق الإتفاقية من إمكانية سيطرة وتحكم مراكز الأبحاث العالمية في المستحضرات الطبية

والمواد الخام. وأساس المشكلة أن الدول المتقدمة تمتلك تقنية متقدمة وتتحكم في المركبات الدوائية الجديدة، بينما الإنتاج العربي لا يزال في مرحلة التطوير والتقليد. وإذا لم تلحق الصناعات الدوائية العربية بركب التطوير السريع فسوف تضطر الدول العربية إلى استيراد التقنيات العالية والمركبات الجديدة بأسعار مرتفعة جداً لا تستطيع مواجهتها.

وفي حالة إدخال دواء جديد له حق الحماية فمن المتوقع أن يكون سعره أعلى مما كان منتجاً سابقاً لأن الشركة المنتجة لها الحق في أن تسترد ما دفعته في بحوثها واستثماراتها. وقد يحق الضرر ببعض الدول العربية لأنها قررت الحصول على فترة السماح كاملة، حيث إنه من المتوقع أن تأخذ الشركات العالمية استثماراتها إلى مكان آخر، وذلك قد ينجم عنه خفض قدرة المصانع المحلية على تطوير النسخ السائبة.

ولما كانت معظم الاختراعات في الدواء تحدث في الدول الأجنبية فقد بات من المتوقع ارتفاع تكلفة الحصول على براءات الاختراع في المستقبل، ومن ثم ارتفاع تكلفة إنتاج الدواء وبالتالي أسعار استهلاكه. ويمكن تجنب الكثير من تلك الآثار من خلال التركيز على زيادة الاستثمارات في الصناعات الدوائية العربية وتحقيق الإنتاج الكبير والجودة العالية والتكامل الأفقي والرأسي في الصناعات الدوائية. وسوف يؤدي الاستثمار العربي المشترك في البحوث والتطوير إلى ابتكارات عربية في مجال الدواء وخفض تكلفة إنتاجه وخلق فرص أكبر للتصدير وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الدوائية العربية.

٥ - السلع الزراعية

أقرت الجات تخفيض الرسوم الجمركية وإعانات التصدير التي تمنحها بعض الدول للمنتجات الزراعية. وسوف يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى إفساح المجال أمام الواردات الزراعية مما سوف يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي العربي. وسوف تواجه بعض الدول العربية مشكلة عدم قدرتها على رفع أسعار السلع الزراعية في ظل برامج إعادة الهيكلة التي بدأت تطبيقها مما سوف يؤدي إلى تضخم استهلاكها.

وقد توقعت بعض الدراسات أن تطبيق إتفاقية الجات على السلع الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع ارتفاعاً كبيراً مما سيتربط عليه خسارة الدول العربية نحو خمسة مليارات دولار سنوياً^(١)، وتحميل هذه الدول أعباء إضافية. وهذا من شأنه أن يحث الدول

(١) نيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٩٩

العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إجراء تغييرات جذرية في نظامها الإقتصادى وأنظمتها التجارية لكي تتفق مع متطلبات الجات.

ومن جهة أخرى فإن تخفيض الدعم سوف يشجع المنتجين الأكثر كفاءة في إنتاج السلع الزراعية على زيادة إنتاجهم، وبالتالي زيادة المعروض منه. إن تخفيض الدعم المخصص للمعونة الغذائية سيؤدى إلى إنتاج كميات أقل من السلع الغذائية التي تعرض للبيع بأسعار رخيصة فتؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع المعروضة في الأسواق الدولية للسلع الزراعية. إن هذا الوضع الجديد المتوقع سوف يشجع المزارعين العرب الذين توقفوا عن الإنتاج لمجزمهم عن منافسة المنتجات الرخيصة على العودة إلى السوق مرة أخرى.

ومن المتوقع أن يعقب ارتفاع أسعار الغذاء - نتيجة تطبيق الإنفاقية - صعوبات في بعض الدول العربية وبخاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء، وسوف يعانى الفقراء الجانب الأكبر من الصعوبات، إلا أن أوضاع الأمن الغذائى في المدى البعيد سوف تتحسن من خلال رفع كفاءة الإنتاج بدلاً من مواصلة الاعتماد السلبي على المعونات.

إن تخصيص المزيد من موارد النقد الأجنبى لشراء السلع الغذائية الضرورية - بعد رفع أسعارها - معنى تقليص المتوافر من تلك العملات الصعبة لشراء السلع الاستهلاكية الأخرى غير الغذائية، بالإضافة إلى نقص الإعتمادات المخصصة للسلع الرأسمالية مما يؤثر على التنمية الوطنية. ولما كان تخفيض الدعم المقدم للسلع الغذائية سيتم تنفيذه على عدة سنوات فإن الزيادة في العبء في سنة واحدة سيكون محدداً، ومما يخفف من آثار هذه الزيادة المتوقعة أن اتفاقيات أورو جواى نصت على نظام لتعريض الدول النامية الأعضاء بما فيها الدول العربية.

وقد أفصحت دراسة أعدتها جامعة الدول العربية في سنة ١٩٩٤ لبحث التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصاد العربى أن العالم العربى يستورد ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية، وأنه من المتوقع زيادة هذه النسبة مع تزايد عدد السكان الحالى بما يتراوح بين ٣,٧٪ و ٤,١٪ سنوياً. وفي نفس الوقت سترتفع أسعار الغذاء العالمية.

وجاء في تحقيق صحفى نشرته جريدة الأهرام^(١) أن العالم العربى سوف يخسر من

(١) مجدى صبحى «الجات خسائر للعرب» الأهرام، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

جولة «الجات»، حيث يقدر الخبراء - نتيجة تحرير التجارة - أن السلع الغذائية سوف ترتفع بحوالى ١٠٪، وأن قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية التى بلغت فى سنة ١٩٩٠ ما يزيد على ٢٣ مليار دولار سوف تزيد، بالإضافة إلى زيادة حجم الواردات نتيجة زيادة عدد السكان وعدم مواكبة النمو فى مجال الزراعة لهذه الزيادة السكانية.

وتأتى الخسائر المتوقعة للعالم العربى فى مجال الزراعة من كون الدول العربية - عموماً - دولاً مستوردة للغذاء. كما أن تجارتها الزراعية تعاني عجزاً تجارياً مزمناً فى مجموعات الغذاء المختلفة وبخاصة الحبوب، وعلى الأخص القمح والألبان والسكر واللحوم والزيوت النباتية. وتشكل الواردات الزراعية العربية نسبة ٤,٩ ٪ من إجمالى الواردات الزراعية العالمية، فى حين لا تتجاوز صادراتها الزراعية نسبة ١,٤ ٪ من الصادرات العالمية الزراعية فى عام ١٩٩٤^(١).

وفى رأى الخبراء أن تبنى السياسات الزراعية الخاطئة وإنخفاض الاستثمار المالى والبشرى فى قطاع الزراعة فضلاً عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية وهجرة سكان الريف إلى الحضر تشكل أسباب تردى الزراعة فى العالم العربى. وحسب تقديرات الأمم المتحدة سوف تبلغ الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع الزراعية الأساسية نسباً تتراوح بين ٢٢٤ ٪ و ٢٣٣ ٪ وفقاً لأسعار ١٩٨٦ - ١٩٨٨، ومن ثم تقدر الخسائر العربية بحوالى ٨٨٧ مليون دولار سنوياً.

وتتوقع بعض التقديرات أن تحقيق الآثار السلبية لإتفاقية الزراعة بالدول العربية فى المدى القريب فقط، وقد تمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الدول العربية تدابير جادة حيالها. وللتكيف مع الآثار السلبية المتوقعة من الإتفاقية إقترحت جامعة الدول العربية سياسات قطرية وسياسات جماعية. ومن أهم السياسات القطرية تأكيد دور الدولة فى صياغة سياسات متدرجة للتحرر مع ارتباط هذه السياسات بسياسات أخرى للإصلاح الإقتصادى. وإلى جانب ذلك يجب وضع سياسات تستهدف الحد من تكلفة فترة التكيف مقرونة بسياسات تتوخى زيادة مرونة العرض من الغذاء من خلال زيادة مخصصات القطاع الزراعى من الإنفاق الإستثمارى العام بالإضافة إلى توجيه عناية فائقة إلى قطاع البحث العلمى الزراعى والإرشاد والتحويل والإلتئام الزراعى. أما السياسات الجماعية فيأتى فى طليعتها تبنى إقامة نظام إقليمي لمخزون طوارئ الحبوب، بالإضافة إلى تنمية التجارة البيعية مع

(١) أسامة المجذوب، الجات : مصر والبلدان العربية، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

الدول العربية ومع الدول النامية الأخرى. ولعل أهم التدابير الأخرى الاستفادة من تقسيم العمل الدولي المتوقع في مجال المنتجات الزراعية، والسعى الدائب إلى تعديل التركيب المحصولي للدول العربية للتوسع في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

وخلاصة القول إن الدول يجب أن تركز استثماراتها على قطاع الزراعة، وأن تستغل المساحات الكبيرة الصالحة للزراعة في العالم العربي لإنتاج محاصيل زراعية يمكن أن تقوم عليها صناعات زراعية تفي بإحتياجات السوق المحلية.

٦ - تجارة وإنتاج الخدمات

بينما تعتبر بعض البلدان العربية مستورداً صافياً للخدمات، يقوم البعض الآخر بتصدير الخدمات التي تعتمد أساساً على خدمات الأيدي العاملة التي لم يتم التوصل إلى إيفاق بشأن تحريرها حتى الآن. ووفقاً للإتفاقية العامة لتجارة الخدمات منحت الدول العربية المشاركة امتيازات لموردي الخدمات الأجانب في بعض القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية وهي السياحة وخدمات السفر. وتقدمت بعض الدول بعروض فتح أسواقها أمام تجارة بعض الخدمات التي تفي بإحتياجاتها الإقتصادية والتي يمكن أن تحصل من خلالها على التقنية مثل خدمات الإنشاءات والإتصالات والنقل.

تعهدت دولة الكويت بتثبيت نحو ٤٤ قطاعاً من نشاطات الخدمات القابلة للتجارة الدولية. وتضمنت قائمة التثبيت خدمات الإنشاء والهندسة المدنية والبحوث والخدمات الصحية والإستشارات كذا خدمات النقل والسياحة أما المغرب فقد قدمت إلتزامات بتثبيت ٣٦ قطاعاً شملت الخدمات المالية بالإضافة إلى خدمات السياحة والسفر والنقل البري والجوي وخدمات الصيانة. كما قدمت مصر حوالي ٢٦ قطاعاً مؤهلاً لتطبيق إلتزامات دخول السوق والمعاملة الوطنية وضمت الإنشاءات والهندسة المدنية وخدمات السياحة والسفر والنقل البحري والخدمات المالية. وملتزم تونس بقائمة حوت ١٣ قطاعاً، وتضمنت خدمات السياحة والسفر والخدمات المالية والخدمات المصرفية وخدمات السمسة. كذلك التزمت دولة البحرين بتحرير أربعة قطاعات إشتملت على خدمات التأمين والسياحة والسفر، في حين تقدمت الجزائر بإلتزام تحرير خدمة واحدة.

شملت الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات "GATS" مجموعة من العناصر الإيجابية وأخرى من العناصر السلبية. وتشكل العناصر الإيجابية حافزاً للدول النامية بما فيها الدول

العربية على التكامل الاقتصادى، وبخاصة عامل المرونة الممنوح لها أو المعاملة التفضيلية فيما بينها، والسماح بالدعم لقطاع الخدمات والاستفادة من الأسواق الحكومية لتشجيع إنتاج قطاع الخدمات الوطنى .

وفى نفس الوقت تحمل الإنفاقية للدول النامية بعض الجوانب السلبية، حيث تتضمن مجموعة من الاستثناءات، مما يجعل تطبيق الإنفاقية محكوماً بعوامل أخرى غير اقتصادية، ويربط ميزان القوى الدولى بالنظام الإقتصادى العالمى.

ولما كانت البنية الإنتاجية للقطاع الخدمى فى الدول العربية ضعيفة مع اعتماد تجارتها فى الخدمات على منتجات كثيفة العمالة فإن قدرتها على المنافسة ستكون محدودة، مما يتطلب أن تتبع الدول العربية سياسة حذرة فى فتح أسواقها للمنافسة الدولية فى قطاع الخدمات.

وفىما يخص تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية فإن الدول العربية الأطراف فى الاتفاقية سوف تفتح أسواقها أمام موردى الخدمات المصرفية من الدول الأعضاء وذلك طبقاً لالتزاماتها المدرجة فى اتفاقية "GATS" للخدمات المالية. أما بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية فيمكن أن تواصل نشاطها المصرفى بعيداً عن المنافسة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالمشاركة فى النظام التجارى متعدد الأطراف فيمكننا تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين. تشمل المجموعة الأولى الدول المنضمة للجات وإنفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS. ويتوقف تأثرها بالإنفاقية على حجم الإلتزامات المحددة التى تتمتع بها كل دولة. وتشكل المجموعة الثانية باقى الدول العربية غير المنضمة للجات والتى لا يقع عليها أى إلتزام قانونى نحو أحكام وشروط الجات. ومع ذلك فإن الآثار المترتبة على عدم الإنضمام يمكن أن تكون مكلفة من حيث انعدام الضمانات التعاقدية لانتقال الخدمات عبر الحدود، بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للإجراءات التمييزية القائمة أو فرض قيود متشددة جديدة وبخاصة من جانب الدول المتقدمة.

يتضح من العرض السابق أن توزيع المكاسب والتكاليف الناجمة عن تطبيق اتفاقية الجات لتحرير تجارة الخدمات سوف تختلف من دولة إلى دولة، وأن المكاسب الإقتصادية المحتملة سوف توزع بصورة غير متساوية بين الدول العربية. ومن المتوقع أن تحقق الدول

ذات النظم الاقتصادية المتحررة قدرأ أكبر من المكاسب الممكنة مقارنة بالدول الأخرى. غير أن ذلك لا ينفي احتمالات إنعكاس آثار سلبية على الدول العربية بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية والمعاملة التفضيلية التي تتيحها الإتفاقية للدول النامية لاسيما مبدأ التحرير التدريجي، وعدم التمييز فى المعاملة، ووضع متطلبات التنمية الاقتصادية فى الإعتبار، فضلاً عن إتخاذ التدابير الوقائية والرقابية لحماية صناعاتها المصرفية والمالية.

ولعل أبرز الآثار الإيجابية لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات فى قطاع المال والمصارف هى تطوير القطاع المصرفى العربى، ودعم برامج الإصلاح الإقتصادى، وتطوير الوجود المصرفى العربى فى الخارج.

وفىما يتعلق بتطوير القطاع المصرفى العربى يرى البعض أن انفتاح الأسواق العربية إيجابياً أمام موردى الخدمات المصرفية ووجود المصارف الدولية التي تتمتع بدرجة كبيرة من التقدم وتكتسب ميزة نسبية فى قطاع صناعة الخدمات المالية والمصرفية يعتبر من المدخل الأساسية لتطوير هذه الصناعة فى الدول العربية متضمنة تطوير أجهزتها المصرفية وتوسيع نطاق الخدمات الإئتمانية والمالية والاستثمارية، والتكيف مع التغيرات الهيكلية فى البيئة التقنية والتنظيمية للمصارف الدولية لمواجهة المنافسة القادمة من الخارج.

كما أن إتفاقية الجاتس خصت الدول النامية بما فيها الدول العربية الأعضاء بمعاملة تفضيلية من خلال توفير التقنية الحديثة اللازمة لتطوير قطاع الخدمات المصرفية. ويعتبر توفير الخبرات والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية - من خلال قيام المصارف الأجنبية بتدريب الكوادر المحلية - مدخلاً آخر لتطوير العمل المصرفى العربى.

وبالنسبة إلى دعم برامج الإصلاح الإقتصادى فنشير إلى أن الدول العربية - التي تمر بمراحل مختلفة من الإصلاح الهيكلى لسياساتها الإقتصادية - قد تستفيد من البيئة التجارية الدولية الجديدة بأن يمتد الإصلاح إلى بعض المجالات مثل مجال تحرير نظم التجارة وحركة رؤوس الأموال والقطاع المالى قبل الشروع فى إجراءات فتح الأسواق أمام الموردین الأجانب. إن إجراءات الإصلاح الإقتصادى والتكيف مع البيئة المتغيرة تعتبر أفضل السبل لتحسين الإقتصاد وزيادة المنافسة وتعزيز القدرة على استغلال أفضل الفرص التي تتيحها عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف.

أما عن تطوير الوجود المصرفى العربى فى الخارج فنوضح أن إلتزام الدول الأعضاء

فى الإنفاقية بإزالة أو تثبيت القيود والحوافز التنظيمية نحو العمل المصرفى فى الخارج لاسيما فى الدول المتقدمة سوف ينجم عنه تحسين الظروف المحيطة بالوجود المصرفى العربى. كما أن وضوح الإطار التنظيمى للخدمات المالية فى الدول المتقدمة سيكون له آثار إيجابية على توسيع الترجمة التصديرى للخدمات المصرفية فى الدول العربية.

إن التزامات الدول المتقدمة بشأن تحسين قنوات نفاذ خدمات الدول النامية مثل قنوات التوزيع وشبكات المعلومات، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لتبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية فى تلك الدول يضيف مصدراً آخر لتسهيل نفاذ الخدمات المصرفية والمالية للدول العربية وغيرها من الدول النامية إلى الأسواق الدولية.

ومع ذلك فهناك تحديات سوف تفرض نفسها بقوة على الدول العربية منها ضرورة إجراء تعديلات وتغييرات فى الأنظمة والقواعد المحلية مع اتباع سياسات إصلاحية لتحرير نظم التجارة والمال والاستثمار. وينبغى دراسة حركة رؤوس الأموال الوافدة وأثرها على السياسة النقدية، حيث ينجم عن التدفقات الرأسمالية - غالباً - زيادة فى التوسع النقدى وزيادة فى سعر الصرف الحقيقى.

أما بالنسبة إلى فتح الأسواق فإن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية قد يؤدى إلى وضع المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة، وقد يدفعها ذلك إلى الدخول فى نشاطات ذات مخاطر عالية مما يعرضها والجهاز المصرفى لإحتمالات الخسارة.

وتخصص إتفاقية تجارة الخدمات نصوصاً تحقق مرونة للدول النامية بسبب ضعف أوضاعها الإقتصادية، كما تسمح لها بفرض بعض القيود المؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بنشاطات الخدمات التى تحررها الدول النامية من أجل المحافظة على مستوى احتياطى مالى مناسب لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية وعدم تأثر ميزان المدفوعات.

وعلى صعيد النقل البحرى تشير إلى أن هذا القطاع محرر بطبيعته، فتملك السفن واستئجارها متاح للأفراد والمنشآت، والإستثناء الوحيد هو خدمات الموانئ المتمثلة فى الشحن والتفريغ والتخزين. ويتم فى إطار الحجات التفاوض حول التسهيلات التى تقدمها كل دولة فى هذا القطاع. فى حين يتم نشاط النقل الجوى من خلال إتفاقيات ثنائية ويتضمن اتفاق الخدمات ملحقاً خاصاً بخدمات النقل الجوى يستثنى من مجال تطبيق

الإتفاق ما يسمى بـ Hard Rights، وهي حقوق التشغيل والخدمات المباشرة المتصلة بممارسة حقوق التشغيل مثل خطوط التشغيل والسعة، في حين يتضمن الإتفاق ثلاثة نشاطات للنقل الجوي وهي ما تعرف بـ Soft Rights، وهي خدمات الصيانة وإصلاح الطائرات خارج مدة تشغيلها، وتسويق وبيع خدمات النقل الجوي وخدمات نظام الحجز الآلى. ولمجلس تجارة الخدمات مراجعة أوضاع قطاع النقل الجوي مرة كل خمس سنوات للنظر في إضافة نشاطات أخرى إلى الإتفاقية.

وغنى عن القول إن تطبيق الإتفاق يعرض شركات النقل الوطنية العربية لمنافسة ضارية من جانب الشركات العالمية العملاقة، التي سيكون لها حق دخول الأسواق العربية ولو في نشاطات Soft Rights في الوقت الحاضر. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يجرى تحرير الخدمات العربية على مراحل حتى لا تفقد الدول العربية مراكزها في السوق العالمية للمصارف والتأمين والنقل والسياحة وغيرها.

حماية حقوق الملكية الفكرية

أتاحت إتفاقية الملكية الفكرية فترة سنة كمهلة قبل تطبيق أحكامها على الدول بصفة عامة وخمس سنوات إضافية بالنسبة للدول النامية. وبناء على ذلك يحق للدول العربية أن تتمتع بهذه الفترة الإنتقالية لترتب فيها أوضاع حماية الملكية الفكرية ومناخ التعاون في مختلف البلاد العربية. وتسمح هذه الفترة الإنتقالية بإجراء دراسات وفهم أمور وتحولات كثيرة تساعد الدول العربية في إعداد نفسها لتعامل أفضل مع حماية حقوق الملكية الفكرية.

وليس أمام الدول العربية سوى أن تواكب آليات منظمة التجارة العالمية من خلال الإستفادة من الإنجازات العالمية ومن خلال الإصلاح التشريعي وحقوق الملكية والإصلاح الإداري والتنظيمي مما يجعلها تتأثر إيجابياً بالنظام العالمي الجديد.

يفرض انضمام الدول العربية لإتفاقية «الجات» عضويتها لأحكام أربع معاهدات دولية تتعلق بالملكية الفكرية وهي:

١ - إتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المبرمة سنة ١٨٨٦، والتي عدلت في باريس سنة ١٩٧١.

٢ - إتفاقية باريس المبرمة سنة ١٨٨٣ والتي علنت فى استكهولم سنة ١٩٦٧ .

٣ - إتفاقية روما لحماية فنانى الأداء المبرمة سنة ١٩٦١ .

٤ - إتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المبرمة سنة ١٩٨٩ .

إن الدول العربية مطالبة بالسعى إلى إيجاد آليات توفر لها الجودة فى السوق العالمية ولن يتحقق ذلك إلا بتوحيد جهود العالم العربى وتعامله مع الغرب كدولة واحدة. ويشهد العالم المعاصر التماسك والتعاون المطرد للتكتلات الكبرى بينما تزداد الدول العربية تفككاً وتهاقاً. وبالتالي تزداد مكاسب التكتلات الكبرى فى مجال حقوق الملكية الفكرية. وقد صار واضحاً للعيان أن الدول الكبرى هى التى ستجنى معظم ثمار منظومة التجارة العالمية الاقتصادية والفكرية.

إن الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية هى التى أنشأت إتفاقية الجات لتحقيق وحماية مصالحها. ومن ثم فإن إرادة هذه الدول لن تترك الدول النامية - وفى طليعتها الدول العربية - تشكل ملامح حياتها بعيداً عن إرادتها وبما لا يتفق مع مصالحها ... إن الغرب هو الذى أرسى العديد من القواعد التى تنظم بعض مجالات الحياة الإقتصادية والثقافية وفق القواعد التى تحقق أهدافه وتجسد إرادته التى ترسخت فى إطار الحضارة الغربية. لقد وضعت الدول الغربية الكبرى معايير وقواعد موحدة هدفها حماية حقوق الملكية الفكرية والإشراف على فاعلية تطبيق هذه القواعد. وهذا من شأنه أن يحفز الدول العربية على التكتل إقتصادياً حتى تستطيع مواجهة التكتلات العالمية الكبرى، وإصدار تشريعات لحماية حق المؤلف فى الدول التى لم تصدر تشريعات حتى الآن، بالإضافة إلى العمل على تطوير تشريعات الدول العربية لتتوافق مع أحكام المعاهدات الناشئة عن الإنضمام لإتفاقية الجات. وخلق بالدول العربية أن تدرس أثر تطبيق أحكام المعاهدات والتشريعات التى سوف تصدر على الواقع العربى وفى مختلف الدول العربية. كما تبرز أهمية التنسيق الفعال بين الدول العربية فى مجال الملكية الفكرية. ويمكن لجامعة الدول العربية أن تمارس دوراً فعالاً فى هذا الشأن بالإضافة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الآثار السلبية للجات في دراسة جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤

انتهت الدراسة إلى أن اقتصاديات الدول العربية ستعاني الكثير من الآثار السلبية على النحر التالي:

١ - سوف ينجم عن اتفاقية الجات ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف، مما يعنى إمتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية لا سيما أنها تستورد ما قيمته ٢١ مليار سنوياً من المواد الغذائية.

٢ - توقعت الدراسة درجة كبيرة من المنافسة الدولية فى مجال السلع الصناعية العربية لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام التى تسمى الدول الصناعية إلى ابتكار بدائل لها. كما أن إلغاء نظام حصص استيراد الملابس الجاهزة بعد عشر سنوات سوف يؤثر على الموازين التجارية العربية إذا لم يتم تطوير أساليب الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية.

٣ - سوف يؤدى تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات إلى مصاعب أمام صناعة البتروكيماويات العربية - التى لا تزال فى مرحلة النمو - بسبب المنافسة الدولية الحادة. كذلك سوف ترتفع تكلفة الواردات من المنتجات الكيماوية لعدم كفاية المنتجات العربية منها للأسواق المحلية مما يؤثر على الصناعات الكيماوية العربية.

٤ - توقعت الدراسة حدوث بطالة فى قطاع الصناعة العربية الذى يستوعب ٢٤ ٪ من إجمالي العمالة العربية. هذا بالإضافة إلى أن منتجات الورق والبلاستيك والكاوتشوك والأخشاب سوف تتعرض للدرجة كبيرة من المنافسة.

٥ - لن تستفيد الدول العربية كثيراً من تحرير قطاع الخدمات عالمياً والمتمثل فى البنوك والتأمين والنقل والسياحة والامستشارات والتشييد والمحاسبة لأن الدول العربية مستورد صاف للخدمات وتعانى عجزاً فى ميزانها.

٦ - تضمنت الاتفاقية تحرير التجارة الدولية فى مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيها مشتريات الجيش والشرطة والحكومة المحلية والحكومة المركزية، وتوسيع نطاق المناقصات الحكومية فى الأشغال العامة والمرافق. وسوف تتأثر اقتصاديات الدول العربية سلبياً من جراء تحرير التجارة فى هذا المجال بسبب المنافسة الدولية الضارية.

٧ - تتوقع الدراسة أن ينشأ عن الإنفاقية آثار سلبية على المنتجات الفكرية العربية نتيجة تحرير التجارة الدولية في هذا المجال. وتتحصر تلك الآثار في ارتفاع أسعار تلك المنتجات بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي من جانب الدول الأعضاء في الجات (من الدول غير العربية).

يمتقد أحد الخبراء الإقتصاديين^(١) أن إلغاء الدعم في الدول الصناعية سوف يفرض على تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي. ومرد ذلك إلى أن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سوف يقلص حجم المعروض منها من الدول الصناعية، وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك المنتجات في الدول العربية مما يشكل عبئاً جديداً على الإقتصاديات العربية. وبعد ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعية فمن المتوقع أن تزيد الدول العربية من إنتاجها الزراعي ليحل محل المنتجات الزراعية المستوردة. وحتى يتحقق ذلك سوف تعمل الدول العربية على تطوير القطاع الزراعي باستخدام التقنية الحديثة التي ترفع إنتاجية محاصيل هذا القطاع .

وهو يرى - أيضاً - أن خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الجمركية وبخاصة على المنتجات الصناعية والآلات والمعدات من ناحية وتحرير التجارة في مجال الاستثمار المتعلق بالتجارة من ناحية أخرى سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية، مما يتيح تنمية بعض قطاعاتها الإقتصادية لا سيما قطاع الصناعة من خلال الاستفادة من التقنية المتقدمة المتوافرة للمستثمرين الأجانب.

ويتوقع أن تستفيد الدول النامية ومنها الدول العربية من تشكيل هيئة التحكيم المنوط بها فض المنازعات التجارية لأن الطريقة التي كان يتم بها فض المنازعات قبل جولة أوروجواي كانت تأتي دائماً في صالح الدول المتقدمة.

دراسة أثر جولة أوروجواي على قطاعات معينة

أجرى عبد الفتاح الجبالي^(٢) دراسة تناولت أثر جولة أوروجواي على قطاع الخدمات وقطاع الزراعة وحقوق الملكية الفكرية. ونستعرض فيما يلي مضمون هذه الدراسة:

(١) نيبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، ص ٢٢٠ - ٢٢٤ .

(٢) عبد الفتاح الجبالي «أثر جولة أوروجواي على الإقتصادات العربية» بحث مقدم للمؤتمر العلمي التاسع عشر للإقتصاديين المصريين، ديسمبر ١٩٩٥ .

١ - الآثار الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات:

نشأت أهمية قطاع الخدمات من إسهامه في عملية التنمية الاقتصادية، لا سيما وأنه يلي مجموعة من الإحتياجات الأساسية إما مباشرة في صورة تعليم أو رعاية أو إسكان، أو بطريق غير مباشر في شكل إيجاد فرص عمل أو توليد دخل، كما يوفر قطاع الخدمات مدخلات للإنتاج السلمي في مجالى الزراعة والصناعة.

كما أن قطاع الخدمات يسهم في تعبئة الموارد المالية عن طريق الجهاز المصرفي والتأمين، وفي الإلتفاف بالموارد عن طريق خدمات الهياكل الأساسية كالنقل والمواصلات والإعلام وفي إيجاد الموارد من خلال الخدمات التقنية التي تزيد الإنتاجية، وبالتالي فجميع هذه القطاعات، هي قطاعات حيوية ومهمة، حيث ترتبط عضواً بخطوط التنمية والنمو داخل هذه الأقطار، كما أنها وفرت قدراً لا بأس به من النقد الأجنبي لدى معظم أقطار العالم الثالث، سواء بسبب مزايا جغرافية تتعلق بالموقع، أو تحويلات العاملين في الخارج.

ومن هنا فإنه ومع تزايد عنصر الخدمات كأحد مكونات العملية الإنتاجية، فإن تحريره سيؤثر على حالة ميزان المدفوعات، حيث إن الدول العربية ستجد نفسها، إذا لم تتحسن وضع الطاقات المحلية، مضطرة إلى استيراد كمية من الخدمات، دائمة التزايد، كما تصدر حجماً مماثلاً من السلع. وقد سيطرت الدولة على هذه القطاعات لعدة أسباب أولها اعتبارات الرفاهية الإجتماعية، وثانيها يتعلق بالرغبة في حماية المستهلك، وثالثها يكمن في تنظيم قطاع الخدمات للحد من استخدام القوة الإحتكارية ومنع الممارسات التقييدية، وبخاصة في قطاعات تخلق فيها وفورات الحجم، حالات احتكارية. وهناك سببان لإحتمال حدوث الممارسات التجارية التقييدية في مجال الخدمات على نحو مرفوع، أولهما إمكانية أن يمارس منتجو الخدمات تمييزاً في الأسعار، لسبب بسيط هو أن الخدمات لا يمكن تخزينها - بعد إنتاجها - إلى أن يتم مقايضتها في الأسواق في وقت لاحق، وذلك لتغير الخصائص في الإنتاج والاستهلاك، حيث يواجه منتجو الخدمات مستهلكين لديهم دالات طلب مختلفة، ولا يستطيعون التعامل مع بعضهم البعض، على عكس الحال في السلع.

وثانيهما أنه من المحتمل أن يتشكل جزء كبير جداً من التجارة الدولية في الخدمات بواسطة الصفقات التجارية فيما بين الشركات مما قد يتيح ممارسة التلاعب في الأسعار. ولذلك فإن تحرير أسواق الخدمات وشرط المعاملة الوطنية يؤديان إلى منافسة غير عادلة

بالنسبة إلى شركات الخدمات العربية، لضعف موقفها في هذا المجال. ولا يجب أن ننسى أن البلاد العربية تعاني عجزاً في مدفوعاتها عموماً، وفي بند الخدمات على وجه الخصوص، الأمر الذي يضع قيوداً شديدة عليها.

ومن هنا يصبح من المطلوبة إمكان الإلتزام بتحرير قطاع الخدمات، دون حدود معينة لهذه العملية، حيث إن ذلك سيؤثر بشدة على هذه القطاعات في ضوء قدرة الشركات متعددة الجنسيات على أن تكون المتحكم الرئيسي في هذه الخدمات، سواء بسبب حجمها أو سيطرتها على العمليات المكتملة لهذه المسألة والتي يصعب منافستها في هذا المجال. وتبرز هذه المسألة بشدة في قطاع الخدمات المالية، حيث يلعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً ومحورياً في التنمية الاقتصادية لتلك البلدان، لما له من قدرات هائلة وامثلاكه لآليات عديدة تساعد على تعبئة الموارد الإداخارية المحلية. وتزداد أهمية هذه المسألة في ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة بالمنطقة حيث تتناقص معدلات الإداخار المحلي بها بنسبة كبيرة، حيث لا تتجاوز ١٠٪ من الإنتاج المحلي مقارنة بحجم استثمارات يصل إلى ٢٠٪ الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة الموارد المحلية، وبالتالي الرغبة في إدارة السياسة النقدية للبلاد بما يحقق التراكم الرأسمالي اللازم لها.

ومن هنا تأتى أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في المجتمعات عموماً، والنامية منها على وجه الخصوص، كما توضح خطورة الإنفاق الخاص بتحرير التجارة في الخدمات المالية، وفقاً للشروط المنصوص عليها في الإنفاق، وبخاصة في ظل التحديات التي تواجه المصارف العربية في الآونة الراثة، مثل ظهور الشركات المالية متعددة الأغراض والجنسيات ذات الموارد الهائلة. ومن هنا زادت المعاملات المالية عبر الحدود بشدة في معظم البلدان الصناعية حيث ارتفعت نسبة هذه المعاملات من ١٠٪ كنسبة من الناتج المحلي عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٠٪ من الناتج في الآونة الراثة. وارتفع المبلغ القائم لإصدارات السندات الدولية من ٥٧٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٤. وخلال الفترة نفسها ارتفعت قروض المصارف الدولية بنسبة ثلاثة أضعاف، أى إلى ٤٠٠٠ مليار دولار.

أى أن التعامل في السوق العالمية للنقد الأجنبي قد ارتفع سريعاً بشكل يتلائم مع ارتفاع المعاملات الدولية في الأوراق المالية. وتفيد معظم التقديرات أن رقم الأعمال

الحالى يقارب الـ ١٠٠٠ مليار دولار يومياً فى السوق العالمية الآجلة للنقد الأجنبى، وهذا يمثل زيادة تبلغ ٢٥ ضعفاً عن نسبة ١٩٨٠ .

وبعد المستوى الحالى للنشاط فى أسواق النقد الأجنبى كبيراً إلى حد لا يمكن تفسيره بنمو التجارة العالمية فى الأصول المالية. وبالتالي أصبحت عملية السيولة الدولية تحدد أساساً وفقاً لعمليات السوق الخاصة، والتي لا تخضع لأى إشراف وتعامل مع كافة أطراف الإقتصاد، وتزايد تدخل البنوك والمؤسسات الخاصة فى النظام النقدى والمالى الدوليين.

كما أن رفع القيود عن السياسة النقدية، لدى البلدان الصناعية الكبرى، قد أدى إلى تغيير نشاطات الجهاز المصرفى وسلوكه، وتشجيع المنافسة من جانب المؤسسات الوسيطة غير المصرفية والأسواق المباشرة للأسواق المالية، بالإضافة إلى تبديل الفرص المالية المتاحة لقطاعى الأعمال والعائلى وتغيير تحركات رؤوس الأموال الدولية. وكان ازدياد النشاط المالى خارج المصارف من أهم آثار عملية التحرير.

والواقع أن نمو صناديق الاستثمار فى الأوراق التجارية وفى الأسواق المالية قصيرة الأجل، والنسب المتناقصة لحيازات المصارف من موجودات قطاعى الأعمال والعائلى ومتطلباتها أمر يشهد على تضائل دور الوسطاء الماليين التقليديين. وبما أن البنوك هى أئق الوسطاء صلة بالمصارف المركزية (عن طريق الإحتياطات والقيود) فإن هذا التحول فى محور النشاطات المالى الإذخارى قد غير الروابط بين السياسة النقدية والنشاط الإقتصادى، حيث أدى تزايد الطابع الدولى للأسواق المالية إلى خفض سيطرة السلطات المحلية على كمية الإئتمان، ولكن مازالت السيطرة على أسعار الفائدة هى الأداة الرئيسية للسياسة النقدية. إن إمكانية تأثر تحركات رؤوس الأموال الدولية بالفروق بين أسعار الفائدة الدولية يزيد من الصعوبة التى تواجهها السلطات النقدية فى إيجاد توازن بين أهداف السياسة النقدية الداخلية وأهدافها الخارجية.

كما أن البنك التقليدى بمفهومه القديم الذى يقتصر دوره على قبول الإيداعات ومنح القروض أصبح مآله إلى الإنقراض، حيث يصعب عليه مواجهة التحديات التى يفرضها التغير السريع فى الإقتصاد العالمى، ويلبى الطلب المتزايد للخدمات المالية المتطورة. فالمعاملات المصرفية على المستوى الدولى زادت فى الحجم مع ظهور

الشركات المالية متعددة الأغراض والجنسيات ذات الموارد المالية الضخمة.

ولا شك أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها، ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الكلية للدولة، وبالتالي على سياسة التنمية، عند وجود أشكال من المنافسة الضارة، خاصة في مجالات الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية. فإذا أضفنا إلى ذلك قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهرب الضريبي وتسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال وحجب عملياتها عن السلطة الرقابية، لا نضج لنا خطورة هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يقلل التحرر - بدرجة حادة - أو يلغي دعم الصناعات المالية الوليدة من المؤسسات الوطنية ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية، لا سيما وأن حجم البنوك التجارية العربية صغير للغاية مقارنة بالبنوك العالمية. وهنا نلاحظ أنه لا يوجد سوى واحد وأربعين مصرفاً عربياً فقط ضمن الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية. وإذا نظرنا إلى الكثافة المصرفية نجد أن هناك عدداً محدوداً من الدول العربية الذي يوجد بها فرع مصرفي واحد أو أكثر لكل عشرة آلاف نسمة من السكان. وهي كلها أمور تشير إلى صعوبة المنافسة المتكافئة في حالة التحرير الكامل للتجارة في الخدمات المالية، خاصة في ضوء ما تتطلبه - في أحيان كثيرة - من إقتراب مقدم الخدمة ومتلقيها، الأمر الذي يستدعي توافر شبكة فروع في عدد كبير من دول العالم تستطيع تقييم أوضاع العملاء وتقديم الخدمات لهم.

٢ - الآثار الناجمة عن الاتفاقية الزراعية:

وفقاً لإنفاقية الزراعة المتضمنة في إتفاقية دورة أوروغواي فإن الدول العربية مطالبة - كدول نامية - بتحويل أية قيود غير جمركية على الواردات إلى رسوم جمركية مع فرض ضرائب جمركية عليها، تلتزم بالسقف الأعلى المتفق عليه، والالتزام بخفضها فيما بعد. كما يجب خفض الرسوم الجمركية، على مدى السنوات العشر القادمة بنسبة ٢٤٪، وذلك وفقاً لمتوسط ستى الأساس ١٩٨٦ - ١٩٩٠، هذا فضلاً عن خفض متوسط قيمة الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى بنسبة ١٣,٣٪ على عشر سنوات، وكذلك تخفيض متوسط كمية وقيمة الدعم على صادرات السلع الزراعية وفقاً لمتوسط (١٨٨ / ١٩٩٠) بنسبة

٢٤٪ للقيمة و ١٤٪ للكمية على مدى عشر سنوات.

وعلى الرغم من التباين الشديد فى النظم الزراعية العربية فإنها تتسم جميعاً بالاعتماد على المصادر الخارجية فى تأمين إحتياجاتها الغذائية، وذلك على الرغم من أن الناتج الزراعى العربى قد بلغ ٧١,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٣، وشكل ١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وقد تراوحت مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى بين ١٪ أو أقل فى البحرين وقطر والكويت و ٣,٣٪ فى العراق. وتنخفض أهمية هذا القطاع فى بعض الدول العربية مثل ليبيا والأردن ولبنان حيث قدرت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ فى تلك الدول بـ ٦٪ و ٧٪ على التوالى بينما بلغت نسبتها ٢٤٪ فى السودان، و ٣١٪ فى سوريا.

وعلى الجانب الآخر فقد استمرت الفجوة بين الواردات والصادرات الزراعية فى الارتفاع الكبير حتى وصلت إلى أربعة أمثال حصيلة الصادرات فى عام ١٩٩٢، حيث بلغت الواردات الزراعية ١٩,٩ مليار دولار مقابل ٤,٦ مليار كحصيلة للصادرات خلال نفس الفترة، ولذلك استمر الخلل فى الميزان التجارى الزراعى العربى. وتأتى مجموعة الحبوب على رأس قائمة الواردات العربية عام ١٩٩٢ من حيث الكمية والقيمة. وتمثل ثلث قيمة الواردات الغذائية، كما أنها تشكل حوالى ١١٪ من إجمالى الواردات العالمية من الحبوب. ويشكل القمح السلعة الرئيسة فى قائمة الحبوب، حيث بلغت الكميات المستوردة منه فى عام ١٩٩٢ حوالى ١٥,٣ مليون طن، وبلغت قيمتها ٢٢١٩ مليون دولار. وتمثل الواردات العربية من القمح نحو ١٢٪ من إجمالى الواردات العالمية. وتحتل الألبان المرتبة الثانية فى واردات السلع الغذائية حيث شكلت ١٤٪ من قيمة الواردات الغذائية العربية فى عام ١٩٩٢. وتأتى مجموعة الزيوت فى المركز الثالث فى ترتيب الواردات الغذائية، ثم اللحم والسكر والشاى والبن والتين والفواكه.

وهكذا يتبين الضعف النسبى للموقف التجارى الزراعى فى معظم البلاد العربية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن إتفاقية الزراعة. فمعظم الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد أشارت إلى أنها ستؤدى إلى رفع أسعار السلع الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٥٪. ولا يخفى لما لذلك من آثار وأعباء جديدة على الموازين التجارية العربية والتى تشكل فيها الفجوة الغذائية مصدر قلق كبير، وذلك بسبب ضعف معدلات نمو الإنتاج

وارتفاع معدلات الاستهلاك الحالية.

وهنا يعتقد البعض أن هذه العملية سوف تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي لما سوف تحدثه من تغييرات على بنيتها الإنتاجية، حيث سوف يكون لازماً على الدول تعديل سياستها الاقتصادية من أجل التوافق مع نتائج دورة أورو جواي، وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، وهو ما يسمح بزيادة دخل المزارعين ويسمح بدخول مزيد من المشاركين إلى سوق الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى أنه سوف يدفعها إلى المزيد من النشاط بغية تحقيق الإكتفاء الذاتي.

وعلى الرغم من الوجاهة النظرية لهذه الفرضية فإن الواقع الاقتصادي المعاش يعكس غير ذلك تماماً، إذ أن سد العجز في الفجوة الغذائية يتطلب تعديل الإستراتيجية الزراعية الراهنة، وليس فقط على مستوى الأسعار، وهي أمور لا يمكن أن تحدث إلا على المدى الطويل ووفقاً لسياسة اقتصادية مختلفة تماماً عما هو قائم حالياً. وبمعنى آخر فإن الأوضاع الراهنة تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار وخصيصة نسبياً، على الأقل في المدى القصير وال المدى المتوسط. ويبدو أن البلدان المتقدمة قد أدركت ذلك تماماً، فأصدرت القرار الوزاري الخاص بمعاملة الدول النامية والمستوردة للغذاء، وهو القرار المرفق مع نتائج جولة أورو جواي، والذي بمقتضاه سيتم تعويض هذه الدول عن الإرتفاع المتوقع في الأسعار. ولكن ذلك يتم على أساس ثنائي وبالشروط التي تحددها الدول المانحة، أي أننا نمود إلى «التعمية الغذائية» من جديد، لكن مع ازدياد حدتها هذه المرة، لأنها ستتم على أساس ثنائي وليس وفقاً للجنة معينة تشرف على الموضوع من جانبها، وتضمن عدم إذعان الدول الفقيرة لمطالب الدول المانحة مما يوقعها في براثن هذه الأقطار من جديد، خاصة وأنها تتطور وتتغير وفقاً للتطورات السياسية في البلد المتلقى للمعونة.

يتضح مما سبق مدى خطورة الإنفاق الزراعي في إطار الجات على الزراعة العربية خاصة في ظل السياسات الراهنة التي تؤثر على التركيب المحصولي والأمن الغذائي العربي.

٣ - حقوق الملكية الفكرية،

تنص إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على معايير شاملة لحماية

الملكية الفكرية وعلى تعزيز تطبيقها، كما تربط قضايا الملكية المتعلقة بالتجارة بالآلية المتعددة الأطراف لحل النزاعات التي تعتمد على منظمة التجارة العالمية. وبالتالي ستؤدي إلى حرمان المنطقة من حقها في الحصول على المعرفة التقنية، أو حتى إجراء الأبحاث العلمية والمعرفية، وكلها أمور تسهم في تعميق الفجوة التقنية لأنها لن تستطيع دفع ثمن الحصول على هذه الخدمة لزيادة أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة تنصرف على كل أوجه التصنيع والاستغلال التجاري. وتبرز هذه النقطة بشدة فيما يتعلق بقطاع الدواء خاصة وأن حجم الإنتاج العربي منه يقدر بـ ١,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٣، بينما يصل الاستهلاك إلى ٣,١ مليار دولار، أي أن نسبة تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك لم تتجاوز ٤٣٪.

وهنا نلاحظ أن الحاجة إلى التطور وبث الابتكارات في أنحاء العالم ظل أحد المحاور الأساسية في الصراع بين الشركات متعددة الجنسيات لكي تغزو أسواق الدول نظراً لزيادة نفقات البحث والتطوير، بالإضافة إلى قصر دورة حياة التقنية الجديدة والمنتجات التي تتولد عنها، وهو ما دفع الشركات إلى البحث عن حجم توزيع عالمي من أجل تغطية نفقات الاستثمار الهائلة بأسرع ما يمكن. وكانت هذه الشركات تهدف إلى بناء ميزة تنافسية عن طريق التعامل مع العالم بأسره، مستغلة في ذلك الإقتصادات المرتبطة بالتصميم القياسي للسلعة والتصنيع المركزي على مستوى عال من الجودة، وذلك لأن اقتصاديات الحجم في مجالس البحث والتطوير والتسوية ظلت في زيادة مستمرة، وبالتالي لم تتمكن سوق واحدة بمفردها من تكوين العائدات المطلوبة لتمويل المهارات الفنية المتخصصة والمطلوبة في مجالات الميكانيكا الدقيقة والبصريات الدقيقة والإلكترونيات، والتي تتحكم فيها بالدرجة الأولى التغييرات التقنية ويدعمها تجانس أذواق المستهلكين والإنخفاض الواضح في حواجز التجارة العالمية بين الدول. كل هذه الأمور وغيرها تشير إلى طبيعة التحدي القادم للمنطقة العربية، خاصة وأن الإنفاقية قد قيدت سلطة الدول في التحفظ على الأحكام غير الملائمة لها بدون موافقة الأطراف الأخرى، فضلاً عن أن الإنفاقية الجديدة ملزمة بأكملها، يعني أن موافقة الدولة على جولة أورو جواي يعني قبول كافة الالتزامات.

آثار الجات علي قطاع الزراعة^(١)

ستعرض فيما يلي الملامح الرئيسية للدراسة التي قامت بها الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية وتضمنت الإنعكاسات المحتملة لإنفاقيات الجات على تجارة السلع الزراعية العربية:

إن الآثار الإيجابية أو السلبية للجات لن تكون ملموسة بشكل فوري، حيث إن الإنفاقيات يبدأ العمل بها في أول يناير ١٩٩٥ وأن تنفيذ بنودها سيتم خلال فترة السنوات العشر القادمة.

وبصورة عامة، فإن تخفيض القيود الجمركية والدعم الإغراقى وإزالة الحواجز غير الجمركية سيكون لها منافع واضحة لجميع الدول في المدى البعيد، من حيث تأثيرها في تخفيض تكاليف الإنتاج وفي زيادة الكفاءة التنافسية، إلا أن المستفيد الأكبر في المدى المنظور هو المستهلك الغربى الذى سوف يستفيد من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعى، وسوف يكون على البلدان النامية أن تعاني في البداية وطأة الترتيبات التجارية الجديدة، الأمر الذى يتطلب الإهتمام بالكفاءة التنافسية للمصادر.

ويستثناء عدد قليل من البلدان، فإن غالبية الدول العربية تعاني عجزاً في الميزان التجارى للسلع الزراعية، وقد أدى ذلك إلى وضع الزراعة العربية فى حالة من الإنكشاف تجاه التفجيرات المفاجئة التى كانت ولا تزال تطرأ على الأوضاع الإقتصادية الدولية. وإن تتفاوت الدول العربية فى درجة تأثرها - تبعاً لمدى توافر الموارد والإمكانات - فإن وطأة الأعباء أشد وقعاً فى البلدان العربية غير النفطية. ولا تزال الزراعة فى هذه البلدان، التى يبرز معظمها تحت أعباء الديون الباهظة تعاني انعكاسات لارتفاع معدلات الفائدة بالأسعار الحقيقية، ومن التدفق الصافى للموارد إلى الخارج، ومن القيود التى تفرضها أسواق المال الدولية، ومن ضعف الطلب على صادراتها فضلاً عن انعكاسات تخفيض الالتزامات التنموية الحكومية وبرامج الإنماء. وذلك فى الوقت الذى تعاني فيه الزراعة أيضاً التعرض إلى الجفاف وقصور الأساليب الإنتاجية والتقنية، وبالأخص للزراعة البعلية، ناهيك عن انخفاض مستوى المعيشة فى الأرياف وتخلط المناطق الريفية.

(١) دراسة بعنوان «الإنعكاسات المحتملة لانفاقيات الجات على تجارة السلع الزراعية العربية» قامت بها الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية، ونشرت فى مجلة "Tijaris" عدد رقم ٤١، إبريل ١٩٩٥.

أما عن الموقف التجارى للسلع الزراعية العربية فقد أشارت الدراسة إلى أن صادرات المنتجات الزراعية تمثل أهمية محدودة نسبياً فى التركيب السلى لتجارة الصادرات العربية، وفى عام ١٩٩١ بلغ معدل نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالى الصادرات فى جميع الدول العربية نسبة ١٦,٤٪.

أما عند احتساب النسبة على أساس حصة الصادرات الزراعية من إجمالى قيمة الصادرات العربية، فهى تتدنى كثيراً عن ذلك، وقد بلغت ٢٣,٤٪ فى عام ١٩٩٠ . وفى المقابل فإن قيمة الواردات من السلع الزراعية تشكل أهمية نسبية أعلى بالنسبة إلى إجمالى الواردات، حيث بلغت ٢٢٢,٤٪ عام ١٩٩٠، ثم أن مستوى تغطية قيم الصادرات الزراعية إلى الواردات منها متدنية كثيراً فى معظم البلدان العربية، ويقل عن المعدل العام لمجمول الدول العربية الذى بلغ حوالى ٢٤٠٪ فى عام ١٩٩١ فى ١٤ دولة عربية.

وقد ازدادت الفجوة الغذائية العربية بالنسبة إلى السلع الرئيسية من ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ . وأبرز مكونات هذه الفاتورة الحبوب، وفى طليعتها القمح ٢٤١,٢٪ ثم الألبان والسكر والزيت النباتى واللحم.

وفى عام ١٩٩١ بلغت قيمة الواردات العربية من السلع الزراعية ١٩,٤ مليار دولار فى مقابل ٤,٩ مليار دولار للصادرات منها. وفى ذلك العام شكلت واردات البلدان العربية الزراعية نسبة ٤,٩٪ من إجمالى الواردات الزراعية لمجموعة دول العالم، بالمقارنة بنسبة ١,٤٪ فقط للصادرات الزراعية العربية إلى الصادرات الزراعية لإجمالى دول العالم.

ويرجع الإختلال فى الميزان التجارى للسلع الزراعية إلى انخفاض الإنتاج الزراعى، حيث يتم زراعة حوالى ربع الأراضى الصالحة للزراعة، وإلى هدر نسبة كبيرة من المياه فى الزراعة التقليدية، فضلاً عن قصور الأساليب الإنتاجية المستخدمة.

كما تناولت الدراسة الانعكاسات السلبية فذكرت أنه من المرجح أن تكون الآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعى بموجب إتفاقية الجات فى ارتفاع أسعار الصادرات الزراعية، والتى يتوقع أن ترتفع بحوالى ثلاثة أضعاف لبعض السلع. وسوف يؤدى ذلك إلى مزيد من الإختلال فى الموازين التجارية الزراعية العربية، وكذلك فى ازدياد نسب العجز فى موازين المدفوعات.

وسوف يفيد العلاج المقترح من خلال لجنة الدعم فى الجات الدول العربية الأعضاء فى المدى القصير، غير أن هذه الدول لن تتمكن من التكيف مع المتغيرات مالم يتم تحقيق تنمية زراعية متقدمة. ثم إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الإنفاقية الزراعية للجات مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها يأتى لغير صالح الدول العربية، وذلك لأنها على رأس قائمة السلع القليلة التى لدى عدد من الدول العربية فوائض تصديرية مهمة منها.

أما مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيزيل الإمتيازات التى حصلت عليها الدول العربية بموجب اتفاقيات التعاون المعقودة مع دول العالم وخاصة الاتحاد الأوروبى، وهو الشريك التجارى الأول للبلدان العربية. فالإنفاقية تطالب كل دولة تعطى ميزات تجارية لإحدى الدول أن تعم هذه الميزات على كافة الدول الأعضاء فى الجات.

ومع أن إنفاقية الجات قد حققت تقدماً بارزاً فى تخفيض حجم وقيمة الدعم فإن ضخامة الدعم الزراعى فى الدول الصناعية لا تزال تحول دون انخفاضه بالشكل المطلوب الذى يسمح للإنتاج المحلى للبلدان العربية بطروف تنافسية عادلة. كما أن التخفيضات على التعريفات والحوافز التجارية التى توصلت إليها إنفاقية الجات على السلع الزراعية المصنعة لا تزال غير كافية، بينما بقى مبدأ ممارسة التعريفات التصاعدية الذى يعنى زيادة التعريفات مع كل مرحلة تصنيعية. ثم تناقش الدراسة إيجابيات الإنضمام إلى الجات والدور العربى المشترك للتعامل مع المتغيرات كما يلى:

١ - إيجابيات الإنضمام :

على الرغم من أن تحرير تجارة السلع الزراعية بموجب الإنفاقية لن يكون سريعاً أو كاملاً فإن الإجراءات التى اتفق عليها وضعت قوانين جديدة مهمة لفتح الأسواق. وسوف تتحول القيود التجارية فى مجال الزراعة إلى تعريفات جمركية سيجرى تخفيضها بنسبة أكثر من الثلث بصورة عامة.

ويتبين من المراجعة الأولية لنصوص الإنفاقية والموضوعات الحيوية للزراعة أن الإنعكاسات ستكون أفضل على البلدان العربية المنتمية إلى اتفاقية الجات مقارنة بالبلدان غير المنتمية إليها. ويكفى فى هذا المجال الإشارة إلى إمكانات استفادة الدول الأعضاء

من تخفيضات التعريفات والدعم مما يقوى الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية، وكذلك إلى المجالات المتاحة في الإتفاقية لحماية الدول الأعضاء من انعكاسات إدخال النباتات والحيوانات في إتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

ثم إن وضع نظام الفصل لفض المنازعات التجارية بين الدول يترتب عليه حماية أكبر للشركاء التجاريين الأضعف اقتصادياً وما يمكن تحصيله في إطار مجموعة كبيرة من الدول النامية سيكون أفضل مما يمكن أن تحصيله أية دولة عربية على حدة. ويؤدي عدم الانضمام إلى مواجهة صعوبات في تصريف الفوائض الزراعية. كما يمكن اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية في حالة تعرض الدول العربية لممارسات تجارية سلبية كالإغراق مثلاً لمجابهة ومعالجة هذه الممارسات.

وبالإضافة إلى الحصول على مزايا التخفيض الجمركي وغير الجمركي يمكن للدول المنضمة إلى الاتفاقية الاستمرار في دعم جوانب مهمة من زراعتها، وكذلك صناعاتها الغذائية الناشئة بدون التعرض لإجراءات وتدابير انتقامية من جانب الدول الأخرى.

٢ - الدور العربي المشترك للتعامل مع المتغيرات

لا بد للدول العربية من التعامل مع الجات من خلال العمل العربي المشترك. فإتفاقية الجات سوف تحرر قسماً كبيراً من السلع المتبادلة بين البلاد العربية، كما أنها ستحرر التجارة من العوائق غير الجمركية، بما يسهل تصفية هذه العوائق في إطار اتفاق عربي شامل.

والتجارة العربية الزراعية البينية في وضعها الراهن لا تعكس الإمكانيات الفعلية للتبادل التجاري، والتي يمكن تحقيقها من خلال إزالة التعريفات الجمركية والقيود الإدارية، وتوفير البنى الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع والاستفادة من فرص التمويل القائمة وتطويرها لتلبية الاحتياجات.

وتعد إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية مهمة جداً لتطوير التجارة العربية البينية، لأنها تعفي المنتجات الزراعية والحيوانية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية. ومن شأن تطبيق هذه الإتفاقية أن يؤدي إلى تعظيم إمكانيات الإنتاج والتطوير والتبادل التجاري، وأن يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات العربية، ويحسن القوة التنافسية

للبلاد العربية للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية والتعامل مع التوجهات الدولية من موقع متكافئ.

وأما بالنسبة إلى اتفاقية مراكش فإن الإعلان الذى صدر فى ١٥ / ٤ / ١٩٩٤ يلحظ دعم المقتضيات التجارية المتعددة الأطراف فى قطاع الزراعة. وهذا يعنى أن قيام تكتل تجارى عربى يكسب الدول العربية امتيازات خاصة، كما يمنحها مجالاً للحماية فى ظل مثل هذا التكتل.

وعلى المستوى الدولى سيكون على البلاد العربية أن تحسن من مستوى صادراتها حتى تصل إلى الكفاءة التنافسية المطلوبة، لكي تستفيد من إتاحة الدخول إلى أسواق التصدير.

آثار البجات على قطاع الصناعة

أجرى الدكتور فريد النجار^(١) دراسة استعرض فيها ملامح الصناعة العربية ومدى تأثيرها بالبجات بالإضافة إلى أثر البجات على تسويق المنتجات الصناعية العربية. ونورد فيما يلى النقاط الرئيسية لهذه الدراسة:

أهم ملامح الصناعة العربية

يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٣ إلى نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية العربية عام ١٩٩٢ بنسبة ١٠٪. ومع ذلك عانى القطاع الصناعى آثار سياسة الإحلال محل الواردات. وتحقق صناعات الغزل والنسيج شبه إكتفاء ذاتى فى بعض الأسواق العربية مع دعم الصناعات الغذائية والتوسع فى الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة الكيماوية. ويستورد العالم العربى نصف إنتاجه من الحديد والصلب سنوياً.

اتجه معدل النمو السنوى للصناعات الاستخراجية العربية للزيادة فى الثمانينيات، ثم اتجه إلى التناقص فى التسعينيات. أما معدل النمو السنوى للصناعات التحويلية العربية فقد تناقص أيضاً فى أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ وانطلق بعدها إلى ٢٣,٣٪ فى عام ١٩٩٢ .

(١) د. فريد النجار: إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية فى ظل منظمة التجارة العالمية: الصناعة العربية تواجه منافسة البجات. بحث مقدم إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات البجات على الاقتصادات العربية، القاهرة ٤ - ٧ يوليو ١٩٩٤ .

ويعوق التنمية الصناعية العربية إغراق الأسواق بالواردات من السلع الصناعية وعدم توافر قاعدة تقنية عربية وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وإهدار طاقات الإنتاج، وانخفاض الجودة، وسوء إدارة الإنتاج، وعدم الإهتمام بالإحلال والتجديد، وعجز النقل عن خدمة الإنتاج الصناعي، وعدم الإهتمام بالبحوث والتطوير والتعبئة والتغليف.

وحى الآن لم توظف الدول العربية بمد الإمكانيات والموارد الاقتصادية العربية بطريقة مثالية، لذلك يجب حصر الموارد الاقتصادية العربية بهدف تحديد برامج استغلالها في المستقبل.

وتتسم الصناعات فى معظم الدول العربية بطابع خاص يتمثل فيما يلى:

١ - كونها صناعات استخراجية - غالباً - بالقطاع العام وجرى تخصيصها لتحويلها إلى القطاع الخاص مع صناعات أجنبية ذات أحجام صغيرة ومتوسطة تركز على السلع الإستهلاكية، وصناعات تركز على السوق المحلية غالباً وعلى التصدير أحياناً.

٢ - زيادة تغفل الشركات متعددة الجنسية الصناعية فى الأسواق العربية من خلال الفروع والوكالات وعقود الإنتاج وعقود الإدارة والمشروعات المشتركة الصناعية. ويظهر ذلك واضحاً فى الصناعات الدوائية والكيميائية والغذائية والبتروكيماوية.

٣ - وجود نقص فى عدد العمالة الفنية المتخصصة فى معظم الدول العربية لذلك توجد هجرة من العمالة الفنية من الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية والأوروبية فى عدد من المصانع العربية. وترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الأجور ومن ثم الإنتاج مما يقلل من مستوى القدرة التنافسية.

٤ - عدم وجود دراسات تحليلية للأسواق العربية والدولية لقياس الطلب على المنتجات الصناعية الإستهلاكية والإنتاجية مما يؤدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض المحلى والدولى. كما أن المناخ الاستثمارى العربى غير مشجع للإستثمارات الصناعية.

٥ - عدم وجود اتصالات تجارية عربية بين الصناعات فى البلاد العربية مما يؤدى إلى غياب التنسيق الصناعى والتكامل الصناعى العربى (المشرق العربى - المغرب العربى).

٦ - الانفصال بين العلوم والتقنية العربية وجانب الاستثمار فى البحوث والتطوير فى وحدات الإنتاج العربية.

آثار منظمة التجارة العالمية على الإنتاج الصناعي العربي؛

تنادى منظمة التجارة العالمية الدول بضرورة تعديل سياستها الاقتصادية ومنها سياسات التصنيع من حيث أولويات التنمية الصناعية وأهدافها وخطط التصنيع وأنواع الصناعات وأحجام الإنتاج والعلاقات التشغيلية. وسوف يتأثر ذلك بالاستثمارات الصناعية المتاحة والوافدة وتكلفة التمويل والمائد على الاستثمار الصناعى، وتوافر التقنية والمعرفة الفنية والمعاملة الفنية ذات المهارة العالية، والتوظيف المثالى لعوامل الإنتاج العربية، واختيار فنون الإنتاج والتشغيل المناسبة. وسوف يشهد العقد الحالى مدى نجاح أو صعوبة تنفيذ برامج الصناعات التصديرية، وصناعات إحلال الإنتاج العربى محل الواردات.

من المتوقع أن ترتفع تكلفة إنتاج بعض الصناعات العربية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجى، وإلغاء دعم الصادرات، وارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن، وارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى، وارتفاع تكلفة التقنيات والإخراعات وحقوق الإنتاج.

وللتكيف مع أحكام الجات تقتضى الضرورة مراجعة المكونات الإنتاجية للصناعة، ودراسة الحركة والزمن لكل منتج وإعادة تصميم المنتجات الصناعية والبحث عن تبسيط المنتج وتنميط الأجزاء وقطع الغيار والإتجاه نحو عولمة (عالمية) المواصفات الفنية.

وبسبب توجهات منظمة التجارة العالمية سوف تزداد المنافسة الصناعية فى المستقبل. ومن المعروف أن المنافسة لا تركز على الأسعار فقط بل تعتمد أيضاً على الجودة ومنافسة الإدارة ومنافسة الابتكار والتميز الإنتاجى. ومعنى ذلك ضرورة تبنى الصناعات العربية وسائل تنافسية جديدة تواجه الواردات الصناعية فى الأسواق المحلية وتستطيع الوصول إلى الأسواق الدولية بسهولة عن طريق إدارة الجودة الشاملة، والتقييس والمواصفات العالمية (أيزو)، والتعبئة والتغليف.

وقد أصبح من المتوقع زيادة الاستثمارات الصناعية العربية لتوظيف عوامل الإنتاج والموارد الاقتصادية العربية وذلك لأغراض التنمية الصناعية وارتفاع اسعار الواردات الصناعية، والاستفادة من اتساع النطاق التجارى الدولى، والقضاء على البطالة العربية.

تستطيع الدول العربية تنشيط الصناعات وتجديدها ومواجهة المنافسة الدولية عن طريق:

- ١ - الإهتمام بالصناعات صغيرة الحجم.
- ٢ - استخدام التخصص فى إنتاج اجزاء المنتج.
- ٣ - تشجيع نسب عالية من المكون المحلى.
- ٤ - الإهتمام بصناعة قطع الغيار والأجزاء التبادلية.
- ٥ - التركيز على الصناعات المغذية.
- ٦ - تطبيق أساسيات إدارة الإنتاج الصناعى الحديث.
- ٧ - تشجيع التعاونيات الإنتاجية والأسر المنتجة.

الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التسويق الصناعى العربى

سوف يترتب على مزاولة أعمال منظمة التجارة العالمية إعادة ترتيب جداول الرسوم الجمركية وخض الجمارك بنسبة ٢٣٣٪ فى الدول الصناعية، والحق فى الإبقاء أو زيادة جمارك بعض السلع الصناعية، واستثناء بعض المنتجات الصناعية ذات الحساسية العالمية (كالزيت) من التخفيضات الجمركية، ومن الضرورى أيضاً تطبيق حق ضبط الأسعار فى المنتجات الدوائية، وحق تطبيق نظام التراخيص الإجبارية فى حالة التعسف فى استخدام براءات الاختراع. ويوفر مجلس تجارة السلع فترات إنتقالية (٥ - ١٠ سنوات) للمنتجات الكيماوية والغذائية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية وذلك قبل تحرير تجارتها.

وتؤثر منظمة التجارة العالمية على تسويق المنتجات الصناعية العربية فى جهتين:

أ) التسويق المحلى للمنتجات الصناعية العربية.

ب) التسويق الدولى للمنتجات الصناعية العربية.

وسوف يؤثر النظام الجديد للتجارة على أهداف التسويق وسياساته وخططه وبرامجه وأساليب الرقابة التسويقية والتجديد التسويقى والسلوك التسويقى من حيث تصميم المنتجات، التسعير، الترويج والإعلام التجارى، وأساليب وقنوات التوزيع وآليات تقسيم

السوق إلى قطاعات (جغرافية وسيكوجرافية وديموجرافية). كذلك تحليل تكاليف التسويق بفرض تخطيط الأرباح وتحقيق:

١ - أقصى ربحية.

٢ - زيادة الكفاءة التسويقية.

٣ - تحسين الفعالية التسويقية.

٤ - حماية المستهلك العربي.

٥ - حماية البيئة التسويقية والثقافة التسويقية.

٦ - التجديد التسويقي لمواجهة المنافسة.

وفيما يلي أهم الآثار المتوقعة في منظومة تسويق المنتجات الصناعية العربية.

١ - توسيع قاعدة خطوط المنتجات والخدمات:

من المتوقع زيادة خطوط المنتجات والخدمات اللازمة للتسويق الصناعي العربي المحلي نظراً لتحرير النفاذ إلى الأسواق وإضافة الخدمات ضمن أطر السلع المحررة، ويعنى ذلك زيادة الطلب على الوظائف التسويقية العربية.

٢ - تغيير هيكل التكاليف والأسعار والخصومات:

من المتوقع زيادة أسعار العديد من السلع الصناعية المستوردة والمنتجة محلياً بسبب:

١ - إلغاء الدعم الإنتاجي.

٢ - زيادة بعض الرسوم الجمركية أو عدم تخفيضها.

٣ - زيادة تكلفة الفحص والتفتيش.

٤ - زيادة تكاليف التعبئة والتغليف.

٥ - زيادة تكاليف الإعلان والترويج.

٦ - التضخم في أسعار الواردات السلعية وأسعار المدخلات.

٧ - ارتفاع تكلفة التجويد وتطبيق مناهج الجودة الشاملة.

٣ - الترويج الصناعي في ظل العجات؛

سوف يؤدي تحرير التجارة إلى القضاء على الاحتكار ومن ثم إطلاق آليات السوق والمرض والطلب. ويترتب عن ذلك الإهتمام بالترويج الصناعي العربي للتعريف بالمنتجات الجديدة المصنعة عربياً أو المستوردة. ومن ثم سوف تزداد الموازنات التخطيطية للإنفاق على الإعلان والعلاقات التجارية والدعاية وذلك للوصول إلى المشتريين الحاليين والمتوقعين.

٤ - إعادة بناء قنوات التوزيع العربية بعد العجات؛

من الواضح أنه كرد فعل طبيعي لتحرير التجارة العربية أن يتم إعادة بناء قنوات وحلقات التوزيع العربية وزيادة كثافة كل حلقة. كما أنه من المؤكد إعادة هيكلة قنوات التوزيع المادى (النقل بأنواعه - التخزين بوسائله - المناولة بأدواتها).

٥ - الاتصالات التسويقية الجديدة؛

تؤدي إعادة هيكلة منظومة التسويق العربية بالضرورة إلى بناء شبكات جديدة للإتصالات التسويقية للاستفادة من توسيع نطاق الأسواق والنفوذ إلى الأسواق وإعادة تصميم المنتجات والوقوف أمام المنافسة.

٦ - بحوث التسويق والمعلومات التجارية؛

سوف يوجه مزيد من الدراسات والبحوث آليات التسويق الصناعي العربي إلى التسويقية وبناء شبكات للمعلومات التجارية ونظم للمعلومات التسويقية لخدمة القرارات والسياسات والخطط التسويقية الجديدة.

٧ - الثقافة التسويقية العربية؛

سوف تؤثر منظمة التجارة العالمية على اتجاهات ومحتوى الثقافة التسويقية العربية من حيث عادات الشراء، وأنماط الاستهلاك، وتحول الطلب من صنف لآخر ودينامية التحرك من نمط استهلاكى لآخر.

آثار الجات على الخدمات المالية في الدول العربية

أجرى الدكتور عدنان الهندي^(١) دراسة أبرزت تأثير الجات على الخدمات المالية في الدول العربية ونورد فيما يلي نقاطها الأساسية:

الخدمات المالية من منظور الاتفاق تشتمل على «كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية والتي يتم إنتاجها والتداول بها من قبل متجنيها أو المتاجرين بها في الدول الأعضاء. وهذا يعني خدمات التأمين وكافة النشاطات المرتبطة بها وكذلك الخدمات المصرفية والمجالات المالية الأخرى مثل قبول الودائع، الإقراض، الإيجار المالي، خدمات المدفوعات والتحويلات النقدية والكفالات بأنواعها، والإيداع، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وخدمات المقايضة والتسوية للموجودات المالية، وتقييم المخاطر، وتقديم الاستشارات الاستثمارية والمالية ... الخ. ويستمد الاتفاق من هذه الخدمات كافة نشاطات المصارف المركزية أو السلطات النقدية في سياق ممارستها لأعمالها وتنفيذها لسياساتها وأهدافها، وكذلك نشاطات صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد العامة، وأية نشاطات أخرى تقوم بها أية مؤسسة عامة لحساب الحكومة، بكفالتها أو باستخدامها الموارد المالية الحكومية».

ولحظ الاتفاق أوضاع النمو والتنمية في الدول النامية مشيراً إلى ضرورة «الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الجدية التي تواجهها الدول الأقل نمواً في المجالات الاقتصادية والتنمية والحاجات التجارية والمالية». وتبعاً لذلك أفرد الاتفاق لهذه الدول بعض المزايا بغية إعادتها على تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية، وزيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات وتعزيز قدرتها على استيعاب التقنية الحديثة في هذا المجال، وترسيخ كفاءة وتنافسية أسواقها المالية وتحسين قدرات دخولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلوماتية.

وأقر الاتفاق مبدأ انتهاز وتطبيق تدابير مالية ورقابية وقائية من قبل الأعضاء، وذلك بفرض «صون تكامل واستقرار الجهاز المالي وحماية المدعومين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء في هذه الدول، شريطة ألا تلحق هذه التدابير الضرر بالأعضاء الآخرين،

(١) د. عدنان الهندي «تأثير الجات على تجارة وإنتاج الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية»، المصارف العربية، تشرين أول ١٩٩٤ .

علماً بأن هذه التدابير يمكن أن تجرى في إطار اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو جماعية، وفي حالة وقوع نزاعات أو خلافات تحال جميعها إلى «هيئة تسوية المنازعات» للتحكيم والبت فيها بما يضمن مصالح الأطراف المعنية وفي ضوء بنود الاتفاق.

كما أقر الاتفاق مبدأ فرض بعض التقييدات المالية في حال تعرض أحد البلدان الأعضاء إلى أزمات مزمنة في ميزان مدفوعاته تهدد مصيره ومستقبله الإقتصادي.

وأوجب الاتفاق على الدول الأعضاء «التأكد من أن المنتجين أو المتاجرين المحكركين للخدمات المالية لا يقومون، في إطار تقديمهم خدماتهم في الأسواق المحلية، بأية إجراءات أو نشاطات أو أعمال من شأنها الإخلال بالتزامات هذه الدول في إطار الاتفاق، أي التي تؤدي إلى إحداث تشوهات أو نتائج آثاراً ضارة في أسواق الدول الأخرى». كما نص على يكون «مجلس تجارة الخدمات» المركز المحوري لتبادل المعلومات حول نشاطات هؤلاء المحكركين وغيرهم من منتجي ومتاجري الخدمات المالية بصفة حصرية.

ولم يغفل اتفاق الخدمات المالية ظاهرة التكتل الإقتصادي المتعاظم شأنه على الساحة العالمية، حيث أكد على حق أي عضو في «الإنضمام إلى أية اتفاقات أخرى ذات الارتباط بتكامل وتحرير تجارة الخدمات المالية، مع أية دولة (أو دول) أخرى غير أعضاء في اتفاق الجات، شريطة أن تشمل تلك الاتفاقات (الأخرى) تغطية قطاعات واسعة ولا تحتوى على أية إجراءات تمييزية، وأن يتم إعلام «مجلس تجارة الخدمات» بها.

الانعكاسات المراقبة لاتفاق الخدمات المالية علي الصناعات المالية العربية

مما لا شك فيه أن اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية سوف يكون له انعكاسات إيجابية على تجارة الخدمات المالية، ومن ثم على اقتصاديات العديد من دول العالم، وإن كانت معظم المزايا أو الاستفادة ستحظى بها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. وسوف يكون له أيضاً انعكاسات سلبية على الدول النامية الأخرى، وخصوصاً تلك المستفيدة حالياً من اتفاقية لومي ونظام التفضيلات العامة.

وفيما يلي أبرز الآثار الإيجابية والسلبية المراقبة على الدول العربية من جراء تطبيق لاتفاق الخدمات المالية المذكور.

١ - الآثار الإيجابية المحتملة للإتفاق:

إن الآثار الإيجابية المتوقعة لإتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية على الدول العربية يعتمد بشكل رئيسي على المزايا التي يوفرها الإتفاق لتلك الدول وغيرها من الدول النامية المنضمة إلى الإتفاق، لا سيما من ناحية إقرار مبدأ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات المالية، وعدم التمييز في المعاملة، واعتبار المشكلات التنموية لتلك الدول، واحترام أهداف السياسات الوطنية إضافة إلى إقرار حق تلك الدول في اتخاذ تدابير مالية رقابية ووقائية تهدف إلى حماية صناعة الخدمات المالية في الدول العربية التي مازالت في طور التكوين.

وفيما يلي أبرز الآثار الإيجابية المحتملة لاتفاق الجات:

أ - زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية للمحلية وجذب الاستثمارات الخارجية:

من المرتقب أن تزداد درجات كفاءة وفعالية أسواق المال العربية مستقبلاً مع تدرج ظاهرة تحرير الخدمات المالية على المستوى العالمي وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، مما يسمح بدخول المنافسة الأجنبية إلى الأسواق المحلية، وبالتالي تصبح حركة هذه الأسواق خاضعة للتفاعل الحريين الطلب والعرض على الخدمات المالية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحديد السعر التوازني لهذه الخدمات، وبما يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب. وهذا أفضل من تدخل الحكومات في تلك الأسواق وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على الأسعار التي تصبح مشوهة وغير حقيقية في كثير من الأحيان.

هذا وترتبط كفاءة وفعالية الأسواق المالية بشكل مباشر بدرجة الإفصاح المالي (الشفافية) عن أعمال المؤسسات التي تؤدي خدمات مالية للعملاء والمستثمرين. ويتيح هذا الإفصاح (من خلال نقاط التجارة بشكل خاص) توفير كافة المعلومات حول القوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والتوجيهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية. وهذه الإحاطة المعلوماتية من شأنها أن تلعب دوراً محورياً في مواكبة حركة التقنية المالية ونظم الجودة الشاملة والمتكاملة للإرتقاء بنوعية الخدمات المالية في الوطن العربي وكذلك أدوات وأساليب توفير هذه الخدمات. ومما لا شك فيه أن تعزيز الإفصاح المالي عن المؤسسات والخدمات المالية في الدول العربية يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات

الخارجية إلى الميدان المالى ومن ثم توزيعه على المشروعات التنموية فى الوطن العربى.

ب - القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية:

إن إنفتاح المؤسسات المالية العربية على العالم الخارجى، وتحديدًا على أسواق المال العالمية سيؤهل هذه المؤسسات لإمتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعى الضيق وكذلك اضطلاعها بأدوار متعددة فى أسواق رأس المال خاصة نشاطات الصيرفة والوساطة المالية والاستثمارية.

عندئذ يمكن أن نرى أعداداً من «المصارف الشاملة» تبدأ فى الظهور فى الأسواق المالية العربية التى تحمل فى مجالات الترويج للمشروعات والفرص الإستثمارية الجديدة، وعمليات الصيرفة الاستثمارية، وتقديم خدمات الوساطة المالية، والاستثمار فى الأوراق المالية، كما تقدم مصادر التمويل بأجلها القصيرة والمتوسطة والطويلة إلى القطاعات الاقتصادية المتنوعة والمركزة إلى ودائع أخرى تحصل عليها من كافة القطاعات أيضاً. كما قد تشهد ولادة بعض «مصارف الإستثمار» التى تمارس نشاطات وأعمالاً استثمارية ومالية متنوعة. وربما تظهر أيضاً بعض مؤسسات «السور ماركت المالى» التى تختص بتقديم حزمة متكاملة ومتنوعة من الأعمال المصرفية والاستثمارية والمالية، لا سيما فى مجالات الأوراق المالية والوساطة القطاعية خاصة الوساطة العقارية وبوليصات التأمين والسياحة والائتمان الاستهلاكى ... الخ.

كما قد تتمكن المؤسسات المالية العربية من مواكبة التغير الجذرى الحاصل فى الأسواق المالية العالمية بسبب تحول أسلوب الإقراض من صيغة القرض المصرفى إلى صيغة الأوراق المالية، إذ أن من المعلوم أن هذه المؤسسات لا تزال تركز نشاطها بصفة رئيسية على أعمال الوساطة النقدية وتعتمد بذلك عليها فى توفير هامش من الأرباح يتأتى من الفارق بين سعرى الإقراض والإقتراض.

ج - تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولى وترسيخ القواعد الرأسمالية:

إستجابة للمتطلبات والمعايير الدولية الخاصة بتكوين قواعد رأسمالية كافية لرفع معدلات كفاية رأس المال إلى 28 على الأقل، فقد بذل العديد من المؤسسات المالية العربية خلال السنوات القليلة الماضية جهوداً حثيثة ونجارية لبناء قواعد رأسمالية راسخة من

خلال ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- زيادة رأسمالها لا سيما من خلال الزيادات النقدية من قبل المساهمين بالإضافة إلى طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو الخاص.

- احتجاز معدلات ملحوظة من الأرباح المحققة عن الأعوام الماضية وإعادة تدويرها للإعroom القادمة.

- عمل مناقلة بين بنود الموجودات في اتجاه تخفيض البنود الخطرة منها.

وكانت محصلة محاورات هذه المصارف في مجال زيادة رأسمالها ومعدلات كفايتها أن تمكن القسم الأكبر منها من تجاوز المعدل المطلوب للملاءمة، بينما بقي القسم الآخر منها دون المعدل المنشود. علماً بأن عدداً كبيراً من المصارف المشمولة بهذا القسم تددت معدلات ملاءمتها المالية إلى «المنطقة الحرجة».

وبالنظر إلى مبدأ تحرير الخدمات المالية وفق اتفاق «الجات» فإن المؤسسات المالية العربية ستكون في وضع أكثر ملاءمة لدخولها إلى أسواق التمويل الدولي والحصول على مصادر تمويل بشروط مناسبة تبعاً لحالة المنافسة الشديدة في تلك الأسواق والتي غالباً ما تؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة على الاقتراض. وهكذا ستمكن المؤسسات المالية العربية من طرح جزء من أسهمها وسنداتها للاكتتاب العام أو الخاص، ومن ثم تجميع حجم ملحوظ من الأموال يسهم في تدعيم وترسيخ قدراتها الرأسمالية ورفع معدلات ملاءمتها المالية لتتناسب والمعايير الدولية المستحددة.

د - تدعيم الوجود المالي العربي في الخارج ووضع حد لسياسات التمييز والإجحاف:

إن إقرار اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية لمبدأى عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء وإقامة التعامل متعدد الأطراف على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية مع تركيزه على ضرورة إلغاء التقييدات والعراقيل من شأنه أن يسهم في تدعيم وتقوية الوجود المالي العربي في الخارج وذلك بالإستناد إلى التواحي التالية:

١ - أصبح بإمكان المؤسسات المالية العربية تعزيز إنتشارها ووجودها في الخارج من خلال إقامة فروع لها أو شركات تابعة سواء في أسواق الإتحاد الأوروبي أو في أسواق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

٢ - الحد من أو إيقاف السياسات التمييزية والمجحفة التي تطبقها السلطات النقدية والمصرفية في بعض دول العالم (لا سيما في أوروبا وأمريكا) على فروع بعض المؤسسات المالية العربية العاملة في أراضيها.

٣ - الحد من المضايقات التي تلحق بالمال العربي في الخارج، لا سيما تجميد أصول بعض المصارف العربية (كما حدث للمصارف الليبية).

٤ - واستناداً إلى الحرية المتزايدة التي ستكتسبها المؤسسات المالية العربية في الأسواق الخارجية، فإنه من المتوقع أن تبادر - بالتعاون مع المؤسسات المحلية - إلى استقطاب جزء من الأموال العربية في الخارج وإعادة تدويره إلى داخل الوطن العربي للمساهمة في إنمائه الإقتصادي.

هـ- إنشاء نقاط تجارة كوحدة معلوماتية:

تعتبر فكرة إنشاء نقاط تجارة إحدى الأفكار العملية المهمة التي جاء بها اتفاق «الجات» حيث إنه من المتوقع أن يكون لهذه النقاط آثار إيجابية على نمو وتطور المؤسسات المالية والتجارية العربية. ذلك أن هذه النقاط تمثل وحدات معلوماتية تغطي كافة المعلومات المتوافرة عن إمكانية التصدير والاستيراد في بلد معين مع إجراءات الدفع والمواصفات والتسهيلات. وقد أثبتت التجارب العملية لهذه النقاط فعاليتها الكبيرة في تسهيل التبادل التجاري والمالي من خلال توسيع قاعدة المعلومات المتوافرة عن إمكانات التصدير والاستيراد والمدفوعات المالية فيما بين الدول المختلفة.

يمكن دور نقاط التجارة من الناحية المالية في كونها تشكل القناة الأهم والأسهل لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على توفير حزمة كبيرة من الخدمات المالية لعملاء تلك النقاط. وهكذا تلعب نقاط التجارة دور الوسيط على أساس غير حصري للمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية التي تقوم بتوفير خدمات مالية لا يمكن توفيرها بسهولة في أسواق المال المحلية.

والخدمات المالية التي توفرها نقاط التجارة يمكن تصنيفها في الخدمات الأساسية التالية:

١ - توفير المعلومات الخاصة بفرص التمويل والمعلومات الأخرى ذات الصلة والضرورية

للعلماء التجاريين.

٢ - توفير خدمات التمويل بشقيها الوساطية وغير الوساطية.

٣ - توفير خدمات الإعتمادات المستندية والتحصيلات والمدفوعات المالية (فى حالة المدفوعات يتم الإرتكاز فى الغالب إلى خدمات السوفيت).

٤ - توفير خدمات إدارة المخاطر المالية الناجمة عن مخاطر التسليف.

٢ - الآثار السلبية المحتملة للإتفاق:

من المتوقع أن تبرز بعض الآثار السلبية والتحديات على الساحة العربية بسبب تطبيق هذا الإتفاق كما يلى:

أ - مجابهة الكتلت العالمية:

ظهرت خلال الأعوام القليلة الماضية وحدات مصرفية ومالية عملاقة تناهز أرقام الميزانية العمومية لواحدة منها مجموع الميزانية الموحدة للقطاع المصرفى العربى بكامله - بوحداته الداخلية والخارجية - كما تفوق هذه الأرقام الدخل الوطنى لعدة دول عربية مجمعة.

وفى مواجهة هذا الواقع، نرى المصارف والمؤسسات المالية العربية مبعثرة وصغيرة الحجم تتخجم الأسواق المالية العربية بتزايد أعدادها، الأمر الذى أضعف على امتداد السنوات الماضية، وسيضعف مستقبلاً، من قدرة تلك المصارف على تقديم وتطوير خدمات متكاملة شاملة، لا سيما فى الحقلين الاستثمارى والمالى، ومن قدراتها على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة المعقدة، وقدرتها على تحمل الهزات المصرفية أو تقلبات الأسواق، وأيضاً قدرتها التنافسية فى أسواق تشتد فيها كل يوم حمى وحدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية حلبة الصيرفة المصرفية والمالية والاستثمارية والتي بدأت بإقتطاع جزء متزايد من السوق.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة فى السابق بشأن ضرورة إعادة النظر فى أحجام المصارف والمؤسسات المالية العربية والسعى إلى تكوين وحدات كبيرة من خلال عمليات الدمج والإحتواء وبما يمكنها من مقاومة زخم المنافسة من جانب الوحدات

المالية والمصرفية العالمية العملاقة، فإن خريطة هذه المصارف والمؤسسات المالية العربية لا تشمل سوى على عدد محدود من عمليات الاندماج.

ولا شك في أن عمليات الإنفتاح والتحرير التي ستبدأ في نطاق اتفاق «الجات» الخاص بالخدمات المالية سيكون لها أثرها (السلبى) الكبير على الوحدات المالية والمصرفية العربية سواء فى الداخل أو فى الخارج. فهى لن تستطيع الوقوف فى وجه التكتلات المالية والمصرفية العملاقة فى الأسواق الخارجية، كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصتها فى الأسواق المالية المحلية بعد قيام التكتلات المصرفية والمالية الدولية بإنشاء فروع لها أو شركات تابعة فى الأسواق العربية. وذلك يعود بصفة رئيسية إلى التقدم التقنى الذى تتمتع به تلك التكتلات إضافة إلى الخدمات المصرفية والمالية الحديثة التى ستدخلها إلى الأسواق المحلية والتى لم تستطع بعد المصارف والمؤسسات المالية العربية إستيعابها وإدخالها بين خدماتها التقليدية.

ب - للتأثير على السياسات النقدية المحلية:

ان دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى الأسواق المالية العربية وعملها فى محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها ومنفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبى على السياسات النقدية والائتمانية التى تستهدفها السلطات النقدية العربية. ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هى من صنع المؤسسات المصرفية والمالية الأم الموجودة خارج البلاد والتى تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة.

وهذه السياسات قد تكون توسعية، بمعنى أن الفروع والشركات التابعة (الأجنبية) قد تخصص نسباً عالية من موجوداتها لاستثمارها أو إقراضها لقطاعات إقتصادية عربية، الأمر الذى قد لا يتفق مع أهداف السياسات الوطنية التى قد ترمى مثلاً إلى ضبط حدة الضغوط التضخمية فى البلاد عبر تقييد التوسع النقدى. وبذلك تتحول هذه السياسات الائتمانية أو الاستثمارية التوسعية لتصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم وعرقلة عملية التنمية المنشودة.

كما أن تلك السياسات قد تكون انكماشية بمعنى أن الفروع المصرفية أو الشركات التابعة الأجنبية قد تحجم عن تسليف الإقتصاد المحلى أو الاستثمار فى مجالاته، وتفضل

بدل ذلك توجيه جزء من موجوداتها إلى الخارج لاستثماره في مجالات ذات ربحية أعلى أو جددى أفضل. وهنا تتحول تلك الفروع أو الشركات التابعة لتصبح وسيلة لزيادة حدة هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، مما يحرم خطط الإعمار والتنمية من هذه الموارد المالية، علماً بأن الدول العربية هي حالياً في أمس الحاجة إلى تلك الموارد لتفعيل النشاط الإقتصادي في اقتصاداتها.

بعد أن تناولنا هذه الدراسة فإننا نرى أن أهم التحديات التي ستواجهها الدول العربية في مجال الخدمات المالية والمصارف تكمن في التحديات الإقتصادية والتقنية والإدارية وفي المنافسة العالمية وفي حجم المصارف. ولمواجهة التحدي الإقتصادي يجب أن تسرع الدول العربية الخطى في اتجاه الإصلاح والهيكلية الإقتصادية وتعبئة أفضل للموارد ورؤوس الأموال الوطنية والأقليمية لممارسة دور أكبر في تمويل التوسع في الاستثمارات المحلية المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، ومن ثم برزت الحاجة إلى الإستمرار في تعزيز الأسواق الرأسمالية العربية مع الإستمرار في تعزيز أنظمة الرقابة والمدفوعات وشفافية المعلومات. وحتى تجارى المصارف العربية التطورات المصرفية العالمية فعليها تطبيق التقنيات المصرفية الحديثة إلى أقصى حد والمبادرة الحديثة إلى إدخال الخدمات والمنتجات المصرفية الحديثة ووسائل إيصال هذه الخدمات للعملاء إلى أسواقها المحلية

أما التحدي الإداري فيتضمن تغيير مفهوم الإدارة بحيث تحسن المصارف استغلال أنظمة المعلومات المتطورة لرفع الإنتاج وتطوير الخدمات الجديدة وتحقيق الأهداف وتقويم وضبط المخاطر في وجه تقلبات السوق السريعة مع السعى الدائب إلى تطوير الموارد البشرية بما يتفق وعمليات التحديث المستمرة. وهذا يعنى أيضاً أن ينحصر إتخاذ القرار في المصارف العربية في إدارة المصرف الفنية بدون تدخل من مجالس الإدارة في القرارات الفنية مع استقطاب أفضل الكفاءات العربية وتوفير بيئة العمل المناسبة لهم.

وبالنسبة إلى التحدي في المنافسة العالمية فإننا نتوقع حدوث تحولات في النظام العالمي والإقليمي ستؤدي إلى زيادة حدة المنافسة التي ستواجه المصارف العربية في الأسواق الإقليمية والعالمية، وهذا يستدعي أن تطور المصارف العربية أنظمتها ومستوى خدماتها وأن تستغل التقنية المتطورة عالمياً.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الدول العربية تعاني كثرة عدد المصارف فيها مقارنة

باحتياجات أسواقها المحلية، في حين يبقى القطاع المصرفي في بعضها الآخر ضعيفاً وفي مرحلة أولية من التطور، فضلاً عن الصغر النسبي على المستوى العالمي. كما يبلغ إجمالي موجودات البنوك العربية ٤٠٠ مليار دولار أمريكي فقط وهو أقل من موجودات بنك واحد من البنوك الكبيرة في العالم.

يتضح مما سبق أن الكثير من المصارف العربية لن يتمكن بوضعه الحالي من التعامل بنجاح مع متطلبات المستقبل، وأن مواجهة المنافسة المرتقبة على الصعيدين المحلي والإقليمي وتطوير القدرات التقنية والإدارية سيتطلب زيادة الموارد المالية لهذه المصارف واندماج المصارف الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية. كذلك فإنه من الضروري أن تعمل المصارف العربية أو بعضها على الأقل لتحقيق تكامل في عملياتها وخدماتها على الصعيد الإقليمي عن طريق التحالفات الإستراتيجية حيث إن ذلك سوف يساعدها على مواجهة المنافسة من المصارف العالمية النشطة في المنطقة وبحقن لها في نهاية المطاف المزيد من وفورات الحجم.

آثار جولة أورو جواي علي قطاع التأمين؛

قام بعض خبراء الاتحاد العام العربي للتأمين بدراسة لبيان آثار إتفاقية الجات على قطاع التأمين وإعادة التأمين العربي أشارت إلى ما يلي^(١) :

١ - تشمل الخدمات المالية (ضمن أمور أخرى) التأمين والخدمات المتعلقة به ويقصد بذلك التأمين المباشر في الحياة وأنواع التأمين الأخرى، إعادة التأمين وإعادة إعادة التأمين، الخدمات المكملة كالأستشارات والخبرة الإكتوارية وتقدير الخطر وتسوية الخسائر، والوساطة في التأمين كالكوكالات والفروع.

٢ - يشير تحرير خدمات التأمين بحث الجوانب التالية على وجه الخصوص:

أ - حصر نشاط التأمين في القطاع العام

إن هذا الوضع يعني (الإحتكار) وهو يتعارض مع شروط الإتفاقية التي تتطلب حرية ممارسة نشاط التأمين، ذلك أن الإتفاقية لا تطلب فقط السماح للقطاع الخاص المحلي

(١) الاتحاد العام العربي للتأمين: الأمانة العامة «إتفاقية الجات وآثارها على قطاع التأمين وإعادة التأمين:

دراسة أولية»، ١٩٩٥ .

بممارسة نشاط التأمين بل منح شروط وفرص مماثلة لرأس المال الخارجى لأن يعمل فى نشاط التأمين. إذا فإن الانضمام إلى الإتفاقية يتطلب توفير فرص وشروط موحدة لتأسيس شركات تأمين تعمل جنباً إلى جنب مع شركات تأمين مملوكة للدولة بالكامل ولكنها لا تتمتع بأية إمتيازات خاصة غير متاحة لغيرها.

ب - فرض إجراء التأمين على الممتلكات والمستويات المحلية داخل البلد المعين

يبدو أن الإتفاقية لا تعارض هذا الشرط على أن لا يكون مقيداً بإجراء التأمين لدى شركة معينة دون غيرها بل تكون المنافسة والإرادة الحرة هى التى تختار الشركة المناسبة لإجراء التأمين لديها.

ج - إقتصار ممارسة نشاط التأمين على الشركات المملوكة بالكامل لمواطنى البلد :

هذا الوضع يتعارض مع أحكام الإتفاقية التى تتطلب السماح باستثمار رأس المال الخارجى فى نشاط التأمين على أن الإتفاقية لا تشترط أن يكون رأسمال الشركات التى يشارك فى تأسيسها مواطنو البلدان الأخرى مملوكاً بالكامل لهؤلاء، بل هى لا تمنع أن تكون أكثرية رأس المال لمواطنى البلد، ٤٩٪ منه على الأكثر لغيرهم، على أن تتمتع هذه الشركات المشتركة بنفس الحقوق والامتيازات، وتخضع لنفس قواعد الرقابة والتنظيم، وتكون عليها نفس الواجبات والإلتزامات التى تطبق على الشركات المملوكة لمواطنى البلد بالكامل والشركات المملوكة للدولة. ويبدو أن الإتفاقية لا تشترط السماح للوكالات أو فروع الشركات غير الوطنية بممارسة النشاط، وللبلدان المعنية اشتراط حصر النشاط فى شركات مساهمة يشارك فيها رأس المال الخارجى وتؤسس وفق أحكام القوانين النافذة.

د - فرض إعادة إلزامية على الشركات المحلية لصالح شركة إعادة تأمين محلية:

ليس فى الإتفاقية ما يمنع إعادة إلزامية لصالح شركة إعادة تأمين محلية على أن يتساوى فى ذلك جميع الشركات المحلية بغض النظر عن ملكية رؤوس أموالها، حكومية كانت أو وطنية أو مشتركة.

هـ - فرض تنفيذ الإستيرادات بشرط C & F

يبدو أن مثل هذا الشرط لا يتفق مع الحرية التى تستهدفها الإتفاقية، على أن ذلك لا

يمنع أن توجه الدولة تنفيذ استيرادات أجهزتها المختلفة بشروط C & F ، أما لغير الاستيرادات الحكومية وما دامت الحكومة غير ملزمة بتوفير العملة الصعبة لإستيرادات القطاع الخاص فلهذا القطاع تنفيذ استيراداته بالشروط التي يراها.

و - فرض إجراء التأمين على تنفيذ المشاريع بوثائق CAR ; EAR محلياً :

مادامت المشاريع المطلوب التأمين عليها بالوثيقتين المذكورتين هي مشاريع تنفذ في إقليم البلد المعنى فإنها تعامل معاملة الممتلكات والمسؤوليات المحلية في تأمينها محلياً.

ز - حصر أعمال التأمين لصالح الحكومة في شركات معينة:

لا تفرض الإنفاقية قيوداً على حرية أية جهة ومنها الحكومة على إجراء تأميناتها لدى أية شركة تختارها.

ح - ممارسة نشاط إعادة التأمين:

حيث إن نشاط إعادة التأمين بطبيعته هو نشاط دولي، بمعنى أنه يتم بين شركات في دول مختلفة فلا يبدو أنه يشكل عقبة أو عائقاً يحتاج إلى معالجة خاصة.

ط - الخدمات الكاملة لنشاط التأمين:

تحدد الإنفاقية في هذا المجال الإستشارات التأمينية والإكتوارية وتقدير الأخطار وتسوية الأضرار. إن أية دولة تملك تنظيم ممارسة هذه النشاطات في إقليمها، فإذا فعلت ذلك فيفترض أن تشمل القواعد التنظيمية والشروط التي يخضع لها مواطنوها مع مواطني البلدان الأخرى على قدم المساواة.

موقف الدول العربية من الاتفاقية :

هناك مجموعة اختارت الانضمام إلى الاتفاقية وقبلت شروطها وتعهدت بتكييف أوضاعها القانونية والهيكلية بما ينسجم مع متطلبات الاتفاقية وهذه المجموعة تشمل ثمانى دول عربية حتى الآن.

أما الأقطار العربية الأخرى فيمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كالآتي:

١ - مجموعة يحكر القطاع العام فيها نشاط التأمين ولا يسمح للقطاع الخاص الوطني بممارسة هذا النشاط، فإذا وجدت هذه المجموعة أن من مصلحتها الانضمام إلى هذه الإتفاقية فعليها السماح لمواطنيها بتأسيس شركات تأمين خاصة سواء برؤوس أموال وطنية أو بالمشاركة مع رأس المال الخارجى والخبرة الخارجية عربية كانت أو أجنبية.

٢ - مجموعة تتمتع فيها الشركات الأجنبية بحرية العمل ليس عن طريق الشركات المشتركة فحسب بل أيضاً عن طريق التوكيلات والفروع وبصورة أوسع وأكثر تحراً مما تسمى الإتفاقية إلى تحقيقه. ولذلك فإن قرار انضمام هذه المجموعة إلى الإتفاقية يعتمد على تقييمها لمصالحها الأخرى من خلال الانضمام إلى الإتفاقية.

٣ - مجموعة أخيرة تأخذ بتعدد الشركات الوطنية ولا يتطلب تكييف أوضاعها لتتجاوب مع متطلبات الإتفاقية إلا تغييرات هيكلية غير جوهرية. وهذه المجموعة إذا وجدت لها مصلحة وطنية فى الانضمام إلى الإتفاقية فإن تكييف أوضاعها التأمينية يصبح أمراً ثانوياً.

وحيث ان نشاط التأمين فى الأقطار العربية قد شهد قدراً كبيراً من التطور والتقدم فإنه لم يعد مهدداً بشكل مقلق بالمنافسة الأجنبية خاصة إذا تعززت أجهزة الرقابة الفنية والمالية والإدارية على نشاط التأمين بما يحمى القطاع الوطنى من المنافسة غير المشروعة، ويحمى المواطنين من الممارسات غير السليمة. وقد تكون للمنافسة الأجنبية فى مجال تطوير الخدمات أثر إيجابى فى تطوير وتقديم قطاع التأمين الوطنى لمصلحة المواطنين وإدخال أغلبية تأمينية جديدة وخطط تسويقية وأساليب إكتتابية غير متعارف عليها.

ومادام هذا هو واقع قطاع التأمين العربى فإنه لا يكون العامل الجوهري والحاسم فى اتخاذ أى قرار بشأن الانضمام أو عدم الانضمام إلى الإتفاقية فى ضوء العوامل الأخرى ذات العلاقة بالمصالح الاقتصادية الأكثر أهمية. إن حجم التأيد الذى تمتعت به الإتفاقية حتى الآن سيجعل الدول التى قد تختار عدم الانضمام إليها بصورة قاطعة فى حالة عزلة دولية عن حركة التجارة العالمية.

وفى حالة إختيار أية دولة الإنضمام إلى الإتفاقية فإن عليها تكييف أوضاعها خلال خمس سنوات من تاريخ إقرارها، وعليها اتخاذ الإجراءات الآتية:

١ - وضع دراسة اقتصادية دقيقة لمدى حاجة السوق إلى المزيد من الشركات تعمد فى اتخاذ أى قرار بشأن إجازة شركات جديدة وطنية أو مشتركة.

٢ - وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين تتناول على سبيل المثال لا الحصر الأمور الآتية:

أ - تحديد حجم رأس المال المدفوع.

ب - تحديد حصة رأس المال الوطنى ورأس المال الأجنبى فى الشركات المشتركة.

ج - تكوين مجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها فى أعضائه.

د - تحديد الحد الأدنى للمؤهلات الفنية والمالية للمدراء التنفيذيين فى الشركات.

هـ - تحديد مبالغ مناسبة كوديعة لقاء ممارسة أنواع التأمين المختلفة.

و - تحديد أسلوب استثمار أموال الشركات بما يخدم الإقتصاد الوطنى.

٣ - وضع نظام شامل وكفء للإشراف والرقابة وتكوين هيئة متخصصة تضم مؤهلات فنية ومالية وإدارية تتولى تنفيذ نظام الإشراف والرقابة.

٤ - الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى ممارسة الإشراف والرقابة.

٥ - تضمين نظام الإشراف والرقابة إجراءات رادعة وعقوبات مشددة لتجنب ارتكاب المخالفات والتجاوزات.

٦ - الإهتمام ببرامج التدريب للعاملين فى قطاع التأمين وفى هيئات الرقابة والإشراف.

٧ - إلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعى التأمينى وتوسيع قاعدة انتشار التغطيات التأمينية المختلفة.

٨ - إيجاد جهاز خاص لمتابعة شئون الإتفاقية ومراقبة حسن تنفيذها.

٩ - تضمين مناهج الدراسة فى الكليات المختصة تدريس الإتفاقية وعلاقتها بالشئون الاقتصادية الدولية مع الإتفاقيات الأخرى أيضاً.

الفصل الثانى عشر

آثار الجات على الإقتصاد المصرى

بحث هذا الفصل الآثار والأبعاد الإقتصادية لتأج جولة أوروجواى على مصر .

آثار الجات على إقتصاد مصر

تمهيد

من البدء أن إنضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية سوف ينجم عنه آثار مختلفة على الإقتصاد المصرى. وقد طالب المجلس القومى للإنتاج والشئون الإقتصادية بضرورة دراسة السياسات والإجراءات الجديدة التى يجب أن تتبناها السياسة الإصلاحية فى مصر لدعم قدرة الإقتصاد المصرى على التعامل مع الواقع الإقتصادى والتجارى العالمى فى ظل منظمة التجارة العالمية. وقد شملت مجموعة التوصيات التى بحثها المجلس القومى سالف الذكر فى عام ١٩٩١ ما يلى:

١ - أن لجمهورية مصر العربية والبلاد النامية مصلحة أكيدة فى نجاح دورة أوروجواى لما يترتب على نجاحها من أثر إيجابى على مستوى النشاط الإقتصادى فى البلاد الصناعية وهو من أهم العوامل فى زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية لأن ذلك يقترن بتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعترض صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية.

٢ - يترتب على إلغاء الدعم للإنتاج الزراعى فى المجموعة الأوروبية أوتقليل هذا الدعم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن، ولذلك آثاره السلبية على البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية وعلى رأسها مصر. وتقدر التكلفة الإضافية التى تتحملها مصر بسبب هذا الإرتفاع بما يعادل ثلاثمائة مليون دولار.

٣ - إذا طرحنا جانباً التكلفة الإضافية الناشئة عن تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية فإن البلاد النامية - ومن بينها مصر - سوف تجنى ثمار جولة أوروجواى فى الحالات الآتية:

(أ) إزالة القيود الكمية التي تحكم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس وذلك عن طريق الإلغاء التدريجي لإنفاقية الملابس المطبقة منذ عام ١٩٦٢، وإدخال هذا القطاع المهم بعد فترة إنتقالية في نطاق الأحكام العامة لإنفاقية الجات. ومعنى ذلك تحريرها من القيود الكمية وإخضاعها لقيود جمركية أخف وطأة على صادرات البلاد النامية. غير أن الإلغاء التدريجي لإنفاقية المنسوجات سوف يفتح باب المنافسة بين البلاد النامية المصدرة للمنسوجات والملابس لإقتناص حصة مهمة من أسواق البلاد الصناعية.

(ب) إزالة أو تخفيف القيود الجمركية التي تحد حالياً من صادرات السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية وصناعة الأثاث والمعلبات الغذائية وغيرها. وهذه جميعاً من الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزات نسبية واضحة، ونوصى بأن تعمل الحكومة المصرية منذ الآن على رفع كفاءة هذه الصناعات لكي تصل إلى التوعية المطلوبة في الأسواق العالمية.

(ج) نظراً للفائدة التي تعود على البلاد النامية، وخصوصاً البلاد الأفريقية، من تحرير التجارة في السلع الاستوائية مثل الشاي والبن والكاكاو وقصب السكر وغيرها ومن تخفيف حدة التصاعد في التعريفات الجمركية على المواد الأولية نصف المصنعة أو تامة الصنع أوجبت المجالس القومية بأن تقوم الحكومة المصرية بالتعاون مع البلاد الأفريقية المعنية بمتابعة تنفيذ الإنفاقية التي تتمخض عنها دورة أوروجواي.

وقد أصبحت مصر عضواً كاملاً وأصلياً في منظمة التجارة العالمية اعتباراً من ١٣٠ / ٦ / ١٩٩٥ وذلك بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية المنظمة والوثيقة الختامية المتضمنة الإنفاقات التي اسفرت عنها جولة أوروجواي. أما عضوية مصر في «الجات» فقد بدأت في عام ١٩٧٠. وأصبحت مصر تنفذ ما عليها من إلتزامات وتستفيد من الأفضليات الممنوحة للأعضاء في أسواق بعضهم البعض. وقد اقتضت تنازلات مصر على الإلتزام بخفض وربط جزء من التعريفات الجمركية بنسبة ١٥٪ من الرسوم المطبقة في مصر تطبيقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

وتتوقع مصر على الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي أصبحت ملتزمة بنوعين من

الإلتزامات: عامة ومحددة. أما الإلتزامات العامة فهي مستمدة من أحكام الإنفاقات التي تنص على تطبيق مبادئ وأحكام اتفاقية الجات واتفاقية التجارة في الخدمات، في حين يقصد بالإلتزامات المحددة تعهدات مصر في جداول تنازلاتها وعروضها في مجالى السلع والخدمات.

وتبين جداول التنازلات التي قدمتها مصر في جولة أوروغواى الأولويات والحاجات الاقتصادية لمصر، فمثلاً التزمت مصر برسوم منخفضة بالنسبة إلى السلع الغذائية الأساسية غير المتوافرة محلياً، بينما تزداد الرسوم للسلع والمنتجات المتوافرة محلياً أو التي لها بديل محلي يحتاج إلى الحماية.

أما عروض مصر في قطاع الخدمات فقد تضمنت أربعة مجالات هي: الخدمات المالية والسياحة والنقل البحرى والمقاولات والتشييد. ويسمح العرض المصرى للخدمات المالية بإنشاء بنوك مشتركة مع إلزام الشريك الأجنبى بتدريب العاملين بالبنك، كذا السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية في مصر طبقاً لشروط الدولة. وينص العرض المصرى أيضاً على إنشاء شركات تأمين مشتركة أو فروع لشركات أجنبية بعد انقضاء خمس سنوات على تنفيذ اتفاق الخدمات، كما يسمح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها بالإضافة إلى ممارسة نشاطات الخدمات المعاونة للتأمين كالاستشارات. وإلى جانب ذلك يسمح العرض المصرى للأجانب بممارسة بعض النشاطات المنصوص عليها في قانون المال كالإكتتاب والسمسرة وتجارة الأوراق المالية والتخليص. وفي مجال الخدمات السياحية يسمح للأجانب بإنشاء الوكالات السياحية وإدارة السياحة وخدمات النقل السياحى البرى والنهرى وإنشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على التراخيص.

وفي مجال النقل البحرى يسمح للأجانب بإقامة شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع بنسبة ٥١٪ لرأس المال الوطنى على أن يكون نسبة ٩٥٪ من العمالة مصرية، بالإضافة إلى تكوين شركات مشتركة لمشروعات تطهير الموانئ لا يزيد فيها رأس المال الأجنبى أو العمالة الأجنبية على ٧٥٪ لكل منهما.

أما العرض المصرى في قطاع المقاولات والتشييد فيسمح بإنشاء شركات مشتركة للمقاولات بنسبة لا تقل عن ٥١٪ لرأس المال المصرى في مجال المشروعات الكبرى كالأنفاق والكبارى وخطوط الأنابيب. كما تقدمت مصر بعروض محددة في المجالات

التي تتمتع فيها بميزة تنافسية نسبية أو التي يخدم تحريرها أهداف التنمية الاقتصادية في الدولة وتحقيق درجة نمو عالية.

جنت مصر بعض الأثمان والمزايا سواء الناشئة عن إلتزاماتها المحددة أو بصفتها دولة نامية. ومن هذه المزايا رفع الرسوم الجمركية من ٢٣٪ إلى ٢٠٪ على زيت الطعام، ومن ٢٠٪ إلى ٢٨٪ على القشدة، فضلاً عن احتفاظ مصر بحقها في الإبقاء على حظر استيراد الأقمشة حتى أول يناير ١٩٩٨ والملابس والمصنعات حتى أول يناير ٢٠٠٢. كما أن لمصر الحق في دعم الصادرات والإنتاج في حدود معينة طالما لم يتجاوز متوسط دخل الفرد ١٠٠٠ دولار سنوياً.

وبالإضافة إلى ما سبق من مزايا يتم إعفاء الصادرات المصرية من رسوم مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية إذا لم تزد صادراتها على نسبة ٢٣٪ من إجمالي واردات الدولة المستوردة من سلعة محددة. كذلك لا تلتزم مصر بخفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية التي تبلغ رسومها ١٠٪ فأقل. كما أن لمصر الحق في دعم إنتاج السلع الزراعية الأساسية في حدود ١٠٪ من إجمالي قيمة إنتاج السلعة، كذا تقديم الدعم في صورة تدريب وبرنامج أبحاث واستشارات، ودعم الاستثمارات ومدخلات الإنتاج الزراعي للمزارعين الفقراء أو ذوى الموارد المحدودة. هذا علاوة على حصول مصر على تعويضات في صورة منح أو قروض ميسرة لمواجهة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة خفض الدعم الزراعي في الدول المصدرة.

كما حصلت مصر على مزايا أخرى تتمثل في إزالة القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس المصرية في الأسواق الأمريكية والأوروبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية.

وعلى صعيد الآثار الناجمة عن بروتوكول السلع تجدر الإشارة إلى أن الميزان التجاري السلعي يعاني عجزاً زمنياً بلغ نحو ٥,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣. وتركز الصادرات السلعية المصرية في سلعتين هما النفط بنسبة ٥٠,٨٪ من الحصيلة الإجمالية للصادرات تليها المنسوجات والملابس الجاهزة بنسبة ١٤,١٪ أما عن اتجاهات الصادرات المصرية فهي محدودة، حيث تنج ٤٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي، ١٢,٦٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩,٥٪ إلى الدول

الأسبوعية، وحوالى ٢١٤,٤ إلى كافة البلاد العربية.

وحيث إن التنمية الزراعية فى مصر لا تواكب الزيادة المعطردة فى السكان، فقد أصبحت مصر مستورداً صافياً للسلع الزراعية. ويعتبر القمح والذرة، والدقيق، والسكر، وزيت الطعام، والشاى أهم الواردات الزراعية المصرية، بينما يمثل القطن الخام والمواليع والخضروات والبطاطس أهم صادراتها الزراعية. كما أن مصر لا تزال مستورداً صافياً للحيوانات واللحوم.

وفى مجال تجارة المنسوجات تراوحت قيمة صادراتها ما بين ٥٨٧ مليون دولار فى سنة ١٩٨٩ و ٣٩٥ مليون دولار فى سنة ١٩٩٣. وقد بلغ إجمالى الصادرات السلعية فى المتوسط ٢,٦ بليون دولار تقريباً، بينما بلغ إجمالى الواردات السلعية فى المتوسط ٨,١ بليون دولار فى سنة ١٩٩٣. وقد ناهز المعجز التجارى فى سنة ١٩٩٣ خمسة بلايين ونصف بليون دولار، وقفز فى عام ١٩٩٨ إلى نحو ١١ بليون دولار.

يتضح مما سبق ضآلة حجم التجارة السلعية المصرية والتركيز على سلعتين مما أحدث خللاً فى التركيب السلمى للصادرات، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الصادرات من المواد الخام والنفط وانخفاض نسبة الصادرات المصنعة والزراعية. كما أن مصر لم تحقق فائضاً تجارياً إلا مع الدول العربية المصدرة للنفط.

وحيث إن حجم الصادرات الصناعية المصرية صغير من منظور التجارة العالمية فقد أصبح من المتوقع ألا يكون ليروتوكول النفاذ إلى الأسواق فى الوقت الحاضر آثار إيجابية فورية على الصادرات السلعية المصرية فيما عدا قطاع الملابس والمنسوجات الذى يخضع لضوابط أخرى. وهذا يتطلب الدراسة العميقة والشاملة للسياسات الاقتصادية الوطنية وللأسباب التى أدت إلى إعاقة تدفق الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية. كما أنه من الأهمية القصوى وضع استراتيجية للتنامش مع القيود التى تفرضها الجات. ومن الملامح الأساسية لهذه الاستراتيجية القيام بتغييرات استراتيجية جذرية فى اقتصاديات وعمليات تخطيط النشاطات البحثية مع إقرار سياسة تقنية مرنة وواضحة والإلتزام بها على جميع المستويات، مع إسهام الاستثمار الأجنبى فى نقل التقنية المتقدمة إلى قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة. كذلك يجب العمل الجاد والمثمر فى إتجاه التغلب على معوقات التقدم العلمى والتقنى فى مصر. وقد نجم عن غياب المجتمع العلمى وضآلة حجم

الإتفاق على البحث العلمى والتطوير التكنى فى مصر تعطيل الإستفادة من القدرات البشرية المصرية فى هذا المجال.

آثار إتفاقية الملابس والمنسوجات:

تعتبر صناعة الملابس والمنسوجات إحدى دعائم الإقتصاد المصرى. فقد بلغت قيمة المنتجات من الملابس والمنسوجات فى سنة ١٩٩١ / ١٩٩٢ حوالى ستة بلايين وتسعمائة مليون جنيه مصرى لتشكل نسبة ٢٤,٧٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى. كما أن هذه الصناعة تستوعب ما بين ١,٥ إلى ٢ مليون عامل.

وطبقاً لإتفاقية المنسوجات تلغى أحكام إتفاقية الألياف المتعددة خلال عشر سنوات، ومن ثم تلغى الحصص. ويمكن اعتبار ذلك أمراً سلبياً حيث يزيد إلغاء الحصص من شدة المنافسة بين مصر التى تعتبر من صغار المصدرين وبين دول نامية أخرى كالهند وأندونيسيا اللتين يفوق إنتاج وحجم صادرات أى منهما نصيب مصر من التجارة فى هذا القطاع السلمى. كما يمكن اعتبار إلغاء الحصص أمراً إيجابياً حيث إن نظام الحصص يحدد للدول المصدرة حداً لا يسمح لها بتجاوزه، وهذا من شأنه أن يشكل قيداً على قدرة الدولة المصدرة على التوسع فى الإنتاج للتصدير لعدم قدرتها على تسويق الإنتاج الإضافى، بينما يودى إلغاء الحصص إلى إتاحة فرصة أكبر للدول المصدرة للتوسع فى الإنتاج وزيادة الصادرات طبقاً للطلب الفعلى ولطاقة الأسواق العالمية، وعلى أساس الجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية حتى تتحقق القدرة التنافسية.

وعلى صعيد مواجهة الآثار السلبية لإتفاقية المنسوجات تستدعى الضرورة تطوير الصناعات النسيجية بما يواكب التطورات الفنية والاستخدام الأمثل للتقنية المتقدمة، مع تقديم تسهيلات كبيرة للمصدرين وتحقيق مستوى أفضل للمنتجات من حيث الجودة. كما يجب اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لتخفيف العبء عن القطاع الخاص فى مجال الإنتاج، وهذا يعنى حل المشكلات الضريبية فى المقام الأول.

آثار إتفاقية السلع الزراعية:

تعتبر مصر دولة مصدرة للمنتجات والمحاصيل الزراعية ومستوردة صافية للغذاء فى وقت واحد. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ بلغ عجز الميزان التجارى الزراعى

المصري ٣,٨ بليون دولار سنوياً، أى ما يوازي ٢,٥٩,٣٪ من إجمالي عجز الميزان التجارى المصرى خلال نفس الفترة. وقد بلغت الصادرات الزراعية المصرية ٢٢,٦٪ من إجمالي الصادرات، فى حين بلغت وارداتها الزراعية نسبة ٢٤٪ من إجمالي الواردات.

تشكل الدول العربية السوق الأساسية للصادرات الزراعية المصرية تليها دول الإتحاد الأوروبى حيث تستوعب نحو ٢٦٪ من تلك الصادرات، ثم تأتى الدول الأفريقية والأسبوية معاً فى المركز الثالث بنسبة ١٣٪ من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية، ثم دول أوروبا الشرقية بنسبة ١١٪.

أما بالنسبة للواردات فتحوذ الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى للواردات الزراعية المصرية بنسبة حوالى ٢٧٪، بينما تحتل دول الإتحاد الأوروبى المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,٢٪ من إجمالي الواردات الزراعية. وتحتل استراليا المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٦٪ من الواردات. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا المصدر الرئيسى لواردات مصر من القمح والحبوب، بينما تأتى المنتجات الزراعية الأخرى من الإتحاد الأوروبى.

وكما ذكرنا آنفاً تمثل الدول العربية أهم أسواق السلع الزراعية المصرية، ولا تفرض هذه الدول رسوماً جمركية على وارداتها. وتعتبر الجودة والسعر المعيار الأساسى لزيادة الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول العربية، وهما لا يمتان بصفة لأحكام اتفاقية الزراعة، بينما يخضع التبادل التجارى مع دول الإتحاد الأوروبى لأحكام الإنفاق التجارى لعام ١٩٨٧، الذى يوفر معاملة تفضيلية للصادرات الزراعية المصرية من حيث مستوى التعريف الجمركية، وهى تفوق الخفض الجمركى الذى تقره اتفاقية الزراعة للجات. غير أن الإتحاد الأوروبى يطبق سياسة زراعية يمكن أن تضع الكثير من القيود والشروط التى تشكل عائقاً أمام تنمية الصادرات. ويعتبر إلزام الإتحاد الأوروبى برفع القيود غير التعريفية وتحولها إلى رسوم جمركية مكسباً يمكن أن تستفيد منه مصر فى التوسع فى تصدير بعض السلع الأخرى التى تتمتع فيها بميزة نسبية، والتى كان يصعب تصديرها إلى أسواق الإتحاد الأوروبى بسبب إجراءات الحماية. ولا ريب أن تحرير السياسات الزراعية وتخفيض القيود غير الجمركية مع خفض الرسوم الجمركية فى دول الإتحاد الأوروبى سوف يفتح آفاقاً جديدة أمام الصادرات الزراعية المصرية.

وحيث إن مصر دولة مستوردة صافية للغذاء وبخاصة القمح، فقد أصبح من المتوقع

أن تؤدي إلزامات الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعى إلى زيادة أسعار الواردات المصرية من السلع الزراعية لاسيما القمح. ويعتقد د. محسن هلال الوزير المفوض بالتمثيل التجارى المصرى أن إلغاء الدعم سوف يرفع أسعار الواردات المصرية على المدى القصير، ولكنه سوف يحفزنا على العناية بالإنتاج فى الأمد البعيد حتى تتوافر لنا محاصيل بتكلفة محلية أقل من تكلفة استيرادها. ثم يستدرك قائلاً إن اتفاقية الزراعة لم تلغ الدعم بل نصت على إلغاء ٣٦٪ من قيمة الدعم خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، فى حين طالت المدة إلى عشر سنوات ونسبة ٢٤٪ فقط بالنسبة إلى الدول النامية. كما تعهدت الدول المنتجة بتعويض تدريجى للدول المستوردة التى تضر من إزالة الدعم فى شكل منح ومشتريات ميسرة. ويؤكد د. هلال أن من حق مصر الحصول على تعويضات بإعتبارها دولة مستوردة للغذاء. ويرى - كذلك - أن من الآثار الإيجابية للاتفاقية سقوط الحواجز أمام منتجات مصر من القطن والأرز والخضر والفاكهة مما يتطلب إعادة النظر فى سياسة مصر الزراعية ومتابعة تطورات الأسعار العالمية^(١).

أما الدكتور محمد كامل ريحان - مدير وحدة الدراسات الاقتصادية يقسم الاقتصاد الزراعى بجامعة عين شمس - فيرى أن صادرات مصر من السلع الزراعية (القطن، الأرز، الخضروات، الفاكهة، النباتات الطبية والعطرية، والزيوت العطرية) سوف تستفيد من التخفيضات الجمركية الجديدة، وأنه من المحتمل أن ترتفع أسعار المواد الغذائية التى تستوردها مصر لاسيما القمح والدقيق ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن. لذلك تم الاتفاق - وفقاً لاتفاقية الزراعة - على حصول الدول النامية ومنها مصر على مساعدات غذائية فى صورة قروض أو منح أو مبيعات بشروط ميسرة طوال فترة تنفيذ الاتفاق وهى ست سنوات، كذلك تسهل حصول تلك الدول النامية على التسهيلات التى تمنحها مؤسسات التمويل الدولية وفقاً لبرامج الإصلاح الإقتصادى - كما فى حالة مصر - بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية والبنية الأساسية لقطاع الزراعة^(٢).

ويذكر د. يسرى مصطفى - وزير الإقتصاد المصرى الأسبق - أن هناك دراسة خاصة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» فى سنة ١٩٨٨ للوقوف على تأثير الجات على واردات مصر من السلع الزراعية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الزيادة فى واردات

(١) تصريح للدكتور محسن هلال، جريدة الأخبار، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ١٩٩٣.

(٢) مجلة المصور القاهرة، «الجات وغذاء المصريين»، تحقيق سعيد توفيق، ٢٥ فبراير ١٩٩٤.

الزراعية ستتراوح ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار وفقاً لمراحل تحرير التجارة العالمية. ويعتقد أن إلغاء الدعم سوف يزيد القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية، كما سوف يمنع مصر القدرة على رفع معدلات صادراتها من المنتجات الزراعية^(١).

وعلى الرغم من احتمال زيادة تكلفة وإمدادات مصر من السلع الغذائية مستقبلاً نتيجة إلغاء الدعم على السلع الغذائية فإن إتفاقية الزراعة الجديدة لها آثار إيجابية على الإقتصاد المصرى على المدى البعيد، حيث إنه من المنتظر أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية إلى زيادة فرص التوسع فى إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية التى كان إنتاجها غير اقتصادى لإنخفاض أسعار استيرادها.

آثار إتفاقية الخدمات

تقع مصر فى دائرة الدول المستوردة والمصدرة للخدمات فى وقت واحد. وتأتى خدمات الأيدي العاملة وعائدات السياحة وقناة السويس فى المقدمة. وقد بلغت عائدات مصر من الخدمات فى سنة ١٩٩٢ حوالى ٧,٣ بليون دولار، بينما وصلت قيمة وارداتها من الخدمات فى نفس السنة نحو ٤,٨ بليون دولار. وهكذا فإن الميزان التجارى للخدمات يحقق فائضاً يبلغ نحو ٢,٥ بليون دولار سنوياً. وتأتى معظم هذا الفائض من صادرات مصر من العمالة، التى تعتبر أهم عنصر فى الصادرات الخدمية المصرية. بيد أن قطاع العمالة لم يدخل ضمن المجالات التى شملها التحرير طبقاً لإتفاقية التجارة فى الخدمات، إذا اقتصر الإتفاق على تحرير انتقال الخبراء والمتخصصين مع تكوين مجموعة عمل للنظر فى تحرير قطاع العمالة الماهرة.

وقد حازت مصر بعض المزايا بموجب اتفاق الخدمات فى القطاعات التى شملها العرض المصرى. ففى مجال النقل البحرى يحتفظ رأس المال الوطنى بنسبة لا تقل عن ٥١٪ فى الشركات المشتركة، وتبلغ نسبة استخدام العمالة الماهرة فى شركات نقل البضائع والركاب ٧٥٪. وهذه النسبة الأكبر فى رأس المال وتشغيل العمالة المصرية يتيحان سيطرة الشرك الوطنى على الإدارة وعملية إتخاذ القرار وظروف العمل وسياساته. وهذا العرض المصرى يوفر الفرصة الملائمة لمشاركة الإستثمارات الأجنبية فى مشروعات مشتركة للنقل البحرى مع الإفادة من الخبرة والتقنية الأجنبية عن طريق خدمة جهود التنمية الوطنية وفقاً لسياسات الدولة البحتة ودون تدخل الشرك الأجنبى.

(١) جريدة العالم اليوم، وغداً المصريين فى خطر، ١٣ سبتمبر ١٩٩٧ .

وفي مجال شركات تطهير الموانئ يبلغ الحد الأقصى لنصيب الشريك الأجنبي في كل من رأس المال والعمالة - وفقاً للعرض المصري - نسبة ٧٥٪ بينما تبلغ نسبة المشاركة المصرية ٢٥٪ على الأقل، حيث تتطلب الطبيعة الفنية لتلك الشركات درجة عالية من المهارة الفنية وتقنية متطورة، بالإضافة إلى التكلفة العالية للإنشاء والتشغيل.

وفيما يختص بقطاع التشييد والمقاولات فقد احتفظ العرض الوطني المصري بنسبة ٥١٪ لرأس المال الوطني وبالتالي حق الإدارة، كما حدد العرض المجالات التي يسمح فيها بإنشاء شركات مشتركة في المشروعات الكبرى كالإنفاق والكبارى وخطوط الأنابيب والجور. ويتنظر أن تستفيد مصر من مجالات الإنشاءات وبخاصة مجال المستشفيات وبيوت المسنين والخدمات المهنية التي تستطيع المساهمة فيها خارج البلاد.

وعلى صعيد السياحة يؤدي السماح للأجانب بإنشاء الفنادق والمطاعم والوكالات السياحية وخدمات النقل السياحي ومعاهد التدريب إلى تنشيط الاستثمارات الأجنبية في مجال السياحة، مما يعود بالنفع الكبير على الإقتصاد المصري. وغنى عن القول إن تيسير عقد المؤتمرات السياحية في مصر يساعد على ترويج المنتج السياحي المصري.

ثم نأتي إلى قطاع الخدمات المالية بقسمة البنوك والتأمين فنقول إن البنوك المصرية سوف لا تقوى على مواجهة المنافسة الأجنبية لتواضع إمكانياتها ومحدودية خدماتها. وهذا يتطلب تطوير قطاع البنوك المصري تطويراً جذرياً حتى يستطيع مسايرة المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كذلك إتاحة الفرص المواتية للمنافسة الدولية. وبالنسبة لقطاع التأمين فإن التعمد المصري بالسماح بإنشاء شركات مشتركة للتأمين أو فروع شركات أجنبية لن ينفذ قبل مرور خمس سنوات على تاريخ بدء نفاذ الإنفاق. وتتيح هذه الفترة الفرصة لتطوير أداء شركات التأمين المصرية وإنشاء المزيد منها ورفع قدرتها التنافسية. وتجدر الإشارة إلى أن تحرير خدمات التأمين سوف يعود بالنفع والخير على المواطن المصري الذي سوف تمنح له الفرصة للحصول على خدمات تأمينية متميزة وفي جميع أنحاء العالم.

وجدير بالذكر أن جميع الدول الأعضاء قدمت تعهدات مماثلة في مجالات مختلفة للخدمات مما يتيح لمصر فرصة الاستفادة من مزاياها، وتصدير الخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية للوصول إلى أسواق تلك الدول وبخاصة أسواق الدول النامية والأفريقية. هذا

إلى جانب تمتع مصر بإمكانات مناسبة في مجال المقاولات والتشييد ومشروعات البنية الأساسية.

آثار اتفاقية الملكية الفكرية

لا شك أن اتفاقية الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية في إطار الجات تحقق قدراً أكبر من الحماية في مجال التقنية الواجب حمايته أو فترات الحماية الممنوحة، إذ أن الحماية تنطبق على جميع صور التقنية وأنواعها وتتمتع أيضاً لتشمل المنتج النهائي ذاته. كما أن اتفاق الملكية الفكرية الجديد قد أطال مدة الحماية الممنوحة لبراءات الاختراع بوجه عام من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة ومنح مالك البراءة حقوق استيراد وصنع واستخدام وبيع المنتج محل الحماية، كذلك الترخيص للآخرين بذلك مقابل الحصول على قيمة مادية مناسبة وحسب شروط مالك البراءة.

ويقول د. محسن هلال إن مصر أصدرت قانوناً لحماية الملكية الفكرية، الذي استبدل به قانون جديد يوم ٢ ديسمبر ١٩٩٣، وهو يعتبر برنامج الكمبيوتر من بين الأعمال الأدبية التي تستحق الحماية ولمدة خمسين عاماً بدلاً من ٢٠ عاماً كما كانت في القانون القديم. ويؤكد د. هلال أن مصر سوف تستفيد من حقوق الملكية الفكرية حيث انتهكت مصالح كثيرة لها، كما أن صيانة هذه الحقوق سوف يؤدي إلى مزيد من الاستثمار^(١).

وحيث إن مصر تتمتع بنشاط كبير في سوق الكتاب والأفلام وشرائط الفيديو في الدول العربية وفي دول المهجر، فإنها سوف تستفيد كثيراً من هذه الحماية، على الرغم من احتمال ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تكلفة نقل التقنية.

لذلك يجب أن تسارع مصر إلى تطوير قدراتها الذاتية في مجال البحث العلمي، وتوفير الموارد المالية والبشرية له على المدى الطويل حتى يمكنها جني ثمار أبحاثها. وخلق بمصر - أيضاً - أن تفتح الفرصة الإنتقالية لتوفيق أوضاع المنتجات الدوائية والكيمائيات الزراعية حتى يمكنها مواجهة شروط المنافسة المفتوحة.

(١) مجلة المصور القاهرة، ٢٤ ديسمبر ١٩٩٣ .

دراسة بنك مصر لآثار العجات علي الاقتصاد المصري^(١) :

سنحاول إلقاء الضوء على الآثار والأبعاد الاقتصادية لتأجج جولة أوروجواي على مصر بهدف إبراز ملامحها الرئيسية.

١ - إتضائية الزراعة:

لا شك أن هناك مخاوف من زيادة تكلفة وإرداتنا من المواد الغذائية في المستقبل نظراً لإلغاء الدعم على السلع الزراعية. وقد تبيّن المفاوضات المصرية إلى الآثار السلبية التي سوف تنتج عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية بكافة أشكاله، وقام بالتنسيق مع الدول النامية المستوردة للغذاء وتم التوصل في المفاوضات إلى مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ويكون هذا التعويض في شكل منح ومساعدات ومبيعات ميسرة أو تقديم قروض من المؤسسات الدولية بشروط ميسرة لاستيراد المواد الغذائية.

كما أن اتفاق الزراعة الجديد له آثار إيجابية في المدى البعيد على الاقتصاد المصري حيث إن ارتفاع الأسعار العالمية - نتيجة لإزالة الدعم - من شأنه زيادة فرص التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية والتي كان إنتاجها غير اقتصادي نظراً لانخفاض أسعار استيرادها كما أن من شأنه إضافة مساحات زراعية جديدة من الأراضي المصرية لاستزراعها والتي كانت تكلفة إصلاحها مرتفعة.

وأيضاً فإن إزالة الدعم على السلع الزراعية من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للسلع الزراعية التي تصدرها مصر وأهمها القطن والأرز والخضر والفاكهة.

٢ - إتضائية المنسوجات:

في إطار هذه الإتفاقيات تم الإتفاق على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات لإلغاء كافة القيود على المنسوجات ولتصبح حرة شأنها في ذلك شأن كافة المنتجات، ولمواجهة ما تم الإتفاق عليه ولتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات لا بد من إتخاذ العديد من الخطوات منها ما يلي:

- تطوير الصناعات النسيجية مع الأخذ في الإعتبار التطورات الفنية واستخدام التكنولوجيا العالمية، وكذا تقديم كافة التسهيلات للمصدرين.

(١) بنك مصر، والنشرة الإحصائية، السنة السادسة والثلاثون، العدد الثاني، ١٩٩٣.

- ضرورة الإرتقاء بمستوى المنتجات من حيث الجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية، حيث إن المواصفات القياسية تشكل عائقاً كبيراً أمام الصادرات المصرية.
- ضرورة الإسراع بإنشاء جهاز لمكافحة الإغراق والدعم، وهذا الجهاز يحتاج إلى لائحة لتطبيق معنى الدعم والإغراق في ضوء اتفاقيات الجات وأن تكون وسائل مكافحة الدعم متناسبة مع الالتزامات الدولية.

٣ - إتفاقية الملكية الفكرية:

لا شك أن هناك بعض الجوانب الإيجابية بالنسبة لمصر في هذه الإتفاقية حيث إنها تتضمن حماية حق المؤلف وحقوق أصحاب الفكر. ونظراً لأن مصر لها نشاط كبير في سوق الكتاب والأفلام وشرائط الكاسيت في الدول العربية ودول المهجر فإن مصر سوف تستفيد كثيراً من هذه الحماية.

ومن جهة أخرى فثمة احتمال أن يترتب على هذه الإتفاقية ارتفاع ما في تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا.

٤ - إتفاقية التجارة في الخدمات:

بالنسبة لموقف مصر أثناء المفاوضات الخاصة بالتجارة في الخدمات فقد أعلنت مصر استعدادها المبدئي لقبول الدخول في التنظيم الدولي للتجارة في الخدمات مع إعطاء المرونة للدول النامية في التطبيق. كذلك أعلنت مصر استعدادها لتقديم التزامات أولية في قطاعات السياحة والتأمين وسوق المال والبنوك والتشيد والبناء والنقل البحري. هذا وقد تم تحديد الشروط والقواعد التي يسمح فيها دون غيرها بدخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق المصرية والشكل الذي يسمح له بذلك وفقاً لما هو قائم فعلاً في القوانين الوطنية، وبما يمتشى مع سياسة الإصلاح الإقتصادي التي اتخذت فيها مصر خطوات إيجابية في السنوات القليلة الماضية.

بعض الآثار المتوقعة للإتفاقية الجديدة:

يشير تقرير لنصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٢ إلى أن معدل التعريف الجمركية على الواردات في مصر يبلغ في المتوسط نحو ٢٥٪ في مايو ١٩٩١، كما أن معدل التعريف الفعال Effective Rate يبلغ نحو ١٣٪ في المتوسط، وهي معدلات تقترب من

تلك المعدلت السائدة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تقدر بنحو ٧.٨ على إجمالي وارداتها بعد جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ثم إلى ٥٪ طبقاً لتقارير حديثة. كما أن الحوافز غير التعريفية في مصر سواء على الواردات أو الصادرات أصبحت منخفضة للغاية كما سبق الإشارة، ومن ثم فإنه يمكن لمصر الوصول إلى التزاماتها التعريفية وغير التعريفية طبقاً لمقررات الجات بدون أى تأخير يذكر على هيكل الحماية الفعلية، وفي مدى سنوات قليلة للغاية بالمقارنة بالفترة المصرح لها وهي عشر سنوات على بدء تنفيذ الإنفاقية في أول عام ١٩٩٥. على ذلك يمكن القول بأنه ليس هناك تأثير جوهري يذكر على هيكل الحماية الفعلية نتيجة إلغاء القيود غير التعريفية أو تخفيف القيود التعريفية.

ومع ذلك فقد يحدث تغير في هيكل الحماية نتيجة لعوامل أخرى بخلاف الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات ومن الدعم الذي يقدم في أشكال مختلفة لكافة المشروعات ولاسيما المشروعات التابعة لقطاع الأعمال العام. ويتطلب هذا وقتاً أطول نسبياً لإحداث تغيير في هذا الجانب وحتى تكيف الصناعات المحلية على الوضع الجديد. وهذا الجانب محل اهتمام السلطات الاقتصادية منذ وقت مبكر نسبياً منذ أوائل عام ١٩٩١.

رأياً كان الأمر فإن تحرير التجارة طبقاً للجات سيؤدي إلى تعرض قطاعات الإنتاج المحلية بما فيها الخدمات لقدر من المنافسة العالمية، الأمر الذي يعني ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض قطاعات النشاط الإقتصادي، وبما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وخاصة وأن معظم الدول متلجاً إلى وسائل وأشكال أخرى للحماية أطلق عليها في الفترة الأخيرة «الحماية الجديدة» ومنها الإجراءات الرمادية في ظل بنية اقتصادية دولية تتسم بسيادة التكتلات الاقتصادية.

أولاً: الآثار المتوقعة على أداء الميزان التجاري:

(١) الصادرات السلعية:

أ - البترول ومنتجاته:

تمثل الصادرات من البترول ومنتجاته نحو ما يزيد على ٧٤٥٪ من إجمالي الصادرات

السلعية لمصر فى الفترة الأخيرة، وتأثرت حصيلة مصر من صادراته فى الفترة الأخيرة بالتقلبات الشديدة فى أسعار البترول. ومن المتوقع ألا يترتب على إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية طبقاً للجات أى آثار على صادرات البترول المصرية، ذلك أن البترول ومنتجاته خرج من اتفاقية الجات بإعتباره سلعة استراتيجية تدخل فى كل السلع الأخرى وتخضع أسعاره العالمية طبقاً لحالة العرض والطلب فى الأسواق العالمية. ومن المتوقع بصفة مبدئية أن يزداد الطلب العالمى على البترول ومن ثم على صادرات البترول المصرى نتيجة التوسع الاقتصادى المتوقع حدوثه نتيجة توسيع حركة التبادل الدولى على أثر إتفاقية الجات الأخيرة، ونخلص من ذلك إلى إمكانية حدوث تحسن فى صادرات البترول المصرى وزيادة حصيلته.

ب - المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة:

تمثل صادرات المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة وغزل القطن نسبة كبيرة من الصادرات السلعية فى مصر تقدر بنحو ٢٣٧٪ فى عام ١٩٨٩ .

وأتاح إتفاقية التجارة فى المنسوجات الموقعة ضمن إتفاقية الجات الأخيرة للدول الصناعية المتقدمة إمكانية استثمار نظام حصص التصدير فى المنسوجات والملابس الجاهزة مع ضرورة إلغائه تدريجياً على مدى عشر سنوات تنتهى فى عام ٢٠٠٥ مع السماح بزيادة الحصص المخصصة للدول الصغيرة والتي منها مصر. ولذلك فإنه ليس من المتوقع أن يترتب على تطبيق الإتفاقية الجديدة تأثير صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة، بل من الممكن أن تشهد صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية زيادة واضحة فى السنوات القليلة القادمة، وإن كانت سوف تتجه للتقلص تدريجياً مع الإنخفاض التدريجى فى الحصص لدى الدول الصناعية المتقدمة.

ج - الصادرات الزراعية:

تمثل الصادرات الزراعية من القطن الخام والبطاطس والبرقال والأرز المبيض والبصل المجفف نحو ٦٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية فى المتوسط. ويتوقع أن تزداد قدرة الصادرات الزراعية المصرية المذكورة على النفاذ إلى الأسواق الدولية نتيجة زيادة المقدرة التنافسية أمام المنتجات المناظرة، ولاسيما فى أسواق الدول المتقدمة وخاصة أسواق الإتحاد الأوروبى نتيجة انخفاض الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فيها تدريجياً مما

سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها. ومن جهة أخرى يتوقع أن تنخفض وارداتنا من تلك السلع الزراعية المذكورة بفعل تأثير عاملين:

- ارتفاع أسعار الواردات المناظرة بالأسعار المحلية مما يشجع بعض المنتجين المحليين على زراعة وإنتاج تلك السلع.

- ارتفاع أسعار الواردات المناظرة بالأسعار المحلية سيشجع المنتجين المحليين الحاليين على إحداث مزيد من الكفاءة الاقتصادية والتركيز على تحقيق مزيد من الجودة في الإنتاج وفي طرق التسويق والتعبئة بهدف الاستحواذ على نصيب أكبر في السوق المحلية والسوق الخارجية، خاصة مع الإنخفاض المتوقع في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة الناتجة من إنخفاض معدلات التعريفات الجمركية.

د - الصادرات من السلع المصنعة:

مثل الصادرات من الأثاث الخشبية والأحذية ومنتجات الألومنيوم والمصنوعات الجلدية والسلع الهندسية والكيماوية. ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة منافسة حادة بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية سواء في السوق المحلي أو الخارجي. ويترتب على ذلك وجود حالتين متناقضتين من حيث تأثير الواردات المنافسة على مستوى الصادرات، الحالة الأولى تقلص أو إنكماش بعض الصناعات المحلية التي كانت مستمرة في الإنتاج برغم إنخفاض كفاءتها الاقتصادية تحت ستار الحماية المرتفعة، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تزداد الواردات، وتنخفض، أو حتى تنقرض الصادرات المدعومة. أما الحالة الثانية فتتطوى على توسع الصناعات المحلية القائمة وراء ظهور صناعات جديدة أو مشروعات جديدة كانت مصر تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية كافية غير مستغلة نتيجة تحيز هيكل الحماية ضدها ولصالح الإنتاج البديل للواردات، ومن ثم تتوقع ارتفاع معدل نمو الصادرات. وفي صناعات أخرى قد يؤدي إمكانية الحصول على الخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار بأسواق العالمية المنخفضة عن الأسعار المحلية إلى إمكانية تخفيض تكاليف المنتج النهائي التي تدخل تلك السلع الوسيطة في إنتاجه عن ذي قبل. ومن ثم يتحقق لتلك الصناعات ميزة تخفيض التكاليف وتحسين مستوى الجودة وبالتالي زيادة الصادرات.

(٧) الواردات السلعية:

أ - الواردات من المواد الخام الزراعية والسلع الغذائية من أصل زراعي:

تتمثل في مدى واسع ومتنوع من السلع مثل القمح والذرة والدخان والصوف والسكر المصفى والشاي والألبان ومنتجاتها ودقيق القمح، وهى تزيد على ٧٣٥ من الواردات السلعية فى مصر عام ١٩٩٢. إن الإنخفاض التدريجى فى الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية ولاسيما دول الإتحاد الأوروبى سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات المذكورة تدريجياً. وقد تشجع هذه الأسعار المرتفعة المنتجين المحليين فى مصر على زيادة المساحة الزراعية لإنتاج تلك المحاصيل /أو/ أو دخول منتجين محليين جدد فى إنتاج تلك المحاصيل الزراعية للاستفادة من الأسعار المحلية المرتفعة، وفى كلتا الحالتين سوف تقل الواردات الزراعية إلى المدى الذى يستطيع فيه المنتجون المحليون الإنتاج بتكلفة آتية ومستوى جودة معقولة ومن زيادة تصدير تلك المنتجات بعد استيفاء الطلب المحلي.

ب - الواردات من السلع الوسيطة:

تشكل الواردات من السلع الوسيطة نحو ٤٠,٧٪ من إجمالى الواردات السلعية فى عام ١٩٩٢. وقد اتخذت تلك الواردات اتجاهاً متزايد مع بداية استراتيجية إحلال الواردات. ومن المتوقع أن تزداد الواردات من السلع الوسيطة نتيجة انخفاض أسعارها المحلية بعد تخفيض التعريفات الجمركية عليها طالما كانت الصناعات (صناعات المنتج النهائى) المستخدمة لها قادرة على إنتاج المنتج النهائى بأسعار تقل عن الأسعار العالمية للمنتجات المماثلة المنافسة، ومن ثم الوفاء بإحتياجات السوق المحلية والتصدير فى الصناعات المنتجة لسلع قابلة للتصدير، وفى هذه الحالة فإن التوسع فى استيراد السلع الوسيطة قد يصاحبه انخفاض فى الواردات من السلع تامة الصنع التى تستخدم تلك السلع الوسيطة فى إنتاجها. أما إذا كانت الصناعات المستخدمة للسلع الوسيطة المستوردة غير قادرة على الإنتاج بتكلفة منخفضة وبجودة مقبولة بالمقارنة بالمنتجات المنافسة، فإنه من المتوقع أن ينخفض إستيرداها بشكل واضح وبالتالي يمكن القول بأن مستوى الواردات من السلع الوسيطة سيتوقف فى النهاية على مدى قدرة الصناعات المستخدمة لها على الإنتاج بتكلفة منخفضة وبجودة معقولة، أى بإختصار على مستوى كفاءتها الإقتصادية.

ج - الواردات من السلع الإستثمارية:

وتشكل نحو ٦١٢,٦ من إجمالي الواردات السلمية المصرية فى عام ١٩٩٢ وينطبق عليها ما ينطبق على الصناعات المستخدمة للسلع الوسيطة المستوردة أى أن مستوى الواردات من السلع الإستثمارية سيتوقف فى النهاية على مستوى الكفاءة التى تعمل بها الصناعات المستخدمة لتلك السلع الإستثمارية.

ثانياً - الآثار المتوقعة على أداء ميزان الخدمات المصري:

بداية يلزم الإشارة إلى أن مصر سبق أن تقدمت هى وست دول أخرى (الصين - الهند - كينيا - نيجيريا - تنزانيا - الكاميرون) بمشروع اتفاق لمبادئ وقواعد تجارة الخدمات إلى مجموعة التفاوض حول التجارة فى الخدمات فى إطار الجات فى مايو ١٩٩٠، وأن الإنفاق الذى تم التوصل إليه فى نهاية جولة أرورجواى أخذ بوجهة نظر الدول النامية حيث أقرت الإنفاقية مبدأ تحرير التجارة فى الخدمات فى القطاعات المجددة فقط فى جدول التزامات كل دولة ووفقاً للشروط التى تتمشى مع ظروفها الاقتصادية.

وقد أتاحت اتفاقية التجارة فى الخدمات لكل دولة نامية الحق فى تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التى تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب وبالتالى فإن مصر التزمت بالآتى:

- ١ - السماح بإنشاء بنوك مشتركة، وفتح فروع للبنوك الأجنبية فى مصر وفقاً للشروط التى يحددها البنك المركزى المصرى ووزارة الاقتصاد.
- ٢ - السماح بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو فروع لشركات أجنبية بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق، مع السماح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها فوراً مع ضمان نسب إعادة التأمين التى يتم إسنادها إلى كل من الشركة المصرية لإعادة التأمين أو الشركة الأفريقية لإعادة التأمين، وكذلك السماح بممارسة الأنشطة التأمينية المعاونة مثل الخدمات الإكتوارية والاستشارات.
- ٣ - السماح بالعمل للشركات العاملة فى مجال تقديم خدمات سوق المال مثل خدمات ضمان الإكتتاب والسمسرة والمقاصة والتسوية وحفظ الأوراق المالية والتسويق والترويج وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة وإنشاء صناديق الإستثمار

الجماعى.

٤ - السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على التراخيص اللازمة لذلك من السلطات المسؤولة.

٥ - السماح للوكالات السياحية بالعمل فى السوق المصرية بعد الحصول على التراخيص اللازمة لذلك، والسماح بعمل الأجانب فى خدمات النقل السياحى والبرى والبحرى والنهرى وإنشاء معهد للتدريب السياحى والمؤتمرات السياحية.

٦ - السماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع بشرط ألا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٢٥١ من إجمالى رأس مال الشركة وألا يقل حجم العمالة المصرية فيها عن ٢٩٥.

٧ - السماح بإنشاء شركات مشتركة لمشروعات تطوير الموانئ بشرط ألا يزيد رأس المال الأجنبى فيها على ٢٧٥ والأفراد الأجانب العاملين بها على ٢٧٥ من إجمالى العمالة فيها.

٨ - السماح بإنشاء شركات مشتركة لخدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية بحيث ألا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١ فى المشروعات الكبيرة.

وبذلك كانت الإلتزامات المصرية بمثابة دعوة للإستثمارات الأجنبية للدخول إلى مصر طبقاً للقوانين والتشريعات المصرية، وشملت قطاعات البنوك والتأمين وإعادة التأمين وسوق المال.

أما النشاطات غير السابقة والتي تتقدم فيها مصر بالتزامات محددة فإنها مفتوحة للأجانب للعمل فيهل مثل الخدمات المهنية والاستشارات بأنواعها بالإضافة إلى النشاطات التى لا تتوفر لها بدائل محلية بهدف نقل التكنولوجيا واكتساب الخبرة المحلية منها.

وتكاد تجمع الآراء فيما يتعلق باتفاقية التجارة فى الخدمات على أن الإلتفاقية تسمح بإمكانية نفاذ الصادرات المصرية من الخدمات إلى الأسواق العالمية وخاصة الأسواق العربية والأفريقية وخاصة فى بعض القطاعات المتميزة مثل الطب والخدمات الإستشارية بأنواعها المختلفة، وكذلك شركات المقاولات التى يمكن لها فتح أسواق جديدة فى الدول العربية والأفريقية بدون قيود بعد وضع الإلتفاقية موضع التنفيذ.

كما أن الإنفاق من شأنه توفير إمكانية نفاذ خدمات البنوك المصرية إلى الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد الحد من القيود التي تفرضها السلطات النقدية في تلك الدول على وجود البنوك الأجنبية فيها، مما يمثل مكسباً للجهاز المصرفي الذي أثبت نجاحه في العمل في الخارج خلال الفترة الماضية. أما فيما يتعلق بالأعباء التي تترتب على إنشاء بنوك أو فروع أجنبية في مصر، فإن بعض الآراء تتوقع ألا يترتب على ذلك أضرار على الجهاز المصرفي الذي يواجه منافسة حقيقية من البنوك الأجنبية منذ تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي والسماح بعمل البنوك الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالأعباء التي سيوجدها قيام المكاتب الإستشارية الأجنبية في مصر، فإن الآراء تتوقع عدم حدوث أى تأثير على أداء المكاتب الإستشارية المحلية، حيث من المستبعد أن تقوم تلك المكاتب بتقديم نفس الخدمة في السوق المحلية بتكلفة أقل، ذلك لأن تكلفة خدمات المكاتب المحلية أقل بالمقارنة بتكلفة المكاتب الأجنبية نظراً لإنخفاض تكلفة عنصر العمل المحلي الذي يشكل العنصر الأساسى فى التكلفة، بالمقارنة بنظيره الأجنبى. وبناء على ذلك يتوقع أن تأتى المكاتب الإستشارية الأجنبية ومعها عاملوها فى البداية، ثم تفرض عليها أعباء واعتبارات التكلفة أن تستعين بالموظفين والكادرات المحلية وتدريبهم وإكسابهم الخبرة. ثم ينتهى بها الأمر إلى إحلال المصريين محل الأجانب فى إدارة تلك المكاتب، وهذا ما أثبتته التجربة فى مصر كما فى غيرها من دول العالم النامى، وهذا قد يعد مكسباً بالغ الأهمية للإقتصاد المصرى، حيث يستفيد المصريون من التقنية المتقدمة التى تجلبها تلك المكاتب بالإضافة إلى أنها توفر العمل للمصريين.

وبناء على ما تقدم يتوقع ألا يترتب على تنفيذ الإلتزامات المصرية وفقاً للإتفاقية الأخيرة آثار سلبية على الأداء المتميز لميزان الخدمات الذى تحقق فى الفترة الأخيرة، ويزيد من توقع عدم نشوء آثار سلبية على أداء ميزان الخدمات أن العديد من بنود ميزان الخدمات بمثابة إيرادات سيادة نتيجة أوضاع جغرافية تمتاز بها مصر مثل رسوم المرور فى قناة السويس، بالإضافة إلى الرسوم والإيرادات الناتجة عن الأماكن والمزارات السياحية فى مصر، ويمكن أن نلمس ذلك بالتفصيل كما يلى:

١ - السياحة المصرية:

قد لا يترتب على تنفيذ التزامات مصر فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات أية آثار سلبية على قطاع السياحة. ومن ثم على الإيرادات السياحية التي تشكل جانباً مهماً من المتحصلات في ميزان الخدمات، بل على العكس من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة إلتعاشاً كبيراً في الفترة القادمة تحت تأثير عدة عوامل مرتتبة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وأهمها:

أ - ان إتساع حركة التجارة العالمية وبالتالي الإلتعاش الإقتصادي المتوقع في الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي بالضرورة إلى اتعاش السياحة العالمية، وبالتالي استفادة قطاع السياحة المصري، خاصة في ظل ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية في قطاع السياحة وعلى الأخص ما يوجد بها من آثار فرعونية وقبطية ويهودية.

ب - ان السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية وعمل الوكالات السياحية في مصر في خدمات النقل السياحي البري والنهري والبحري سيدعم بلا شك كفاية وفعالية الخدمة السياحية في مصر. وسيؤدي إلى جذب العديد من السياح وبالتالي زيادة الإيرادات السياحية في مصر.

ج - ان تحرير التجارة في مجال الخدمات السياحية ستيح للشركات السياحية الوجود في الدول المتقدمة والإحتكاك بالمنافسة العالمية مما سيؤدي بالضرورة إلى اكتساب المزيد من الأفواج السياحية الأجنبية إلى مصر.

٢ - رسوم المرور في قناة السويس:

من المتوقع ألا يترتب أيضاً على تحرير التجارة في الخدمات تأثر عائدات مصر من رسوم مرور السفن والبواخر الأجنبية في قناة السويس، بل عكس من المتوقع أن تزداد تلك العائدات نتيجة ما تؤدي إليه الإتفاقية من إلتعاش حركة التجارة العالمية ومن ثم حركة النقل البحري في العالم وبالتالي زيادة العوائد التي تحصل عليها مصر من مرور السفن في قناة السويس.

٣ - إيرادات الخدمات الملاحية:

من المتوقع ألا يترتب أيضاً مع تحرير التجارة في الخدمات أية آثار سلبية على إيرادات

مصر من الخدمات الملاحية التي تقدمها الشركات المصرية العاملة فى إصلاح وتزويد السفن القادمة من الخارج بإحتياجاتها، وكذلك إيرادات الشركات المصرية العاملة فى النقل فيما وراء البحار.

فأولاً: فإنه لن يترتب على السماح بإنشاء وكالات ملاحية أجنبية أية آثار سلبية على إيرادات الشركات المصرية الوطنية العاملة فى ميدان الخدمات الملاحية نظراً لإنخفاض تكلفة أداء تلك الخدمات محلياً بالمقارنة بنظيرها الأجنبي، لإنخفاض تكلفة عنصر العمل المحلى بشكل واضح عن نظيره الأجنبي، الأمر الذى قد يؤدى إلى استخدام الشركات الملاحية الأجنبية لعنصر العمل المحلى، ومن ثم إكتساب الفنيين المصريين الخبرة الأجنبية وخلق مزيد من فرص التوظيف أمامهم.

ثانياً: من المتوقع أن يترتب على ازدهاد حركة النقل عبر قناة السويس زيادة الطلب على الخدمات الملاحية التي تقدمها الشركات المصرية للنقل البحرى وإصلاح السفن. ومن ثم زيادة إيراداتها بشكل واضح.

ثالثاً: من المتوقع أن تتيح الإتفاقية لشركات النقل الملاحى المصرية فرصة أكبر فى التفاضل إلى الأسواق العالمية ولا سيما الأسواق الأفريقية والعربية، ومن ثم زيادة إيرادات الخدمات الملاحية.

رابعاً: أن طول واتساع الحدود البحرية المصرية وكثرة الموانئ المصرية سيجلب إمكانات أكبر لتوسيع نشاط الخدمات الملاحية التي تقدمها الشركات الملاحية للسفن والبواخر العابرة.

٤ - إيرادات الخدمات المصرفية والمالية:

من المتوقع ألا يترتب على الإلتزامات المصرية فيما يتعلق بتحرير الخدمات المصرفية والمالية آثار سلبية، بل يتوقع أن يؤدى تحرير الخدمات عالمياً إلى زيادة فرصة نفاذ الخدمات المصرفية المصرية إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن السماح بدخول الخدمات المصرفية والمالية الأجنبية لن يترتب عليه آثار سلبية سواء على أداء الوحدات المصرفية المحلية أو على متحصلات ميزان الخدمات من إيرادات الخدمات المصرفية والمالية، وربما يكون من المفيد أن نشير بشكل أكثر تفصيلاً إلى القطاع المصرفى فى

٥ - الخدمات المهنية والاستشارية بأنواعها المختلفة:

ان الإنفاقية ستتيح فرصة أكبر للخدمات المهنية والاستشارية المصرية بأنواعها المختلفة للنفاذ إلى الأسواق العالمية ولاسيما الأسواق العربية والأفريقية نظراً لما تتمتع به الخدمات المهنية والاستشارية من انخفاض تكلفتها بالمقارنة بنظيرها الأجنبي، وتتمتع أيضاً بدرجة معقولة من الكفاءة. فكما سبق أن أشرنا أن أهم شئ في الخدمات هو انخفاض أثمانها في ظل مستوى رفيع من الجودة. وتتميز الخدمات المهنية المصرية مثل خدمات الأطباء والاستشارات الهندسية والفنية وغيرها بانخفاض تكلفتها بالمقارنة بنظيرها الأجنبي لإنخفاض تكلفة العمل بشكل واضح. ولذلك فإن السماح للأجانب بالعمل في الخدمات المهنية والاستشارية لن يترتب عليه أية أضرار على المكاتب المهنية والاستشارية المحلية حيث تتمتع الأخيرة بميزة انخفاض أثمانها نتيجة انخفاض تكلفة عنصر العمل، فالتجربة أثبتت في مصر وفي غيرها من الدول النامية أنه غالباً ما تلجأ المكاتب المهنية والاستشارية الأجنبية إلى الإستعانة بالكوادر المحلية وتدريبها وتزويدها بمزيد من الخبرة لإنخفاض مستويات أجورها، إلى أن ينتهي بها الأمر إلى إسناد مهام إدارة تلك المكاتب إلى الكوادر المحلية. ومن ثم فإن تحرير التجارة في الخدمات المهنية والاستشارية سيؤدي إلى مزائها مهمة للإقتصاد المصري بالإضافة إلى فرصة أكبر في النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ولاسيما الأسواق الأفريقية والآسيوية.

٦ - الآثار المتوقعة على أداء ميزان التحويلات:

أ - التحويلات الرسمية:

وهي تتوقف في الأساس على عوامل سياسية بحثة أكثر منها إقتصادية وبالتالي قد لا يكون للإنفاقية تأثير سلبي عليها.

ب - تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

لم تسفر المفاوضات متعددة الأطراف فيما بين الدول الموقعة على الجات عن اتفاقيات بشأن تحرير حركة انتقال العمل فيما بين الدول، إلا أنه من المتوقع أن تسفر المفاوضات التي ستجرى في مايو القادم عن المزيد من فتح الأسواق في الدول المتقدمة

أمام الأيدي العاملة المصرية.

ولا شك أن مصر تتمتع بسوق عمل يضم بوفرة العمالة الفنية والمتخصصة الرخيصة، فالأرقام تشير إلى أن حجم البطالة يتراوح بين ١,٥ مليون وثلاثة ملايين عاطل معظمهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية، ولا شك أن تحرير سوق العمل ما بين الدول سيتيح إمكانات أكبر للأيدي العاملة المصرية، ومن ثم زيادة تحويلاتهم للدخل. ومن العوامل المساعدة على زيادة تحويلات المصريين الحاليين في الخارج تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة لتعكس القيمة الحقيقية لتحويلاتهم بالعملية الأجنبية للدخل.

ثالثاً - الآثار المتوقعة على القطاع المصرفي المصري

الملاحظ أن الإلتزامات التي تقدمت بها مصر في قطاع البنوك تمت في إطار ما يسمح به قانون البنوك حيث تتيح التشريعات المصرفية في مصر - قبل إقرار إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات - إنشاء كل من البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية وكذلك مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية، والنتيجة الثانية هي أن التشريعات المصرفية وضعت عدداً من الضوابط لعمل كل من البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل، بالإضافة إلى خضوعها لكافة التشريعات التي تحكم العمل المصرفي بما يحقق الأهداف المرجوة من ضبط الأوضاع النقدية والإئتمانية مع المحافظة على مصالح المودعين وتطوير الخدمات المصرفية.

متابعة مصر لنتائج جولة أوروجواي

أولت مصر اهتماماً كبيراً بنتائج جولة أوروجواي، وتطلعت ببصيرة نافذة إلى المرحلة القادمة التي يتنامى فيها دور العمل المتعدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية المتخصصة. وقد بدا للعيان تنوع وتشعب اتفاقات جولة أوروجواي والموضوعات المتصلة بها وتداخلها في كثير من الأحيان بين الوزارات والهيئات المختلفة. ورأت مصر أهمية تعظيم الفوائد المرجوة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لأحكام هذه الإتفاقات، كذلك متابعة بعض الموضوعات التي مازالت محل التفاوض في جنيف مثل حرية انتقال العمالة وموضوع التجارة والبيئة. لهذا كله قامت وزارة الإقتصاد المصرية بإنشاء «لجنة قومية» برئاسة وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية لمتابعة نتائج جولة أوروجواي وإعداد موقف مصر التفاوضي في

الموضوعات محل التفاوض في جنيف. وتضم هذه اللجنة في عضويتها كافة الوزارات المصرية والهيئات والإتحادات وممثلي شركات قطاع الأعمال العام والخاص المعنية بنتائج جولة أوروجواي، وتقوم إدارة المنظمات الاقتصادية والدولية والإقليمية بالتمثيل التجاري بأعمال الأمانة العامة للجنة القومية.

وقد عقدت اللجنة القومية أول إجتماع لها يوم ٢٠ ابريل ١٩٩٥ في أعقاب تصديق مجلس الشعب على اتفاقيات أوروجواي في ١٦ ابريل ١٩٩٥ ودون الإنتظار لإكتساب مصر العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية والتي تحققت في ٣٠ يونيه ١٩٩٥ .

وخلال الإجتماع الأول للجنة القومية برئاسة وزير الإقتصاد تم تشكيل تسع لجان فرعية، وقد أسندت رئاسة كل لجنة فرعية إلى أحد كبار المسؤولين ذوى الخبرة الرفيعة والمتخصصين فى الفروع المختلفة وفقاً لنطاق عمل كل منها. كما تحددت مهام وإختصاصات ومجال عمل كل لجنة فرعية.

وتناولت هذه اللجان عدداً من الموضوعات ذات الأهمية لاقتصادنا القومى منها ما يأتى:

أولاً : بحث إنشاء آلية أو جهاز يتولى حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية فى العالم الخارجى وبصفة خاصة الحقوق الأدبية والفنية.

ثانياً : وضع وسائل عملية تكفل الإستفادة من جوائب المرونة والمزايا التى توفرها الإنفاقات المختلفة.

ثالثاً : حصر احتياجات كل وزارة أو هيئة على حدة من المساعدات المالية والفنية التى تسمح بها بعض الإنفاقات والتى يمكن الحصول عليها من الدول المتقدمة على المستوى الثنائى.

رابعاً : دراسة وتحديد البدائل لتعظيم الإستفادة من الفترات الإنتقالية ونوعية الجهات المعنية بمتطلبات المراحل التالية والإجراءات المطلوب إتخاذها لمواءمة الصناعة المصرية خلال الفترات الإنتقالية المتاحة.

خامساً : تحليل النظم والمواصفات الفنية التى تصدر عن الدول المختلفة لضمان عدم استخدامها كمائق أمام وصول صادراتنا إلى أسواق تلك الدول.

ساساً : تعريف الصناعة المحلية بالإجراءات الواجب إتباعها وفقاً لنصوص الإنفاقات والمسموح بها لحماية الإنتاج المحلى من الإغراق والدعم الخارجى والتوعوية بإجراءات الوقاية.

سابعاً: تحليل لالتزامات الدول المختلفة وجداول التخفيضات الجمركية التى أدخلتها وخاصة تلك التى تهم الصادرات المصرية، وإعلام الاتحادات والشركات والجهات المصرية المعنية للإستفادة من القرض المتاحة فى أسواق تلك الدول.

ثامناً : تحليل للالتزامات المقدمة من الدول المختلفة فى مجال الوصول إلى الأسواق فى قطاعات الخدمات المختلفة التى تضمنتها جداول هذه الدول، وإعلام الجهات المصرية المعنية بهدف دراسة هذه المجالات وأسلوب الإستفادة من القرض المتاحة^(١).

وقد أصدر وزير الإقتصاد المصرى - آنذاك - قراراً بإنشاء إدارة جديدة بوزارة الإقتصاد تسمى الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية مهمتها حماية الصناعة الوطنية من الآثار الضارة الناجمة عن الدعم والإغراق وعن الزيادة المفاجئة فى الواردات والتى تضر بالصناعة الوطنية.

وطبقاً لوزارة الإقتصاد ستقسم الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية إلى أربع إدارات فرعية: الأولى خاصة بمكافحة الدعم والثانية خاصة بمكافحة الإغراق والثالثة تسمى الإدارة العامة للرقابة والرابعة لإدارة المعلومات.

ومن المقرر أن تكون مهمة إدارة مكافحة الدعم القيام بإجراء عمليات البحث والتقصي لممارسات الدعم التى من شأنها إلحاق الضرر أو التهديد بحدوث ضرر يعوق الصناعة الدولية فى مصر وإجراء المشاورات مع الدول المعنية التى تقدم الدعم وفقاً لإنفاق الدعم والإجراءات التعريفية التى تنص عليها إتفاقية الجات وذلك بالنسبة لأنواع الدعم التى يتخذ ضدها إجراءات مقابلة كما سيكون من مهام إدارة مكافحة الدعم أيضاً إخطار مصلحة الجمارك بفرض الرسوم المؤقتة أو النهائية لمواجهة آثار الدعم.

أما إدارة مكافحة الإغراق فمهمتها القيام بالتحقيق وجمع الأدلة والبيانات عن

(١) ملخص مقال بقلم د. محمود محمد محمود وزير الإقتصاد المصرى الأسبق، الأهرام الإقتصادى،

المعد رقم ١٣٨٦ بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٩٥ .

الشركات التي تمارس الإغراق وحساب مقدار الإغراق لرفع توصياتها ونتائج تحقيقاتها إلى الوزير.

وستقوم الإدارة العامة للمعلومات بالتقصي وجمع المعلومات والدلائل عن آثار الزيادة في الواردات أو في حالات الإغراق والدعم لتحديد الضرر الذي يقع على الصناعة الوطنية من جراء هذه الممارسات كما أن من مهام إدارة الرقابة أيضاً دراسة وتحليل العوامل الاقتصادية الأخرى التي تكون سبباً في الإضرار بالصناعة الوطنية وكذلك تحليل تطور الواردات إلى مصر وتحديد معدلات الزيادة واتخاذ إجراءات البحث والتقصي في حالة زيادة الواردات من سلعة ما^(١).

يتضح لنا من العرض السابق أن آثار العجات الإيجابية والسلبية ستفرض نفسها على القطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة. ولمواجهة بعض الآثار السلبية على الاقتصاد المصري نتيجة زيادة أسعار الواردات المصرية من السلع الغذائية فقد أقرت الإنفاقية حق مصر - كدولة نامية- في التعميمات من خلال الحصول على مشتريات من السلع الغذائية بأساليب ميسرة وقروض يتيحها المجمع الدولي أو في شكل منح لا ترد، هذا في الأمد القريب أما في المدى البعيد فهناك أثر إيجابي إذ أن إزالة الدعم من الزراعة الدولية يعزز إمكانات مصر في التوسع الزراعي وزيادة فرص تصدير الحاصلات الزراعية.

أما فيما يتعلق بتجارة المنسوجات والملابس فإن الاتفاق مرحلي مدته عشر سنوات يبدأ في ١ / ١ / ١٩٩٥ وينتهي في ١ / ١ / ٢٠٠٥ لإزالة القيود والحصص الحالية على تجارة المنسوجات من خلال الإزالة التدريجية للحصص على ثلاث مراحل بما يؤدي إلى إزالة ٢٥١ من القيود خلال عشر سنوات والباقي سيتم إزالته مباشرة بعد نهاية الاتفاق. وقد حصلت الدول الصغيرة الحجم في التصدير ومنها مصر على معاملة أفضل سواء في مستوى الحصص أو معدلات النمو وبشكل يتم الاتفاق عليه بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة.

وتستدعي الضرورة قيام قطاعات الدولة والقطاع الخاص بتطوير إنتاجنا الزراعي والصناعي والإرتقاء به حتى يبلغ المستوى العالمي من حيث الجودة والسعر والتسويق

(١) القرار بالكامل منشور في مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد رقم ١٣٨٧ تاريخ ٧ / ٨ / ١٩٩٥،

ص ٢٠.

ويكون قادراً على المنافسة بعد إنتهاء السنوات العشر المتفق عليها. كذلك يجب تطوير تشريعاتنا وقوانيننا بما يساهم أحكام الجات خاصة في مجال مكافحة الإغراق والإجراءات المضادة للدعم، واعتبار هذه الإجراءات مشروعة ومصرحاً بها وضرورية في ظل نظام تحرير التجارة الدولية الجديد، بما توفر من حماية للأسواق الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة التعسفية وغير الشريفة التي قد يتعرض لها السوق المصرية في المستقبل.

وفيما يتعلق بنقل التقنية من الدول الأجنبية حذرت لجنة الصناعة بمجلس الشعب المصري من الآثار السلبية الناجمة عن الإستمرار في ذلك، وركزت على ضرورة تطوير تقنية محلية تساهم الواقع الإقتصادي والإجتماعي المصري. كما أكدت على ضرورة قيام القطاع الخاص بإنشاء شركات بحث علمي ومعلومات حول تأثيرات الاستمرار في عمليات نقل التقنية من الخارج. فقد بدا واضحاً أن الإعتماد الكامل على نقل واستيراد التقنية من الخارج من جانب الصناعة المصرية دون استيعاب هذه التقنية وتطويرها والعمل المخلص لإيجاد تقنية صناعية وطنية يعطى تطوراً إنتاجياً مظهرياً في بادئ الأمر يعقبه التراجع المستمر لهذه التقنية وتحولها من ميزة إلى عبء في التكاليف حيث تصبح مدخلاً إلى الخسارة إذا لم يتم ملاحقة التطور التقني السريع. كما أن الاستمرار في نقل التقنية المستوردة يكرس بالضرورة التهمية الإقتصادية والتقنية للدول الصناعية الكبرى. مما يفقد الصناعة المصرية ذاتيتها بسبب تحكم الدول المالكة للتقنية في طبيعة وتنوعية التقنية المنقولة إلى الصناعات المصرية. وهذه التقنية المستوردة غالباً ما تكون قديمة مما ينعكس على جودة المنتجات الصناعية ويحد من رواجها في الأسواق العالمية لوجود النوعية الأفضل والطرارز الأحدث من هذه المنتجات.

لذلك تؤكد لجنة الصناعة على أن نقل التقنية الحديثة من الخارج لا يمكن أن يكون بديلاً عن تنمية القدرات والخبرات العلمية والتقنية الوطنية، إنما يكون وسيلة لإثرائها وتطويرها. وهذا يتطلب تنمية إمكانيات قطاعات البحوث والتطوير بالوحدات الصناعية من خلال توفير الكوادر الفنية اللازمة لها وحسن تدريبها، وإمدادها بأحدث الأدوات والأجهزة وتوفير آليات للترابط بين الوحدات الصناعية ومراكز البحوث والجامعات لتنمية وتطوير مجالات البحث بهذه الجهات ودعمها مادياً مما يؤدي إلى تحويل جانب كبير من النشاط العلمي لهذه الجهات إلى المجالات التطبيقية بما يحقق أفضل استثمار للقدرات العلمية بالدولة ويسهم في إيجاد قاعدة عريضة من العلماء المصريين المتميزين.

الفصل الثالث عشر

آثار الجات على اقتصادات بعض الدول العربية

حظيت دول مجلس التعاون الخليجي بنصيب وافر من الدراسات العربية التي ركزت على بيان آثار الجات على اقتصاداتها، وذلك بعد أن اتضح لدول المجلس وجود أوجه شبه مع غيرها من الدول النامية في الصعوبات التي قد تعترض نمو تجارتها الخارجية لاسيما عند تسويق منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة لوجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية. كما تبين لها أن هناك عدة مجالات يمكن الحصول فيها على مزيد من المزايا في ظل منظمة التجارة العالمية بما يحقق لدول المجلس معدلات نمو مناسبة. وكانت الكويت الدولة الأولى من بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إضمامها إلى الجات في عام ١٩٦٣، ثم توالى انضمام قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وأخيراً المملكة العربية السعودية، أما عمان فلم تفصح عن لرادتها في الانضمام حتى الآن.

وإجمالاً فإن دول المجلس سوف تتمتع بعديد من المزايا منها الإسهام في تدعيم النظام التجاري واستقرار التجارة الخارجية من خلال الوقوف على السياسات التجارية لكافة الدول، والدجوء إلى منظمة التجارة العالمية لمعالجة الممارسات السلبية، مثل الإغراق بواسطة الضمانات والتدابير الإجرائية. وبالإضافة إلى ذلك يتسنى تخفيض تكلفة الحصول على مزايا التخفيض الجمركي وغير الجمركي بالمقارنة بتكلفة الدخول في مفاوضات منفردة مع كل دولة على حدة، وكذلك إمكانية الإستمرار في دعم الصناعات الناشئة بدون التعرض لأية إجراءات أو تدابير إنتقامية من جانب الدول الأخرى، خاصة إذا كان هناك تأثير سلبي على هذه الدولة بسبب منح الإعانات للصناعات. كذلك تحتفظ الدول بحق التدخل وفرض القيود عند حدوث ضرر لها أو وجود عجز هيكلي مع ضمان عدم إتخاذ إجراءات ضد الدولة المتضررة.

أما الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذا الانضمام فنوجزها في ضعف العائد الإقتصادي من الانضمام في الأجل القصير، حيث إن التجارة الخارجية لدول المجلس - بخلاف النفط - تتسم بالتركيز على بعض المنتجات ذات الكثافة التقنية والرأسمالية معاً، والتي يعد إنتاجها مستقراً صناعياً في الدول المتقدمة بينما دول المجلس لا تزال في المراحل الأولى من دورة حياة المنتج، مما يسبب القيود أمام منتجاتها. وبالإضافة إلى

ذلك تطالب منظمة التجارة العالمية بالمزيد من إجراءات التحرير مما يؤثر سلباً على الأمن الإقتصادي القومي، حيث إن الانضمام ينبغي أن يؤدي إلى خفض القيود وليس الاستفادة بدون مقابل. إن منظمة التجارة العالمية قد تطالب بضرورة تأييد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي إلى التوجه الخارجي وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية - فيما بين دول مجلس التعاون ذاتها - أو بين المواطنين والمقيمين، وقد يكون لهذا تأثيره على الأمن القومي الإقتصادي عند دخول غير المواطنين في النشاط التجاري.

إن المزايا التي تتيحها الإنفاقية العامة - النظم المعممة للمزايا - لا شك أنها في صالح دول مجلس التعاون، وينبغي الاستفادة منها في ظل وجود كثير من الإستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي أقرتها الإنفاقية لصالح الدول النامية، والتي يمكن من خلالها الحصول على أكبر فائدة ممكنة دون أن تقابلها أية التزامات إضافية.

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي في صادراتها - أساساً - على النفط الخام ومشتقاته وعلى المنتجات البتروكيماوية. وقد ساعد تذبذب وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على تبني دول المجلس سياسة التنوع الإقتصادي لتقليل اعتمادها على النفط ومشتقاته. وقد حققت هذه السياسة نجاحاً مناسباً، فبينما كان يشكل إنتاج النفط حوالي ٦٢,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٠ أصبح يشكل في سنة ١٩٩٢ نسبة ٣٧,٢ ٪ فقط في ضوء التوقعات غير المشجعة لأسعار النفط. وتسهم هذه السياسة بالتعاون مع القطاع الخاص في ازدهار القطاعات الصناعية في دول المجلس. ومع ترشيد الإنفاق الحكومي يتوقع أن يتعاظم دور القطاع الخاص ويصبح إحدى الركائز الأساسية للتنمية الصناعية.

ونستعرض فيما يلي آثار اتفاقيات الجات على القطاعات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي:

١ - صناعة النفط والبتروكيماويات:

يتوقع أن يؤدي تحرير التجارة في إطار الجات إلى إحداث طفرة في معدل النمو الإقتصادي العالمي والتنمية، وبالتالي سوف يزيد هذا النمو ومطالب التنمية الطلب العالمي على النفط والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون. ومعنى ذلك أن انضمام دول المجلس إلى الجات سوف يفتح مجالات واسعة لنمو الصادرات النفطية والبتروكيماوية في هذه

الدول التي تواجه الآن إجراءات حماية في أسواق الدول الصناعية.

إن التقلبات التي تشهدها أسعار النفط والمنتجات البتروكيمياوية سوف تدفع صناعات القرار في دول المجلس إلى مراجعة سياسات الدعم الحكومي للزراعة وأنواع الدعم الحكومي الأخرى للصناعة الوطنية والخدمات، حيث إن الجات لا تشجع دعم الأسعار الحكومي وتؤدي تطبيق قوى السوق والتنافس. كما أن الجات سوف تنشط الاستثمار في قطاعات التسليد وسوف تسعى إلى أن تصبح هذه القطاعات ذات قدرات تنافسية في الأسواق الدولية.

وجدير بالذكر أن صادرات النفط ومشتقاته تواجه الكثير من الحواجز والعقبات أمام دخولها إلى الأسواق العالمية خاصة في أوروبا حيث تفرض عليها أنواع من الضرائب لا تخضع لأنظمة وأحكام الجات.

وفيما يتعلق بالمنتجات البتروكيمياوية فسوف تخفض الرسوم الجمركية عليها لتصبح ما بين ٢٥,٥ إلى ٦٠,٥٪. وكتيجة لإنفاذية الجات ستقوم الولايات المتحدة ومعها دول أخرى بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات البتروكيمياوية بنسبة ٤٠٪، ومن ثم سوف تصبح أسواقها أكثر جاذبية لصادرات دول المجلس، وهذا يشكل دافعاً قوياً لتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى صناعة البتروكيمياويات. وقد بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات البتروكيمياوية في سنة ١٩٩٣ حوالي ثلاثة مليارات دولار.

وعلى الرغم من ذلك فلم تستبعد دراسة أعدها مصرف الإمارات الصناعي المخاطر التي قد تواجه الصادرات النفطية والبتروكيمياوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. وتتمثل هذه المخاطر في استغلال تلك الدول البند الخاص بالإغراق في الإنفاذية للحد من تدفق المنتجات النفطية والبتروكيمياوية إلى أسواقها معتمدة في ذلك على غموض هذا البند الذي يدع الباب مفتوحاً لجميع التفسيرات التي سوف تخدع في النهاية العضو الأقوى^(١). ولم تأبه دول المجلس بذلك بل تركز جل اهتمامها على تحرير الصناعات البتروكيمياوية والمشتقات البترولية، حيث إن أمامها فرصة مواتية لتطوير صادراتها إلى الأسواق العالمية التي كانت تحاول دولها فرض قيود كمية وقيود جمركية للحد من تدفق المنتجات البتروكيمياوية الخليجية.

(١) تاج الدين عبد الحق: الإمارات: المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق، جريدة الشرق الأوسط، ٢ مارس ١٩٩٤.

٢- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة:

لإتفاقية المنسوجات والملابس تأثير إيجابي على صادرات الملابس الجاهزة في دولة الإمارات العربية المتحدة بوجه خاص، إذ نصت الإتفاقية على إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة خلال السنوات العشر القادمة إعتباراً من أول عام ١٩٩٥، وكانت هذه الإتفاقية تحدد حصص الإستيراد الممنوحة من الدول الصناعية للدول النامية. ومن المتظر أن يؤدي ذلك إلى زيادة صادرات دولة الإمارات من الملابس الجاهزة وفتح أسواق جديدة أمام هذه الصناعة.

وطبقاً لتصريح وزير الإقتصاد الإماراتي لجريدة الحياة فإن تأثير انضمام الإمارات إلى «الجات» على صادراتها من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون سلباً لأن تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس يستغرق عشر سنوات.

وأشار إلى وجود اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة والإمارات يسمح بتصدير الملابس الإماراتية الجاهزة إلى الولايات المتحدة، وأنه تقرر تمديد هذا الإتفاق لمدة سنتين إعتباراً من أول يناير ١٩٩٤.

وقد أعلنت مصادر إقتصادية إماراتية أن قطاع الغزل والنسيج والملابس يحتل المرتبة الرابعة بين المصانع المسجلة في الإمارات حتى نهاية يونيو ١٩٩٣، إذ بلغ عدد تلك المصانع ١١٦ مصنعاً وما نسبته ٢١٢,٨ من إجمالي عدد المصانع فيها، هذا علاوة على مصانع أنشئت في المنطقة الحرة في جبل علي للإستفادة من المزايا التصديرية لهذه المنطقة^(١).

وانتهت دراسة أجراها مصرف الإمارات الصناعي إلى أن أهم الصناعات في الدولة التي قد تتأثر بسبب الانضمام إلى إتفاقية الجات هي صناعة الملابس الجاهزة، حيث يوجد في الإمارات حتى مارس ١٩٩٤ قرابة ١٧٠ مصنعاً تصدر كميات كبيرة من إنتاجها إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية وبعض الدول العربية. ويعتقد بعض الباحثين الإقتصاديين أن انضمام الإمارات إلى الجات سوف ينعش هذه الصناعة، وسوف يفتح أسواقاً جديدة أمامها، حيث إن الإتفاقية تضمن تدفق صادرات الملابس دون قيود كمية أو جمركية.

(١) سعيد شباشي، وزير الاقتصاد والتجارة في الإمارات «لدرس الانضمام إلى غات بعد التعرف إلى الميزات والمكاسب»، لندن: جريدة الحياة، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣.

بينما يرى بعض الاقتصاديين أن الإتفاقية سوف تضر بمصانع الملابس الجاهزة في الإمارات. ويررون ذلك بأن مصانع الملابس الجاهزة في الإمارات هي أصلاً مصانع أسبوي استقرت في الإمارات هرباً من القيود التي فرضتها الولايات المتحدة عليها بعد أن تجاوزت الحصص المسموح بها في السوق الأمريكية. ولكن بعد توقيع إتفاقية الجات يعتقد البعض أن المستثمر الأسبوي ليس بحاجة الآن إلى مظلة من دول أخرى لتصريف إنتاجه، ولذلك تستطيع المصانع الأسبوية العودة إلى قواعد ما دامت تستطيع تصريف إنتاجها في أسواق الدول المنضمة للجات بدون حدود أو نظام للحصص.

وقد أفصحت الدراسة عن أن المسؤولين الإماراتيين لا يلقون بالآ إلى تدهور هذه الصناعة محلياً حيث كانت صناعة طفيلية منذ نشأتها، ولم تكن ذات قيمة كبيرة من حيث الإنتاج^(١).

٣ - الزراعة؛

اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي إهتماماً فائقاً بقطاع الزراعة مما أسفر عن وصول معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي لدول المجلس سنة ١٩٩١ إلى حوالي ٦,٣ ٪. ومن مظاهر هذا الإهتمام الدعم الذي تقدمه حكومات دول المجلس إلى قطاع الزراعة واستخدام التقنية الحديثة في الزراعة. ومع ذلك تمثل الواردات الزراعية لدول المجلس نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، حيث تمثل المرتبة الثالثة بعد واردات الآلات والمعدات، والبضائع المصنعة.

وتعاني دول المجلس قصوراً نسبياً في الهياكل التسويقية التي تسهم في تنظيم وتدفق السلع الزراعية ومنتجاتها الأخرى فيما بين دول المجلس بدلاً عن الإستيراد من الخارج. كما تعاني دول المجلس فجوة غذائية كبيرة تقدر قيمتها بحوالي ٣,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٢. ويبلغ مجموع نسب المعجز الغذائي في الألبان واللحوم بنوعيتها والحبوب والفاكهة نحو ٧٧,١ ٪ من القيمة الكلية للفجوة الغذائية لدول المجلس.

وسوف تواجه دول مجلس التعاون الخليجي - في حالة إنضمامها إلى الجات - تحديات كبيرة ومصاعب كثيرة وبخاصة من جانب الواردات الزراعية، حيث سينجم عن إلغاء دعم المنتجات الزراعية في دول المنشأ ارتفاع فاتورة الغذاء التي يجب أن تسددها

(١) تاج الدين عبد الحق، جريدة الشرق الأوسط، ٢ مارس ١٩٩٤ .

دول المجلس سنوياً. أما فيما يتعلق بالآثار المتوقعة على الزراعة في دول المجلس فيمكننا القول إنها تطابق في مجملها الآثار المتوقعة على الدول العربية الأخرى ولكن بدرجة أقل حدة.

ويظهر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي بصفة خاصة في كل من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية. وبأخذ الدعم الحكومي في الإمارات عدة صيغ تتمثل في الدعم المالي المباشر للمزارعين، ودعم أسعار التسويق المحلية، والدعم غير المباشر في شكل قيود حمائية لهذا الإنتاج في الموسم، حيث تصدر قرارات بمنع استيراد الخضروات حماية للإنتاج الزراعي المحلي. وفي حالة رفع الدعم متواجه القطاع الزراعي في الإمارات مشكلة تنحصر في أن قدرة القطاع التنافسية مع الإنتاج الأجنبي سوف تكون محدودة بسبب قرب الأسواق الأجنبية للخضروات، فضلاً عن أن الموسم الزراعي في الإمارات محدود زمنياً مما يتيح الفرصة أمام الإنتاج الزراعي الأجنبي لتثبيت أقدامه في السوق المحلية.

وفي ضوء هذه الأوضاع يتوقع الخبراء لارتفاع أسعار الخضروات للمستهلكين الذين سوف يضطرون إلى تحمل فروق دعم الأسعار التي كانت تتحملها الحكومات. كما سوف يصبح رفع أسعار الإنتاج الزراعي المحلي أمراً لا مفر منه إذا ما واجهنا تكاليف الإنتاج العالية التي تتحمل الحكومة جزءاً منها. وتسرى زيادة الأسعار أيضاً على الإنتاج الزراعي الأجنبي الذي يتلقى دعماً حكومياً في أشكال مختلفة.

٤ - التجارة في الخدمات

نشير - في البداية - إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي مستورد جيد للمصادر الخدمية، وأن عليها - طبقاً لاتفاقية التجارة في الخدمات - أن تفتح أسواقها لمنافسين أقياء ولشركات عملاقة. ومن المنتظر أن يكون لذلك آثار سلبية على بعض مؤسسات الخدمات الصغيرة في دول المجلس إذا لم يتم رفع قدراتها التنافسية. كذلك يجب تعديل بعض أنظمة دول المجلس التي لا تساند الاتفاقية لاسيما في مجال البنوك التجارية وشركات التأمين والنقل. وعلى صعيد الصادرات الخدمية، فإن دول مجلس التعاون لا تصدر - غالباً - شيئاً من الخدمات، ولكن عليها - طبقاً للاتفاقية - أن تفتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات، والبنوك وشركات الإستثمار العملاقة، مما قد يؤدي إلى

تقويض بعض مؤسساتها الصغيرة إذا لم تحسن أحوالها ولم تعمل بشكل مكثف على نطق إقليمي. وبالتالي قد تحقيق الأضرار بدول مجلس التعاون الخليجي من تجارة الخدمات.

ان الذي يهنا في قطاعات الخدمات هو قطاع الخدمات المالية والمصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لأن القطاعات الأخرى كالسياحة والنقل والإنشاءات والاستشارات ليست ذات أهمية كبيرة. وجدير بالذكر أن الأهمية النسبية لقطاع الخدمات المالية والمصرفية تتفاوت بدرجة كبيرة بين الدول الأعضاء. فبينما تبلغ أقصاها في كل من دولة البحرين ودولة قطر حيث تصل إلى ١٢,٧٪ و ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، فإنها لا تتجاوز ٣٪ في كل من دولة الإمارات العربية وسلطنة عمان ودولة الكويت، وتصل إلى ٤٪ في المملكة العربية السعودية. ويبلغ متوسط نسبة هذه الخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس مجتمعة حوالي ٤,٢٪.

لا ريب أن كثيراً من الصعوبات تكتنف تقويم تأثير اتفاقية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية على اقتصادات دول المجلس لحذات الإنفاية من جهة وعدم دخولها حيز التنفيذ الفعلي من جهة أخرى. ولذلك تقتصر الدراسة على بحث المبادئ الأربعة الأساسية التي تضمنتها الإنفاية وتحليل إنعكاساتها على نشاط الخدمات في دول المجلس. وتشمل هذه المبادئ الأربعة توفير المعلومات ونشرها، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، وحرية دخول الأسواق والمعاملة الوطنية.

لا شك أن توافر المعلومات يخدم هدف الدول النامية في اجتذاب الاستثمارات في المجالات المناسبة من خلال تعريف المستثمرين بفرص الاستثمار وتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن المناخ الإستثماري فيها. كما تحتاج الدول النامية إلى هذه المعلومات لاستخدامها في البحث والدراسة ووضع خطط التنمية وتقويم الأداء الإقتصادي من أجل تطويره وتحسين كفاءته.

وفي مجال الخدمات المالية والمصرفية تتوافر لدى المجلس معلومات عن المؤسسات المالية والمصرفية والقوانين التي تحكم نشاطها. وبالتالي فإن تطبيق مبدأ توفير المعلومات قد يساعد دول المجلس على إعطاء صورة أكثر وضوحاً في مجالات الإستثمار

فيها، بالإضافة إلى أنه يساعدها في الحصول على معلومات عن فرص الاستثمار في دول أخرى تستفيد منها مؤسساتها الوطنية.

وفيما يتعلق بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية وقرار هذا المبدأ في إتفاقية التجارة في الخدمات فيحتمل أن يساعد هذا المبدأ دول مجلس التعاون في تحقيق معاملة غير تمييزية لمؤسساتها المالية والمصرفية التي تمارس نشاطات في الخارج لاسيما في أسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى تجنبها بعض الإجراءات التي قد تلحق أضراراً بمصالحها أو تؤثر في حقها في معاملة متكافئة لتلك التي تحظى بها مؤسسات مالية ومصرفية أخرى في تلك الأسواق.

ومن المتوقع ألا يؤثر تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية على علاقات الدول الأعضاء في مجلس التعاون أو تمارض مع الإتفاقيات والإلتزامات التي تربطهم إقتصادياً، حيث إن أحكام إتفاقية الخدمات تسمح للدول النامية بمنح معاملة تفضيلية لمؤسسات ومواطني الدول الأعضاء تفوق المعاملة الممنوحة لغيرهم من خارج الدول الأعضاء. بل من المتوقع أن يعزز هذا المبدأ ترابط وتكامل المؤسسات الاقتصادية في دول المجلس مما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية في هذا المجال.

وبالنسبة إلى مبدأ حرية دخول السوق والمعاملة الوطنية فقد أتاحت الإتفاقية للدول الأعضاء المرونة في تحديد القطاعات التي ستمنح فيها حق دخول السوق والمعاملة الوطنية. وتحظر الإتفاقية على الدول الأعضاء وضع قيود على حرية دخول السوق في النشاطات التي حددتها في قوائمها مالم تكن هذه القيود قد وردت أصلاً في تلك القوائم.

وتنفيذاً لأحكام الإتفاقية فقد قدمت دول مجلس التعاون الخليجي المنضمة للجات قوائم بنشاطات الخدمات التي تلتزم بفتح أسواقها أمامها. وجاءت البحرين والكويت في المقدمة. وقد اشتملت قائمة دولة البحرين نشاط التأمين وإعادة التأمين، أما دولة الكويت فقد تضمنت قائمتها نشاطات الأعمال، الإنشاء والهندسة، الخدمات البيئية، الخدمات الصحية والإجتماعية، والسياحة والسفر، والخدمات الترفيهية والرياضية.

يتبين مما سبق أن إتفاقية التجارة في الخدمات سوف تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الخدمات المالية والمصرفية. وفي المستقبل يتوقع أن تسمح هذه الدول للمؤسسات الأجنبية بدخول أسواقها والمساهمة في مؤسساتها وتملك أسهمها وتأسيس

الشركات ومزاولة النشاطات المالية والمصرفية في أسواقها مما يفضي إلى شدة المنافسة الحادة بين المؤسسات الوطنية ومؤسسات الدول المتقدمة التي تتمتع بتفوقها التقني وكبر حجمها وتنوع خدماتها وتشابك أسواقها وسعة قاعدة عملائها. وهذا يستدعي تعزيز القواعد الرأسمالية للمؤسسات المالية والمصرفية الوطنية والسماح لها بممارسة شتى الخدمات المالية والمصرفية لتمكينها من المنافسة في الأسواق الدولية والأسواق المحلية أمام المؤسسات العملاقة التي تسيطر على تلك الأسواق.

أما فيما يخص بحماية حقوق الملكية الفكرية فقد بدأت دول المجلس قبل جولة أورو جوى وضع القوانين والقواعد التي تضمن حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا المجال أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثالثة عشرة سنة ١٩٩٢ نظام براءات الاختراع والنظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع، وبالتالي لن يكون هناك تأثير فعال لإنفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على دول المجلس.

دراسة مصرف قطر المركزي عن تأثير الجات على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي^(١)؛

ورد في هذه الدراسة ما يلي:

يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتجه قداماً للإنتهاء من إقامة إتحاد جمركي فيما بينها بأسرع فرصة ممكنة، فالتطورات الأخيرة في العالم، وخاصة بعد توقيع إنفاقية الجات، زادت من أهمية التكامل الإقليمي. فالجات تعتبر المبادلات ضمن الكتلة الاقتصادية الواحدة مسألة داخلية لا تطبق عليها قوانين المنظمة، كما أنه سيكون من الأسهل بالنسبة لدول المجلس التفاوضي كمجموعة موحدة بدلاً من كل دولة على حدة بهدف تسهيل دخول منتجاتها مثل البتروكيماويات والألومنيوم والتي تصدر إلى الأسواق الأجنبية. وستتمكن دول الخليج من مواصلة تقديم دعم لصناعاتها الناشئة التي توجه إنتاجها للإستهلاك المحلي وللوق الإقليمية الموحدة في حين أن إنفاقية الجات تشير إلى ضرورة إزالة الدعم تدريجياً عن الصناعات الموجهة للتصدير.

وسيكون لإنفاقية الجات تأثير ملموس على دول الخليج يتطلب إعادة النظر في العديد من السياسات المعمول بها لتقليص الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الإنفاقية وتعظيم

(١) مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ .

الفوائد التي يمكن جنيها من حرية التجارة الدولية. وقد انضمت الكويت وقطر والبحرين والإمارات إلى الجات وتقدمت السعودية بطلب إنضمام. ويتوقع أن تحذو سلطنة عمان حذوها قريباً. وعلى الجانب الإيجابي فإن تحرير التجارة العالمية، وتقليص التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الحمائية يتوقع له أن يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري في العالم بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥ (وهو ما يعادل ١٪ من الناتج العالمي في ذلك الوقت)، وسيساهم ذلك في زيادة الطلب العالمي على النفط والبتروكيماويات والألومنيوم، وهذه أبرز صادرات المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تقليص التعريفات الجمركية القائمة حالياً، ونظام الحصص على الواردات في الدول المستوردة للبتروكيماويات الخليجية سيساعد دول مجلس التعاون على زيادة صادراتها إلى الأسواق القائمة ودخول أسواق جديدة.

وعلى الجانب السلبي، فإن رفع الدعم وإزالة الحواجز الحمائية في الدول المصدرة الرئيسية سيؤدي إلى تقليص الفائض الإنتاج في تلك الدول وخصوصاً للحوم والدواجن والمنسوجات والأدوية والمنتجات الغذائية والزراعية بشكل عام. وهي منتجات يجري طرح الفائض منها حالياً في الأسواق العالمية بأسعار منخفضة، وسيؤدي هذا إلى ارتفاع تكلفة واردات دول المنطقة من هذه المنتجات. وبالإضافة إلى ذلك فإن البنود المتعلقة بضمان مشاركة الشركات المحلية في المناقصات الحكومية واشتراط استخدام المواد الخام المحلية في تنفيذ المشروعات تتناقض مع إتفاقية الجات التي تدعو إلى إقرار مبدأ المعاملة بالمثل للشركات المحلية والأجنبية، ومن شأن هذا أن يضعف مستقبلاً قدرة الشركات المحلية على المنافسة على العقود الحكومية.

وطبقاً لإتفاقية الجات فإنه يتعين كذلك إلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية وخاصة القمح مما سيؤثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي في بعض الدول الخليجية. أما في القطاع الصناعي فإن العديد من الصناعات الناشئة تتلقى من الحكومة دعماً سواء عن طريق الحماية الجمركية أو من خلال توفير المواد الخام والأراضي والخدمات بأسعار مدعومة والحصول على القروض الميسرة. وإذا تقلص الدعم المقدم إلى هذه الصناعات فستصبح عندها معرضة إلى المزيد من المنافسة وقد يجد بعضها صعوبة في الإستمرار.

ومن الأمور الأخرى التي ستؤثر على المنطقة نتيجة تطبيق إتفاقية الجات، المسألة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إذ تضع الجات مقاييس جديدة في هذا المضمار تقلص بشدة عمليات القرصنة التجارية في الأسواق العالمية. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار واردات المنطقة من بعض المنتجات التي غالباً ما تطرح منها نوعيات غير أصلية أو مقلدة بأسعار منخفضة.

ولا بد من التأكيد مرة أخرى على ضرورة قيام دول المجلس بإنشاء إتحاد جمركي فيما بينها بهدف تحقيق قدرة تنافسية أكبر وإعطاء سوق أوسع للصناعات المحلية. أما الصناعات ذات الإنتاج الموجه للتصدير والقادرة على المنافسة فإن نشاطاتها يمكن أن تزدهر إذا ما ركزت على تطوير وتميز قدراتها الإنتاجية. فالتخسائر قصيرة الأمد المرتبطة بالانضمام إلى الجات سيتم تعويضها بشكل أكبر على المدى الطويل، مع تحول تركيز الموارد إلى القطاعات الأكثر كفاءة، كما أن دول المجلس ستستفيد من القدرات الأوسع التي تتيحها حرية التجارة.

دراسة لويس حبيقة^(١) عن آثار الجات على دول مجلس التعاون الخليجي:

انضمت قطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى الإتفاقية. وتقدمت المملكة العربية السعودية بطلب الانضمام منذ أشهر قليلة. أما عمان فما زالت خارجها تماماً في إنتظار دراستها وإتخاذ القرار المناسب. ومع أن التقييم الكمي لحساب الأرباح والتخسائر من دخول إتفاقية الجات لأية دولة أو مجموعة من الدول سابق لأوانه، فإنه بالإمكان منذ الآن معرفة مدى التأثير الذي ستلحقه بالإقتصاديات الخليجية عموماً. وفي نظراً أن التأثيرات الإيجابية تتلخص فيما يلي:

١ - ان الدخول في الإتفاقية يؤكد إلزام دول مجلس التعاون الخليجي المبدئي بحرية التجارة العالمية وبالمنافسة الشرعية الحقيقية. ومن حيث المبدأ، من الصعب البقاء خارج نادى الجات في وقت نعم فيه مبادئ الإقتصاد الحر العالم أجمع من أقصاه إلى أقصاه. فالدخول إلى الجات يعطى لدول الخليج العربية إمكانية الحوار والمناقشة مع كافة الأطراف على قدم المساواة. أما البقاء خارجه فيمنى الإنزلال والإكتفاء وما

(١) د. لويس حبيقة «انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجات: الآثار الإيجابية والسلبية»، مجلة التجارة والصناعة الصادرة عن غرفة صناعة قطر، يونيو ١٩٩٤.

يمكن أن أن يتبعه من ردود فعل من الدول الصناعية وغيرها.

٢ - إن الدخول في إتفاقية الجات سيرفع دون شك من مستوى وجودة الإنتاج في كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة. وقد أثبتت الصناعات الخليجية جدارتها في إختراق الأسواق العالمية بكل فاعلية وبسرعة. وتستفيد بشكل خاص الصناعات التي لها فيها مزايا نسبية واضحة كالصناعات البتروكيمياوية. فبينما بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المواد الكيماوية ٨٦٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣، أصبحت قيمة تلك الصادرات حوالى ٣ بلايين دولار سنة ١٩٩١. ونظراً للتخفيضات الجمركية التي ستطبق في الدول المستوردة، فمن المتوقع أن يزيد الإنتاج وتزيد الصادرات وبذلك تستفيد الدول الخليجية.

٣ - ازدياد معدلات النمو في الدول الصناعية في السنوات القليلة القادمة نتيجة التوقيع على الجات ونتيجة اتخاذ الدول للعديد من السياسات الإقتصادية السليمة. فمن المرجح أن تكون معدلات النمو في حدود ٢٣٪ سنوياً كما يتوقعه صندوق النقد الدولي، وبذلك يزداد الطلب على النفط وعلى كل المنتجات الصناعية وغيرها. فهذه الزيادة بالإضافة إلى التخفيضات الجمركية سيسهلان عملية تسويق البضاعة الخليجية إلى كل دول العالم.

٤ - إن الصناعات الخليجية تشكو في العديد من الأحيان وفي الكثير من القطاعات سياسة الإغراق التي تعتمد عليها بعض الشركات الأجنبية. فالدخول في الإتفاقية سوف يحد من هذه الإمكانية إلى حد بعيد.

٥ - سوف يسهل لدول مجلس التعاون الخليجي في إتفاقية الجات الحصول على التقنية الحديثة المتطورة نتيجة لإتزامها بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية.

أما التأثيرات التي من الممكن أن تكون سلبية في أول الطريق لتعود ذات فائدة فيما بعد، فيمكننا إيجازها فيما يلي:

أ - سياسة الدعم المعتمدة على الأخص في القطاع الزراعي في بعض الدول الخليجية ستزول مع الوقت مع تطبيق الإتفاقية. وبذلك من الممكن أن تزول معها بعض المنتجات الزراعية التي تكلف تلك الدول الأموال الباهظة. ودون شك فإن

استيراد تلك المنتجات سيكون أوفر على اقتصاديات الدول الخليجية. من هنا نتوقع أن تراجع الحكومات الخليجية سياسة الأمن الغذائي الحالية التي ربما فقدت معناها في ظل الظروف الدولية الاقتصادية الجديدة. وهنا لا بد من التأكيد على أن درجة حمايتها للقطاع الزراعي تقل عن غيرها من الدول. فقيمة الإعانات نسبة إلى قيمة الإنتاج بلغت في سنة ١٩٩١ مثلاً ٢٨٠٪ في سويسرا و٢٦٦٪ في اليابان و٥٩٪ في السويد و٤٩٪ في السوق الأوروبية المشتركة و٢٣٠٪ في الولايات المتحدة و٤٤٪ في السعودية فقط. فتخفيف الدعم عن القطاع الزراعي العالمي سيعيد في رأينا توزيع الإنتاج على كافة الدول حسب ميزاتها ويساهم في تخفيض تكلفتها.

٢ - حماية الحقوق الفكرية والأدبية والإبداعية والتصميمات الصناعية وغيرها يعنى أن أسعار هذه المنتجات ستزداد في الأسواق الداخلية. وفي المقابل ستتحسن نوعية تلك المنتجات التي ستصبح مستوردة أو مصنعة داخلياً من قبل صاحب الفكرة أو من يمثله كما سيزداد وجودها وبذلك تكون ذات فائدة على المنتج الصناعي والتاجر والمستهلك.

٣ - رفع الدعم عن بعض المنتجات المصدرة في الدول الصناعية يؤدي إلى ارتفاع سعرها داخل الدول الخليجية. ولكن هذا ربما يشجع على إنتاجها داخلياً إذ تصبح المنافسة ممكنة أكثر.

٤ - ازدياد قيمة وكمية المواد الزراعية المستوردة نتيجة رفع الدعم عن الزراعة المحلية وارتفاع أسعار المواد المستوردة. وتقابل هذه الزيادة وراً يحصل من جراء تخفيض ثم إلغاء الدعم المكلف جداً عن القطاع الزراعي. ويصعب منذ الآن تقييم تأثير الدخول في الجات على ميزان مدفوعات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل قاطع إذ أن التغيرات ستكون في كل الاتجاهات .. وفي اعتقادنا أن دخول الجات ستكون له فوائد مهمة على الاقتصاد الخليجي في المدى القصير وفوائد أكثر على المدى البعيد. وفي الواقع أعطت اتفاقية الجات الدول النامية وقتاً أطول لتصحح سياساتها الاقتصادية وخاصة سياسات الإغراق والحماية التي تضر في الواقع القطاعات التي تحميها إذا ما استمرت لمدة طويلة. لذلك فدخل الجات

مع العمل الجدى على تحسين مستوى وتكلفة الإنتاج بالإضافة إلى اعتماد سياسة تسويق هجومية سيغير هيكلية الإقتصاد الخليجي وساعد دون شك في التعميل في عملية التنوع الإقتصادي.

إن دول مجلس التعاون الخليجي ستستفيد دون شك من دعولها نادى الجات. فازدياد الحرية والمنافسة في العالم سيكون ذا فائدة للجميع. فعليها أن تستفيد إلى أقصى حد من التسهيلات إلى الدول النامية وتستمر في سياسات التنوع الإقتصادي والتركيز على دور أكبر للقطاع الخاص وتصحح في نفس الوقت سياساتها كما هو موضح في الإتفاقية.

وهنا لا بد لنا أن نأمل في أن تبني الدول الخليجية الست الإتجاهات التالية:

١ - هناك استفادات أعطيت لإتحادات الجمارك ومناطق التجارة الحرة يمكن أن تستفيد منها الدول الخليجية في حال اعتمادها ذلك. وتوحيد التعريفات الجمركية يسير في خطى ثابتة وصحيحة ويتنظر أن تتم خلال السنوات الثلاث القادمة. وأن اعتماد التوحيد الجمركي للتعريفات بالإضافة إلى التكامل الإقتصادي بين الدول الست سوف يساعد على التخفيف من المساوئ القليلة للجات ويقوى في نفس الوقت المزاي المتعددة لها.

٢ - البدء بتخفيض الحماليات التي تتمتع بها بعض القطاعات لإعطائها الوقت الكافي لتغيير نمط ونوعية إنتاجها حتى تستطيع الإستمرار بقوة بعد جات.

٣ - الإهتمام جدياً بتسويق الإنتاج الخليجي نظراً لازدياد المنافسة وتقليص دور القطاع العام في الإنتاج. فمن الضروري تعريف المستهلك الدولي بالإنتاج الخليجي عبر وسائل الإعلام حتى يقدم على شرائه. فيجب أن يكون للدول الخليجية ولقطاعها الخاص استراتيجية إعلامية تسويقية قوية في العالم الصناعي خاصة حتى تستطيع اختراق كافة الجدر والمواقف المعنوية والعقلية التي لا أساس لها من الصحة.

٤ - من الضروري أن تتابع دول مجلس التعاون الخليجي محادثات مع دول السوق الأوروبية المشتركة لثيها عن تطبيق ضريبة الكربون التي في حالة تطبيقها ستحدث أضراراً بالغة بإقتصاديات الدول الخليجية وتعيد أجواء التجارة العالمية إلى الوراء. ففي اعتقادنا أنه لا مبرر لهذه الضريبة التي تقف في وجه حرية التجارة الدولية ونمو وتطور

اقتصاد الدول المصدرة للنفط وبالتالي تمنع التواصل الإقتصادي الخليجي الأروبي.

بعد بيان تأثير إتفاقات الجات على القطاعات الصناعية المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي وبعد استعراض الدراستين اللتين أجراهما مصرف قطر المركزي ود. لويس حبيقة نرى أن هناك آثاراً إيجابية وأخرى سلبية لإتضمام دول المجلس إلى الجات يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً - الآثار الإيجابية:

١ - تتيح إتفاقية الجات فرصة تحسين مستوى الجودة وزيادة الإنتاج لمواجهة المنافسة الدولية.

٢ - توفير إمكانية زيادة الطلب على منتجات مجلس التعاون الخليجي مثل النفط ومشتقاته والبتروكيماويات والألومنيوم نتيجة زيادة معدل النمو الإقتصادي العالمي.

٣ - الحد من فاعلية سياسة الإغراق التي تعتمد عليها بعض الشركات الأجنبية ضد الصناعات في دول المجلس.

٤ - إتاحة الفرصة المناسبة وتسهيل الحصول على التقنية الحديثة المتطورة إذا إلتزمت دول المجلس بحقوق الملكية الفكرية.

٥ - إن إزالة التعريفات والرسوم الجمركية تدريجياً خلال عشر سنوات سيؤدي نمو الصادرات الخليجية وبخاصة البتروكيماويات وبعض المنتجات المعدنية.

٦ - تقوية وترسيخ أواصر ومجالات التعاون بين دول المجلس وحشها عل العمل ككتلة واحدة في مواجهة التكتلات الإقتصادية الكبرى.

ثانياً - الآثار السلبية:

١ - ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية المستوردة، كذا بعض السلع الصناعية بسبب إلغاء الدعم في دول المنشأ.

٢ - إمكانية توقف زراعة بعض الحاصلات الزراعية بسبب رفع الدعم عنها في دول المجلس، مما يحتم استيراد تلك المنتجات الزراعية. وهذا يقتضى أن تراجع دول المجلس سياساتها الحالية فيما يخص بالأمن الغذائي في مجال إحلال الواردات.

٣ - ارتفاع أسعار المنتجات ذات التقنية المتطورة، كذلك المخترعات والتصميمات الصناعية، والمنتجات الإبداعية والأدوية وغيرها من جراء تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

٤ - خضوع بعض منتجات دول المجلس لاسيما المنتجات البتروكيمياوية لبعض الضرائب المخفضة نتيجة إنفاذ المجموعة الأوروبية التعريف الجمركية المطبقة بالجات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ . وكانت دول المجلس تستفيد من النظام الشامل للمزايا الذي كانت تطبقه الدول الأوروبية على بعض المنتجات البتروكيمياوية لدول المجلس، إذ كانت تلك المنتجات تدخل إلى الأسواق الأوروبية بدون رسوم جمركية.

وبعد أن أجمعنا الآثار الإيجابية والآثار السلبية يجدر بنا أن نشير إلى أنه على الرغم من استبعاد النفط والغاز من إتفاقية الجات فيتوقع أن تستفيد دول المجلس من إنضمامها إلى الجات. ولكي تتحقق هذه الاستفادة يتعين على دول المجلس اغتنام المهلة الممنوحة بموجب اتفاقيات الجات لترتيب أوضاعها الاقتصادية حتى يمكنها مسايرة نظام الجات. كما يجب عليها ألا تألوا جهداً في سبيل تنمية وتطوير قطاعاتها الإنتاجية المختلفة لا سيما التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. إن تحرير التجارة والمنافسة العالمية يمثلان دافعاً قوياً لدول المجلس من أجل زيادة التعاون فيما بينها والتكامل في كافة المجالات حتى تقف على أرض صلبة تجعلها قادرة على مواجهة المنافسة الضارية من جانب الدول الأخرى.

ولما كانت الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية ستحتل بالنصيب الأكبر من الفرص التجارية والمكاسب، فإنه يتعين على دول المجلس استغلال وضعها ككتلة اقتصادية لزيادة مكاسبها من نتائج اتفاقيات الجات. وغنى عن القول أن مجلس التعاون الخليجي يشكل إطاراً مناسباً يوفر لأعضائه قاعدة راسخة تمكن المؤسسات الوطنية من الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الدول الأعضاء واستخدامها بفاعلية في تعزيز قواعدها الاقتصادية ومزاولة نشاطاتها التجارية في سوق اقليمية أوسع تساعد على مواجهة التحديات وتتيح لها فرصاً أفضل للمنافسة العالمية، خاصة وأن المزايا التي تتيحها الإتفاقية العامة بنهني الاستفادة منها حيث يوجد كثير من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي اقرتها الإتفاقية لصالح الدول النامية، دون أن يقابل تلك الاستفادة أية التزامات إضافية، كالتى تفرض على خطط دول المجلس التصديرية، بسبب تزايد القيود على الصادرات من منتجاتها وصعوبة الاستمرار في دعم هذه الصادرات في المستقبل.

الفصل الرابع عشر

الاستراتيجية العربية المقترحة

لمواجهة الآثار السلبية للجات

تمهيد

من المتوقع أن ينشأ عن تطبيق إتفاقية الجات كثير من الآثار السلبية على الدول العربية فى المدى القصير، ومن الممكن أن يفرز آثاراً إيجابية فى المدى الطويل إذا نجحت الدول العربية فى تحسين نوعية الإنتاج السلعى والخدمى والوصول به إلى المستوى العالمى، وفى تحقيق مزيد من التنظيم والتنسيق الإقتصادى فيما بينها فى ظل إتجاه جاد وقوى نحو إنشاء كتل عربى مشترك. وهذا يتطلب معالجة الإختلالات الهيكلية التى تنسم بها الإقتصادات العربية التى بلغت درجة من الضعف والتفكك تهدد حاضره ومستقبل الأمة العربية.

إن الواقع الحالى لا يعبر عن حقيقة الطاقات الكامنة فى العالم العربى، الذى تتوفر له إمكانيات ومقومات إقتصادية عديدة وموارد بشرية هائلة تستخدم فى إطار محلى ضيق، بدلاً من المجال العربى الواسع، ويمكن إجمال هذه الإمكانيات والمقومات فيما يلى:

١ - يقدر الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية للبلاد العربية فى سنة ١٩٩٢ بحوالى ٤٨٣,٤ بليون دولار مقارناً بنحو ٤٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٩١. كما بلغ معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ حوالى ٢,٩ فى أعقاب محاولات الكثير من الدول العربية تبنى برامج إصلاح اقتصادى أسهمت فى رفع كفاءة الإنتاج وتشجيع الاستثمار الخاص.

٢ - توافر عناصر الإنتاج فى العالم العربى ممثلة فى رأس المال وعنصرى العمل والأرض. فقد بلغ عدد المصارف التجارية فيه ٢٣٦ مصرفاً فى عام ١٩٩٢ جملة أصولها حوالى ٣١٣ بليون دولار، وجملة رؤوس أموالها واحتياطياتها ٢١٧ بليون دولار. وفيما يتعلق بعنصر العمل فقد قدرت قوة العمل العربية فى سنة ١٩٩٢ بنحو ٦٦ مليون عامل. أما مساحة العالم العربى فتبلغ ١٤ مليون كم^٢ تمثل ١٠,٢٪ من إجمالى مساحة العالم منها مليوناً كيلو متر مربع صالحة للزراعة، بالإضافة إلى سرق

واسعة قوامها نحو ٢٤٠ مليون نسمة يمثلون ٢٥٪ من سكان العالم.

٣ - الاقتصاد العربى - كذلك - غنى بالموارد الطبيعية حيث يوفر ٢٥٪ من الإنتاج العالمى للنفط ويحتزن ٦٠٪ من الاحتياط العالمى، ويبلغ إنتاجه من الغاز الطبيعى نحو ١١٪ من الإنتاج العالمى، و ٢٢,٥٪ من الاحتياط العالمى.

٤ - وحتى يمكنها الاستفادة من الإمكانيات السابق ذكرها فقد وفرت عدة دول عربية البيئة القانونية والإقتصادية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، سواء بإصدار قوانين مشجعة للإستثمار أو بإتباع سياسات توفر عائداً أفضل للإستثمارات العربية كسياسة التخصيص أو البدء فى تطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية لديها.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الدول العربية مازالت متقلية للتطورات الإقتصادية والمالية العالمية وليس لها دور فعال أو مبادرة محددة المعالم لاسيما بعد تدنى أسعار النفط وضعف تفاعلها مع الإقتصاد العالمى. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول العربية ما زال بعيداً عن دخوله نادى الأسواق الناشئة حيث لا يوجد لديه أسواق مالية ويفرض على تجارته قيوداً جمركية وغير جمركية عالية، فضلاً عن عدم تحريره انتقال رأس المال والتعامل بالعملات الأجنبية، فى حين لا يواجه البعض الآخر هذه القيود.

وهذا لا يقلل من قيمة الجهود الكبيرة التى بذلتها بعض الدول العربية لتحرير اقتصاداتها من قيود التجارة والاستثمار وحركة رأس المال قصير الأجل وتحويلات العملات الأجنبية، ومن ثم أصبحت تصنف ضمن الأسواق الناشئة مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب وتونس.

ولا شك أن هناك تغييراً نوعياً أثر على هيكل الصادرات السلعية العربية وأسفر عن تغيير نوعى فى هيكل الإنتاج للبلاد العربية، إذ ارتفعت مساهمة كل من قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية مع تراجع مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية. وقد حدث ذلك نتيجة اتباع سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية لاسيما فى الدول النفطية. وقد صاحب ذلك تغييرات أخرى أبرزها الإصلاح الإقتصادى وتحرير التجارة الخارجية.

تحرير التجارة العربية والتكامل الإقتصادي العربي،

تضمنت مسيرة العمل العربي المشترك إثني عشرة تجربة ومحاولة من أجل تحرير التجارة العربية وإقامة سوق مشتركة بدءاً من بروتوكول الاسكندرية في عام ١٩٩٤ . وتلاه عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي في عام ١٩٥١ ، ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في عام ١٩٥٣ . وكان عقد اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية في عام ١٩٥٧ علامة بارزة على طريق العمل المشترك. وقد اسفرت هذه الإتفاقية عن تكوين مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، الذي أصدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ . وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى هذه الإتفاقية سبع دول، غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ قط .

وفي السبعينيات أقيم الكثير من المشروعات العربية المشتركة والإتحادات الصناعية العربية، وأعدت دراسات عن الخطط الإقتصادية في الدول العربية ثم عقد مؤتمر قمة عربي في عام ١٩٨٠ ناقش قضية العمل الإقتصادي العربي المشترك، وأنتهى إلى إصدار وثيقة مهمة هي استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك. وفي عام ١٩٨٣ عقدت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ولكن لم يبدأ العمل بها إلا بعد صدور البروتوكول التنفيذي لها في عام ١٩٨٧ ، الذي استهدف إقامة منطقة تجارة عربية بعد عشر سنوات.

وقد شهد عقد الثمانينيات إقامة ثلاثة تجمعات فرعية هي: مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ ثم اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي، اللذان قاما في عام ١٩٨٩ .

يتضح من ذلك أن الدول العربية أقدمت على إقامة تجمعات إقليمية بينما أجمعت عن العمل الجماعي المشترك. ويرجع ذلك إلى الخلافات السياسية بل وإفتقار الإرادة السياسية التوحيدية التي تعني إرادة إقامة صيغة للتكامل الإقتصادي العربي الذي يستهدف الإندماج بمعنى الوحدة بمفهومها الواسع. ولا ريب أن الدول العربية تملك إرادة سياسية ولكنها إرادة التجزئة، التي أخذت في المجال الإقتصادي صورة العمل العربي المشترك، الذي هو نتاج التقاء الإرادات السياسية للدول الإقليمية أعضاء الجامعة العربية. وفي هذه الحالة فإن العمل العربي المشترك لا يتجاوز المصلحة المتبادلة سواء في الإتفاقيات الثنائية

أو في الإنفاقيات الجماعية تحت مظلة جامعة الدول العربية. وقد خلص بعض الكتاب السياسيين إلى أن تبادل المنافع السياسية هي قاعدة العمل العربي المشترك بين الدول الإقليمية بدلاً من التكامل الإقتصادى الإندماجى الحقيقى على مستوى الوطن العربى.

وقد شكل ضعف وتعقيد الواقع الإقتصادى العربى فضلاً عن العيوب القانونية والفنية التى اكتنفت معظم الإنفاقيات العربية التى أبرمت لهذا الغرض أداة تحطيم أخرى، حيث افتقرت تلك الإنفاقيات إلى آليات فعالة للتنفيذ والمتابعة وحل المشكلات والعقبات. فالإقتصاديات العربية مجزأة على مستوى الهياكل، ومستوى النظام، ومستوى السياسات بأهدافها ووسائلها وأدواتها، وأن علاقتها بالعالم الأجنبى هو الارتباط التبعى. ومن ثم فهى تتكامل مع الإقتصاد الرأسمالى المتقدم ضمن تقسيم العمل الدولى الرأسمالى.

وحيث إن التقدم الإقتصادى والصناعى هو ما يحتاجه العالم العربى فإن عملية التكامل المنشودة يجب أن تعتمد على بناء القاعدة المادية والبشرية والمعرفية لقوى الإنتاج العصرية. أى أن إيجاد القاعدة المنتجة للسلع وليس تحرير حركة السلع يشكل نقطة إنطلاق مسيرة التكامل العربى. وبالتالي فإن التكامل العربى يبدأ من بناء صيغة للإنتاج وتقسيم العمل الإنتاجى وعلى قاعدة قومية، لا من تحرير مبادلات السوق.

ويرى أحد الكتاب^(١) أنه إذا كان تحرير التجارة من خلال إقامة سوق عربية مشتركة يمكن أن يمثل منفذاً لحل مشكلات آتية للدول الإقليمية العربية مثل مشكلة ضيق السوق المحلية أمام إنتاج لا يجد منافذ له فى الدول الصناعية أو مشكلة نقص مواد أولية فإن بناء القاعدة الإنتاجية العربية الموحدة هو المدخل الحقيقى لبناء تكامل يمثل الإرادة السياسية لقوى الوحدة والتطور الإرتقاى.

ويعتقد الكاتب أن قيام سوق عربية مشتركة كمدخل إلى التكامل الإقتصادى العربى لا يناسب الإقتصاديات العربية المختلفة، حيث إن التكامل بإقامة السوق هو المدخل الملائم للإقتصادات المتقدمة إنتاجياً وصناعياً. أما الذى يلائم العالم العربى فهو بناء الجهاز الإنتاجى أصلاً وإقامة صيغة للتخصص الإنتاجى قبل مهمة تحرير تدفقات التجارة وعوامل الإنتاج. وحتى يتسنى الإنطلاق لبناء قواعد إنتاجية على طريق بناء الجهاز الإنتاجى لا بد من التكامل فى القدرات العلمية التقنية الأساسية. أى أن التكامل على مستوى

(١) محمد عبد الشفيق عيسى، «نحو نظرية للتكامل الإقتصادى العربى من زاوية الإقتصاد السياسى»،

السياسة الدولية، العدد ١٣٦، إبريل ١٩٩٩، ص ٧٣.

تقسيم العمل العلمى التقنى لا بد أن يسبق السوق المشتركة، فالقاعدة العلمية التقنية هي التى تؤسس هياكل الإنتاج العربية فى المستقبل. وحتى تكفل النمو المطرد لقواعد الإنتاج يمكن التركيز على إطلاق حركة العوامل والمنتجات فى وقت واحد من خلال السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة.

ويجد الكاتب أن المنطق العلمى للبحث المقارن فى تجارب التكامل يؤدى إلى التسلسل من تقسيم العمل إلى السوق إلى منطقة التجارة، بينما تتبنى الأنظمة العربية الحاكمة الدعوة والعمل على إقامة منطقة أو مناطق للتجارة الحرة تعقبها سوق مشتركة تمهيداً لتكامل اقتصادى عربى. ومن ثم فالحكومات العربية مبالغة إلى توسيع نطاق التجارة السلعية المتبادلة على الرغم من القيود الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها تلك الحكومات على التجارة.

وأرى أن المهمة الأولى هي بناء جهاز إنتاجى عربى قوى يعتمد على تقسيم العمل وتتوافر له الميزة النسبية حتى يتتبع سلماً قادرة على المنافسة العالمية فى ظل تحرير التجارة الدولية ثم تأتى المهمة الثانية المتمثلة فى إقامة سوق عربية مشتركة.

وقد انتهت إحدى الدراسات^(١) إلى أن إتفاقية الجات فرضت على الدول العربية الإسراع بإنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها لمراجعة آثار تلك الإتفاقية على اقتصادات الدول العربية. وترى هذه الدراسة أن إقامة منطقة تجارة حرة سوف توفر مزايا إضافية لصادرات كل منها وتفسح مجالاً أكبر للتجارة البينية العربية وتفتح سوقاً واسعة للمنتجات العربية، كما أنها سوف تمكن الدول العربية من الاستفادة من الإستثناءات التى قررتها إتفاقيات التجارة العالمية حيث سمحت للدول النامية بتبادل مزايا تفضيلية فيما بينها دون تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وتوصى الدراسة بإقامة منطقة تجارة عربية لأنها ستتيح للدول العربية فرصة الاستفادة من الإستثناء الخاص بمناطق التجارة الحرة والإتحادات الجمركية. فالتكتلات التجارية الدولية المتمثلة فى الإتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة لرابطة جنوب شرق آسيا جعلت من إقامة مناطق تجارية حرة التحدى الأكبر أمام الدول العربية. ويعتقد أن هذه التكتلات تضيق الأسواق المتاحة أمام الصادرات العربية حيث تقرر المزايا والإعفاءات لأعضائها، مما يزيد

(١) دراسة هيئة الإستعلامات المصرية.

الصعوبات التي تواجه أية صادرات أخرى منافسة داخل تلك المناطق التجارية الحرة، لاسيما الصادرات من السلع والمنتجات العربية ذات القدرة المحدودة على المنافسة. ومن ثم لا يتيسر أمام الدول العربية سوى أسواقها المتبادلة.

وعلى الرغم من قلة الصادرات العربية وعخصوصاً الصناعية فهذا لا يقلل من الأثر السلبي لتلك التكتلات التجارية حيث ترتبط تلك التكتلات غالباً بقيود كمية وحصى للدول الأخرى التي ليس لها أن تتجاوزها، كما أنها كثيراً ما ترتبط بمقاييس فنية للمنتجات مما يستدعى إعادة النظر في مستوى جودة الخامات العربية وتغيير مواصفاتها الفنية.

وتستطرد الدراسة ذاكرة إخفاق الموائق والإتفاقيات والبرامج التنفيذية التي استهدفت على مدى أكثر من نصف قرن تحرير التبادل التجاري العربي وفي تيسير هذا التبادل وتشجيعه وتنميته كذلك. فالواقع العملي يثبت أن حجم التجارة الخارجية البينية لم يتجاوز ١٠٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية للدول العربية وهي نسبة ضئيلة. وعلى الرغم من ضآلتها فهي آخذة في الإنخفاض، كما أنها تتميز بالتركيز الجغرافي على مجموعة محدودة من الدول العربية بالإضافة إلى افتقاد هيكلها السلمي للمرونة حيث يتركز التبادل التجاري على القود والمنتجات الزراعية مع نسبة محدودة من المنتجات الصناعية الأساسية.

وقد اعتبرت دراسة هيئة الاستعلامات قرارات القمة العربية المنعقدة في القاهرة في يونيو ١٩٩٦ المرجعية السياسية للمشروع الجديد لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. وقد صدر تكليف رسمي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي باتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع بإقامة المنطقة وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الإتفاق عليهما.

إن تطوير التجارة العربية البينية يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق بين القواعد الإنتاجية في الدول العربية حتى يتوافق مع الإتجاه نحو إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية. إن الإهتمام الأكبر يجب أن يتركز على توسيع القاعدة الإنتاجية العربية ذات القدرة الأكبر على إنتاج السلع والخدمات التي يمكن تصريفها في الأسواق العربية. ونشير هنا إلى أن الهياكل الإنتاجية في البلاد العربية في الوقت الحاضر على قدر كبير من التشابه خاصة في مجال الإنتاج الصناعي. وهذا يقتضى ضرورة وجود تكامل إنتاجي يؤمن

قدراً كبيراً من الاعتماد المتبادل بين الدول العربية.

إن جوهر الفائدة من تحرير المبادلات التجارية العربية البينية يكون في الأثر المتوقع لهذه التجارة على الاستثمارات وتوظيفها في الدول العربية مما يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام.

وبعد بناء القواعد الإنتاجية العربية القادرة فإننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن تنمية التجارة العربية البينية هي نقطة البداية للتكامل الإقتصادي العربي والعمل على تكوين كتل إقتصادي عربي يستطيع أن يلاحق التطورات المستجدة على الساحة الإقتصادية الدولية. ويتطلب العمل على تحسين التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها لدعم الاتجاهات العربية المتكاملة توفير التمويل اللازم لهذه التجارة واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتحسين وسائل الاتصال والنقل بين الدول العربية.

وعلى المستوى السياسي العربي يجب إعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وتحريرها حتى يسارع المستثمرون العرب إلى الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية.

وتمثل التجارة العربية البينية الشق الأول في معادلة التكامل الإقتصادي العربي أما شقها الثاني فهو الاستثمارات العربية البينية أو المتبادلة. ومما لا شك فيه أن هناك حاجة ملحة لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات بين الدول العربية خاصة أن الإحصاءات تشير إلى انخفاض حجم هذه الاستثمارات مما يشكل عقبة تحول دون تمكين العالم العربي من إحلال موقعه المنشود على الساحة الإقتصادية الدولية.

ومن المحزن حقاً أن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة جداً مقارنة بالاستثمارات العربية الموظفة في الأسواق الدولية. وقد اتضح ضعف الاستثمارات العربية البينية في ضللة عدد المشروعات العربية المشتركة المنتشرة في جميع الدول العربية. وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي ٤١٨٥ مشروعاً حتى نهاية سنة ١٩٩٢ جملة رؤوس أموالها الإسمية ٢٦ بليون دولار بينما بلغت رؤوس الأموال العربية الموظفة خارج العالم العربي نحو ٦٧٠ بليون دولار.

وقد أصبح ضرورياً التركيز على المشروعات المشتركة ذات الطابع التكاملي باعتبارها الأسلوب الأفضل لتقديم صيغة ملائمة لتضافر وتفاعل الموارد والمصالح الإقتصادية العربية

على أسس اقتصادية سليمة ومتكافئة. كل ذلك من أجل تحقيق أعلى أداء ممكن للإستثمارات العربية المشتركة وبالشكل الذى يسمح بتوجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار فى النشاطات الاقتصادية العربية التى يمكن أن تعمل على تنمية وتطوير التجارة العربية البينية.

كما يجب توفير كل الضمانات والحوافز والتسهيلات التى تشجع القطاع الخاص العربى على الإستثمار فى تلك المشروعات ذات الطابع التكاملى ودعوة كل المنظمات العربية المعنية بالإستثمار والحكومات العربية لتحمل مسؤولياتها فى هذا الشأن وتقديم المساعدة فى تسهيل وتنمية حركة تدفق الاستثمارات بين الدول العربية خاصة بعد التطورات الإيجابية فى مجال الإصلاح الإقتصادى وفى مجال التخصيص فى بعض الدول العربية.

ومع التأكيد على أهمية وجود قطاعات إقتصادية حيوية تصلح لأن تكون نماذج يمكن تعميمها على باقى القطاعات الإقتصادية فى المستقبل يجب أن نوجه عناية خاصة إلى قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتكافأ مع تلك العناية التى يجب توفيرها للقطاعات الإقتصادية الحيوية.

وحتى نوفر فرص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مواجهة الآثار التى يمكن أن تنشأ عن تحرير التجارة العالمية يقتضى الأمر اعتماد الأساليب الإدارية الحديثة فى إدارة تلك المشروعات، كذلك التحول بتلك المشروعات من إطارها العائلى إلى إطارها المؤسسى من خلال الفصل بين الملكية والإدارة. وبالإضافة إلى ذلك يجب توفير الأطر التشريعية والتنظيمية التى تساعد على حماية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة للتوسع فى مثل تلك المشروعات وتحديثها والتنوع فى نشاطاتها وإجراء التوسعات اللازمة فيها.

وحى يتسنى لنا دفع العمل الإقتصادى العربى المشترك ينبغى مراعاة ما يلى:

- ١ - ضرورة توفر الإدارة العربية للتنمية الجادة والمتكاملة.
- ٢ - دفع جهود التنمية فى مختلف الدول العربية من أجل تحقيق التكافؤ والتكامل وتنمية روح التعاون.

٣ - تحديد دور ومسؤولية الغرف التجارية والإتحادات المهنية فى تحقيق التكامل الإقتصادى العربى بالتعاون مع الحكومات.

٤ - ضرورة خضوع التكامل الإقتصادى العربى للإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والحضارية السائدة فى العالم العربى.

٥ - الإنجاء بالسياسات الإقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الإنفتاح الإقتصادى الحر على بعضها البعض مع التحرر من القيود الإدارية.

٦ - الإنفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الأسواق العربية من القيود دون تمييز أو إستثناء.

٧ - توفير المناخ الملائم للإستثمار لجذب المزيد من الإستثمارات. ويتضمن هذا المناخ العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية. فلا بد أن ينعم البلد بإستقرار سياسى وتوافر الفرص الإستثمارية والمزايا حتى يقتنع المستثمر بالمناخ الإستثمارى ويوجه استثماراته إلى ذلك البلد. فالقرارات الإستثمارية تحكمها السلامة قبل الربح.

٨ - توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربى ضد مخاطر الإستثمار. ولضمان الإستثمارات الأجنبية لا بد من توافر الضمانات القانونية والتشريعات القطرية التى تشجع وتنظم الإستثمارات الأجنبية الوافدة لها وتقدم لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية.

٩ - توفير المزيد من فرص الاستثمار والأدوات الإستثمارية، وهذا يتطلب تنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية العربية وربطها بالأسواق الدولية. ويجب أن يشمل هذا التنشيط جانبى العرض والطلب من خلال دعم عرض الأدوات المالية وخلق الوعى الإيدخارى والاستثمارى للأفراد.

١٠ - فتح المجالات الواسعة أمام القطاع الخاص العربى للدخول فى المشروعات الإقتصادية العربية المشتركة القائمة أو التى يمكن إقامة مستقبلًا.

سياسة التعامل مع السوق العالمية وسياسة المنافسة التجارية؛

من البدهى أن فهم أبعاد السوق العالمية وأسلوب صياغة التنافس التجارى من أهم

النقاط التي يجب التركيز عليها لمواجهة الآثار السلبية للجات. ويجب أن يكون للدول العربية دور مؤثر في التعامل مع واقع وحقائق السوق العالمية واقتصاديات النظام العالمي الجديد حتى تتمكن من التنافس الدولي في مجال التجارة.

إن سياسة الإنفتاح المطلق أو سياسة الإنغلاق المفرط كما هي الحال في معظم الدول العربية سوف يكون له مردود سلبي على فاعلية التنافس في السوق العالمية. وخلق العالم العربي أن يطبق الوساطة السياسية في التفاعل مع نظام التجارة العالمية. وبالتالي يجب أن تمثل الوساطة - التي تجمع بين الإنفتاح والتحفز - الإطار العام الذي تعمل فيه الشركات والمؤسسات العربية لبناء قدرتها التنافسية الدولية حتى تصل السلع والخدمات والأسواق العربية إلى مستويات التميز العالمي.

إن حقائق النظام العالمي الجديد تؤكد عدم فاعلية الدور الفردي الذي تقوم به أية دولة في مجال التفاعل مع اقتصاديات السوق العالمية. إن التحول من المحلية إلى العالمية قد يتخذ أحد أشكال التكتلات الاقتصادية الشاملة مثل السوق المشتركة وإتحاد التعريفات الجمركية وإتحاد المناطق الحرة.

ولكي يكون الدور العربي الجديد فعالاً في إطار التجارة العالمية ينبغي له أن يعتمد على تنفيذ برنامج عمل يشتمل على:

- ١ - إنشاء هيئة عربية لتنمية ومراقبة المواصفات القياسية لجودة السلع والخدمات.
- ٢ - زيادة حجم التجارة العربية البينية متعددة الأطراف.
- ٣ - تشجيع دور القطاع الخاص في التجارة العربية البينية.
- ٤ - زيادة فرص الاستثمار لدفع العمل العربي المشترك وتنميته في مجال التجارة الدولية.
- ٥ - تكوين تكتل تجاري عربي فعال في منظمة التجارة العالمية.
- ٦ - العمل المشعر الدائب من أجل زيادة فرص إنشاء سوق عربية مشتركة أو أى شكل من أشكال التكتل التجاري العربي.

إن بناء قواعد إنتاجية عربية متطورة تعتمد تقسيم العمل، ثم بناء أسس التكامل بين الشركات العربية أو التكامل الإقتصادي بين الدول العربية أصبح ضرورة ملحة للتفاعل

المؤثر في متغيرات نظام التجارة العالمي.

لن تنهى اتفاقية الجات الصراع التجارى الدولى ولن تتيح فرصاً متساوية، لذلك يجب أن تفتح الدول العربية الفرص المتاحة لها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب فى الصناعات الغذائية وغيرها. إن تحقيق مزيد من الإكتفاء الذاتى فى بعض الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية مع تحقيق الإكتفاء الذاتى من الأسماك سوف يتيح ظروفأ أفضل نسبياً فى مواجهة الآثار المترتبة على رفع أسعار السلع الغذائية الأخرى المستوردة من الخارج. كما تستطيع الدول العربية اتباع وسائل أو سياسات وقائية لتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق إتفاقية الجات.

وعلى الرغم من ضخامة السوق العربية فإنها لم تستغل فى دعم الصناعات العربية، فالتجارة البينية العربية تمثل ٢.٨ ٪ فقط من إجمالى تجارة كافة الدول العربية. كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تواجه بعض المعوقات وأبرزها المشكلات التنظيمية بسبب تعدد الأجهزة الإشرافية والرقابية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك المشكلات المالية نظراً لارتفاع أسعار الفائدة على القروض فضلاً عن صعوبة الحصول عليها. كما أن مسح الموارد الإقتصادية وتنظيم استغلالها فى الوطن العربى وحمايتها ما زال دون الآمال المعقودة عليها. لذلك فإن الدول العربية مطالبة بتحقيق أعلى درجة من التنسيق فى مجالات مسح الموارد وتنظيم استغلالها ووضع البرامج لحماية مواردها الطبيعية. وجدير بالذكر أن الدول العربية لم تستغل مبدأ الميزة النسبية فى مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى. ويتحقق هذا الاستغلال بمزيد من الإستثمارات فى المجالات الزراعية بوجه عام مع رفع إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج فى كل بلد عربى وعلى مستوى العالم العربى.

ويتعين على الدول العربية تطوير هيكلها التسويقية والتوسع فى التصنيع الزراعى على المستويين القطرى والعربى الشامل، بالإضافة إلى التخطيط الفعال لوضع برامج هادفة للحد من الفاقد والتالف ولترشيد الإستهلاك المفرط للسلع الغذائية المستوردة. كما يتطلب الأمر التدخل الحكومى النسبى لحماية الإنتاج الوطنى من منافسة السلع الأجنبية مع تنسيق سياسات التجارة الخارجية بين الدول العربية وبعضها البعض.

وينبغى أن تستغل الدول العربية الفترة الإنتقالية لإعادة تنظيم هيكلها الإقتصادية

لمواجهة الآثار السلبية للجات ومعالجتها بتنظيم إقتصاداتها بما يسائر متطلبات المرحلة الجديدة للإقتصاد العالمى.

المواجهة العربية لأثار الجات والتكتلات الإقتصادية العالمية؛

اتفق لنا أهمية تنمية التجارة البينية العربية وبناء وتنويع القواعد الإنتاجية للإقتصادات العربية على أساس تكاملى، وتأمين نموها الإقتصادى وتطوير قدراتها الإستثمارية حتى تروى الكيانات الإقتصادية للدول العربية وتستمر عملية التنمية وفقاً للمزايا النسبية التنافسية، وينبغى أن تدرك الدول العربية أن أفضل السبل لمواجهة آثار الجات وما يتصل بها من تكتلات إقتصادية عالمية ضخمة هو دخولها فى كتل إقتصادى عربى يكون نقطة إنطلاق قوية نحو الإستفادة المتبادلة للموارد والأسواق العربية.

ولكى يتحول الوطن العربى إلى كيان حيوى نشيط يجب على الدول العربية أن تسرع الخطى نحو تحقيق تكاملها الإقتصادى مع حشد دعم سياسى عربى فعال لخطوات التكامل الإقتصادى، كذا إحداث تغييرات عملية فى دور مؤسسات العمل العربى المشترك القائمة وفى تشكيلها وأسلوب عملها حتى تسير طموحات القطاع الخاص العربى فى المشاركة الإيجابية والفعالة فى تحقيق التكامل الإقتصادى العربى الذى يعتبر أهدى سبيل للتعامل مع الجات ومع التطورات الإقتصادية المستجدة على الساحة الدولية بهدف الإستفادة منها لأقصى حد ممكن من جهة ولتحييد آثارها السلبية من جهة أخرى. ولتحقيق هدف التكامل الإقتصادى العربى نقدم المقترحات التالية:

١ - يجب على الدول العربية أن تسارع إلى تنفيذ مشروع إقامة منطقة حرة عربية المقدم من الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية نظراً لأنه يمثل المرحلة الأولى من بناء تجمع عربى متكامل يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من الرسوم الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ المناسب للنمو المستمر للتجارة العربية البينية بعد بناء قواعدها الإنتاجية.

٢ - يجدر بالدول العربية أن تعمل بإخلاص ودأب على دعم السوق العربية المشتركة وتوسيع نطاقها لتشمل كل دول العالم العربى من أجل تحقيق المصالح العربية المشتركة.

٣ - تشجيع إقامة المشروعات الإستثمارية العربية المتعددة الجنسية فى مجالات إنتاج السلع المصنعة ذات المستقبل الواعد مثل الأدوية والحديد والصلب والبتر وكيمويات الأساسية والتصنيع الغذائى بإعتبارها ضمن المدخل الرئيسى للتنوع الإقتصادى العربى.

٤ - يجب أن تبذل الدول العربية أقصى الجهود على طريق تعزيز وتمسيق مفهوم الإستثمارات العربية المشتركة وأن تعمل على تنمية وتطوير هذا النوع من الإستثمارات فى أراضيها.

٥ - تشجيع الإستثمارات العربية ودفعها إلى الإسهام فى المشروعات والأسواق المالية فى مختلف البلاد العربية حيث اتضح أن الاستثمارات العربية داخل الوطن العربى أكثر إستقراراً من الإستثمارات الأجنبية التى أخذت تنسحب فى الآونة الأخيرة من الأسواق العربية الناشئة.

٦ - تطوير الأسواق المالية العربية بإنشاء هيئات رقابة مالية قوية مستندة إلى أنظومة وتعليمات إفصاح وتنظيم صريحة ومعلنه، وإقامة بورصات حديثة بإدارة الاستثمار وتغطية الإصدارات وإصدار صناديق الإستثمار المشترك وغيرها من الأدوات المالية الحديثة.

٧ - تشجيع البنوك العربية على تطوير أعمالها للقيام بدور أكبر فى تنشيط سوق رأس المال ولاسيما فى إقامة صناديق الإستثمار المختلفة وأداء الأدوار المعروفة فى الأسواق المالية المتطورة مع الإهتمام بالسياسات الإئتمانية السليمة.

٨ - تشجيع ودعم إنشاء المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للوفاء بالاحتياجات المالية للمشروعات الإقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملى.

٩ - تستدعى الضرورة إقامة مركز عربى دولى دائم للإعلام وتوفير المعلومات التجارية التى تلقى الضوء على المنتجات العربية السلمية والخدمية ويمثل مركزاً إشعاعياً لها.

١٠ - إعتماد سعر الفائدة وسعر الصرف أدوات للسياسة النقدية وليس أهدافاً ثابتة لها مع إعطاء الأولوية لتحقيق نمو إقتصادى.

١١ - يجب أن تعمل الدول العربية بقوة على تحصين أجهزتها المالية ودعم الشفافية المعلوماتية الإقتصادية والمالية وتبنى معايير الحذر فى عملية الإنفتاح على العالم الخارجى.

١٢ - أهمية سعى الدول العربية الجاد إلى تحقيق مشاركة سياسية فعالة لمختلف فئات المجتمع وتنظيماته فى مجالسها النيابية من خلال تمثيل حقيقى يؤمن تحقيق مصالح الجميع. كما يجب على الحكومات العربية أن تسارع إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وتطورها وبناء الإنسان الصالح وتعزيز قدراته ومهاراته وطاقاته الإنتاجية وتحقيق التعاون والتضامن بين الدول العربية.

١٣ - يجب على الدول العربية أن تجعل التعاون بين المصارف العربية مركز الثقل فى إستراتيجية التنمية العربية.

١٤ - ينبغي على الدول العربية أن تعمل على زيادة الإستثمار فى التقنية المصرفية وتطبيق الأنظمة والبرامج المصرفية لتكون أكثر قدرة على مواجهة المنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية.

١٥ - وضع القواعد والبرامج المتطورة لتحسين إدارة الشركات من خلال تطبيق أسس الإدارة السليمة والمعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن الأحداث المهمة ونشر المعلومات أولاً بأول.

١٦ - صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الإقتصادية والإحتياجات التنموية الفعلية والتحديث الزراعى.

١٧ - ضرورة وضع سياسة مالية عربية تراعى الإحتياجات القطرية والمشاركة وتحدد وسائل المحافظة على الموارد الغذائية والسيادة العربية عليها.

١٨ - يجب العمل على تكثيف الجهود العربية للإسراع بنقل وتوطين التقنية فى مختلف جوانب الحياة العربية وبخاصة فى مجال الإنتاج والخدمات.

١٩ - إتباع المواصفات العالمية فى مجالات الإنتاج المختلفة، حيث أصبحت تلك المواصفات المعيار الدولى لقبول وتداول السلع.

٢٠ - إقامة المزيد من الاتحادات العربية والخدمية مثل إتحاد الدول العربية المتحدة للبتروكيماويات وإتحاد السياحة وإتحاد النقل للمساعدة في توسيع مجال تجارة وإنتاج السلع والخدمات..

٢١ - إتباع استراتيجية جديدة وأكثر فعالية للتعامل مع أسواق النفط العالمية لما للنفط من أهمية فائقة كمصدر رئيسي للحصول على الأموال اللازمة للوفاء بمتطلبات التنمية.

٢٢ - يجب على الدول العربية أن تسعى بقوة للمشاركة في كافة المؤسسات الدولية الفعالة من خلال تمثيل متوازن لها يكفل لها دوراً مناسباً في صنع وتنفيذ القرارات والإنفاقيات الدولية.

كيف يمكن للدول العربية أن تواجه الآثار السلبية للجات؟

يقول الواقع الإقتصادي العربى إن خطط التنمية الإقتصادية العربية لاسيما في القطاعات الزراعية عاجزة عن تحقيق أهدافها. ومن دلائل ذلك الإلتساع المستمر للفجوة الغذائية العربية مما أفضى إلى الزيادة المطردة في الأعباء المالية لإستيراد المنتجات الغذائية. وبينما تنفتح الأسواق العربية في وجه الواردات من مختلف الدول والتكتلات، نجد أن التبادل الزراعى العربى البينى لا يزال ضئيلاً ولا يتناسب مع الآمال المعقودة عليه.

ولمواجهة الآثار السلبية للجات في قطاع الزراعة يجب العمل على تنمية هذا القطاع الحيوى من أجل تقليص نصيب السلع الغذائية في الواردات السلعية العربية من خلال سياسات استثمارية فعالة وإجراءات وأنظمة إدارية مشجعة للقطاع الخاص. كما ينبغي البدء في تنفيذ تحرير التجارة البينية العربية في مجال السلع الزراعية وتشجيع عقد الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص في مختلف الدول العربية مع إعتماد الأسعار العالمية أساساً للتعامل، وزيادة كفاءة وفعالية صندوق النقد العربى والبنك الإسلامى للتنمية في تمويل التجارة البينية الزراعية. وجدير بالحكومات العربية أن تشجع الإنفاقيات القطاعية على غرار الهيئة العربية لإنتاج الحبوب بين مصر وسوريا وليبيا والسودان التى ترمى إلى إستغلال الموارد الذاتية المتاحة في هذه الدول وفقاً لمبدأ الميزة النسبية.

وفى مجال النفط ومشتقاته تشير الدلائل إلى أن المنطقة العربية وبخاصة منطقة

الخليج العربي تمسك بمفاتيح المستقبل فيما يتعلق بإحتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي حيث إنها تخزن ثلثي الإحتياطيات العالمية. وتحتاج الدول العربية المصدرة للنفط إلى التنسيق بين سياساتها من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة. وهذا يتطلب وجود أداة عربية جماعية قوية ومتجانسة لكي تضطلع بهذه المسؤولية الكبيرة. ويستدعى التعاون العربي لإيجاد تلك الأداة قيام الدول العربية المصدرة للبترول (وأوبك) بإعادة بناء المنظمة ودعمها وتنشيطها حتى يمكنها حمل مسؤوليات المستقبل.

ويجب أن يحظى الرقود بنصيب وافر ومتميز في الصادرات النفطية العربية لأهميته وذلك من خلال دعم مهام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كذلك يجب العمل على توسيع قاعدة صادرات المواد المكررة من المنتجات النفطية وبذل الجهود الصادقة لتغيير سلوك الدول الصناعية تجاه القيود المفروضة على صادرات النفط.

وعلى صعيد الخدمات تمثل قطاعات المصارف والتأمين والنقل والإتصالات تحديات للدول العربية. ففي قطاع المصارف ينبغي أن تركز الدول العربية جهودها لتطوير الخدمات المالية والمصرفية من خلال إحداث تطوير جذري في طبيعة المؤسسات والأدوات المصرفية والمالية وعملها. كما تبرز ضرورة بناء الخبرات العربية في مجال المستحدثات المالية المتعددة الأطراف وتطبيقات نتائجها بالتعاون والتنسيق مع بعض المنظمات الإقليمية والدولية. ويتطلب الأمر في قطاع التأمين إجراء دراسة إقتصادية دقيقة لمدى حاجة السوق إلى المزيد من الشركات مع وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين. هذا إلى جانب وضع نظام شامل وفعال للإشراف والرقابة وتكوين هيئة متخصصة لهذا الغرض مع الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في ممارسة الإشراف والرقابة.

كما يجب إلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعي التأميني، كذا تكوين جهاز خاص لمتابعة شئون الإنفاقية ومراقبة حسن تنفيذها.

وتتطلب الحاجة إنشاء سوق نقدية عربية لتيسير حركة الأموال والقروض والتعويضات المتعلقة بالديون، كذلك تطوير أسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها كخطوة نحو إنشاء سوق مالية موحدة.

وفيما يتعلق بالنقل البحري يجب أن تكتف الدول العربية مشاركتها في مفاوضات لإتزامات الدول في قطاع النقل البحري للتأثير فيها بقدر الإمكان وتحقيق التنسيق فيما

بينها مع تحديث أساطيل النقل البحري العربية وتطوير الموانئ لتحقيق القدرة التنافسية. كما يجب العمل على زيادة نسبة إسهام الأساطيل العربية فى نقل التجارة العربية.

وفى مجال النقل الجوى فقد أصبح ضرورياً رفع القدرة التنافسية لشركات النقل الجوى العربية من خلال دراسة سبل إدماج بعضها ولو على أساس ثنائى أو متعدد الأطراف. كما يجب الاستفادة من إتاحة الإنفاقية فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات المالية المتصلة بنشاط النقل الجوى.

ولتطوير الاتصالات والإرتقاء بخدماتها يجب إدخال تقنية الاتصالات الحديثة عند دخول الأطراف الأجنبية إلى الأسواق العربية مع توفير المساعدات الفنية والتدريبية اللازمة. كذلك ينبغى التمييز بين النواحي التجارية والنواحي التقنية لخدمة الاتصالات عند تقديم الالتزامات. وعلى طريق الاستعداد للمنافسة الأجنبية تتطلب الحاجة رفع الكفاءة الإدارية والتشغيلية لقطاعات الاتصالات العربية.

ومن الأهمية بمكان دعم مراكز البحث العلمى ومشروعات البحث العلمى فى المجالات المختلفة فى الدول العربية من أجل الإرتقاء بالمنتج العربى كما وكيفا. كذلك وضع برامج عربية مشتركة وطويلة الأجل فى قطاع الخدمات يساهم فيها كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتركز على أهمية كل منهما فى بناء قطاع إنتاج خدمات مشطور ومتكامل بالاستفادة من المعاملة التفضيلية التى تتيحها الإنفاقية العامة لتجارة الخدمات.

خاتمة

وولت منظمة التجارة العالمية الجات وجميع نتائج جولة أوروجواى منذ بداية عام ١٩٩٥ وأصبحت الإطار المؤسسى المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها فى المسائل المتعلقة بالإتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها. وتعاون المنظمة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تحقيق أكبر قدر من التنسيق فى وضع السياسة الإقتصادية العالمية.

ان تخفيف الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العقبات التى تحد من نمو التبادل التجارى والخدمات يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الإقتصادى بين الدول كما يطرح تحديات كبيرة أمام كثير من الدول النامية والأقل نمواً والتى تشكل العالم الثالث.

سوف تحظى الدول المتقدمة بالنصيب الأوفر من المزايا بالإضافة إلى قليل من الدول النامية بينما سرف يكون للجات انعكاسات سلبية على معظم الدول النامية وبخاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء والدول النامية المستفيدة من إتفاقية لومى ومن النظام المعمم للمزايا والأفضليات. وعلى الرغم من النواحي الإيجابية فى تطبيق الجات فيما يختص بإجبار دول العالم الثالث على توفيق أوضاعها قدر إمكانها لمواجهة الموقف فإن الجوانب السلبية للإتفاقية فى مجملها تفدى إحتكارات الدول المتقدمة للحصول على أكبر عائد على حساب الدول النامية.

سوف يؤدى إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء فى دول العالم الثالث مما يحدث آثاراً ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم الحالية. كما يصعب على هذه الدول أن تتصدى لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل وهذا من شأنه أن ينعكس سلبياً على الصناعات الوطنية. هذا بالإضافة إلى الصعوبة الشديدة التى ستواجهها دول العالم الثالث فى منافستها الدول المتقدمة فى مجال تجارة الخدمات.

غير أنه يحد من الآثار السلبية على دول العالم الثالث ما أوجدته الجات من تدابير لحماية الدول النامية وبخاصة الدول الأقل نمواً. فقد أتاحت الإتفاقية الحصول على تعويض عن الآثار الناتجة عن الإنخفاض التدرىجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، الذى سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التى تستوردها من الدول المتقدمة، كما أن

اتفاقية الجات توفر للدول النامية فترة أطول لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالإنفاقية من حيث تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية وبالتالي إتاحة إمكانية أكبر للتكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هيكلها الإنتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى.

ومن المتوقع أن تعاني الدول العربية في المدى القصير - على الأقل - كثيراً من الآثار السلبية نتيجة تطبيق إتفاقية الجات، حيث سوف تتعرض قطاعات الإنتاج العربية لقدر كبير من المنافسة العالمية، مما يعنى ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض قطاعات النشاط الإقتصادي، وبما يتفق ومتطلبات تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

يبد أنه من الممكن أن يفرض تطبيق الإتفاقية آثاراً إيجابية في المدى الطويل إذا نجحت الدول العربية في تحسين نوعية الإنتاج السلمي والخدمات والوصول به إلى المستوى العالمي، وفي تحقيق مزيد من التنظيم والتنسيق الإقتصادي فيما بينها في ظل إتجاه جاد وفعال نحو إنشاء كتلة عربي جماعي مشترك. وهذا يتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية التي تنسم بها الإقتصادات العربية، والاستفادة الكاملة من الطاقات الكامنة في العالم العربي الذي تتوفر له إمكانيات ومقومات إقتصادية عديدة وموارد بشرية هائلة.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- ١ - إبراهيم محمد الفار، السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية: دراسة خاصة بالدول النامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧ .
- ٢ - الاتحاد العام للتأمين، «إتفاقية الجات وأثارها على قطاع التأمين وإعادة التأمين»، ١٩٩٥ .
- ٣ - أسامة المجذوب، الجات: مصر والبلدان العربية من هائلانا إلى مراكش، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦ .
- ٤ - إلياس حبيقة، «إتضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجات: الآثار الإيجابية والسلبية». دراسة منشورة في مجلة التجارة والصناعة، غرفة تجارة وصناعة قطر، يونيو ١٩٩٤ .
- ٥ - بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة السادسة والثلاثون: العدد الثاني، القاهرة، ١٩٩٣ .
- ٦ - جامعة الدول العربية، تقرير لإجماع الخبراء العرب لدراسة آثار إتفاقيات الجات على الإقتصادات العربية، القاهرة، يوليو ١٩٩٤ .
- ٧ - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة التجارة الزراعية البينية، الخرطوم، ١٩٩٣ .
- ٨ - دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإقتصاد والتجارة، ندوة عن إتفاقية الجات ودول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي، أبريل ١٩٩٤ .
- ٩ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتطوير، الكتاب الأول، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣ .
- ١٠ - صندوق النقد الدولي، «آفاق الإقتصاد العالمي» مايو ١٩٩٤ .
- ١١ - صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨١ - ١٩٩١).

١٢ - عبد الفتاح الجبالي، «أثر جولة أورو جواي على الإقتصادات العربية»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوى التاسع عشر للإقتصاديين المصريين، ديسمبر ١٩٩٥ .

١٣ - عبد الفتاح مراد، شرح اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦ .

١٤ - عدنان الهندى، «تأثير الجات على تجارة وإنتاج الخدمات المالية والمصرفية فى الدول العربية»، المصارف العربية، تشرين أول ١٩٩٤ .

١٥ - عمر زهير حافظ، «الآثار المتوقعة لإنفاقية الجات على الهيكل الجغرافى والسلمى لتجارة الدول العربية»، بحث مقدم إلى إجتماع الخبراء العرب، القاهرة، يوليو ١٩٩٤ .

١٦ - فريد النجار، «إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية فى ظل منافسة الجات» بحث مقدم لإجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار إتفاقيات الجات على الإقتصادات العربية، القاهرة، يوليو ١٩٩٤ .

١٧ - ماجد المالكي، «التكامل الإقتصادى العربى فى ظل إتفاقية الجات»، بحث مقدم إلى المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الإسكندرية، مايو ١٩٩٥ .

١٨ - محمد حسام لطفى، المرجع العلمى فى الملكية الأدبية والفنية، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٣ .

١٩ - مصطفى عبد الفنى، الجات والتبعية الثقافية، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٨ .

٢٠ - مصرف قطر المركزى، «التقرير السنوى لعام ١٩٩٣».

٢١ - نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات فى مواجهة الإقتصاد العربى، القاهرة، ١٩٩٦ .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- 1- GATT Secretariat, 1994, Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations. Legal Instruments Embodying the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, Annex I B, General Agreement on Trade in Services (GATS), Geneva, GATT.
- 2 - GATT, "An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement, with particular emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries. Geneva, 1993.
- 3 - GAAT: Agreement Establishing the World Trade Organisation.
- 4 - GATT : Agreement on Trade in Goods.
- 5 - GATT : Agreement on Textile and Clothing.
- 6 - GATT : Trade Policy Review of Egypt, GATT, Geneva, 1993.
- 7 - UNCTAD : Handbook on International Trade and Development Statistics, U.N., N.Y., 1992.
- 8 - UNCTAD : Trade and Development Report, U.N., N.Y.Y., 1994.

Periodicals:

ثالثاً ، الدوريات :

- 1- "A Guide to GATT" The Economist, 4 December 1993, Vol. 329, Issue 7840.
- 2- "For Richer, For Poorer", The Economist, 18 December 1993, Vol. 329, Issue 7842.
- 3 - Harbrecht, Douglas, "Who said GATT is dead?" Business Week, 14 June 1993.
- 4 - "King Peter," The Economist, 12 June 1993.
- 5 - Pearson, Charles, Nils Johnson, "The New GATT Trade Round", John Hopkins Foreign Policy Institute, 1986.
- 6 - Singer, Daniel, "GATT and the Shape of our Dreams". Nation, 17 January 1994, Vol. 258, Issue 2.

هذا الكتاب



يتناول تحرير التجارة الدولية ونشأة الجات وتطورها مع التركيز على جولة أوروجواى وأهدافها ونتائجها والاتفاقيات الفرعية الناشئة عنها وقد تضمنت الاتفاقية الأولى تأسيس منظمة التجارة العالمية التى بدأت عملها مع بداية عام ١٩٩٥ لإدارة الجات وجميع نتائج جولة أوروجواى وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف وللتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين فى مجال السياسة الإقتصادية .

وهذا الكتاب يعرض ويحلل اتفاقيات التجارة فى السلع الزراعية وفى السلع المصنعة ، والمنسوجات والملابس ، وفى الخدمات ، وإجراءات الإستثمار ، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، وقواعد تنظيم التجارة الدولية .

والكتاب يشتمل - أيضا - على دراسة وتحليل وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية لجولة أوروجواى على الإقتصاد العالمى ، وعلى اقتصادات الدول النامية فى مختلف مجالات النشاط الإقتصادى .

وقد أولى المؤلف عناية خاصة بالعالم العربى حيث أفرد أربعة فصول لدراسة وتحليل الأوضاع الإقتصادية والتجارة الخارجية للدول العربية ، كذا تقويم الآثار الإيجابية والسلبية على اقتصادات الدول العربية بوجه عام وعلى اقتصاد مصر واقتصادات بعض الدول العربية بوجه خاص . ثم يقدم الكتاب فى الفصل الأخير الإستراتيجية العربية المقترحة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية جولة أوروجواى .

د . عاطف السيد